

التثبيت والتكيف في مصر

إصلاح أم إهدار للتصنيع؟

تأليف: جودة عبد الخالق
ترجمة: سمير كريم
تقديم: إبراهيم شحاتة

635

المشروع القومي للترجمة

المشروع القومى للترجمة

التثبيت والتكيف فى مصر

إصلاح أم إهدار للتصنيع؟

تأليف: جودة عبد الخالق
تقديم: إبراهيم شحاتة
ترجمة: سمير كُريّم



٢٠٠٤

المشروع القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد ٦٣٥
- التثبيت والتكيف فى مصر
  إصلاح أم إهدار للتصنيع؟
- جودة عبد الخالق
- سمير كُريّم

هذه ترجمة كاملة لكتاب:

Stabilization and Adjustment in Egypt

Reform or De-Industrialization?

تأليف: **Gouda Abdel-Khalek**

الصادر عـن:
Edward Elgar

شارع الجبلاية بالأوبرا ـــ الجزيرة ـــ القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo

TEL: 7352396   Fax: 7358084

إهـــداء

إلى أمى

وإلى ذكرى أبى

المحتويات

- قائمة الجداول ٩
- هذا الكتاب ١٥
- شكر وتقدير ١٧
- تقديم ١٩
- مقدمة الطبعة العربية ٢١
- مقدمة المؤلف ٢٣
- تذييل للمقدمة ٣١
- الفصل الأول : تجارب التثبيت قبل التسعينيات ٣٧
- الفصل الثانى : "الإصلاح" الاقتصادى فى التسعينيات ١١١
- الفصل الثالث : آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على المستوى الكلى: هل هى إصلاح هيكلى أم مرض هولندى؟ ١٣٩
- الفصل الرابع : الملامح الرئيسية لقطاع الصناعة ٢٠٥
- الفصل الخامس : آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على المستوى الجزئى، ١. صناعة الألومنيوم ٢٤٥
- الفصل السادس : آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على المستوى الجزئى ٢. صناعة الحديد والصلب ٢٨١
- الفصل السابع : برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والتصنيع / ملاحظات ختامية ٣٢١
- ملاحق ٣٤٥
- قائمة المراجع ٣٦٥

قائمة الجداول

		الصفحة
١-١	ميزان الموارد بالأسعار الجارية ١٩٧٤-١٩٨٣/٨٤	٤٣
١-٢	صادرات البترول، إجمالي الصادرات وفجوة الموارد مع استبعاد صادرات البترول، ١٩٧٤-١٩٨٣/٨٤.	٤٤
١-٣	تطور ودائع القطاع الخاص فى البنوك.	٤٩
١-٤	تحويلات العاملين بالخارج وحصيلة الصادرات غير المنظورة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ /٨٥.	٥٠
١-٥	هيكل أسعار الفائدة.	٥٤، ٥٥
١-٦	مؤشرات نقدية مختارة.	٥٦
١-٧	المؤشرات الخاصة بالائتمان فى اتفاق التثبيت ١٩٧٩-١٩٨١	٦١
١-٨	مؤشرات مختارة للمالية العامة.	٦٥
١-٩	نسبة أسعار المزرعة إلى تكلفة الوحدة، وإلى أسعار القيمة الثابتة، وإلى الأسعار الدولية للمحاصيل الزراعية التى تقوم الحكومة بتسويقها فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٣.	٧١
١-١٠	الأنصبة القطاعية فى الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات نموها فى الفترة ١٩٦٩/٧٠ - ١٩٨٤/٨٥	٧٢، ٧٣
١-١١	ميزان المدفوعات على الحساب الرأسمالى ١٩٧٤-١٩٨٣/٨٤.	٧٩
١-١٢	تمويل عجز الحساب الجارى، ١٩٧٤-١٩٨٣/٨٤.	٨٠
١-١٣	الدين طويل الأجل وعبء الديون.	٨١
١-١٤	الحجم النسبى للقطاع العام ١٩٧٥-٧٩	٩٤
١-١٥	اتجاهات التضخم ١٩٦٥/٦٦ - ١٩٨٥.	١٠٠، ١٠١

١-(م.١)	تكوين الأسعار فى خلال السبعينيات والثمانينيات.	١٠٩
٢-١	مؤشرات اقتصادية مختارة ١٩٨٥/٨٦- ١٩٩١/٩٢	١١٤
٢-٢	متغيرات المالية العامة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي.	١١٦
٢-٣	سعر الصرف للأغراض الجمركية.	١٢٠
٢-٤	مقارنة بين القانونين القديم والجديد لمشروعات القطاع العام.	١٢٣
٢-٥	نسبة تغطية العوائق غير الجمركية للإنتاج المحلى (كنسبة من الناتج المحلى)	١٢٦
٢-(م.١)	إجراءات تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ١٩٩١-٩٨.	١٣٦، ١٣٧
٣-١	الميزان التجارى للفترة ١٩٨٥/٨٦- ١٩٩١/٩٢	١٤٩
٣-٢	مؤشرات اقتصادية مختارة ١٩٨٧ /٨٨ - ١٩٩٥/٩٦	١٥٠
٣-٣	الميزان التجاري،أسعار الصرف الضمنية ونسبة الصادرات/الواردات ١٩٧٨-١٩٩١/٩٢.	١٥١
٣-٤	الاحتياجات المباشرة والكلية من واردات السلع ١٩٨٩/١٩٩٠.	١٥٢، ١٥٣
٣-٥	سعر الصرف الحقيقى الفعال ١٩٧٣-١٩٩٦	١٦٠، ١٦١
٣-٦	سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى، سعر اليورو للدولار الأمريكى	١٦٢
٣-٧	إصدارات أذون الخزانة، وأسعار الفائدة، والاحتياطات الدولية.	١٦٦
٣-٨	الودائع فى الجهاز المصرفى ١٩٨٩-١٩٩٣	١٧٦
٣-٩	تطور الوسط الحسابى والتشتت للمعدلات الاسمية للضرائب الجمركية.	١٧٨

٣-١٠	معدلات الحماية الاسمية الفعالة ١٩٨٦-١٩٩٦	١٨٢، ١٨٣
٤-١	نمو وهيكل الناتج المحلى الإجمالى ١٩٨١/٨٢ - ١٩٩٥/٩٦ بالأسعار الثابتة ١٩٨١/٨٢.	٢١٢، ٢١٣
٤-٢	إسهام الصناعة فى الاقتصاد ١٩٦٠/٦١-١٩٩٥/٩٦	٢١٦
٤-٣	نمط الملكية فى قطاع الصناعة ١٩٧٥-١٩٩٥/٩٦	٢٢٠
٤-٤	الأهمية النسبية لمختلف نواحى النشاط الصناعى ١٩٧٥-١٩٦٥/٦٦	٢٢٥
٤-٥	متوسط معدل النمو السنوى لنسبة رأس المال/ العمل، والإنتاجية الكلية للعوامل ومتوسط إنتاجية العمال ١٩٧٠-١٩٨٦/٨٧	٢٣٠
٤-٦	الكثافة الرأسمالية فى قطاع الصناعة ١٩٨٧/ ٨٨-١٩٩٥/٩٦	٢٣٤
٤-(م.١)	تطور الصادرات الصناعية ٨١/٨٢ -٩١/٩٢، والأهداف للفترة ٩٢/٩٣ -٩٦/٩٧ بالأسعار الجارية.	٢٤١
٤-(م.٢)	التباين بين الربحية الاقتصادية والمالية: تقديرات لسنة واحدة، السنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١.	٢٤٢، ٢٤٣
٥-١	الآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على شركة مصر للألومنيوم.	٢٥١
٥-٢	مبيعات الطاقة الكهربية من هيئة كهرباء مصر ١٩٩٢/ ٩٣ -١٩٩٧/٩٨	٢٥٥
٥-٣	تطور أسعار بيع الكهرباء الموردة إلى الشركة المصرية للألومنيوم (ذات الجهد الفائق ١٩٧٦-١٩٩٨).	٢٥٦
٥-٤	بيانات عن الأداء النمطى وأداء شركة مصر للألومنيوم.	٢٥٩
٥-٥	متجه التكلفة للألومنيوم الساخن.	٢٦١
٥-٦	استهلاك الكهرباء بالنسبة لكل طن من الألومنيوم.	٢٦٣

٥-٧	إيرادات التصدير لشركة مصر للألومنيوم ١٩٨٤/٨٥ – ١٩٩٧/٩٨	٢٦٩
٥-٨	أسعار بيع الألومنيوم ١٩٨٦/٨٧ – ١٩٩٧/٩٨	٢٧٠
٥-٩	تطور تشكيلة المنتجات ١٩٨٣/٨٤ – ١٩٩٧/٩٨	٢٧٦
٥-(م.١)	المراحل المختلفة لتطور الطاقة التصميمية فى شركة مصر للألومنيوم.	٢٧٩
٦-١	الناتج والمبيعات المحلية والصادرات ١٩٨٤/٨٥-١٩٩٧/٩٨	٢٨٧
٦-٢	كثافة العمالة، ورأس المال فى الشركة المصرية للحديد والصلب.	٢٨٩
٦-٣	حقوق الملكية، والديون والسحب على المكشوف ١٩٨٤/٨٥-١٩٩٧/٩٨	٢٩١
٦-٤	الناتج واستهلاك وتكلفة الكهرباء ١٩٨٧/٨٨ -١٩٩٧/٩٨	٢٩٣
٦-٥	المتطلبات من الكهرباء لكل طن من منتجات الصلب النهائية.	٢٩٨
٦-٦	أسعار المدخلات من الطاقة ١٩٧٣-١٩٩٧	٣٠٢
٦-٧	الناتج من الصلب وتكلفة وأسعار الكهرباء ١٩٨٧/٨٨ -١٩٩٧/٩٨	٣٠٧
٦-٨	كمية الناتج للقيمة والسعر للطن من الصلب ١٩٨٤/٨٥ -١٩٩٧/٩٨	٣١٠
٦-٩	المدفوعات عن الفوائد والأجور والإيجار والقيمة المضافة ١٩٨٧/٨٨ -١٩٩٧/٩٨	٣١٤
٦-١٠	المخزون من منتجات الصلب تامة الصنع فى الشركة المصرية للحديد والصلب ١٩٩٠/٩١ -١٩٩٧/٩٨.	٣١٦

م ١-١	تطور نظام أسعار الصرف وأسعار الصـــرف ١٩٤٥-١٩٩٧	٣٤٥
م ٢-١	أسعار الصرف ١٩٧٣ - ١٩٩٧	٣٤٦، ٣٧٤
م ٣-١	معدل استنفاد البترول	٣٥٣
م ٤-١	تطور الأسعار المحلية للطاقة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي.	٣٥٥

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب دراسة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى مصر [ERSAP]، والآثار التى كانت محل اهتمام كبير بالنسبة للمجتمع الدولى. وتعتبر المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أن البرنامج يمثل قصة نجاح بل ويعتبر نموذجًا تحتذيه الدول الأخرى. إلا أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى له أيضًا منتقديه على أية حال، والذين يرفضون اتجاهه نحو تحجيم الحكومة، ويخشون من الآثار السلبية المحتملة على النمو والتنمية، ويتناول المؤلف هذه الاهتمامات بالبحث جنبًا إلى جنب مع الآثار السلبية الاجتماعية المحتملة للبرنامج.

وهذه الدراسة الحيوية التى جاءت فى حينها تتناول بالتحليل أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى على مستويين متمايزين هما مستوى الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى. فعلى المستوى الكلى تتناول الدراسة آثار البرنامج على متغيرات تتضمن أسعار الفائدة والصرف، والدين العام المحلى، والميزان التجارى، وعجز الموازنة والتضخم، أما على المستوى الجزئى، فقد تم النظر فى حالتى دراسة بالتفصيل هما: صناعة الألومنيوم وصناعة الحديد والصلب، وكلتاهما من الصناعات كثيفة الطاقة ، وتأثرتا على وجه الخصوص ببرنامج الإصلاح الاقتصادى لزيادة أسعار الطاقة كى تتعادل مع الأسعار العالمية، كما أنهما أيضا تعتبران عادة من الصناعات الأساسية لأى عملية تصنيع جادة.

وهذا الكتاب سيكون بلا شك ذا فائدة وأهمية للممارسين وصانعى السياسات، والدارسين للاقتصاد والاقتصاد الصناعى واقتصادات التنمية ودراسات التنمية.

شكر وتقدير

كان إسهام عدد كبير من المؤسسات والأفراد هو ما أدى إلى إتمام هذا العمل وإلى ظهور هذا الكتاب. وكان لما قدمه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الفضل فى تيسير العمل الميدانى الذى قام على أساسه البحث (الذى تضمن حالتين دراسيتين فى قطاع الصناعة).

ولقد لقى المشروع كل دعم وتأييد من جانب المهندس زكى بسيونى، رئيس مجلس إدارة شركة مصر للألومنيوم ومن العاملين بالشركة، ولا يفوتنى أن أذكر بالعرفان والتقدير ما لقيته من مساعدة من جانب كل من المرحوم المهندس سليمان رضا، الرئيس السابق للشركة والوزير الأسبق للصناعة والثروة المعدنية، مما كان له أكبر الأثر فى البحث الميدانى.

كذلك بذل المهندس على حلمى رئيس مجلس إدارة شركة الحديد والصلب المصرية وهيئة العاملين بالشركة أقصى ما فى وسعهم للإجابة على ما طلبه المؤلف من استفسارات وأسئلة، وعبروا عن آرائهم مما وفر قدرًا من الآراء له وجاهته، وكان لكل ذلك أهميته الحيوية فى إتمام هذا العمل.

وقد قدمت مؤسسة إينى إنريكوماتى (FEEM) الإيطالية الدعم المالى لكل من القيام بالبحث، ولبحث مناقشة النتائج الأولية فى مؤتمرات عقدت فى ميلانو – إيطاليا والقاهرة. وتنبغى الإشادة بشكل خاص بما قام به الدكتور جياكومو لوتشيانى، نائب المؤسسة للإستراتيجيات الدولية آنذاك، لدعمه المتواصل الذى لم يفتر طوال المشروع فى مختلف مراحله.

وينوه المؤلف أيضا بالمساعدة التى تلقاها من كثير من الأفراد فى مختلف المناصب والأماكن والتخصصات والذين يصعب حصرهم وذكر كل منهم على انفراد، ولكنه يود أن يذكر بالتقدير تلك المقترحات المفيدة التى

تلقاها من المشاركين فى المؤتمرات والندوات التى عقدت فى كل من القاهرة وميلانو والتى جرى فيها مناقشة وبحث مختلف جوانب ونواحى العمل.

ويدين المؤلف بالتقدير بصفة خاصة إلى كل من الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله رئيس منتدى العالم الثالث (مكتب القاهرة)، وإلى الدكتور إبراهيم العيسوى بمعهد التخطيط القومى، والدكتور سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد، والمهندس محمد عبد الوهاب الوزير الأسبق للصناعة والثروة المعدنية، والدكتورة كريمة كريّم الأستاذ بجامعة الأزهر، والدكتور المنجى بوغزالة، من جامعة تونس، وشانج-بويانج كبير الأخصائيين السابق بمكتب البنك الدولى بالقاهرة، والدكتور إبراهيم شحاتة نائب الرئيس والمستشار القانونى للبنك الدولى السابق بواشنطن، والسيد/ أرفند سوبرامنيان الممثل المقيم السابق لصندوق النقد الدولى بالقاهرة، وستيفن يو، من مركز بحوث السياسات الاقتصادية بلندن، والدكتور أحمد جلال مدير المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بالقاهرة.

وإلى كل هؤلاء أود أن أعبر عن عظيم تقديرى وامتنانى، وإن كان لا يمكن فى نفس الوقت مساءلتهم عن أية أخطاء سواء فى الرصد أو فى الرأى، فالمسئولية بأكملها هى مسئولية المؤلف.

وأخيرًا وليس أخرًا، لابد من كلمة للتعبير عن الامتنان والتقدير بصفة خاصة للدكتورة كريمة كريّم، الزميلة الدائمة والصديقة المخلصة والزوجة العزيزة، إذ إننى أشعر فعلاً بأننى مدين لها لما قدمته من عون وتشجيع لولاه ما كان هذا العمل وإنجاز المهمة.

تقـــديم

ينتمى مؤلف هذا الكتاب، وهو اقتصادى مصرى بارز، إلى أحد أحزاب المعارضة المحترمة ذات الاتجاهات اليسارية القوية. وعلى أية حال فإن الدراسة التى قام بها لا تعارض البرنامج الأخير الذى قامت به مصر للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى دعمه كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ولكنها تحاول فقط أن تظهر بعضا من الآثار السلبية التى تعزى إلى هذا البرنامج والتى يمكن تجنبها أو تخفيفها. فمن الممكن وضع تتابع أفضل لخطوات مثل تحرير التجارة وتخفيض حدود الائتمان، ورفع أسعار الفائدة، وتعديل أسعار الطاقة، كما يمكن مراجعة نظام سعر الصرف لتجنب الارتفاع الفعلى للجنيه المصرى المرتبط بالدولار، مع إمكان تخفيف قدر معقول من الضغط والتخفيض فى الموازنة العامة، وإبقاء قدر من الضوابط على حرية انتقال رءوس الأموال، وقد أحسن المؤلف تقديم وجهة نظره وحججه، على الرغم من تعارضها مع النظرة العامة التى تتبعها الأغلبية فى مصر والتى ترى أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى قد أدى بشكل كبير إلى تحسين أحوال الاقتصاد الكلى وأنه كان من الممكن أن يؤدى إلى نتائج أفضل، لو كان تنفيذه قد تم بشكل أسرع، وبخاصة فيما يتعلق بالخصخصة وترشيد الأسعار.

ويقر المؤلف بأن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى كانت له آثار مختلطة على الصناعة المصرية التى يسيطر عليها القطاع العام، وهو يزعم على أية حال، أنه كان لابد من إجراء إعادة الهيكلة بشكل أعمق للصناعات الرئيسية، بحيث تسبق أو تصاحب إدخال إجراءات الإصلاح. وعلى سبيل إعطاء المثال، فإنه يشير إلى مصنع الحديد والصلب بحلوان، ومع ذلك، فإن من المشكوك فيه أن أية عملية إعادة هيكلة كانت ستنقذ هذه

المنشأة ذات الأعداد الغفيرة من العمالة، والتى ما زالت تسبب خسائر ضخمة للاقتصاد، ويبدو أن التوجه الفكرى قد منع المؤلف من النظر فى إجراءات، قد تكون هى العلاج الوحيد لتلك الصناعة التى تحظى بقدر كبير من الدعم، على الرغم من آثارها فى الأجل القصير، بينما تتميز بقدر كبير من عدم الكفاءة.

وقد كان المؤلف على حق عندما أشار إلى عدم توافق بعض الأساسيات Fundamentals فى الاقتصاد المصرى، بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى – مثل العملة المحلية التى استمرت قيمتها ترتفع (حتى وقت قريب)، وتصاعد الدين المحلى الذى تجرى خدمته على حساب الإنفاق الاجتماعى الحيوى، ولا يتطلب الأمر من المرء مشاركة المؤلف فى معتقداته حتى يتفق معه فى هذه النتيجة التى وصل إليها إذ إنه على الرغم من أن الاقتصاد المصرى بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يبرز – فى مجموعه – فى شكل أفضل كثيرًا، فما زال أمامه طريق طويل عليه أن يقطعه فى سبيل الإصلاح.

إن هناك كثيرًا من الدروس التى يمكن لمصر والدول النامية الأخرى استخلاصها من التحليلات التى قام بها المؤلف للأخطاء التى وقعت فى أثناء تنفيذ الإصلاح الاقتصادى فى مصر، كما أن على موظفى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أيضًا أن ينظروا بجدية إلى تلك النتائج التى تضمنتها هذه الدراسة التى سطرت بعناية، بما يمكنهم من التغلب على الأخطاء المماثلة فى الوقت الملائم فى برامج الإصلاح المقبلة.

إبراهيم شحاتة

النائب الأول للرئيس

والمستشار القانونى العام للبنك الدولى

مقدمة الطبعة العربية

ها هو الحلم يتحول إلى واقع. وبعد محاولات مستميتة لإصدار طبعة باللغة العربية، الأم، كان التكليل بالنجاح. فالحمد لله.

إن هذا الكتاب محاولة لوضع السياسات التى تصدر عن مؤسسات بريتون وودز فى واشنطن العاصمة الأمريكية، والتى تسمى " إجماع واشنطن " (Washington consensus) موضع الاختبار. وقد فعلنا ذلك من خلال تحليل متعمق لتجربة مصر فى التثبيت والتكيف الهيكلى، أو ما أصبح يعرف اختصارًا بالإصلاح الاقتصادى.

وتسعى الدراسة إلى مناقشة هذه السياسات من داخل منطقها ذاته وليس من خارجه. فهذا فى تقديرنا هو المنهج الأكثر فعالية فى زلزلة الأساس الفكرى لتلك السياسات التى تم فرضها من خلال سطوة ونفوذ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ووزارة الخزانة الأمريكية. كما تم الترويج لها من خلال مراكز البحوث والدراسات والدوائر الأكاديمية ذات التوجه النقودى (Monetarist) والكلاسيكى الجديد (Neoclassical).

وما كان لهذا العمل أن يخرج للناس بلغتهم لولا الموقف الواعى للمجلس الأعلى للثقافة، الذى تحمس لإدراجه ضمن المشروع القومى للترجمة الذى يرعاه المجلس، ولذلك فإنى أشكر الأستاذ الدكتور جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة على رعايته ودعمه لفكرة ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية. كما أشكر أيضا كلا من الدكتور عماد أبو غازى مستشار أمين عام المجلس والدكتورة شهرت العالم على الحماس الذى أبدياه والجهد الذى بذلاه لخروج الترجمة إلى النور.

ولا يفوتنى أن أنوه بالجهد المخلص والمثابر الذى بذله الأستاذ سمير كريم فى ترجمة الكتاب. فهو بذلك قد أسدى إلى وإلى القراء خدمة جليلة. فله منى الشكر والتقدير.

جودة عبد الخالق

أكتوبر ٢٠٠٣

المعادى – القاهرة

مقدمة المؤلف

بدأ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والذى يطلق عليه اختصارا برنامج الإصلاح الاقتصادى أو (ERSAP) منذ عام ١٩٩١. ولما كان البرنامج قد جاء بعد محاولات التثبيت التى جرت فى السبعينيات والثمانينيات، فقد أثار فعلاً قدرًا كبيرًا من الاهتمام من جانب الحكومة، ومنظمات الأعمال، والمنظمات الدولية والمجتمع الأكاديمى. وكان من الطبيعى أن يثير وجهات نظر مختلفة بشأنه، فبينما أن هناك من يؤيدون البرنامج تأييدًا تامًا، على أساس أنه يمثل قصة نجاح، وفى الواقع فإن كلا من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يعتبران برنامج الإصلاح الاقتصادى من عدة نواح مثلاً يحتذى بالنسبة للدول الأخرى، على أن هناك من جانب آخر من يعارض البرنامج بشدة إذ إنهم يعارضون اتجاهه إلى تحجيم الحكومة، ويخشون ما قد ينجم عنه فى النهاية من آثار سلبية على النمو والتنمية وفضلا عن ذلك، فقد كانت الآثار الاجتماعية السلبية أيضًا من بين أسباب القلق، وذهب البعض أحيانا، إلى اقتراح إجراءات بديلة.

وكما يوحى عنوان الكتاب، فإن الدراسة الحالية تركز على آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على التصنيع فى مصر. وقد جرى تحليل آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على مستويين مختلفين هما المستوى الكلى والمستوى الجزئى. فعلى المستوى الكلى، قمنا باستقصاء الآثار الفعلية و/أو المحتملة للبرنامج على بعض المتغيرات مثل سعر الفائدة، وسعر الصرف، والدين العام المحلى، والميزان التجارى، وعجز الموازنة، والتضخم، والادخار، والاستثمار، والنمو، وهيكل الناتج المحلى الإجمالى. وعلى المستوى الجزئى تم إجراء دراسة حالتين فى قطاع الصناعة بالتفصيل، نظرًا لأن التصنيع كان هو محور الاهتمام الأساسى فى البحث.

وكانت الدراسة الأولى لحالة صناعة الألومنيوم، بينما كانت الثانية هى دراسة لحالة صناعة الحديد والصلب.و لابد من الإعلان بوضوح عن أسباب اختيار هاتين الصناعتين منذ البداية، وهى أن كلتيهما من الصناعات كثيفة استخدام الطاقة، وتتأثران مباشرة وبشكل خاص بأحد مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى وهو: رفع أسعار الطاقة بحيث تتعادل فى نهاية الأمر مع الأسعار العالمية. وفضلا عن ذلك، أنهما أيضًا تعتبران عادة من الصناعات الأساسية لأية عملية تصنيع جادة. وقد قامت الدراستان جزئيًا على أساس عقد لقاءات موجهة بمساعدة استبيان، وعلى أساس القيام بزيارات ميدانية إلى كل من شركة مصر للألومنيوم بنجع حمادى (إيجبتالوم) والشركة المصرية للحديد والصلب فى حلوان. وجدير بالذكر أن شركة مصر للألومنيوم هى الوحيدة التى تقوم بصهر الألومنيوم فى مصر، كما أن الشركة المصرية للحديد والصلب هى أقدم المجمعات المتكاملة للصلب فى مصر، وكلتاهما من بين أضخم المنشآت الصناعية فى البلاد. وعلى الرغم من أن الشركتين تعملان فى نطاق القطاع العام، فإنه يبدو أن كلاً منهما قد تأثرت بشكل مختلف ببرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، وهو ما يشير إلى أن آثار البرنامج قد تعتمد على طبيعة النشاط أو الصناعة بدرجة أكبر من اعتمادها على نمط ملكية المشروع (قطاع عام أم قطاع خاص). ويبدو أن الاختلاف الرئيسى هنا هو أن شركة الحديد والصلب قد أنشئت للإحلال محل الواردات، بينما أن شركة الألومنيوم كان ينظر إليها منذ البداية باعتبارها مشروعًا للتصدير.

وتتكون الدراسة من سبعة فصول، يتناول الفصل الأول تجارب التثبيت فى السبعينيات والثمانينيات باعتبارها المقدمات أو الإرهاصات لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. أما الفصل الثانى فإنه يتناول أهم المكونات والإجراءات فى برنامج الإصلاح الاقتصادى، وكان التركيز هنا

على الأساسيات دون الغرق فى التفاصيل الدقيقة. وقد قمنا بشكل خاص بتناول العناصر الآتية: إصلاح الاقتصاد الكلى، وإصلاح منشآت القطاع العام، وتحرير الأسعار المحلية، وتحرير التجارة الخارجية، وإصلاح القطاع الخاص، والصندوق الاجتماعى للتنمية، وقد تم تناول تقييم آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى فى الفصل الثالث والخامس والسادس.

وفى الفصل الثالث، تناولنا بعضًا من الآثار على الاقتصاد الكلى. وهنا تم إجراء التحليل آخذًا فى الاعتبار تلك الصدمات الخارجية التى تعرض لها الاقتصاد المصرى وبخاصة فى أواخر الثمانينيات. وتتجلى تلك الصدمات الخارجية فى التقلبات التى لحقت بالمصادر الأساسية للنقد الأجنبي: وهى: رسوم المرور فى قناة السويس، وإيرادات البترول، وتحويلات العاملين المصريين بالخارج، وإيرادات السياحة، كما ارتكز تقييم برنامج الإصلاح أيضًا على مبادئ استرشادية معينة، استخدمت كمعايير للحكم على نجاحه، وتتضمن تلك المبادئ: النمو، والعدالة، وخلق فرص العمل، باعتبارها أكثر المهام العاجلة بالنسبة لمصر من وجهة نظرنا. وكأساس للتقييم أيضًا، فقد تم فحص أداء الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٨٨/ ٨٧ (الفترة السابقة على برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي).

ويركز التقييم على عنصرين يرتبطان ارتباطا وثيقًا بالتصنيع، وهما إصلاح نظام الصرف الأجنبى، وتحرير التجارة، وقد تم توجيه الاهتمام نحو تتابع إجراءات الاقتصاد الكلى وإلى أثارها على استدامة الإصلاح. ويشغل إصلاح نظام الصرف الأجنبى مركزًا رئيسيًا كأحد مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى، وقد تم بعناية توثيق التغيرات التى حدثت فى نظام الصرف الأجنبى، ورصد تطور سعر الصرف الاسمى ثم تقدير سعر الصرف الحقيقى فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وعلى الرغم من التخفيضات التى لحقت بسعر الصرف الاسمى للجنيه المصرى كجزء

من حزمة الإجراءات لبرنامج الإصلاح، فقد حدث قدر كبير من الارتفاع الحقيقى فى قيمته(*).ومن ثم كانت آثار هذه التطورات على القدرة التنافسية للصناعة المصرية وعلى توقعات واحتمالات التصنيع شديدة الوضوح.

وقد تم تنفيذ عديد من الإجراءات لتحرير التجارة فى أثناء المراحل المختلفة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، تضمنت كلا من تخفيض متوسط التعريفة الجمركية (عن طريق سلسلة من تخفيض التعريفات) وتحويل القيود غير الجمركية إلى معادلها من الضرائب الجمركية، وتخفيض درجة تشتت التعريفات. كما تم أيضًا التحول إلى نظام التعريفة الجمركية المنسقة. ويضم الفصل الثالث تحليلاً مقارنًا لجهود مصر فى تحرير التجارة الخارجية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى من ناحية التصميم، والسرعة، والتتابع، مع التمييز الواضح على امتداد الدراسة بين تحرير التجارة ومجرد الاستيراد، كما يتناول الفصل أيضًا بحث تحرير العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات، وقد أولينا عناية خاصة للقضية المنسية وهى التتابع والاستدامة؛ أى مدى سلامة تتابع إجراءات الإصلاح وتأثير ذلك على استدامة عملية الإصلاح. و يبين التحليل بشكل واضح أن ما يطلق عليه الإصلاح قد أدى فى الواقع إلى أعراض واضحة للمرض الهولندي(**).

أما فى الفصل الرابع فقد تناولنا الملامح الرئيسية لقطاع الصناعة التحويلية فى النطاق الأوسع للاقتصاد المصرى قبل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ويتضمن هذا أولاً فحص واختبار بعض

(*) الارتفاع الحقيقى فى قيمة الجنيه (real appreciation) يعنى مبادلة قوة شرائية أقل متضمنة فى عدد من الجنيهات، بقوة شرائية أكبر متضمنة فى وحدة من النقد الأجنبى (المؤلف)

(**) يقصد بالمرض الهولندى تلك الحالة التى تتمثل فى نزعة لتركز الموارد فى قطاعات السلع المحلية (non-tradables) على حساب سلع التجارة (tradables) (المؤلف)

المؤشرات القطاعية للصناعة التحويلية مثل النمو والتغير الهيكلى والإسهام فى إجمالى القيمة المضافة، وحصتها فى إجمالى الاستثمار والصادرات. كما تم أيضًا فى هذا الفصل اختبار فرضية تسب العوامل والسؤال المرتبط بها والخاص بالميزة النسبية. وتظهر الدلائل المتاحة أن مصر ربما كانت تشهد عملية تراجع تصنيع فيما قبل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، ومن ثم فإن من الطبيعى التساؤل ما إذا كان برنامج الإصلاح الاقتصادى سيؤدى إلى استمرار هذا الاتجاه أم سيعمل على تغييره إلى العكس.

ومن التحليل على مستوى الاقتصاد الكلى الذى قمنا به فى الفصل الثالث ننتقل إلى تحليل الاقتصاد الجزئى فى الفصلين الخامس والسادس حيث تم إجراء التحليل على أساس تطور الملامح الرئيسية لقطاع الصناعة التحويلية فى الفصل الرابع. وهكذا، فإن الفصلين الخامس والسادس يتضمنان دراستى حالة لتقييم آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على المستوى الجزئي: وكانت إحدى الدراستين عن صناعة الألومنيوم، بينما تناولت الأخرى صناعة الحديد والصلب. وقد قامت هاتان الدراستان على أساس العمل الميدانى، الذى جرى تنظيمه وفقًا لاستبيان ومناقشات مع المختصين فى كلتا الشركتين.

وقد تم اختبار حالة صناعة الألومنيوم، التى تتولاها شركة واحدة فقط فى الفصل الخامس. وعملية صهر الألومنيوم هى أكثر العمليات الصناعية على الإطلاق كثافة فى استخدام الطاقة. وتمثل الطاقة المستخدمة فى شكل كهرباء نحو ٣٥% من تكلفة الوحدة – بينما يستخدم هذا النشاط ما بين ٦-٧% من إجمالى مبيعات الكهرباء السنوية على مستوى الجمهورية. ومن المحتمل أن يؤثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على صناعة صهر الألومنيوم بعدة طرق مختلفة بعضها إيجابى وبعضها سلبى. وعلى سبيل المثال فإن رفع أسعار الطاقة هو بالتأكيد أكثر العوامل أهمية على الجانب السلبى. وقد يكون

تخفيض قيمة العملة هو أكثر العوامل الجوهرية على الجانب الإيجابى. كما أن تحرير أسعار المدخلات والمخرجات، وتحرير التجارة، وتحرير سعر الفائدة، وإلغاء السقوف الائتمانية تدفع أيضًا فى اتجاهات مختلفة.

ولكن بصفة عامة يمكن القول بأن برنامج الإصلاح الاقتصادى ستكون له آثار حميدة على صناعة صهر الألمونيوم.

وقد تم فى سياق هذا الفصل إجراء بحث مطول فى مسألة أسعار الظل للكهرباء وتحديد التكلفة الحدية طويلة الأجل للكهرباء. ويعتبر هذا الموضوع ذا أهمية مركزية بالنسبة لأية مناقشة جادة لمستقبل صناعة الألومنيوم فى نطاق برنامج الإصلاح الاقتصادى، ونخلص من تحليلنا إلى أن مستقبل صناعة الألومنيوم قد لا يكون مظلمًا إذا ما قامت شركة مصر للألومنيوم باتخاذ الإجراءات الضرورية، وتقع هذه الإجراءات فى نطاق مجموعتين متباينتين: إجراءات لازمة لتخفيض التكلفة لزيادة معامل الكفاءة السينية (x-efficiency)(*)، وإجراءات لازمة لزيادة القيمة المضافة، ومن أهم إجراءات المجموعة الأولى تلك الإجراءات التى تؤدى إلى تخفيض استهلاك الطاقة بالتحديد. ومن بين إجراءات المجموعة الثانية تلك التى تؤدى إلى زيادة نسبة المواد المصنعة / شبة المصنعة إلى إجمالى إنتاج الألومنيوم والتحرك بشكل أكبر نحو المنتج النهائى وهو أكثر الإجراءات أهمية.

وتناولنا فى الفصل السادس، دراسة الحالة الثانية فى هذا الكتاب، وهى حالة صناعة الحديد والصلب، ولاختبار الآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى على هذه الصناعة الأساسية، فقد اخترنا التركيز على الشركة

(*) يقصد بالكفاءة السينية (X-efficiency) الحالة التى ينجح فيها المشروع فى الحصول على أقصى إنتاج ممكن باستخدام كمية معينة من المدخلات وهى تسمى أيضـا الكفـاءة الفنيـة (technical efficiency). (المؤلف)

المصرية للحديد والصلب، والتى أنشئت فى الخمسينيات. ولذلك فإنها أقدم المجمعات المتكاملة للصلب فى مصر. وكما هو الحال فى صناعة الألومنيوم، وإن كان بدرجة أقل، فإن إنتاج الصلب يعتبر نشاطًا كثيف الاستخدام للطاقة، وفحم الكوك هو أهم المدخلات. كما أن صناعة الصلب هى نشاط كثيف رأس المال أيضًا، وتعتبر شركة الحديد والصلب نموذجًا مثاليًا لمنشآت القطاع العام التى تقوم بالإحلال محل الواردات، والتى تعمل بأقل كثيرًا من طاقتها، فى بيئة غير تنافسية حتى زمن قريب. كما أن الشركة هى إحدى أضخم المنشآت فى القطاع الصناعى فى مصر من ناحية العمالة، إذ تبلغ قوة العمل بها ما يزيد على ٢٠,٠٠٠ عامل، أما بالنسبة للآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى على شركة الحديد والصلب فإن الإجراءات التالية تعتبر ذات أهمية خاصة لها وهى: زيادة أسعار الطاقة وتحرير أسعار الفائدة وتحرير التجارة وانكماش الطلب الكلى وتخفيض قيمة العملة، ولما كانت تلك العوامل تضغط على شركة الحديد والصلب، فقد تم بحثها تفصيلاً فى هذا الفصل، كما يتضمن الفصل نتائج الاستبيان، والمقابلات الميدانية بشأن وجهات نظر إدارة شركة الحديد والصلب تجاه برنامج الإصلاح الاقتصادى.

والفصل السابع هو الفصل الختامى، وهو يضع العلاقة بين الإصلاح الاقتصادى والتصنيع فى منظورها السليم. كما يثير التساؤل عن مستقبل التصنيع فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي: هل يؤدى برنامج الإصلاح الاقتصادى فى نهاية الأمر إلى التصنيع أم إلى إهدار التصنيع؟ وتكون هذه التساؤلات لب هذا الفصل، حيث ترتكز على النتائج الرئيسية التى تم التوصل إليها فى الفصول السابقة.

تذييل للمقدمة

يبدو أن التطورات التى حدثت مؤخرًا منذ إرسال مخطوط هذا الكتاب إلى الناشر تدعم النتائج الرئيسية التى جرى التوصل إليها. وهناك الآن دلائل متزايدة تبين أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد أدى إلى إهدار التصنيع فى مصر، نظرًا لإخفاق الاستثمارات الخاصة فى ملء الفراغ الناجم عن تقليل حجم القطاع العام. وعلى الرغم من بقاء الدين الخارجى عند مستوى ٢٨ مليار دولار أمريكى، فإن حجم الدين العام المحلى قد استمر فى الزيادة مقتربًا من ٢٥٠ مليار جنيه مصرى فى نهاية شهر يونيو ٢٠٠٠ (وهو ما يمثل نحو ٨٧% من الناتج المحلى الإجمالي).

ويمكن الإحساس بالضغوط الماثلة فى سوق الصرف الأجنبى من ازدياد العجز التجارى وتخفيض سعر صرف الجنيه مؤخرًا بنحو ١٥%. وهناك اقتراحات عامة بفرض قيود لترشيد الواردات لتجنب التآكل المستمر فى حجم الاحتياطيات الدولية للبلاد.

ما بعد التذييل..!!؟

قدمت مخطوطة هذا الكتاب إلى دار نشر Edward Elgar عام ١٩٩٩، وكانت آخر مراجعة لها فى ديسمبر ٢٠٠٠، قبيل مثول المخطوطة للنشر باللغة الإنجليزية. ومنذ ذلك الحين طرأت عدة تغيرات وظهرت مستجدات تستحق الرصد والتحليل حتى تخرج الطبعة العربية مواكبة للمرحلة الراهنة فيما يسمى الإصلاح الاقتصادى فى مصر.

ففى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (ERSAP)، قامت مصر باتخاذ خطوات عديدة لتحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد توجهه قوى السوق ويعتمد بالدرجة الأكبر على القطاع الخاص ويكون أكثر

اندماجا مع الخارج. ومن هذا المنظور، حدثت تغيرات جوهرية فى سوق العمل بصدور قانون العمل الجديد، وفى سوق الصرف الأجنبى بعد قرار تعويم الجنيه المصرى فى يناير ٢٠٠٣ وصدور القانون الجديد (الموحد) للبنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الأجنبى. واتخذت مصر خطوات غير مسبوقة لتحرير التجارة الخارجية. وأصاب ملكية وسائل الإنتاج تحول كبير فى إطار تحقيق الخصخصة ليس من المبالغة القول بأنه تحول تاريخى. وكما ذكرنا فإن الاقتصاد المصرى قد حقق مكاسب واضحة فى السنوات الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، بالذات فى السنوات التى أعقبت بداية البرنامج رسميا فى ١٩٩١. فخلال تلك السنوات الأولى حدث تخفيض واضح وكبير لعجز الموازنة، وتحقق استقرار لسعر الصرف الاسمى للجنيه لفترة طويلة لأول مرة منذ عشرين عاما، ووضع التضخم تحت السيطرة. كما تخلصت مصر من نصف ديونها الخارجية تقريبا بفضل موقفها المؤيد للتحالف الدولى ضد احتلال العراق للكويت واشتراك القوات المصرية فى حرب تحرير الكويت.

إلا أنه فى السنوات الأخيرة تعددت مظاهر ضعف أداء الاقتصاد المصرى. فقد هبط معدل النمو الاقتصادى ابتداء من ١٩٩٩ /٢٠٠٠، وصار الركود أكثر حدة ابتداء من ٢٠٠٠/٢٠٠١. واقترن ذلك بهبوط معدلات الادخار والاستثمار وتصاعد عجز الموازنة وازدياد العجز التجارى وتراكم الدين العام المحلى واشتداد وطأة البطالة. كما شهدت تلك السنوات تردى الإنتاجية وتزايد الضغوط على الجنيه مما أدى إلى تخفيض سعر الصرف الإسمى عدة مرات ابتداء من ٢٠٠١ إلى أن انتهى الأمر بالتعويم وانهيار قيمة الجنيه. وكل هذه النتائج لم تكن مفاجأة لنا، فقد رصدنا مسبباتها فى تحليلنا لعملية "الإصلاح" الاقتصادى فى هذا الكتاب، كما توقعنا العديد منها.

ويقف الاقتصاد المصرى الآن فى مفترق طرق حرج: فإما أن ينهض

من عثرته ويستأنف النمو بوتيرة أسرع مما تحقق فى السنوات الأخيرة، أو أن يهوى إلى أسفل فى دوامة الركود ويكون ضحية لتقلبات البيئة الإقليمية والدولية. ونسارع بالقول إنه ليس هناك حتمية فى هذا المجال – فالنتيجة تتوقف على الخيارات التى يتم اتخاذها على صعيد السياسة الاقتصادية. ويبدو أنه بعد أكثر من عشر سنوات فى ظل ما يسمى "الإصلاح" الاقتصادى، فإن الإصلاح يظل فريضة غائبة. ولكى نبنى على ما تحقق من مكاسب ونصحح ما ارتكب من أخطاء، لا مفر من تغيير السياسات المطبقة تغييرا جذريا.

ونسارع بالقول إن تدهور أداء الاقتصاد المصرى لا يرجع كلية إلى ضغوط البيئة الخارجية كما يقول البعض. قد يكون لتلك الضغوط تأثيرها بطبيعة الحال، لكن السبب الرئيسى، فى تقديرنا، لتدهور أداء الاقتصاد المصرى هو التناقض الصارخ فى السياسات الكلية. ونضيف إلى تناقض السياسات الكلية غياب الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، أو التلكؤ فى القيام بمثل تلك الإصلاحات. هذه هى الرسالة الأساسية التى يحملها هذا الكتاب. والتى آمل أن يتلقاها القارئ كما قصدت لها أن تكون: جرس إنذار من المخاطر المحدقة قبل فوات الأوان.

ويجب التأكيد بهذه المناسبة على الدور المحورى لسعر الصرف فى منظومة إصلاح السياسات الكلية فى الاقتصاد. فلقد كان سعر الصرف الاسمى للجنيه المصرى ولفترة طويلة كما أوضحنا فى هذا الكتاب، غير متوافق (misaligned) مع باقى الأساسيات الاقتصادية. فاستقرار سعر الصرف الاسمى للجنيه لفترة طويلة بعد ١٩٩١ قد اقترن بارتفاع مطرد فى القيمة الحقيقية للجنيه (real appreciation). أى ان التخفيض الاسمى الذى حدث فى ١٩٩١ لم يستمر، بل سرعان ما تآكل بمفعول التضخم الأعلى فى مصر بالمقارنة بشركائها التجاريين على امتداد الفترة منذ ١٩٩١.وقد نتج

عن ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه تدهور تنافسية الإنتاج المصري وازدياد عجز الميزان التجاري وتراجع الادخار ودفع الموارد إلى قطاعات السلع المحلية.كما أن تحرير سوق العمل وتبني سياسات نقدية ومالية انكماشية أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية وبالتالي ضغط الطلب الفعال، فكان التباطؤ في النمو الاقتصادي واتساع نطاق البطالة. كما أدى الاندفاع في تحرير المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات قبل الأوان إلى ارتفاع سعر الفائدة وتراكم الدين الداخلي في سياق المحافظة على استقرار سعر الصرف الاسمي (مرساة سعر الصرف).

وفي غمار ما يسمى الإصلاح الاقتصادي أصبحت السياسة النقدية رهينة لسياسة الصرف الأجنبي. ولا شك أن التحول إلى سعر صرف أكثر مرونة ابتداء من منتصف عام ٢٠٠٠ في إطار ربط الجنيه بالدولار وحتى قرار تعويم الجنيه المصري في أواخر يناير ٢٠٠٣ ليس هو الحل.ومن الواضح أن كليهما لم يحقق الاستقرار المنشود في سوق الصرف. والحل في تقديرنا هو في تبني نظام للصرف يقوم على ربط الجنيه المصري بسلة عملات (وليس بالدولار الأمريكي وحده)، مع وضع قيود مختارة بعناية على تدفقات رءوس الأموال قصيرة الأجل (استثمارات المحفظة كما تسمى foreign portfolio investment).

السؤال الآن: هل أثبتت الأيام صحة التحليل الذي احتواه هذا الكتاب، وصدق التوقعات التي جاءت فيه ؟ أم أن الواقع قد تجاوزه ؟ والإجابة أن ما جاء في الكتاب من تحليلات وتوقعات يظل سليما إلى درجة كبيرة. بل إنه يأتي في توقيت ملائم تماما. فقد نبه منذ خمس سنوات على الأقل إلى مشكلة سعر الصرف ومشكلة الدين الداخلي ومشكلة العجز التجاري وحذر من أن "الإصلاح" الاقتصادي كما فهم وطبق في مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بعناصره المختلفة قد يؤدي إلى إهدار التصنيع.

والآن، يواجه الاقتصاد المصرى هذه المشكلات بوضوح لا لبس فيه.

وفى الختام، يحسن استيعاب الدروس التى تقدمها تجارب الدول المختلفة فى الإصلاح الاقتصادى ومواجهة الأزمات، مثل تجربة المكسيك وتجربة دول شرق آسيا. وأهم هذه الدروس ما يلى:

أولا: الأهمية القصوى لمراعاة تناغم الأساسيات الاقتصادية (Economic fundamentals)، مثل معدل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف ومعدل الادخار ومعدل الاستثمار.

ثانيا: الحاجة إلى التعامل مع تدفقات رأس المال الأجنبى بقدر أكبر من الحذر. إن التحرير المالى الذى تم فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى يفتح الباب على مصراعيه لرءوس الأموال الساخنة قصيرة الأجل، التى تشبه فى حركتها أسراب الجراد التى تحط على الحقول الخضراء فلا تتركها إلا صعيدا جردا.

ثالثا: ضرورة احتواء الدين العام الداخلى والعجز فى الميزان التجارى داخل حدود مقبولة. وقد تخطينا هذه الحدود فى الحالة المصرية، وأصبح الدين الداخلى والعجز التجارى أشبه بجبلين جليديين غاطسين تحت سطح الماء وهما يهددان قارب الاقتصاد المصرى – بما يذكرنا بمأساة عابرة المحيطات "تيتانيك".

الفصل الأول

تجارب التثبيت قبل التسعينيات

يتركز اهتمامنا فى هذا الكتاب على تجربة التثبيت والتكيف الهيكلى فى مصر فى خلال سنوات التسعينيات. وعلى أية حال، فإن من المفيد، أن نستطرد بشكل موجز للحديث عن تجارب مصر فى سنوات السبعينيات والثمانينيات لنهيئ خلفية عن الموضوع. إذ إن مناقشة مثل هذه التجربة لابد أن تأخذ فى الاعتبار أن البرامج السابقة بين مصر وصندوق النقد الدولى لم يقدر لها اكتمال التنفيذ؛ فإما أنها قد أجهضت أو تم تنفيذها جزئيًا.

وعلى الرغم من أن مصر تعتبر من الدول المؤسسة لكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فإن علاقاتها بكلتا مؤسستى بريتون وودز، وبخاصة البنك قد اتسمت بالعنف والاضطراب فى خلال الخمسينيات وجزء كبير من الستينيات. وكانت قصة السد العالى وما تلاها من التحول نحو الاشتراكية قد أديا إلى توتر العلاقات بين مصر والمؤسستين. وفى الفترة بين ١٩٦١ و ١٩٦٢ واجهت البلاد أزمة فى النقد الأجنبى نتيجة لبعض الظروف غير المواتية. فقد كان هناك هبوط فى محصول القطن صاحبه انخفاض فى محصول الأرز وهو ما أدى إلى انخفاض كبير فى حصيلة الصادرات. ونتيجة لذلك، انخفضت صادرات القطن بنسبة ٣٨% فيما بين ١٩٦٠ و١٩٦٢، وإلى هبوط فى إجمالى الصادرات السلعية بنسبة ٢٠%. وفى نفس الوقت، كان على مصر التزامات واجبة الأداء فى حسابها الرأسمالى.وفى مواجهة تلك الأزمة فى النقد الأجنبى، قامت مصر بتوقيع اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولى فى شهر مايو ١٩٦٢.

لم يلبث اتفاق المساندة الموقع فى مايو ١٩٦٢ أن انهار بعد توقيعه بفترة وجيزة. وظل هو اتفاق المساندة الوحيد الذى تم مع صندوق النقد

الدولى حتى أواخر السبعينيات. وكان التحول فى توجه سياسة مصر بعيـدًا عن التخطيط المركزى والاشتراكية العربية والاتجاه نحو اقتصـاد السـوق والانفتاح فى منتصف السبعينيات، قد مهد الطريق لمرحلة جديـدة تتضـمن علاقات أوثق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

وسنقوم بفحص تجربة التثبيت فى السبعينيات وفى الثمانينيـات علـى التوالى.

تجربة التثبيت فى السبعينيات:

كما سبق أن ذكرنا، فإن اتباع سياسة الانفتاح فى منتصف السبعينيات قد مهد الطريق لتنشيط العلاقات بين مصر ومؤسستى بريتون وودز، وهكذا تم توجيه خطابى نوايا من الحكومة المصرية إلى صندوق النقد الدولى فـى شهر مارس ١٩٧٧ ثم فى شهر يونيه عام ١٩٧٨. وقد وفـر الأول أساسـا لاتفاق مساندة لمدة عام واحد تسلمت مصر بموجبه ١٢٥ مليون وحدة مـن حقوق السحب الخاصة (SDR). بينما أرسـى الخطـاب الثـانى الأسـاس لتسهيلات الصندوق الموسع (EFF) بمبلغ ٦٠٠ مليون وحـدة مـن حقـوق السحب الخاصة تقوم مصر بشرائها فى خلال فترة ثلاث سنوات تبدأ عـام ١٩٧٩- ويمكن فعلاً اعتبار اتفاق تسهيلات الصـندوق الموسـع ١٩٧٩- ١٩٨١ استمرارا لاتفاق المساندة لعام ١٩٧٧. ولذا فإن مجمـوع العناصـر المشتركة لكلا الحزمتين سيجرى تلخيصها تحت رءوس الموضوعات التالية: إجراءات الإصلاح الهيكلى، وسياسة المالية العامـة، والسياسـات النقديـة والائتمانية، وسعر الصرف، وسياسات التجارة والديون.

المكونات الرئيسية:

تضمن الإصلاح الهيكلى تغيرات مخططة فى الهيكل التنظيمى للقطاع العام، وتخفيض الرقابة المباشرة للأجهـزة الحكوميـة، ووضـع عمليـات

مشروعات القطاع العام على أسس أكثر سلامة من الناحية التجارية، وإعادة تحديد العلاقة بين التكاليف والأسعار بما يقضى على التشوهات السعرية، مع التركيز بدرجة أكبر على الزراعة وتشجيع الاستثمار الأجنبى، وكان هناك عدد من العناصر التى تتفق مع التغيرات المؤسسية والهيكلية المتوقعة فى ظل سياسة الانفتاح (Abdel-Khalek , 1987).

كما تضمن مكون سياسة المالية العامة إجراءات تهدف إلى تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى، وتقليص الدعم ،وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية، والطاقة، والخدمات الحكومية، وتغيير أسس حساب الرسوم الجمركية من سعر الصرف الرسمى إلى سعر الصرف التجارى.

أما فى مجال السياسات النقدية والائتمانية فقد تضمنت الإجراءات تخفيض معدل نمو الائتمان ورفع أسعار الفائدة، وقد تم التفكير فى هذه الإجراءات كوسيلة لمقاومة التضخم، وتشجيع الادخار المحلى من خلال الجهاز المالى وتشجيع استبدال الأصول عن طريق التحول من الاحتفاظ بأرصدة النقد الأجنبى إلى الاحتفاظ بأرصدة بالجنيه المصرى.

وكانت الإجراءات الرئيسية فى مجال الصرف الأجنبى والتجارة الخارجية هى : تخفيض قيمة العملة جنبًا إلى جنب مع توحيد سعر الصرف مدعومًا بالتعويم المدار، وإنهاء الاتفاقات الثنائية للتجارة والمدفوعات، وتحرير الواردات، وتحرير العمليات الخارجية، وتخفيض الاعتماد على التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، وبينما يلاحظ أن حزمة إجراءات ١٩٧٧-٧٨ قد نصت أيضا على القضاء تدريجيًا على المتأخرات بالنسبة للمدفوعات الجارية، فإن حزمة ١٩٧٩-١٩٨١ لم تتضمن نصًا مشابهاً: ويرجع ذلك إلى القرض طويل الأجل الذى قدمته هيئة الخليج للتنمية فى

مصر (GODE)[*]. وبفضل هذا القرض تم تحويل ديون مصر القصيرة الأجل إلى استحقاقات أطول أجلاً.

ويمكن القول بوجه عام أن الملامح الأساسية لحزم التثبيت المذكورة أعلاه تماثل تلك التى كان يجرى الاتفاق عليها بين صندوق النقد الدولى والدول النامية الأخرى. (Williamson,1982; Killick, 1985)، ربما مع بعض التنوع الذى يعكس خصوصية حالة مصر فى بعض النواحى المحددة (مثل سيطرة دور القطاع العام فى الاقتصاد المصرى حينئذ).

الآثار على الاقتصاد الكلى:

ولنبحث الآن آثار سياسات التثبيت فى السبعينيات مع التركيز على قائمة مختارة من الإجراءات التى تم اتباعها مثل : تخفيض سعر صرف الجنيه، رفع أسعار الفائدة، وضع السقوف الائتمانية، والإجراءات الخاصة بالموازنة العامة، والإصلاح الهيكلى.

تخفيض سعر الصرف:

يتضمن الملحق ١ والملحق ٢ تطورات نظام سعر الصرف منذ عام ١٩٤٥ أسعار الصرف الاسمية فى خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٧. وكان تخفيض سعر الصرف فى السبعينيات قد بدأ فعلا فى عام ١٩٧٣ مع إنشاء سعر صرف السوق الموازية، إلا أن الخطوة الرئيسية فى هذا الصدد تم اتخاذها فى الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ عندما تم تحويل قدر جوهرى من عمليات العملات القابلة للتحويل من سعر السوق الرسمية الذى كان ٠,٣٩ جنيه للدولار الأمريكى إلى ما كان يدعى سعر السوق الموازية وهو ٠,٧٠ جنيه للدولار الأمريكى.

(*) هيئة الخليج للتنمية فى مصر هيئة أنشئت بمساهمات من عدد من الدول الخليجية فى أواخر السبعينيات لمعاونة مصر على اجتياز الصعوبات المالية الناشئة عن ديونها الخارجية.(المؤلف)

وعلى أية حال، فقد ظلت بعض عمليات النقد الأجنبى تجرى بصفة غير رسمية (فى السوق السوداء) بهامش بلغ ٩٠% فوق سعر الصرف الرسمى. وانخفض هذا الهامش إلى أقل من ١٠% مع تخفيض سعر صرف الجنيه فى عام ١٩٧٩. ففى بداية تلك السنة، أخضعت كل العمليات بصفة رسمية لسعر الصرف الجديد، الذى يعنى فعلاً تخفيضا كبيرًا فى القيمة الاسمية للجنيه بلغ نحو ٨٠% إلى جانب عدد من التخفيضات الصغيرة.

ومن الناحية النظرية، فإن التخفيض الحقيقى فى قيمة العملة يؤدى إلى تحسن الميزان التجارى إذا ما كانت مرونة الصادرات والواردات مستوفية لشرط مارشال – ليرنر مع بقاء كافة الأشياء الأخرى على حالها. وعلى أساس هذه الخلفية، قمنا باختبار فرضية أن تخفيض قيمة العملة فى عام ١٩٧٩، قد أدى إلى تحسين الميزان التجارى، وكانت نقطة الانطلاق هى التأكد مما إذا كان التخفيض الاسمى لقيمة العملة الذى أشرنا إليه فيما سبق قد أدى إلى تخفيض حقيقى دائم فى قيمة العملة. ولذلك فإن من الضرورى فحص سعر الصرف الحقيقى.

تظهر الأدلة المتاحة بوضوح شديد أن مصر قد احتفظت بمعدل تضخم يزيد كثيرًا عما هو عليه لدى شركائها التجاريين الأساسيين. وفى خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ تعدى معدل الارتفاع فى المستوى العام للأسعار فى مصر (وفقًا للرقم القياسى لأسعار المستهلك) معدل الزيادة فى مستوى الأسعار لدى شركائها التجاريين الرئيسيين بنسبة بلغت نحو ٤٧% [1] وبإتباع منهج تعادل القوة الشرائية، فإن الرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى (١٩٩١=١٠٠) يكون قد هبط من ٩٤,٩ فى عام ١٩٧٩ (عام تخفيض قيمة العملة) إلى ٥١,٣ فى عام ١٩٨٤[*] (جدول رقم٣-٨). وهكذا يمكننا استنتاج

---

[*] لاحظ أن انخفاض سعر الصرف الحقيقى (real exchange rate decrease) يعنى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة (real appreciation) وهذا يعنى مبادلة عدد من الجنيهات متضمنة قوة شرائية معينة بوحدة من النقد الأجنبى متضمنة قوة شرائية أعلى. (المؤلف).

أنه على الرغم من التخفيض الكبير فى سعر الصرف الرسمى من ٠,٣٩ جنيه إلى ٠,٧٠ جنيه للدولار الأمريكى مع بداية عام ١٩٧٩، والتخفيض فى سعر الصرف المعلن لدى مجمع البنوك المعتمدة من ٠,٧٠ جنيه إلى ٠,٨٣ جنيه للدولار فى عام ١٩٨١ (انظر ملحق ٢)، فإن القيمة الحقيقية للجنيه قد ارتفعت ارتفاعا كبيرًا فى أوائل الثمانينات. أى أن التخفيض الاسمى لم يصمد، ولم يتحول بالفعل إلى تخفيض حقيقى دائم.

وللحصول على دليل على آثار التخفيض فقد قمنا بفحص رد الفعل على الصادرات والواردات. ويبين الجدول ١-١ أنه فى الفترة من ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٣/١٩٨٤ ارتفع عجز الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى أعلى درجة فى عام ١٩٧٩ بحيث بلغت نسبته ١٩%.

وبلغ متوسط العامين ١٩٧٨و ١٩٧٩ (الفترة التى حدث فيها التخفيض فعلاً) نسبة ١٧%. وتظهر البيانات الواردة فى الجدول رقم ١-١ أن الحجم النسبى لعجز الحساب الجارى قد هبط بعد عام ١٩٧٩، ولكنه كان ما يزال أعلى من المتوسط قبل التخفيض.

جدول ١-١ ميزان الموارد بالأسعار الجارية
١٩٧٤-١٩٨٣/١٩٨٤

السنة	الناتج المحلى الإجمالى	الواردات من السلع والخدمات لغير عوامل الإنتاج	الصادرات من السلع والخدمات لغير عوامل الإنتاج	الاستهلاك الكلى		الاستثمار الكلى		الاستيعاب المحلى
				خاص	حكومى	خاص	حكومى	
٧٤	١,٠٠	٠,٣٧	٠,٢١	٠,٧٤	٠,٢١	٠,٠٥	٠,١٧	١,١٧
٧٥	١,٠٠	٠,٤١	٠,٢٠	٠,٦٣	٠,٢٥	٠,١٢	٠,٢٢	١,٢٢
٧٦	١,٠٠	٠,٣٤	٠,٢٢	٠,٥٩	٠,٢٥	٠,١٠	٠,١٩	١,١٣
٧٧	١,٠٠	٠,٣٣	٠,٢٢	٠,٦٢	٠,٢٠	٠,٠٧	٠,٢٢	١,١١
٧٨	١,٠٠	٠,٣٧	٠,٢٢	٠,٦٣	٠,٢١	٠,٠٦	٠,٢٥	١,١٥
٧٩	١,٠٠	٠,٤٨	٠,٣٠	٠,٦٩	٠,١٧	٠,٠٨	٠,٢٥	١,١٩
٨١/٨٠	١,٠٠	٠,٤٩	٠,٣٣	٠,٦٧	٠,١٩	٠,٠٩	٠,٢١	١,١٦
٨٢/٨١	١,٠٠	٠,٤٧	٠,٣٢	٠,٦٤	٠,٢١	٠,٠٩	٠,٢١	١,١٥
٨٣/٨٢	١,٠٠	٠,٤٣	٠,٢٩	٠,٥٩	٠,٢٤	٠,٠٩	٠,٢٢	١,١٤
٨٤/٨٣	١,٠٠	٠,٤٥	٠,٢٩	٠,٦٣	٠,٢٥	٠,٠٩	٠,١٩	١,١٦

المصدر: استنادا إلى بيانات من وزارة التخطيط، والبنك المركزى المصرى، وتقديرات البنك الدولى الواردة فى تقرير البنك الدولى.

World Bank, Arab Republic of Egypt Situation and Medium-Term Prospects (March 18,1985), Table2.3 Current Economic

وتجدر الإشارة إلى أن الهبوط الملحوظ فى نسبة عجز الحساب الجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى لم يكن ناتجا عن تخفيض قيمة العملة. وهو يعزى بصفة مطلقة إلى ارتفاع قيمة الصادرات البترولية فى خلال المدة. فقد ارتفع المتوسط المرجح لأسعار صادرات البترول من ١٢,٤١ دولار أمريكى للبرميل فى يناير ١٩٧٩ إلى ٣٨,١٥ دولار أمريكى للبرميل

فى يناير ١٩٨١. وقفزت قيمة صادرات البترول من ١٢٦١ مليــون دولار أمريكى فى عام ١٩٧٨ إلى ٢٨٢٥ مليون دولار أمريكى فى عــام ١٩٧٩ وإلى ٤٤٨٩ مليون دولار فى عام١٩٨٠/٨١ (World Bank, 1985). ويبين الجدول رقم ١-٢ أنه عند استبعاد صادرات البترول، تصبح فجوة المــوارد كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى أكثر ضخامة بعد تخفيض سعر صــرف الجنيه مما كانت عليه قبل ذلك. وفى الواقع فإن قيمة صادرات مصر غيــر البترولية كانت تهبط بشكل مطرد فى خلال فترة السبعينيات – ســواء قبــل تخفيض سعر الصرف أو بعده.

جدول ١-٢

صادرات البترول، الصادرات الكلية، وفجوة الموارد

مع استبعاد صادرات البترول

١٩٧٤-١٩٨٣/٨٤ (بملايين الدولارات)

السنة	صادرات البترول	الصادرات من السلع والخدمات غير عوامل الإنتاج – باستبعاد البترول	فجوة الموارد باستبعاد صادرات البترول	
			القيمة	كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى
٧٤	٩٨	٧٩٢	٨٢٤	١٩
٧٥	١٨٥	٨٦٨	١٢٨٦	٢٥
٧٦	٣٢٤	١١٧٤	١١١٣	١٧
٧٧	٤٠٠	١٤٧٦	١٢٩٤	١٦
٧٨	٤٩٠	١٦٤٠	١٩٨٦	٢٠
٧٩	١٩٧٨	١٧٩٩	٤٣٤٢	٣٤
٨٠/٨١	٣١٤٢	٢٦٣٨	٥٨٠٩	٣٤
٨١/٨٢	٣٢٦٨	٣١٩٥	٦٢٧٣	٣١
٨٢/٨٣	٢٩١٦	٣٨٣٢	٦٠٨٩	٢٦
٨٣/٨٤	٣١٧٧	٤٧٢٥	٧٥١٠	٢٧

المصدر: نفس المصدر للجدول رقم ١-١

ومن ناحية أخرى، فقد استمرت الواردات فى الازدياد، وكنسبة من الناتج المحلى الإجمالى قفزت من نحو الثلث فى أثناء الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ إلى نحو ٤٥% فى خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١/١٩٨٢. ولا يوجد سوى قليل من البيانات المتاحة عن الاستجابة السعرية للطلب على الواردات فى مصر بالنسبة لتلك الفترة (El-Sheikh-1980).ولكن لا يمكن الاستنتاج على أساس القرائن التى يوفرها سلوك نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى بمفرده.أن تلك الاستجابة تعادل صفرًا. وفى رأينا، أن تخفيض العملة قد صاحبه، فى نفس الوقت، تحرك دالة الاستيراد إلى أعلى بسبب عدة عوامل هى: تحرير الاستيراد، وإنهاء اتفاقات التجارة والدفع، وازدياد تحويلات العاملين بالخارج، وتوسيع مجال نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، وازدياد التدفقات الرأسمالية إلى الداخل. وقد بدأت هذه الإجراءات فعلاً فى ظل اتفاق المساندة لعام ١٩٧٧. ومن ثم، لم يبق من بين ٢٥ اتفاقا للتجارة والدفع كانت قائمة، سوى ١٢ اتفاقا فى نهاية شهر يونيه ١٩٧٨، وفى سبتمبر ١٩٨١ هبط العدد إلى أربعة اتفاقات فقط، كان منهما اثنان مع دول أعضاء بصندوق النقد الدولى (هما السودان وجمهورية الصين الشعبية) وكان الآخران مع دول غير أعضاء بالصندوق آنئذ (هما: الاتحاد السوفيتى وكوريا الشمالية).

ولكننا نظن أن تخفيض سعر صرف الجنيه بنفسه وفى حد ذاته لم يكن ليؤدى إلى تحسن دائم فى ميزان المدفوعات. ويرجع هذا جزئيًا إلى أن أكثر السلع أهمية من بين سلع التجارة(*) فى مصر كانت خاضعة لقاعدة السعر المحدد (**) فى خلال تلك الفترة. (انظر ملحق ١-١)

(*) سلع التجارة (**Tradables**) هى السلع التى تقبل بطبيعتها الدخول فى التجارة الدولية. ويجرى التمييز بينها وبين السلع المحلية أو السلع غير الداخلة فى التجارة (**non-tradables**) وهى تلك التى لا تدخل بتطبيقها فى التجارة الدولية. (المؤلف)

(**) يجرى التمييز فى قواعد تسعير السلع بين قاعدة السعر المحدد (**fix – price rule**) وقاعدة السعر المرن (**flex-price rule**)، وكلاهما يعكس آلية مختلفة لعمل السوق (المؤلف).

وقد أدت الأسعار المحددة إداريًا ومركزيًا بالإضافة إلى النظام الحكومى لتوريد السلع الزراعية إلى الفصل الفعلى بين الأسعار بالعملة المحلية والأسعار بالعملات الأجنبية. وفى ظل هذا الوضع، فإن تعديل سعر الصرف من خلال التخفيض، حتى لو كان حقيقيًا، لابد أن يفشل فى توفير حافز لزيادة عرض السلع القابلة للتصدير وبخاصة من تلك السلع الزراعية الرئيسية. وفى الواقع، وبفضل هذه الخصوصية المؤسسية، أخفق تخفيض سعر صرف الجنيه فى أن يحقق التحول المطلوب فى معدل التبادل الداخلى لصالح سلع التجارة. وفضلاً عن ذلك، فإن من المحتمل بدرجة كبيرة، أن التخفيض قد هدد هدف تشجيع تحول الموارد إلى السلع غير الزراعية القابلة للتصدير. عن طريق زيادة تكلفة الإنتاج، ومن ثم عمل على تخفيض القدرة التنافسية للسلع القابلة للتصدير وهذا صحيح بالذات فى ضوء ارتفاع محتوى الواردات للمنتجات المصرية غير الزراعية، كما يرجع أيضًا إلى التضخم الناشئ عن تخفيض قيمة العملة.

وقد ظهر أن تخفيض قيمة العملة كان تضخميا لعدة أسباب. أولها، ما نشأ عنه من ارتفاع فى التكلفة بالجنيه المصرى لمستلزمات الإنتاج المستوردة – سواء السلع الوسيطة أو الرأسمالية.

وثانيهًا، أنه قد أسهم فى زيادة عجز الموازنة واللجوء إلى التمويل التضخمى على الأقل فى بداياته. فقد ارتفع العجز الإجمالى للموازنة العامة من ٢٠٩٧,٧ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٧٨ إلى ٢٦٨٠,١ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٧٩، وهو ما يعزى بصفة أساسية إلى تخفيض قيمة العملة. كما قفز التمويل المصرفى للعجز من ١٦,٧% إلى ٤٤,٧% (البنك المركزى المصرى، ١٩٧٩، ص٤). وهذا دليل واضح على قلة الانضباط المالى المطلوب لمعاونة تخفيض سعر الصرف كى ينتج آثاره المرجوة فى

تحويل الإنفاق(*). ثالثًا، نظرًا للحجم الكبير للدولرة (ميل المقيمين للاحتفاظ بودائع كبيرة بالعملات الأجنبية عل امتداد الفترة، انظر جدول (١-٣)، فإن تخفيض سعر صرف الجنيه كان مصدرًا لزيادة السيولة المحلية. والسبب في ذلك هو أن الودائع بالعملة الأجنبية المعاد تقويمها بالجنيه توفر ضمانًا متزايدًا للحصول على الائتمان المصرفي. (٢) وكما يتضح من الجدول ١-٣ فقد ارتفعت قيمة ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية مقومة بالجنيه بمعدل أسرع بعد عام ١٩٧٩، وقفز متوسط معدل النمو السنوى لهذه الودائع من ٣٨,٥% فى الفترة ١٩٧٧-١٩٧٩ إلى ٦٠,٧% فى الفترة ١٩٧٩-٨٢/١٩٨١. وقياسا إلى مستواها عام ١٩٧٩ فإن الودائع بالنقد الأجنبى مقومة بالجنيه قد تضاعفت فى ٨١/١٩٨٠ و ٨٢/١٩٨١. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يبدو أن أثر الثروة الناشئ عن تخفيض قيمة العملة قد انعكس فى شكل زيادة فى الطلب الكلى، وكان من الطبيعى أن يتجه جزء منه إلى الواردات. وعلى أية حال، فإن هذا يخالف نظرية تخفيض العملة التى تفترض أن جدول الاكتناز المحلى لا يتأثر بالتخفيض، ومن ثم يستمر توازن الأرصدة النقدية (Dornbusch, 1973). أما فى تجربة مصر فى السبعينيات، فإن الدولرة قد أدت جزئيًا إلى تعطيل أثر تقليل الإنفاق الناشئ عن تخفيض سعر الصرف للعملة. وقد أدى نقص البيانات إلى إعاقتنا عن تقدير الحجم الدقيق لأثر الثروة الناشئ عن التخفيض فى السبعينيات. ولكننا سنرى فى القسم التالى، أن أثر الثروة فى ٨٦/١٩٨٥ قد بلغ نسبة كبيرة تعادل ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى.

وقد أدت طبيعة سوق النقد الأجنبى فى خلال الفترة إلى ترسيخ سرعة التذبذب فى سعر الصرف. وعلى الرغم من المحاولات المتعددة على امتداد

(*) فى نظرية التخفيض، يجرى التمييز عادة بين آثر تحويل الإنفاق **Expenditure switching effect** وأثر تقليل الإنفاق (**Expenditure reducing effect**) المؤلف.

تجارب التثبيت لتوحيد سعر الصرف، إلا أن قانون السعر الواحد (*) كان بعيدًا عن التطبيق فى مجال عمليات النقد الأجنبى خلال معظم سنوات السبعينيات والثمانينيات. وفى الواقع، فإن الوضع فى أوائل الثمانينيات كان يتمثل فى وجود ثلاثة أسواق على الأقل ذات ثلاثة أسعار صرف رئيسية (انظر ملحق ١). إلا أن سعر صرف السوق السوداء كان دائما هو الذى يدفع أسعار الصرف الأخرى إلى أعلى، مما أدى إلى ترسيخ المضاربة على العملة وعمليات الاتجار فى النقد الأجنبى خارج البنوك (الذى كان غير قانونى فى تلك الفترة) التى استمرت فى الاتساع. وكانت النتيجة هى تفضيل المصريين المغتربين المتزايد لتحويل مدخراتهم عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة (انظر جدول ١-٤)- مما أدى إلى زيادة تخفيض قيمة الجنيه. وقد أسهم ذلك فى نهاية الأمر فى التخفيضات الصغيرة فى قيمة العملة، والتى أحدثت تخفيضا تراكميا فى "سعر الصرف المعلن فى السوق الموازية" من ٠,٧٠ جنيه مصرى للدولار الأمريكى فى عام ١٩٧٩ إلى ١,٣٣ جنيه مصرى للدولار فى نهاية عام ١٩٨٥ (انظر ملحق٢). هذا فضلاً عن أن سهولة استخدام النقد الأجنبى وخاصة الدولار الأمريكى سواء كمخزن للقيمة وكأداة دفع (أى اتساع نطاق الدولرة)، قد وضعت النظام النقدى للبلاد تقريبا على أساس ثنائى العملة، وهو ما أدى إلى زيادة عدم الاستقرار النقدى بدرجة أكبر.

(*) بمعنى سريان سعر واحد للصرف على جميع المعاملات، أو على الأقل معظم المعاملات.

جدول ١-٣

تطور ودائع القطاع الخاص فى البنوك (مليون جنيه مصرى)

نهاية الفترة	٧٧	٧٨	٧٩	يونيه٨٠	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
ودائع القطاع الخاص	١٤٣٥	١٩٣١	٢٥٥٤	٣١٨٥	٤٦٦٤	٧٣٥٦	٩٤١١	١١٤٧٢
ودائع تحت الطلب	٧٨٢	٩٤٥	٨٥٥	٩٩٥	١٢٥١	١٥١٣	١٩١٢	٢٠٦١
ودائع لأجل وودائع ادخار (ليست تحت الطلب)	٦٥٣	٩٨٣	١٦٩٩	٢١٩٠	٣٤١٣	٥٨٤٣	٧٤٩٩	٩٤١١
ودائع بالعملة المحلية.	٢٣٧	٣٦٥	٩٠٧	١٠٥٤	١٦٧٩	٢٤٤١	٣٤٨٤	٥٠٩٧
بالعملات الأجنبية (*).	٤١٦	٦١٨	٧٩٢	١١٣٦	١٧٣٤	٣٤٠٢	٤٠١٥	٤٣١٤
نسبة الودائع التى ليست تحت الطلب إلى الإجمالى	٤٦	٥١	٦٦	٦٩	٧٣	٧٩	٨٠	٨٢
نسبة الودائع بالعملة المحلية إلى الودائع التى ليست تحت الطلب	٣٦	٣٧	٥٣	٤٨	٤٩	٤٢	٤٦	٥٤

ملحوظة: (*)الودائع بالعملات الأجنبية متضمنة ودائع البنوك بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى.

نحن نفترض أن جميع الودائع بالعملات الأجنبية ليست تحت الطلب، وهو ما يقترب من الواقع، على الرغم من أن ذلك قد لا يكون صحيحا بشكل مطلق. وفى ٨٤/١٩٨٣ كانت الودائع بالعملات الأجنبية تحت الطلب لا تمثل سوى ١٠% فقط من إجمالى الودائع بالعملات الأجنبية، وليست هناك بيانات مفصلة عن كل من نوعى الودائع على حدة قبل ١٩٨١/١٩٨٢.

المصدر: البنك المركزى المصرى.

جدول ١-٤

التحويلات والمتحصلات غير المنظورة – ١٩٧٥-١٩٨٤/٨٥ (مليون جنيه مصرى)

السنة	نقدية (١)	رقم قياسي	واردات خاصة(٢)	رقم قياسي	إجمالى (د)(٣)	متحصلات غير منظورة(٤)	(٣)كنسبة منوية من(٤) (٥)
١٩٧٥(أ)	١٧١,٨	١٠٠	٥١,٨	١٠٠	٢٢٣,٦	٦٣٥,٢	٣٥,٢
١٩٧٦(أ)	٢٣٨,١	١٣٩	١٥٥,٧	٣٠١	٣٩٣,٨	١٣١٧,٩	٢٩,٩
١٩٧٧(أ)	٣٥٨,٢	٢٠٨	٢٦٧,٢	٥١٦	٦٢٥,٤	١٧٨٤,٧	٣٥,٠
١٩٧٨(أ)	٦٦١,٦	٣٨٥	٦١٠,٠٠	١١٧٨	١٢٧١,٦	٢٤١٠,٠	٥٢,٨
١٩٧٩/٨٠(١)	٧٩٢,٦	٤٦١	١٢٤٧,٢	٢٤٠٨	٢٠٣٩,٨	٣٤٥٩,٥	٥٩,٠
١٩٨٠/٨١(أ)	٨٥٤,٤	٤٩٧	١٢٥٠,٨	٢٤١٥	٢١٠٥,٢	٣٨٣٤,٩	٥٤,٠
١٩٨١/٨٢(ب)	٥٣٢,٧	٣١٠	٨٤٢,٧	١٦٣٧	١٣٧٥,٤	٣٢٨٨,٧	٤١,٨
١٩٨٢/٨٣(ب)	٨٤٦,٧	٤٩٣	١٣١٢,٠٠	٢٥٣٣	٢١٥٨,٧	٥٢٠٩,٨	٤١,٤
١٩٨٣/٨٤(ب)	١٠٥٧,٠٠	٦١٥	١٨٩٩,٢	٣٦٦٦	٢٩٥٦,٢	٥٨٧٣,١	٥٠,٣
١٩٨٤/٨٥(ب)	٧٢٤,٣	٤٢٢	٢١١١,٤(ج)	٤٠٧٦	٢٨٣٥,٧	٥٨٣٩,١	٤٨,٦

ملاحظات: (أ) طبقًا لسعر صرف السوق الموازية.

(ب) طبقًا للأسعار المعلنة من البنك المركزى المصرى اعتبارا من أغسطس ١٩٨١.

(ج) مع استبعاد الموارد المقدمة من البنوك التجارية لتمويل الواردات بدون تحويل عملة (٢٥,٩ مليون جنيه مصرى فى ١٩٨٤/٨٥).

(د) التحويلات النقدية هى التحويلات بالعملات الأجنبية من المصريين العاملين بالخارج والتى يتم استبدالها بالجنيه المصرى من خلال الجهاز المصرفى طبقًا لسعر صرف السوق الموازية (قبل ١٩٨١/٨/١) أو لسعر الصرف المعلن من البنك المركزى (ابتداء من ١٩٨١/٨/١). ومن ناحية أخرى فإن العملات الأجنبية التى يقوم العاملون المصريون بإيداعها فى البنوك لا تدخل ضمن الأرقام الخاصة بالتحويلات. ومن ثم فإن الإجمالى الذى يظهر فى الجدول، يعتبر أقل كثيرًا من الواقع.

المصادر: بالنسبة للتحويلات عن الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٢/٨٣ مجلس الشورى (١٩٨٤) ص١٢٣و١٢٩. الفترة من ٨٣/٨٤- ٨٤/٨٥ البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٨٤/٨٥ بالنسبة للحصيلة غير المنظورة: الفترة من ٧٥-٨١/٨٢ مجلس الشورى(٨٤)ص١٩٦ ولكن مع تطبيق سعر صرف السوق الموازية. الفترة٨٢/٨٣-٨٤/٨٥، البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٨٤/٨٥.

زيادة أسعار الفائدة المحلية:

كما ذكرنا، فإن المبرر لهذا الإجراء كان ذا شقين: زيادة الادخار الخاص عن طريق المؤسسات المالية (التعميق المالي)، وتشجيع تحويل الودائع الدولارية إلى ودائع بالجنيه (تراجع الدولرة). ويضم الجدول رقم ١-٥ بيانات عن تطور وهيكل أسعار الفائدة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٣. ويبين أن أسعار الفائدة الاسمية على الودائع لأجل وعلى الودائع الادخارية قد ازدادت إلى ما يفوق أربعة أمثالها فيما بين يناير ١٩٧٦ ويوليه ١٩٨٢. وقد ارتفع العائد الفعال من الفائدة بدرجة أكبر بإلغاء الضريبة التى كانت تخصم من المنبع بنسبة ٤٠%، والتى كانت مفروضة على الدخل الناشئ من الفوائد على الودائع. وقد توازى مع رفع أسعار الفائدة على الودائع زيادة أسعار الفوائد على الإقراض. وعلى الرغم من تلك الزيادات فى أسعار الفائدة الاسمية، فإن أسعار الفائدة الحقيقية استمرت سالبة طوال الفترة، ربما باستثناء عام ١٩٧٩ (انظر جدول ١-٥). وعلى أية حال، فإنه مع أخذ الرقم القياسى لأسعار المستهلك فى الاعتبار على علاته فإن البيانات الواردة فى جدول ١-٥ تظهر أن هناك تحسنًا فى العائد الحقيقى على الاحتفاظ بالودائع، بفضل الزيادة فى أسعار الفائدة الاسمية. وقد أسهم هذا التطور المهم فيما يطلق عليه ماكينون" النمو المالي"[٣] وتؤكد هذا البيانات الواردة فى الجدول ١-٦، التى تظهر ارتفاعا يصل إلى حد الطفرة فى نسبة الودائع لأجل والودائع الادخارية إلى عرض النقود (M_1) من ٢٥% فى ١٩٧٦-١٩٧٧ إلى ٩٥% فى ١٩٨١-١٩٨٢.

إلا أن استجابة الودائع لأجل للزيادة فى أسعار الفائدة لم تكن واحدة بالنسبة لكافة أجال الاستحقاق، وطبقًا لإحدى الدراسات، فإن الودائع لأجل سنة أو أكثر تتمتع بقدر من المرونة يزيد كثيرًا عن الواحد الصحيح (البنك الأهلى المصرى، ١٩٨٥). كما أن البنك المركزى المصرى قد عزا معظم الزيادة فى الودائع لأجل للقطاع الخاص إلى الزيادة المقررة فى أسعار الفائدة (البنك المركزى المصرى، ١٩٨٥ ص٥). وقد ارتفعت حصة الودائع لأجل سنة أو أكثر من صفر تقريبًا فى عام ١٩٧٦ إلى نحو خمس (٢٠%) الودائع لأجل غير الحكومية فى نهاية عام ١٩٨٣ (البنك الأهلى المصرى، ١٩٨٥، ص٢٦).

وعلى مستوى آخر، فقد كان هناك تغير واضح فى تقسيم ودائع القطاع الخاص بالجهاز المصرفى فيما بين الودائع تحت الطلب والودائع الأخرى. والأخيرة (التى سنطلق عليها ودائع ليست تحت الطلب للاختصار) تتضمن ودائع لدى البنود التعاونية والمتخصصة، ولكن يبدو أنها تستبعد ودائع الادخار فى صناديق توفير البريد، وقد ارتفع نصيب الودائع التى ليست تحت الطلب إلى إجمالى ودائع القطاع الخاص بصورة مطردة وبقدر جوهرى فى خلال الفترة من ٤٦% فى نهاية عام ١٩٧٧ حتى ناهز نسبة الثلثين فى عام ١٩٧٩ و ٨٣% بحلول نهاية ١٩٨٣/١٩٨٤ (انظر جدول ١-٣).

وقد أدت زيادة أسعار الفوائد المحلية أيضًا إلى عملية استبدال للأصول تضمنت إعادة توزيع للودائع الخاصة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية. وقد ارتفعت نسبة الودائع الخاصة بالعملة المحلية إلى إجمالى الودائع الخاصة التى ليست تحت الطلب من ٣٦% فى عام ١٩٧٧ إلى ٥٣% فى عام

١٩٧٩. وعلى الرغم من حدوث بعض الهبوط فى النسبة فى عام ٨١/١٩٨٠ وعام ٨٢/١٩٨١، إلا أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى إلى ٥٤% فى ٨٤/١٩٨٣.

جدول ١-٥

تطور وهيكل أسعار الفائدة

(نسب مئوية) ١٩٧٦-١٩٨٣

يطبق اعتبارا من	١يناير٧٦	١مارس٧٧	١يونية٧٨	١يناير٧٩	١أبريل٨٠	١يونية٨٠	١يناير٨٢	١أغسطس٨١	١يولية٨٢	١ديسمبر٨٣
السعر على أساس سنوى										
البنك المركزي: سعر الخصم	٦,٠	٧,٠	٨,٠	٩,٠	١٠,٠	١١,٠	١٢,٠	١٢,٠	١٣,٠	١٣,٠
البنوك التجارية. الودائع لأجل										
٣ شهور	٢,٤	٤,٠	٥,٥	٦,٠	٧,٠	٧,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
٦شهور	٢,٧	٤,٥	٦,٠	٦,٥	٧,٥	٨,٠	٩,٠	٩,٥	٩,٥	٩,٥
سنة	٣,٠	٥,٠	٦,٥	٧,٠	٨,٠	٩,٠	٩,٥	١٠,٠	١١,٠	١١,٠
سنتان	٣,٠	٥,٠	٧,٠	٧,٥	٨,٥	٩,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٢,٠	١٢,٠
٣ سنوات	٣,٠	٥,٠	٧,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠	١١,٠	١١,٠	١٢,٥	١٢,٥
٥سنوات	٣,٠	٥,٠	٧,٠	٨,٥	٩,٥	١٠,٥	١٠,٥	١١,٥	١٣,٠	١٣,٠
الودائع الادخارية	٢,٤	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٧,٠	٨,٠	٨,٥	٨,٥	١٠,٠	١٠,٠
سعر الإقراض										

يطبق اعتبارا من	١يناير ٧٦	١مارس ٧٧	١يونية٧٨	١يناير ٧٩	١أبريل ٨٠	١يونية ٨٠	١يناير٨٢	١أغسطس ٨١	١يولية٨٢	١ديسمبر ٨٣
الحد الأدنى	٧,٠	٨,٠	٩,٠	١٠,٠	١١,٠	١٢,٠	١٣,٠	١٣,٠	١٣-١٥(١)	-
الحد الأقصى	٨,٠	٩,٠	١١,٠	١٢,٠	١٣,٠	١٤,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٦,٠(٢)	-
القطن، قروض مرتبطة بالتصدير										
الحد الأدنى	٦,٧٥	٧,٧٥	٨,٥	٩,٥	١٠,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠
الحد الأقصى	٦,٧٥	٦,٧٥	٨,٥	٩,٥	١١,٠	١٢,٠	١٣,٠	١٣,٠	١٣,٠	١٣,٠
سعر الفائدة الحقيقي للودائع لأجل ٣-٥ سنوات	٨,١-	٦,١-	٥,٥-	٠,٤	١٤,٢-	- ١٣,٢	١,١-	١,١-	١,٨-	١,٨-

ملاحظات: (أ) الحد الأقصى لقطاع الصناعة ١٣% ولقطاع الخدمات ١٣-١٥%.

(ب) قطاع التجارة ١٦% دون حد أقصى.

(ج) تم حساب سعر الفائدة الحقيقى على أساس الفرق بين سعر الفائدة الاسمى للودائع لأجل ٣-٥ سنوات والتقدير الرسمى لمعدل التضخم مقيسًا بواسطة الرقم القياسى لأسعار المستهلك.

المصدر: بالنسبة لأسعار الفائدة الاسمية : البنك المركزى المصرى.

جدول ١-٦

مؤشرات نقدية مختارة (مليون جنيه مصرى)

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/١٩٨٠	٨٢/١٩٨١	٨٣/١٩٨٢
الائتمان المحلى.	٤٥٦٥	٥٤٢٢	٨٦٧٣	١١٤١٩	١٥١٩٢	٢٠٨٥٩	٢٤٠٢٢
مطلوبات على الحكومة[١]	٢٨٩٦	٣٣٨٢	٥٩٥٥	٧٦٢٧	٨٣٠٣	١١٠٣١	١٢٤٨٥
مطلوبات على القطاع الخاص	٤٤١	٦٤٧	٨١٨	١٤٣٣	٣٣٢٩	٥٥٧٩	٦٩٠٣
النقود وأشباه النقود	٢٤١١	٣١٨٥	٤١١٤	٥٢١١	٨٣٤٢	١٢٠٤٤	١٥٤٣٢
العملة	١٣٨٨	١٧٥٠	٢١٨٣	٢٦٥٧	٣٦٧٨	٤٦٨٨	٦٠٢١
- ودائع القطاع الخاص	١٠٢٣	١٤٣٥	١٩٣١	٢٥٥٤	٤٦٦٤	٧٣٥٦	٩٤١١
أ- ودائع تحت الطلب.	٥٤٠	٧٨٢	٩٤٨	٨٥٥	١٢٥١	١٥١٣	١٩١٢
ب- ودائع أخرى[٢]	٤٨٣	٦٥٣	٩٨٣	١٦٩٩	٣٤١٣	٥٨٤٣	٧٤٩٩
ودائع خاصة بالعملات الأجنبية[٣]	--	٤١٦	٦١٨	٧٩٢	١٧٣٤	٣٤٠٢	٤٠١٥
ودائع القطاع العام	٩٣١	١٣٣١	١٧٩٤	٣٠٢٦	٤٣٤٩	٤٩٧٣	٥٥٧٤

ملاحظات: (١) يتضمن الحكومة المركزية والمحليات فقط، وهكذا يستبعد شركات القطاع العام والهيئات العامة.

(٢) يتضمن البنوك المتخصصة والتعاونية. (٣) يتضمن الودائع المجنبة

المصدر: البنك المركزى المصرى.

ولكن الزيادة فى أسعار الفائدة على الودائع المصرفية أدت إلى هبوط القيمة السوقية لسندات الحكومة (البنك المركزى المصرى، ١٩٨١ ص٣٠). وطبقا للخصائص الهيكلية لسوق رأس المال فى مصر فى تلك الفترة، فـإن السندات الحكومية كانت هى أكثر أنواع السندات المتاحة انتشارا فى السوق. ومن ثم، فإن زيادة سعر الفائدة فى سياق حزمة التثبيت قد أثرت سلبيًا علـى المدخرات الخاصة عن طريق سوق المال (فى شكل السـندات الحكوميـة). ولذا فقد ضعف، بناء على هذا، دور مؤسسات الوساطة المالية بدلا مـن أن يقوى. وفضلا عن ذلك، فإنه قد عزز قدرة الجهاز المصرفى أكثر مـن ذى قبل على تمويل المشروعات ذات الآجال الأطول. لكن يبدو أن هذه الإمكانية الناتجة عن زيادة الأموال المتاحة للإقراض قد تبددت بسبب عزوف الجهاز المصرفى تقليديًا عن الإقراض الأقل سيولة، والذى غالبًا مـا يكـون أكثـر إنتاجية من الناحية الاجتماعية. ولذا فإنه بينما كانت القـروض المصـرفية المقدمة إلى الصناعة فى عام ١٩٧٩ أكثر مـن نصـف قـروض البنـوك التجارية، بلغت تلك النسبة أقل من الثلث فى عام ١٩٨٥. وطبقًا لبيانات البنك المركزى المصرى، فإن النسب المماثلة فى حالة التجارة والخـدمات معًـا كانت ٤٠,٥%، ٥٥,٧% بالترتيب بالنسبة فى السنتين المذكورتين آنفا (انظر البنك المركزى المصرى، ١٩٧٩، ١٩٨٥) ويبدو أن هذا النمط يجرى عكس ما افترضه ماكينون الذى يرى أن الزيادة فى سعر الفائدة الحقيقى ستشـجع الاستثمارات ذات الإنتاجية الأعلى (McKinnon, 1973).

ومن ناحية أخرى، فإن زيادة أسعار الفائدة لا بد أن تدفع بتكلفة الإنتاج إلى أعلى، بمفعول ارتفاع تكلفة رأس المال العامل. وفى ظل غياب بيانـات تفصيلية يعتمد عليها، لا يمكن للمرء هنا إلا أن يقوم بالتخمين. ومثـل تلـك الزيادة فى تكلفة الإنتاج ستكون لها مترتبات تختلف باختلاف الشكل التنظيمى للمنشأة. ويمكن القول بأن منشآت القطاع الخاص تسعى لنقل التكلفة الأعلـى

إلى المستهلكين النهائيين. وفى نهاية الأمر، يغذى هذا اتجاهات وميولاً تضخمية بالمدى الذى تشكل فيه مدفوعات الفوائد أحد المكونات الجوهرية فى التكلفة. وفى هذه الحالة، فإن زيادة أسعار الفائدة قد تفسد فعلا أحد الأغراض الأساسية لحزمة التثبيت – وهو تخفيض معدل التضخم. أما بالنسبة لمنشآت القطاع العام، والتى كان يجرى خلال هذه الفترة تحديد أسعار منتجاتها إداريًا بواسطة الحكومة (انظر ملحق١-١)، فإن الزيادة فى أسعار الفائدة تسهم فى زعزعة مراكزها المالية، وقد تؤدى فى نهاية الأمر إما إلى تنامى المطالبة بالحصول على الدعم وإما إلى زيادة الضغط من أجل رفع أسعار المنتجات لتجنب مخاطر التوقف. وفى الواقع، تزداد مخاطر التوقف بالنسبة للمنشآت التى لا يمكنها تعديل أوضاعها، بسبب أحد العناصر الأخرى فى حزمة التثبيت ألا وهو تحرير الاستيراد.

وفضلاً عن ذلك، فإن زيادة سعر الفائدة فى بيئة اقتصادية أحد ملامحها الدائمة عجز الموازنة العامة، وحيث يجرى تمويل العجز جزئيًا عن طريق الجهاز المصرفى، لا يمكن إلا أن يؤدى إلى مضاعفة مشاكل عجز الموازنة العامة. وعلى سبيل المثال، فإنه فى عام ١٩٧٩ بلغ إجمالى صافى مطلوبات البنوك من الحكومة ٧٢٩٨ مليون جنيه (البنك المركزى المصرى، ١٩٨٠ ص١٤). فى هذه الحالة، فإن رفع سعر فائدة الإقراض بنسبة ١% مثلما حدث فى ١ يناير ١٩٧٩ تعنى على الفور زيادة المدفوعات عن الفوائد بما يتعدى ٧٠ مليون جنيه. ويكشف هذا الاعتبار عن المخاطر التى يتضمنها التنفيذ الجزئى لحزمة التثبيت[٥].

وفى النهاية، فإن هناك عديدًا من الدروس التى يمكن استخلاصها من تجربة مصر فى رفع أسعار الفائدة كأحد مكونات حزمة التثبيت. أولاً، تنبغى العناية عند رسم السياسات النقدية والمالية لضمان ألا تؤدى أساسًا إلى مجرد إحلال أصل مالى محل آخر فحسب، بينما أن المقصود هو زيادة إجمالى

الأصول المالية. ثانيًا، إن جوهر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة ينبغي أن يكون زيادة الوساطة المالية. والعامل الحاسم هنا ليس هو سعر الفائدة الاسمي المرتفع، بل هو العائد الحقيقي على الأصول المالية. ويمكن بلوغ ذلك عن طريق تخفيض معدل التضخم. وفي رأينا، أن مصر في أثناء السبعينيات كانت على وشك أن تخرج من حالة الكبح المالي إلى تحقيق النمو المالي، باستعارة تعبير ماكينون. إلا أن النجاح خبا في نهاية الأمر بسبب الإخفاق في سد الفجوة في المالية العامة (عجز الموازنة). ومع أهمية هدف زيادة المعدل الحقيقي للعائد على الأصول المالية، إلا أنه نظرًا للخصائص المؤسسية للاقتصاد المصري خلال هذه الحقبة (تمويل العجز الكبير في الموازنة العامة عن طريق البنوك) فإنه كان ينبغي بلوغ ذلك عن طريق تخفيض معدل التضخم بدلاً من محاولة تحقيقه عن طريق زيادة أسعار الفائدة الاسمية. وهكذا توفر التجربة المصرية مثالاً آخر على مخاطر المنهج الجزئي في الإصلاح الاقتصادي.

السقوف الائتمانية:

ربما كان وضع السقوف الائتمانية أكثر العناصر أهمية في حزمة التثبيت طبقًا لوصفة لصندوق النقد الدولي. ويرتكز الأساس النظري له على النموذج النقودي(*) للتوازن الداخلي والخارجي. ومن الناحية العملية، فإن وصفة التثبيت التي يقدمها صندوق النقد الدولي دائمًا ما تضع مؤشرات محددة للتوسع في الائتمان المحلي، وبحيث يعتبر تنفيذ تلك التوجيهات حاكما

(*) أو نموذج النقوديين (monetarist model). وجوهر هذا النموذج، بالمقارنة بالنموذج الكينزي، هو أن النقود هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وأن التقلب الذي يحدث في الدخل الاسمي يعود بالدرجة الأولى إلى تقلبات عرض النقود. انظر الفصل الثامن في جودة عبد الخالق وكريمة كريم، أساسيات النقود والبنوك. القاهرة : دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢.

أساسيا بالنسبة لقرار الصندوق فى استمرار السحب من مـوارده بموجـب الاتفاق المعقود مع الدولة العضو.

وعلى خلفية التوسع السريع فى الائتمان المحلى بمعدل سنوى بلغ نحو ٢٥% فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨، فقد نص خطــاب النوايــا المحرر فى ١٠ يونيه ١٩٧٨ على توجيهات محددة كما يظهر فى الجـدول ١-٧. وقد حددت هذه التوجيهات معدل النمو السنوى للتوسع الكلــى بنحـو ١٥%، مع معدل تفضيلى أعلى للقطاع الخاص[٤]. إلا أن معدل النمو الفعلى للأصول المحلية للبنوك التجارية كان ٢١,٨% فى عام ١٩٧٩ (انظر البنك المركزى المصرى. ١٩٧٩، ص١٣١)، وهو ما يعادل مرتين ونصف معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الذى كان نحو ٨%. وبعيدًا عـن أيـة نماذج نقودية، فإن مثل هذا المعدل المرتفع لنمو السـيولة، يهـدد بتقـويض استقرار الاقتصاد الكلى. وقد أظهرت تجارب الدول الأخرى، التى تتبع نظمًا سياسية واجتماعية متباينة تلك المخاطر التى يتضمنها إهمال مراعاة الكوابح النقدية[٥].

وبغض النظر عن مبررات إجراءات تلك السياسات الائتمانية والنقدية، فإنها لابد أن تكون قد أثرت على المتغيرات الكلية التـى تهمنـا فـى هـذه الدراسة. ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن تلك الإجراءات لا بد أن تعمل على تلطيف نمو الطلب الكلى، ومعدل التضخم، ولكن قد يكـون مـن الصعب فصل أثرها الخاص نظرًا لوجود العوامل الأخرى التى تؤثر فى هذه المتغيرات فى نفس الوقت.

جدول ١-٧ المؤشرات الخاصة بالائتمان فى اتفاق التثبيت ١٩٧٩-١٩٨١(بالمليون جنيه)

السقف الخاص بـــ....	صافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى	صافى الائتمان المصرفى للقطاع العام	(٢) كنسبة مئوية من (١)
التاريخ	(١)	(٢)	(٣)
٣١ مارس ٧٩	٤١٧٣,٧	٣٧٢٩,٩	٨٩
٣٠ سبتمبر ٧٨	٤٤٩٣,٧	٣٧٨٩,٩	٨٤
٣١ ديسمبر ٧٨	٤٨٠٨,٧	٤٠٠٩,٩	٨٣
٣١ مارس ٧٩	٤٧٢٣,٧	٣٩٩٩,٩	٨٥
٣٠ يونيه ٧٩	٤٩٧٨,٧	٤١١٤,٩	٨٣

المصدر: على أساس شروط خطاب النوايا المورخ ١٠ يونيه ١٩٧٨

دعنا نحاول تقدير أثر تنفيذ السقوف الائتمانية التفضيلية بالطريقة المبينة عاليه على الكفاءة والمساواة، فمن الواضح أن السقوف الائتمانية المحددة، ربما تؤدى إلى تسهيل توسع القطاع الخاص بشكل أسرع من القطاع العام. ومن ناحية الكفاءة، فإن تحول الموارد نحو القطاع الخاص لايمكن أن يكون تطورًا إيجابيًا إلا إذا كانت منشآت القطاع الخاص أكثر كفاءة، أما أثره على المساواة والعدالة فقد يكون أسهل فى الاستنتاج، على الرغم من أن قدرًا كبيرًا منه يعتمد على طبيعة السياسة الحكومية وطابع القطاع الخاص. وفى مصر، حيث تفرض البيئة السياسية والاجتماعية أن يقوم القطاع العام بتوفير السلع والخدمات الأساسية، فإن تحويل الموارد بعيدًا عن الحكومة والقطاع العام، ربما يكون أقل إنصافًا وعدالة.

الإجراءات المالية:

تضمنت تسهيلات الصندوق الموسع (EFF) للفترة ١٩٧٩-١٩٨١ إجراءات مختلفة ومتعددة بشأن المالية العامة، منها تعديل هيكل الضرائب لزيادة مرونة النظام الضريبى، وزيادة رسوم الخدمات التى تقدمها الحكومة

والقطاع العام، وما إلى ذلك. وقد كان الهدف من تلك الإجـراءات تخفـيض عجز الموازنة العامة من ٢٧% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٧٨ إلى ١٦% فى عام ١٩٨١ (٦).

وليس من الصعب تبرير هدف تخفيض عجز الموازنة العامة للدولـة. بل إن هناك وجوها كثيرة للدفاع عن هذا الهدف، أولها، أن ذلك قد يسـاعد على تخفيض المديونيه الخارجية، نظرًا لأن عجز الموازنة كان يتم تمويلـه جزئيًا من الخارج. وثانيًا، أنه قد يعمل على زيادة استقرار الأسعار، نظـرًا لأن جزءًا من العجز يجرى تمويله من الجهاز المصرفى. وفى خلال الفترة ٧٦-١٩٧٨ تم تمويل ٤٠% من عجز القطاع العام (الذى يشمل الحكومـة والهيئات العامة) من الخارج بينما تم تمويل ٣٥% من العجز عـن طريـق الجهاز المصرفى. وقد أظهر هذا بوضوح ضرورة فرض قيـود وضـوابط على الموازنة، وربما يكون قد وفر مبررًا لفرض السقوف الائتمان التفضيلية على صافى الائتمان المقدم من البنوك إلى القطاع العام. ولكن ينبغى ملاحظة أنه لا يمكن النظر إلى التضخم فى مصر على أنه ظاهرة ترجع كليـة إلـى جذب الطلب، إذ إنه يرجع جزئيًا إلى دفع التكاليف أيضًـا. وفـى السـياق الديناميكى لتخفيض قيمة العملة فى إطار التمويل الخارجى، فـإن التوسـع النقدى قد يكون أيضًا نتيجة كما قد يكون سببًا لنشوء التضخم. وفـى ظـل السياسة النقدية السلبية، فإن عرض النقود قد يرتفع لمقابلة مـا يـنجم عـن تخفيض قيمة العملة والتمويل الأجنبى من زيادة فى الطلب على النقود بدافع المعاملات. إلا أن ذلك انمنحى النقودى قد يتسبب فى إفشال الهدف النهـائى لتخفيض سعر صرف العملة.

وقد كان عجز الموازنة فى مصر فى أثنـاء عمليـات التثبيـت فـى السبعينيات والثمانينيات يشمل منشآت القطاع العام بالإضافة إلـى الحكومـة بالمعنى الضيق. ومن ثم، فإنه فى جانب الإيرادات، كان يتضـمن الأربـاح

المحولة والاستثمار الممول ذاتيًا من جانب منشآت القطاع العام(٧). وفي جانب المصروفات، كان يتضمن العجز الجارى والإنفاق الاستثمارى الذى كانت تقوم به الهيئات الاقتصادية العامة. وفى هذا السياق، فإن عملية تخفيض عجز القطاع العام كان ينبغى أن ترسم بعناية وحرص وعلى مراحل محددة، وأن يجرى تنفيذها بحيث يمكن تجنب تهديد كل من العدالة الاجتماعية أو احتمالات نمو الاقتصاد. وبوضع هذه الخلفية فى الاعتبار، يتسنى لنا أن نبحث الخصائص المحددة للإجراءات المالية التى تضمنتها تسهيلات الصندوق الموسع (EFF) ١٩٧٩-١٩٨١ وآثارها على المتغيرات الكلية.

طبقًا لخطاب النوايا الموقع عام ١٩٧٨، عبرت الحكومة المصرية عن التزامها بأن يكون نمو الإنفاق العام المخصص للدعم فى خلال فترة البرنامج بمعدل يقل كثيرًا عن معدل نمو إجمالى الإنفاق العام. وفى الواقع فإن مخصصات الدعم لم تكن تمثل نسبة مفرطة فى الضخامة بالنسبة إلى إجمالى الإنفاق العام فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ففى السنوات الثلاث السابقة مباشرة على البرنامج، بلغ متوسطها ١٤% فقط من إجمالى الإنفاق العام (انظر جدول ١-٨). ولكن، وإذا ما وضع فى الاعتبار أن مصر كانت تستورد ٦٠% من استهلاكها الغذائى فى المتوسط خلال تلك الفترة، فإن مصروفات الدعم كانت شديدة الأهمية من وجهة نظر ميزان المدفوعات.

وفضلا عما تقدم، فإن مخصصات دعم الغذاء كانت تمثل نسبة كبيرة من إنفاق الطبقات ذات الدخل المنخفض. وعلى سبيل المثال، وطبقًا لنتائج المسح الخاص بميزانية الأسرة لعام ١٩٧٤/٧٥، فإن ٦٠% من سكان الحضر فى مصر كانوا ينفقون ما بين خمس (٢٠%) إلى نصف إجمالى موازناتهم على بنود الغذاء المدعمة (Korayem, 1982). وفى عام ١٩٨١/٨٢ أسهمت التحويلات عن طريق نظام الدعم بنحو ١٣%، ١٨%

من مصروفات ربع السكان الأكثر فقرًا فى المناطق الحضرية والريفية بالترتيب. (Alderman & Von Braun, 1984)

ونتيجة لذلك، فقد أسهمت هذه المصروفات فى تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخول (El- Edel , 1982, Korayem,1982). وهكذا فإن مصروفات الدعم كانت لها أيضا أهميتها من ناحية العدالة الاجتماعية.

ولكن بغض النظر عن مبرر تخفيض نسبة إعانات الدعم إلى إجمالى المصروفات العامة، فإن النسبة قد خفضت فعلاً. وعلى الرغم من ارتفاع مبلغ مصروفات الدعم من ناحية القيمة المطلقة من ٧١٠ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٧٨ إلى ١٣٥٢ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٧٩، ومن الناحية النسبية من ١٣% إلى ١٩% من إجمالى الإنفاق العام فيما بين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ (جدول ١-٨)، فإن هذا الارتفاع كان ظاهريًا أكثر منه فعليًا. إذ إن الأرقام للفترة التى بدأت ١٩٧٨ لا يمكن مقارنتها بالفترات السابقة على ١٩٧٨. ففى عام ١٩٧٨ حدث ما يطلق عليه التخفيض الكبير لقيمة الجنيه بما يناهز ٨٠% وهو ما يعنى حسابيًا ارتفاع قيمة إعانات الدعم بالجنيه المصرى. وكانت الزيادة فى قيمة إعانات الدعم بالجنيه المصرى ضخمة بصفة خاصة فيما يتعلق بمصروفات الدعم الغذائى نظرا لارتفاع المكونات المستوردة بها.وليس فى حكم المؤكد إن كان التصحيح لهذه الزيادة الناشئة عن تخفيض قيمة العملة سينتج عنه نسبة أقل لمخصصات الدعم إلى إجمالى المصروفات الحكومية. ولكن البيانات المتاحة ضئيلة بدرجة لا تسمح بالقيام بمثل هذا التصحيح. ولما كانت مصروفات الدعم قد تجمدت حتى بالقيمة الاسمية لعام ١٩٨١/٨٢، وهبطت فى ١٩٨٢/ ٨٣ (انظر جدول ١-٨)، فإنه يتضح أن هناك هبوطًا فى نسبة مخصصات الدعم إلى المصروفات الحكومية. وهكذا، فقد تم إتباع الخط الذى رسمه صندوق النقد الدولى فعلاً، على الرغم من توقف تنفيذ اتفاق تسهيلات الصندوق الموسع (EFF) قبل اكتماله.

جدول ١-٨

مؤشرات مختارة للمالية العامة (بالمليون جنيه مصرى)

السنة	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
إجمالى الإيرادات العامة	٢٠١٥,٣	٢٧٥٥,٤	٣٣٠٦,٣	٣٦٨٣,٨	٧٣٧٢,٨	٨٢٣٠,٦	١٠١٦٠,١
– الإنفاق الجارى للحكومة	١٦٧٠,٠	١٧٠١,٠	٢٠٣٧,٠	٢٤٩٤,٧	٣٦٩١,٠	٤٨٩٣,٥	٦٣٧٤,٢
– العجز الجارى للهيئات الاقتصادية العامة	٤٢,٠	٥٥,٠	٥٨,٠	٦٠,٠	٦٧,٣	١٠٠,٤	١٢٧,٦
– الدعم	٤٣٤,٠	٦٥٠,٠	٧١٠,٠٠	١٣٥٢,٠	٢١٦٦,٤	٢١٩٢,١	٢٠٥٣,٦
– صافى الإنفاق الرأسمالي(١)	١٥٤,٠	٢١٤,٠	٤٤٣,٠	٦٤٣,٠	٨٦٤,٩	١٠٣٠,٠	١١٧٠,٧
– الإنفاق الاستثمارى	٩٨٠,٠	١٥٤٩,٠	٢٣١١,٠	٢٥٤٧,٠	٣٦٧٥,٦	٤٦٧١,٠	٥٠٠٧,٠
إجمالى الإنفاق	٣٢٨٠,٠	٤١٦٩,٠	٥٥٥٩,٠	٧٠٩٨,٧	١٠٥٥٥,٢	١٢٨٨٧,٠	١٤٧٣٣,١
– العجز الكلي	١٢٦٤,٧	١٤١٣,٦	٢٢٥٢,٧	٣٤١٢,٩	٣١٨٢,٤	٤٦٥٦,٥	٤٥٧٣,٠
– التمويل الخارجي	٤٨٨,٠	٦٠٢,٠	٨٨٢,٠	١١٣٥,٣	١١٠١,٩	١٢١٢,٤	١٣٦١,٥
– التمويل المحلى	٧٧٦,٧	٨٠٥,٦	١٣٧٠,٧	٢٢٧٧,٦	٢٠٨٠,٥	٣٤٤٤,١	٣٢١١,٥
* من غير البنوك	٣٣٩,٧	٣٣٤,٦	٤٥٣,٧	٦٩٠,٠	١٢٠٦,٤	١٢٦١,٤	١٩٩٧,٦
* من البنوك	٤٣٧,٠	٤٧١,٠	٨٢٧,٠	١٥٨٢,٦	٨٧٤,١	٢١٨٢,٧	١٢١٣,٩
– الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق الجارية	٦٧٢٧,٠	٨٣٤٤,٠	٩٧٩٥,٠	١٢٧٠٥,٠	١٧٣٢٠,٠	٢٠٢٢١,٠	٢٣٢٢٧,٠
– العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى	١٨,٨	١٦,٩	٢٣,٠	٢٦,٩	١٨,٤	٢٣,٠	١٩,٠
– الدعم كنسبة مئوية من الإنفاق العام	١٣,٢	١٥,٦	١٢,٨	١٩,١	٢٠,٥	١٧,٠	١٤,٠

ملاحظات: يتضمن أقساط الدين الحكومى (المحلى + الخارجي)، وصافى التحويلات إلى الهيئات الاقتصادية العامة وشركات القطاع العام وغيرها.

المصدر: وزارة المالية.

الإصلاح الهيكلى:

إن النقطة المركزية للإصلاح الهيكلى كما يراها صندوق النقد الدولى هى القضاء على التشوهات بين التكلفة والأسعار. وقد تردد كثيرا فى عديد من مطبوعات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أن تلك التشوهات قد قيدت من نمو الناتج وأعاقت عملية إعادة تخصيص الموارد للاستثمار.

وكما هو معروف جيدا، فإن هيكل الأسعار النسبية يمكن تطويعه لتحقيق أغراض متعددة سواء أكانت اقتصادية أم غير اقتصادية. وفى ضوء الكتابات العديدة عن فشل السوق(٨)، فإن التركيز الشديد الذى وضعه صندوق النقد الدولى على قوى السوق كمحدد لكفاءة التخصيص ومن ثم رشد هيكل الأسعار يبدو غير مبرَّر. كما أن الجدل الذى آثاره الهيكليون فى الخمسينيات والستينيات يخلع كثيرا من الشك حول مقولة البنك والصندوق عن رشادة أسعار السوق (Seers in Jansen1983) وإذا ما نظرنا إلى أسعار الطاقة، فإن كلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى كانا يريان أن الطاقة هى إحدى الأمثلة الصارخة على تشوهات الأسعار فى الاقتصاد المصرى. وكانت محاجتهما هى أن أسعار الطاقة منخفضة كثيرًا عما يجب أن تكون عليه، بمعنى أن أسعار منتجات الطاقة المحلية تقل كثيرًا عن أسعارها العالمية. واستنادا إلى ذلك، فإن مؤسسات بريتون وودز طالما رددت أن أسعار الطاقة المحلية فى مصر ينبغى أن يجرى رفعها إلى المستوى الدولى (IMF, 1985; World Bank 1983,1985).

ونظرا لتواتر هذا المطلب فى وثائق البنك والصندوق عن مصر، فربما يكون من الضرورى بحثه بشكل أكثر تفصيلاً. أولاً، ينبغى أن نميط اللثام عن حقيقة ما يطلق عليه الأسعار العالمية للبترول، إذ لم يتم تقديم أية مبررات مقنعة بشأن وجاهة تبنى مثل هذه الأسعار باعتبارها القاعدة أو الأساس. والواقع أن كون مصر بلد متلق للسعر فى السوق العالمية للبترول لا يبرر تبنى مثل هذه الأسعار باعتبارها مقياسًا للقيمة المحلية للبترول.

فكما تم إيضاحه فى مراجع أخرى، فإن أسعار الظـل أو قيمـة الندرة للبترول بالنسبة لمصر ربما تكون أعلى كثيـرًا عـن الأسـعار العالمية. (Abd el – Khalek, 1982 Dervis et Al 1984)

وقد أثبتنا هذا رياضيا باستخدام نموذج لفترتين لاسـتخراج البتـرول (انظر ملحق ٣). ويقوم هذا على أساس فكرة علاوة الندرة للموارد القابلـة للاستنفاد– بافتراض أن نسبة الإنتاج / الاحتياطى (وهـى مقلـوب معـدل الاستنفاد) فى مصر أعلى كثيرا بمقارنتها بالنسبة للمتوسط العالمى ككـل. إذ إن معدل الاستنفاد فى مصر – بمعلومية الاحتياطى المؤكد ومعدل الإنتـاج السنوى يبلغ نحو ٣–٤ أمثال المعدل العالمى. ولا ينبغى أن يعنى هذا بالطبع رفع الأسعار الفعلية إلى المدى المحدد على هذا الأساس، بل الاسترشاد بقيمة الظل هذه لتخطيط الاستثمار ولتخصيص الموارد. ثانيا، إن السعر المحلـى للبترول هو فى حكم المعلمة القومية، وبالتالى يجب تحديده بما يتوافق مـع مؤشرات الاقتصاد الأخرى. وعلى سبيل المثـال، فـإن المـرء لا يمكنـه التغاضى عن وجود تفاوتات جوهرية فيما يتعلق بمتوسط دخل الفـرد بـين الدول؛ وقد لا يكون من المناسب استخدام نفس السعر للطاقـة فـى الـدول مرتفعة الدخل والدول منخفضة الدخل.

ثالثا: إن حجة زيادة الأسعار المحلية لمنتجات الطاقة يمكن أن توضع على أساس أكثر صلابة، استنادا إلى الدليل القوى الـذى يبـين أن السـعر النسبى الحقيقى للطاقة فى مصر كان يميل إلى الهبوط طـوال الفتـرة مـن أواخر الستينيات وحتى أوائل الثمانينيات (Abdel - Khalek, 1988). وهكـذا يكون لدينا مبرر للمحاجة بضرورة وضع الأسعار الحقيقيـة للطاقـة بمـا يتناسب مع باقى الأسعار الأخرى فـى الاقتصـاد. ولكـن ذلـك لا يعنـى بالضرورة أن رفعها إلى المستوى العالمى للأسعار هو من مقومات السياسة السليمة. فإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن ٨٥% من الاستهلاك المحلى للبترول هو استهلاك وسيط، فإن رفع الأسعار المحلية للطاقة مع هـذه الخصـائص الهيكلية سوف يرفع تكلفة الإنتاج، ومن ثم قد يؤدى إلى تخفيض كبيـر فـى

الحماية الفعالة. هذا فضلا عن أنه بسبب أثر "رسم الإنتاج"، فإن رفع أسعار الطاقة المحلية سيؤدى لا محالة إلى تخفيض الطلب الكلى، نظرا لأثره السلبى على الدخول الحقيقية.

وفى هذا الصدد، فإنه من المهم الإشارة إلى أن البنك الدولى قد ساند حزمة سياسات تتضمن فى نفس الوقت تخفيضًا فى سعر الصرف وزيادة فى الأسعار المحلية للبترول، من منطلق أن المكون الخاص بتخفيض سعر الصرف يجب تصميمه بحيث يعوض عن الزيادة فى التكاليف المحلية الناشئة عن ارتفاع أسعار الطاقة (World Bank, 1983, p.79). إن تلك الآثار الناشئة تكون كبيرة نظرًا لانخفاض المرونة السعرية لاستهلاك الطاقة فى مصر (Abdel - Khalek,1988). ولذا فإنه فى ظل هذا الجمود السعرى لاستهلاك الطاقة، فإن الآثار السلبية لحزمة الإجراءات على النشاط الاقتصادى الكلى وعلى تخصيص الموارد للصناعة وعلى العدالة، يجب أن توضع فى الكفة المقابلة لأية فوائد محتملة قد تعود على ميزان المدفوعات.

والخلاصة هى أن الفرق بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية بالنسبة للطاقة ليس دائمًا ذا مغزى باعتباره مؤشرًا للتشوهات السعرية. واتباع مقترحات كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى هذا الصدد قد يؤدى فعلا إلى تقويض دعائم الاستقرار الاقتصادى. وقد تنتج عنه زيادة التعرض للمخاطر من خلال ربط الاقتصاد المصرى بتقلبات السوق العالمى للبترول. كما أنه أيضا يهدد مستوى معيشة الفقراء. إلا أن حجتنا ضد ربط أسعار الطاقة المحلية بالأسعار العالمية لا يجوز أن تستبعد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لإزالة التشوهات الحقيقية بين التكاليف والأسعار فى قطاع الطاقة. وربما كانت أهم النواحى فى تسعير الطاقة هى ضرورة المحافظة على العدالة بين الأجيال وضمان الاستدامة، وهو ما يتطلب الاعتراف بأن موارد الطاقة فى مصر هى موارد محدودة غير متجددة. وينبغى توجيه قدر أكبر من العناية بقضية استنفاد الموارد و المعدل الأمثل

لإنتاج البترول. واتباع قاعدة السعر العالمى تتجاهل هذه الأساسيات، كما نبين ذلك بدقة بمساعدة النموذج الوارد فى الملحق٣.

وبالإضافة إلى الطاقة، هناك ناحيتان رئيسيتان برزتا باعتبارهما تتمتعان بالأولوية فى مجال تصحيح التشوهات بين التكاليف/ الأسعار فى خلال تلك الفترة وهما: المنتجات الزراعية الأساسية، ومنتجات القطاع العام. وفى هذين المجالين ترتبط اعتبارات توليد الإيرادات واعتبارات دعم المستهلك ارتباطا وثيقًا. وقد أوردنا فى الملحق ١-١ قواعد تحديد الأسعار التى تطبق على مختلف أسواق العوامل وأسواق السلع فى خلال الفترة حتى أوائل الثمانينيات. وبالنسبة للحاصلات الزراعية، فإن الربحية الخاصة للمنتجات الزراعية الأساسية شهدت انخفاضًا كبيرًا فى خلال العقد ١٩٧٤-٨٣. ومن ثم هبطت نسبة سعر المزرعة إلى تكلفة إنتاج الوحدة بنحو ٢٨% للقطن، و ٢١% للقمح، و٤٦% للفول، و ٥٠% لقصب السكر. وكان الأرز هو المحصول الوحيد الذى لم يعان سوى من انخفاض بسيط نسبيًا (انظر جدول ١-٩). ويلاحظ أن القطن والأرز وقصب السكر هى أهم المحصولات الصيفية التى كانت الحكومة تقوم بتسويقها فى خلال الفترة (من أواخر السبعينيات حتى أوائل الثمانينيات)، وكانت المساحة المزروعة من تلك المحصولات تعادل نصف مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٣. كما يلاحظ أيضا أن القمح والفول هما أهم المحصولات الشتوية التى كانت الحكومة تقوم بتسويقها فى خلال نفس الفترة، وتعادل المساحة المزروعة بهما نحو ثلث المساحة القابلة للزراعة فى خلال ١٩٧٧-١٩٨٣.

إلا أن المشكلة الحرجة بالنسبة للتسعير فى نطاق قطاع الزراعة إنما تعود إلى معدل التبادل الداخلى بين سلع التجارة والسلع المحلية. وكانت أهم السلع القابلة للتجارة هى المحاصيل التى سبق ذكرها (فيما عدا قصب السكر)، بالإضافة إلى الذرة. أما أهم السلع غير القابلة للتجارة (أو السلع المحلية) فتضم البرسيم، الذى كانت تجرى زراعته فى نحو ٥٥,٣% من

المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية فى الفترة ما بين أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ومن المفيد ملاحظة أن تخفيض قيمة العملة فى السبعينيات قد فشل فى تحويل الموارد الزراعية عن إنتاج المحاصيل غير القابلة للتجارة، إلى المحاصيل القابلة للتجارة (البرسيم فى مقابل القمح فى حالة المحاصيل الشتوية). وقد يعزى هذا بصفة أساسية إلى قواعد تكوين الأسعار بالنسبة لكل حالة. فبينما كانت أسعار البرسيم متروكة تمامًا لقوى السوق، كانت أسعار القمح المحلية تخضع لرقابة شديدة من جانب الحكومة، مع عزلها تمامًا عن الأسعار العالمية لتحقيق أهداف اجتماعية (دعم المستهلكين فى الحضر أساسا). وقد ساعدت المعونات الغذائية الأجنبية على تقوية أثر سياسة الحكومة الخاصة بدعم القمح للمستهلكين. على أن المشكلة لم تكن بالضرورة فى الهدف من تلك السياسة (دعم الفقراء)، بل كانت فى الوسيلة (تحديد الأسعار إداريًا مع التوريد الإجبارى للمحاصيل).

وفى الواقع، فإن التحديد الإدارى للأسعار والتوريد الإجبارى للمحاصيل كان يرقى إلى فرض ضريبة ضمنية على منتجى القمح المحليين، وكانت القصة هى ذاتها بالنسبة للمحاصيل الزراعية الأخرى القابلة للتجارة وبخاصة القطن والأرز. وقد بلغ معدل الضريبة الضمنية ما يفوق ٨٠% بالنسبة للقطن و ٥٠% بالنسبة للأرز فى خلال الفترة ١٩٧٣/١٩٧٤ – ١٩٧٥/١٩٧٦ (Korayem, in Abdel - Khalek and Tignor, 1982). ويبدو أن سياسة التسعير قد أعاقت الأثر المحفز المتوقع من تخفيض قيمة العملة على إنتاج المحاصيل القابلة للتجارة. وتظهر الأدلة المتاحة أنه فى خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣ كان المتوسط المرجح لأسعار المحاصيل غير القابلة للتجارة قد ارتفع بنسبة ٢٣٠,٨% مقارنا بنسبة ١٨٩,٩% فقط للمحاصيل القابلة للتجارة مع اعتبار سنة ١٩٨٦ /٨٧ كسنة أساس (الخواجة ١٩٩٦، ص ٩٠). وقد أدى ذلك إلى خلق نوع جديد مثير للاهتمام وغير مألوف من المرض الهولندى.

جدول ١-٩

نسبة أسعار المزرعة إلى تكلفة الوحدة، وإلى أسعار القيمة الثابتة، وإلى الأسعار الدولية، للمحاصيل التي كانت الحكومة تقوم بتسويقها في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٣

المحاصيل	١٩٧٤			١٩٧٩			١٩٨٣		
	أ	ب	ج	أ	ب	ج	أ	ب	ج
القطن	١٥٢	٩٨	٣٩	١٨٥	١١٧	٥٢	١٠٩	٨١	٨٨
القمح	٣٤٧	٩٦	٤٥	١٨١	٧٨	٨٣	٢٧٣	٦٧	٨٢
الفول	٣٠٣	١١١	٩٩	١٨٤	١٩٧	١٨٠	١٦٥	٩٧	غير متاح
البصل (شتوى)	١٧٧	١١٠	٢٦	١٢٣	١٥٥	٣٢	١٣٩	١٣٢	٣٣
الأرز	١٣٧	٨٨	١٨	١٣٣	٩٩	٦٦	١٣١	٩٤	٤٨
قصب السكر	٢١٩	١٦٨	غير متاح	١٨٨	١٩٩	غير متاح	١٠٩	١٥٨	غير متاح
السمسم	٢٢٥	١١٢	غير متاح	١٦٦	١٨٦	غير متاح	١٩٧	١٦٩	غير متاح
الفول السوداني	٢٠٣	٨٩	غير متاح	٢٠٣	١٧٤	غير متاح	١٤٧	١٠٨	غير متاح

ملاحظات: أ= نسبة أسعار المزرعة إلى تكلفة الوحدة من المنتج.

ب= نسبة أسعار المزرعة إلى أسعار المزرعة على المستوى القومي لضمان ثبات القيمة بدلالة الرقم القياسي لتكلفة المعيشة الريفية. وقد ينظر إلى هذه النسبة على أنها تعبر، ولو جزئيا، عن معدل للتبادل الداخلي .

ج= نسبة أسعار المزرعة إلى الأسعار الدولية.

المصدر: مجلس الشورى (١٩٨٥) الجداول ٣١و ٣٢و ٣٣.

جدول ١-١٠ مساهمة القطاعات فى الناتج المحلى الإجمالى
ومعدلات نموها فى الفترة ١٩٦٩/٦٩ /٧٠ -١٩٨٤/٨٥
(بأسعار ١٩٧٥).

القطاع	المساهمة القطاعية				متوسط معدل النمو السنوي		
	٧٠/٦٩	٧٧	٨٢/٨١	٨٥/٨٤	٦٩/٧٠- ٧٧	٧٧ -٨١/٨٢	٨١/٨٢- ٨٣/٨٤
الزراعة	٣١,١	٢٢,٧	١٧,٣	١٦,٦	٢,٠	٢,٦	٢,٩
الصناعة والتعدين	١٥,٦	١٥,٤	١٣,٩	١٤,٦	٦,٦	٦,٨	١٠,٣
البترول ومنتجاته	٥,١	٥,٨	٦,٩	١٥,٩	٨,٨	١٤,٥	١٣,٦
الكهرباء	١,٠	١,٣	١,١	٠,٧	١٠,٨	٥,٤	١٠,٧
التشييد	٦,٢	٤,٩	٥,٤	٤,٥	٣,٠	١٢,٨	٦,٧
القطاعات السلعية ١ (أ)	٥٣,٩	٤٤,٣	٣٧,٧	٣٦,٤	٣,٧	٥,٤	٦,٣
القطاعات السلعية ٢ (أ)	٥٩,٠	٥٠,١	٤٤,٦	٥٢,٣	٤,٢	٦,٦	٧,٦
النقل،والمواصلات، التخزين	٣,٥	٦,٨	٦,٧	٦,١	١٧,٢	٩,٤	٨,٩
قناة السويس	–	٢,٥	٤,١	٢,٦	–	٢٤,٠	٠,٤
التجارة والتمويل والتأمين	١٤,٨	١٩,٣	٢٢,٧	١٩,٨	١٠,٨	١٤,٢	٨,١
الفنادق والمطاعم	١,٩	١,٧	١,٥	١,١	٤,٤	٦,٥	٦,٦
الخدمات الإنتاجية	٢٠,٢	٣٠,٣	٣٥,٠	٢٩,٦	١٣,١	١٣,٨	٧,٤
العقارات	٤,٥	٣,٧	٣,٦	٢,٠	٣,٧	٨,٧	٩,٥

تابع جدول ١-١٠ مساهمة القطاعات فى الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات نموها فى الفترة ١٩٦٩/٦٩/٧٠ -١٩٨٤/٨٥ (بأسعار ١٩٧٥).

القطاع	المساهمة القطاعية				متوسط معدل النمو السنوي		
	٧٠/٦٩	٧٧	٨٢/٨١	٨٥/٨٤	٧٠/٦٩- ٧٧	٧٧ -٨٢/٨١	٨٢/٨١- ٨٤/٨٣
المرافق العامة	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٨,٨	٨,١	٨,٣
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٥,٥	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٢,٨	٩,٦	٨,٣
الخدمات العامة (ب)	١٠,٦	١١,٤	١٢,٣	١١,٦	٧,٨	١٢,١	٦,١
الخدمات الاجتماعية	٢٠,٩	١٩,٦	٢٠,٤	١٨,١	٥,٨	١٠,٩	٧,٢
الناتج المحلى الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦,٧	٩,٧	٧,٥

ملاحظات: ١- باستبعاد البترول ومنتجاته.

٢- مع ضم البترول ومنتجاته.

٣- الخدمات العامة تتضمن التأمينات الاجتماعية.

المصادر: ١٩٦٩/٧٠-١٩٨١/٨٢ وزارة التخطيط، الإطار التفصيلى العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية٨٢ ١٩/٨٣ -١٩٨٦/٨٧. الجزء الأول: العناصر الرئيسية. القاهرة : الوزارة، نوفمبر ١٩٨٢ - الجداول ١و٢.

وقد أكدت حزمة تسهيلات الصندوق الموسع (EFF) الخاصة بالإصلاح الهيكلى على الحاجة إلى تخصيص موارد أكبر للزراعة. ولا يمكن للمرء أن يبالغ فى تقدير أهمية الحاجة إلى تقوية ودعم القاعدة الزراعية للاقتصاد المصرى. إذ تؤكد الأدلة المتاحة بشدة على أن الزراعة قد تخلفت عن باقى الاقتصاد فى خلال عقد السبعينيات (عبد الخالق، ١٩٨٢)، كما هبط نصيبها فى الناتج المحلى الإجمالى من نحو الثلث إلى ما يقرب من الخمس (انظر جدول ١-١٠). وفى خلال تلك الفترة كانت البلاد تستورد نحو نصف حاجتها من الغذاء ونحو ٧٥% من استهلاكها من القمح. وقد يمكن تفسير ضعف أداء هذا القطاع جزئيًا بأنه يرجع إلى تغير أنماط الاستهلاك وإلى هجرة العمالة، ولكنه يرجع جزئيًا أيضًا إلى تدهور معدل التبادل الداخلى للقطاع الزراعى (انظر جدول ١-٩، ومجلس الشورى، ١٩٨٥، ص ٤٧و ٤٨).(٩) ومن الواضح أن اجتذاب موارد جديدة أكثر للزراعة، وهو أحد نواحى الإصلاح الهيكلى فى حزمة التثبيت، يتطلب تغيير هيكل الحوافز لتحقيق معدل أفضل للتبادل الداخلى للقطاع ككل، وإعطاء حوافز أفضل للمحصولات الزراعية القابلة للتجارة. إلا أن وضع الهيكل السليم للحوافز فى قطاع الزراعة كان يتطلب إلغاء الرقابة على الأسعار، وهو الإجراء الذى تأجل ولم يتخذ إلا فى منتصف الثمانينيات.

وقد عانى قطاع الصناعة التحويلية أيضًا من نفس المصير الذى صادف الزراعة من ناحية التشوهات الخطيرة فى التكلفة والأسعار (مجلس الشورى، ١٩٨٥ ,World Bank, 1983). ونتيجة لذلك، فإن القطاع كان يتراجع سواء من ناحية نصيبه فى الناتج المحلى الإجمالى (انظر جدول ١-١٠)، أومن ناحية إسهامه فى الصادرات السلعية. ولم تقدم حزمة الإصلاح ١٩٧٩-٨١ إجراءات فعالة بدرجة تكفى لمعالجة المشاكل المحدقة بقطاع الصناعة التحويلية.

ومن ثم فقد كانت المشكلة الهيكلية الأساسية للاقتصاد المصرى، هى تراجع مساهمة قطاعات الإنتاج السلعى – بخلاف البترول. وقد أدى هذا إلى إضعاف احتمالات نمو الاقتصاد فى الأجل الطويل، وجعل مهمة الإدارة فى الأجل القصير أكثر صعوبة. وفى هذا الإطار الواسع يمكن للمرء أن يقدر اختيار الزراعة ضمن القطاعات ذات الأولوية فى حزمة التثبيت خلال سنوات السبعينيات. بل يمكن القول إن تلك الأولوية ينبغى أن تمتد أيضا إلى القطاعات السلعية الأخرى وبخاصة الصناعات التحويلية. وفى هذا الصدد كانت هناك عناصر معينة فى حزمة التثبيت مثل زيادة الأسعار المحلية للطاقة إلى مستوى الأسعار العالمية، وزيادة أسعار الفائدة، وتحرير الاستيراد تشكل ضررا للصناعة التحويلية. وإذا ما كان القصد من الحزمة هو تقليل حجم القطاع بدرجة أكثر، فإنها بالتأكيد كانت جيدة التصميم. أما إذا كانت تهدف إلى تشجيع الصناعة التحويلية، فإنه يمكن القول بأن حزمة التثبيت كانت تعانى من غياب التناسق الداخلى على أقل تقدير. وبغض النظر عما ابتغته تلك الحزمة، فإن قطاع الصناعة التحويلية قد تقلص فى خلال حقبة التثبيت فى السبعينيات، ولا يمكن فصل هذا الهبوط عن بعض عناصر حزمة التثبيت. وربما تكون حزمة إجراءات صندوق النقد الدولى هذه قد أدت إلى تراجع عملية التصنيع.

تجربة التثبيت فى الثمانينيات:

كما ذكرنا من قبل، فإن حزم التثبيت للفترة ١٩٧٧–٧٨ وللفترة ١٩٧٩–٨١ لم يتم تنفيذها بالكامل. وكانت مصر قد تمكنت بفضل التدفقات الرأسمالية الضخمة التى تلقتها بعد عام ١٩٧٩ من تغطية العجز فى الحساب الجارى بدون الحاجة إلى دعم رسمى من صندوق النقد الدولى ومن ثم لم تكن الحكومة المصرية مضطرة إلى تنفيذ كل إجراءات التثبيت المتفق عليها مع الصندوق. فقد بلغ متوسط النسبة السنوية لصافى التدفقات الداخلة خلال

الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١/٨٢ نحو ١١٩% من عجز الحساب الجـارى (انظر جدول ١-١١ وجدول ١-١٢). كما تعزز موقف مصر بفضل القفزة الثانية فى أسعار البترول خلال ١٩٧٩-١٩٨٠. ونتيجة لذلك اتبعت مصـر أسلوبًا انتقائيًا تجاه التثبيت. واستمرت الحكومة فى تنفيذ بعض عناصر حزمة تسهيلات الصندوق الموسع (EFF) مثل تخفيض قيمة العملة (انظر ملحق٢)، وزيادة أسعار الفائدة المحلية (انظر جدول ١-٥)، وتخفيض إعانات الـدعم (انظر جدول ١-٨). وبالنسبة لتخفيض قيمة العملة، تم تفضيل اتباع مـنهج جزئى وتدريجى بدلاً من التغيير الجذرى، وكما أوردنا فى الملحق ٢، فإنـه فى خلال ١٩٨٠ /٨١ - ١٩٨٦/٨٧، تم تخفيض سعر الصرف المعلن لدى مجمع حصيلة البنوك المعتمدة المنشأة فى عام ١٩٨١ بنسبة ١٩%. ثـم تـم إعلان سعر آخر انطوى على تخفيض أكبـر فـى عـام ١٩٨٥ - إذ بلـغ التخفيض نحو ٥٥%، ثم جرى مرة أخرى تخفيض السـعر الأخيـر إلـى ١,٣٢٩ جنيه للدولار قبل أن يستبدل بسعر الصرف المرن (١,٣٦٢ جنيـه للدولار) فى شهر يوليو ١٩٨٦.

وقد انطوى التحول من سعر الصرف الخاص بمجمع البنوك المعتمدة إلى سعر الصرف ذى العلاوة على تخفيض اسمى بلغ ٦٢,٤%، ونشأت عنه زيادة فى السيولة المحلية فى ١٩٨٥ / ٨٦ بنسـبة بلغـت حـوالى ٢٧%. وعزى ذلك أساسًا إلى الزيادة فى أشباه النقود بنسبة ٣٧% (البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ١٩٨٥/٨٦، ص ٢٦). وقد أدى هـذا إلـى تغيير الاتجاه الهبوطى فى معدل نمو السيولة المحلية (M2) منذ ١٩٨١/٨٢. وفى خلال العام ١٩٨٥/٨٦ ارتفعت قيمة ودائع العملات الأجنبية معبرا عنها بالجنيه المصرى من ٦,٧ مليار جنيه مصرى إلى ١١ مليار جنيه مصرى. ويمثل هذا معدل زيادة بلغ نحو ٦٤% بصفة عامة، بينمـا بلغـت الزيـادة الناجمة عن التخفيض ٥٤%. والنتيجة التى نخلـص بها من ذلك هـى أن

تخفيض القيمة فى اقتصاد مدولر* هو جزئيا فى حكم الإجراء التوسعى. وفضلا عن هذا، فإننا عندما ننسب الزيادة فى قيمة ودائع العملة الأجنبية الراجعة إلى التخفيض (٠,٥٤ × ٦,٧ مليار جنيه = ٣,٦ مليار جنيه) إلى الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٨٥/٨٦ (= ٣٦,٤ مليار جنيه)، فإننا نحصل على تقدير للحجم النسبى لأثر الثراء *الناشئ عن تخفيض قيمة العملة والذى يبلغ نحو ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى. وهو قدر كبير فعلاً.

وهناك عناصر أخرى للتثبيت لم يتم الالتزام بها. ونخص بالذكر عجز الموازنة والسقوف الائتمانية. وبصفة عامة، يمكن القول بأن مصر استمرت، إلى حد ما، فى اتباع الخطوط العريضة للسياسة التى اقترحها صندوق النقد الدولى ولكن دون وجود اتفاق رسمى (Korayem, 1986). وقد تم ذلك بصورة انتقائية وجزئية.

إلا أن الموقف تغير بشكل جذرى في١٩٨٤/٨٥. فقد استحق الدين القديم القائم، وخاصة ذلك الدين المستحق لهيئة الخليج لتنمية فى مصر(GODE). وفى نفس الوقت تقلصت التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل. بحيث إنها كانت فى ١٩٨١/٨٢ و ١٩٨٢/٨٣ تقل عن التزامات الديون واجبة الأداء، والتى كانت تناهز ثلثى حصيلة الصادرات السلعية، (انظر جدول ١-١٣). وبالإضافة إلى هذا، فقد تراجعت أسعار البترول فجأة وهبطت بنسبة كبيرة. وفى عام ١٩٨٥/٨٦ كان المقدر أن يحدث هبوط كبير فى حصيلة النقد الأجنبى نظرًا لتدهور موقف البترول (سواء من ناحية هبوط الأسعار أو انخفاض حجم الصاردات) بحيث يبلغ ١٢٠٠ مليون دولار. هذا

- الاقتصاد المدولر (dollarized economy) هو ذلك الاقتصاد الذى تحل فيه عملة أجنبية (عادة الدولار) محل العملة المحلية كمخزن للقيمة ووسيط فى المعاملات.
- أثر الثراء أو أثر الثروة (wealth effect) هو الأثر المتمثل فى الزيادة فى ثروة الأفراد نتيجة لتغيرات الأسعار (فى هذه الحالة سعر الصرف).

فضلاً عن أن إيرادات البترول فى حالة مصر تؤثر فى مصدرين رئيســين للنقد الأجنبى، وهما قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج. كانت تلك هى الخلفـــية التى أعــدت على أساســها حزمة التثبيت فى الثمانينيات والتـــى أبرم الاتفاق الرسمى بشأنها فى مايو ١٩٨٧، بعد فترة طويلة من المفاوضات المطولة. وبموجب شروط اتفاق المساندة، كان علـــى الصـــندوق أن يـــدعم برنامجا اقتصاديا وماليا تقوم الحكومة بتنفيذه ويتيح لمصـــر مـــوارد مـــن الصندوق تصل إلى ما يعادل ٢٥٠ مليون وحدة سحب خاصة (حوالى ٣٢٧ مليون دولار) حتى نوفمبر ١٩٨٨.

جدول ١-١١

ميزان المعاملات الرأسمالية ١٩٧٤-١٩٨٣ / ٨٤ (مليون دولار أمريكى)

	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
١- الحساب الجارى	١٥٩٦-	٢٤٢٦-	١٣٦٣-	١٤٥٦	١٣٦١-	١٩١٥-	٢٣٤٨-	٣٥٠١-	٢٧١٥-	٣٢٩٩-
٢- تدفقات رأسمالية مستقلة	١٥٦	٤٩٥	١٠٩١	١٢٠٧	١٥٢٨	٢٥٢٧	٢٢٨٠	٢٣١٥	٢٥١٢	٢٩٢٨
استثمار مباشر	٨٧	٢٢٥	٤٤٤	٤٧٧	٣٨٧	١٢٧٥	٨٣٦	٨٨٥	٩٦٦	٨٩٧
قروض رسمية (صافى)	١٢-	٢١٠	٤٩٠	٨٠٣	١٠٢٨	٨٩٠	١٢٢٠	١٣٨٥	١٢٥٧	١٧٦٢
قروض خاصة (صافى)	٩٠	٥٩	١٥٧	٧٣-	١١٣	٢٦٢	٢٢٤	٤٥	٢٨٩	٢٦٩
٣- ميزان المعاملات المستقلة	١٤٤٠-	١٩٣١-	٢٧٢-	٢٤٩-	١٦٧	٦١٢	٦٨-	١١٨٦-	٢٠٣-	٣٧١-
٤- تمويل متوسط الأجل لميزان المدفوعات	١٢٦١	١٥٠٦	٧٨٠	١٦٠١	٨٠٩	٧٢	-	-	-	-
منح	١٢٦١	٩٨٦	٧٠٥	٣٨٢	٢٩١	٧٢	-	-	-	-
قروض	-	٥٢٠	٧٥	١٢١٩	٥١٨	-	-	-	-	-
٥-ميزان المعاملات غير النقدية	١٧٩-	٤٢٥-	٥٠٨	١٣٥٢	٩٧٦	٦٨٤	٦٨-	١١٨٦-	٢٠٣-	٣٧١-

المصدر: البنك المركزى المصرى، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى كما وردت فى جدول 3.2 من تقرير البنك الدولى (World Bank, 1985).

وينبغى أن يلاحظ أن هناك سلسلة أخرى لميزان الحساب الجارى صادرة عن البنك الدولى تختلف من الجدول المبين أعلاه بدرجة كبيرة لبعض السنوات. ,World Bank) Table 3.8 (1983. وقد تم إغفال البيانات الأكثر قدما.

جدول ١-١٢

تمويل عجز الحساب الجارى ١٩٧٤ ١٩٨١/٨٢ (مليون جنيه مصري).

بسعر الصرف الرسمي	عجز الحساب الجاري		صافى التحويلات		صافى التدفقات الرأسمالية		التغير فى صافى الأصول الأجنبية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٧٤	٥٣٢,٧	١٠٠	٤٠٥,٢	٧٦,٠	١٥٧,٧	٢٩,٦	-٣٠,٢	-٥,٦
١٩٧٥	٩٦٨,٦	١٠٠	٤٢١,٣	٤٣,٥	٦٩٥,٣	٧١,٨	-١٤٨,٠	-١٥,٣
١٩٧٦	٥٩٣,٠	١٠٠	٢٧٨,١	٤٦,٩	٣٤٦,٠	٥٨,٣	-٣١,١	-٥,٢
١٩٧٧	٤٩٣,٠	١٠٠	١٧٤,٢	٣٥,٣	٣٨٨,٠	٧٨,٧	-٦٩,١	-١٤,٠
١٩٧٨	٤٩٨,٤	١٠٠	١٣٥,٠	٢٧,١	٤١٢,٠	٨٢,٧	-٤٨,٦	-٩,٨
١٩٧٤-٧٨	٣٠٨٥,٨	١٠٠	١٤١٣,٨	٤٥,٨	١٩٩٩,٠	٦٤,٨	-٣٢٧,٠	-١٠,٦
بأسعار الصرف ذات الحوافز								
١٩٧٩/٨٠	٥٦١,٢	١٠٠	٦٥,٣	١١,٦	١٢١٧,٠	٢١٧,١	-٧٢١,١	-١٢٨,٧
١٩٨٠/٨١	١١٠١,٤	١٠٠	٤٣,٩	٤,٠	٨٥٣,٩	٧٧,٥	+٢٠٣,٦	+١٨,٥
١٩٨١/٨٢	١٨٨٩,٥	١٠٠	٣٥,٧	١,٩	٢١٦٣,٩	١١٤,٥	-٣١٠,١	-١٦,٤
١٩٧٩/٨٠-١٩٨١/٨٢	٣٥٥٢,١	١٠٠	١٤٤,٩	٤,١	٤٢٣٤,٨	١١٩,٢	-٨٢٧,٦	-٢٣,٣

المصدر: مجلس الشورى (١٩٨٤) ص ١١٨-١١٩.

جدول ١-١٣ الدين طويل الأجل وعبء الدين

	المتحصلات الجارية	الصادرات السلعية	قروض طويلة الأجل	مدفوعات لسداد الديون	%من الصادرات السلعية	% من المتحصلات الجارية
بالأسعار الرسمية						
١٩٧١	٤٤٨,٩	٣٦٩,٧	١٥٣,٨	١٧٢,٢	٤٦,٦	٣٨,٤
١٩٧٣	٥٦٢,٧	٣٩٦,٣	١٣٦,٥	٢١٣,٩	٥٤,٠	٣٨,٠
١٩٧٤	٩٣١,٥	٦٥٣,٩	٢٠٤,١	٣١١,٨	٤٧,٧	٣٣,٤
١٩٧٥	١٠٣٥,٣	٦١٢,٨	٤٥٤,٧	٣٩٢,٢	٤٧,٧	٢٨,٢
١٩٧٦	١٤٠٣,١	٦٢٩,٧	٤٨٧,٧	٣٨١,٦	٦٠,٦	٢٧,٢
١٩٧٧	١٧٧٨,١	٧٧٩,٦	١٠٧١,٩	٤٢٢,٠	٥٤,١	٢٣,٧
١٩٨٧	٢١٢٤,٥	٧٧٦,٢	٧٧٩,٨	٤٧٢,٥	٦٠,٩	٢٢,٢
بالسعر الموحد						
٨٠/١٩٧٩	٥٨٢٩,٤	٢٣٦٩,٩	١١٤٤,٦	٩٩٦,٩	٤٢,١	١٧,١
٨١/١٩٨٠	٦٥٤٤,١	٢٧٠٩,٢	١٤٠٨,٤	١٤٢٦,٩	٥٢,٧	٢١,٨
٨٢/١٩٨١	٦٢٢١,٢	٣٦٩٢,٦	١٢٠٥,٤	١٦٣٧,١	٦٠,٨	٢٦,٢
٨٣/١٩٨٢	٧٢٢٦,٣	٢٦١٩,٣	١٣٨٦,٨	١٧٣٧,٨	٦٦,٣	٢٤,١

ملاحظات:

١. السعر الرسمى (٢,٥٥٦ دولار بالنسبة للجنيه) كان مطبقا فى الفترة ٧١-٧٨.

٢. السعر الموحد (١,٤٢٦٨ دولار بالنسبة للجنيه) كان مطبقا فى الفترة ٧٩/٨٠-٨٢ /٨٣.

المصدر: مجلس الشورى: تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية (يونية ٨٥) الجداول أرقام ٥٥، ٥٦، ٥٨.

أهم مكونات برنامج المساندة:

كانت الأهداف العريضة لاتفاق المساندة هى : وضع الأسس اللازمة لنمو اقتصادى متواصل، وتخفيض معدل التضخم والسيطرة على عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات. ولتحقيق هذه الأهداف، تم النص على عدة إجراءات مختلفة تتصل بسعر الصرف، والسياسات النقدية والمالية.

وكانت أهم الإجراءات هى:

أ- التبسيط التدريجى لهيكل سعر الصرف. وتحديد سعر الصرف وفقا لظروف السوق. ومن ثم، فإن التخفيض الجزئى مع توحيد السعر كان الخطوة الأولى التى تم اتخاذها. وقد تم تحويل معظم المعاملات التى كانت تتم على أساس سعر الصرف المرن بالبنوك التجارية (انظر الملحق ٢) إلى سعر الصرف الرسمى للنقد الأجنبى بالسوق الحرة الذى تم وضعه حديثا. وقد استدعى هذا الإجراء القيام بتخفيض فى قيمة الجنيه المصرى على أساس تلك العمليات (نحو ثلث العمليات الجارية) بنسبة ٣٠% (من ١,٧٦٤ جنيه إلى ٢,٢٩٩ جنيه للدولار عند بداية النظام الجديد).

ب- زيادة الأسعار المحلية للطاقة تدريجيا حتى تتعادل مع الأسعار العالمية. وقد اتخذت خطوة فى هذا الاتجاه حتى قبل توقيع اتفاق المساندة عندما تقرر فى أبريل ١٩٨٧ زيادة الأسعار المحلية للكيروسين والغاز بنسبة ٦٠%، كما تم أيضا رفع أسعار الغاز الطبيعى والمازوت للاستخدامات الصناعية بنسبة كبيرة.

ج- تحرير حصص التوريد الإجبارى للحكومة من المحاصيل الزراعية، وزيادة أسعار التوريد الخاصة بها.

د- تعديل برنامج الاستثمارات العامة ليتمشى مع الموارد المتاحة.

ه- تخفيض عجز الموازنة العامة من المستوى الذى كان عليه من قبل البرنامج (والذى تجاوز ٢٠%)، إلى ١٣% من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى ٨٨/١٩٨٧ (١٠).

و- رفع أسعار الفائدة المحلية إلى ٢٠%. وكانت الخطوة المبدئية هى زيادة أسعار الفائدة المدينة بنسبة ٢ نقطة مئوية، وإدخال هيكل لأسعار الفائدة

التفاضلية يعتمد على آجال قروض البنـوك، ويزيـد علـى الأسـعار التفاضلية القائمة عندئذ وحسب كل قطاع (١١) وقد استدعى كل هـذا بالطبع زيادات فى أسعار الفائدة الدائنة.

وكان المتوقع خلال المرحلة المبكرة للتفاوض مع الصندوق هـو أن يمتد سريان هذه الحزمة لمدة ٣٦ شهرًا، وأن تتراوح الموارد التـى يقـدمها صندوق النقد الدولى لدعم هذه الحزمـة مـا بين ١٠٠٠- ١٥٠٠ مليـون دولار (MEED,21Decmber85,South, April 1986). ولكن ما حـدث بعـد ذلك هو أن مدة استمرار البرنامج أصبحت أقصر، كما أن موارد صـندوق النقد الدولى التى جرت إتاحتها لدعم البرنامج كانت أقل كثيـرًا ممـا كـان متوقعًا فى البداية. وفى الواقع فإن موارد الصندوق التى ذهبت فعـلا لـدعم اتفاق المساندة ١٩٨٧-٨٨ لم تزد على نحو ٤٠% فقط ممـا تـم اعتمـاده لبرنامج تسهيلات الصندوق الموسـع (EFF) للفتـرة ١٩٧٩-٨١. وكـان السبب الرئيسى لوقف تنفيذ اتفاق المساندة ١٩٨٧-٨٨ هو تقـدير صـندوق النقد الدولى بأن خطوات الإصلاح الاقتصادى شابها التردد والبطء الشـديد. وطبقا لما ذكره موظفو الصندوق،فإن الحكومة المصرية اتخذت موقفا فاترا تجاه إجراءات الإصلاح، وأخفقت فى الالتزام بمعايير الأداء (IMF, 1991).

تقييم اتفاق المساندة لعام ١٩٨٧:

كان الاهتمام باستعادة النمو الاقتصادى المطرد الذى تم التعبير عنه فى حزمة الإجراءات التى تضمنها اتفاق المساندة فى محله تمامـا، نظـرا للتراجع الشديد الذى شهده نمو الاقتصاد المصرى منذ منتصف الثمانينيـات، فقد هبط التكوين الرأسمالى بالقيمة المطلقة بنسبة ٢١% فـى ١٩٨٧ / ٨٨. وكان شح النقد الأجنبى هوالعامل الرئيسى التى يحد من الاستثمار. ونتيجـة لنقص النقد الأجنبى انخفض إجمالى الواردات بنسبة ٢٣% خـلال ١٩٨٧-٨٨، وهبطت الواردات من الدهون والزيوت والمنتجات المعدنية بنسبة كبيرة

بلغت ٣٤% فيما بين ١٩٨٤/٨٥ و ١٩٨٥/٨٦. كما كانت فروع الصناعة التحويلية تعمل بما يقل كثيرا عن طاقتها بسبب صعوبة الحصول على السلع الوسيطة المستوردة. وكان الوضع يمثل بوضوح اختناقا شديدا فى الاستيراد.

ونتيجة لهذه الظروف، حدث هبوط كبير فى النمو الاقتصادى بمصر. فقد هبط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من ٧,٣ % سنويا فى المتوسط فى خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى معدل نمو متواضع بلغ ٣% سنويا فى خلال الفترة ١٩٨٦- ٨٧ (World Bank, WD 1988 CD-ROM). ومن ثم فإن الاهتمام بالنمو الاقتصادى الذى تم التعبير عنه فى ترتيبات المساندة ١٩٨٧-٨٨ ينبغى النظر إليه فى مقابل هذه الخلفية من التباطؤ الاقتصادى الشديد.

كذلك كان للاهتمام بكبح جماح التضخم ما يبرره، نظرًا للقفزة الكبيرة فى معدل التضخم فيما بين ١٩٨٤/٨٥ و ١٩٨٦/٨٧[١٢]. فقد قفز معدل التضخم بشدة من ١٣% فى عام ١٩٨٦ إلى ٣١% فى عام ١٩٨٧ (World Bank, WDI 1988 CD-ROM). وقد تم النص على عدة إجراءات فى البرنامج لعلاج هذه المشكلة. وكان أهم مكون فى تلك الاجراءات هو تخفيض عجز الموازنة العامة. وكان الهدف المحدد للعام المالى ١٩٨٧/٨٨، كما سبق ذكره، هو تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة إلى ١٣% من الناتج المحلى الإجمالى. مما كان يمثل التزاما طموحًا، نظرا لأنه كان يعنى النزول بالعجز النسبى للموازنة إلى النصف تقريبا فى غضون سنة واحدة فقط. وتجدر الإشارة إلى أن عجز الموازنة كان قد بلغ معدلا مرتفعًا ينذر بالخطر ناهز ٢٧% فى العام المالى ١٩٨٥/٨٦ (World Bank, WDI 1988 CD-ROM)، وربما كان أعلى من ذلك فى العام المالى ١٩٨٦/٨٧ [١٣] وعلى أية حال، فإن أى تخفيض فى عجز الموازنة العامة كان سيساعد فى تهدئة الاقتصاد ويؤدى إلى تخفيض الضغوط التضخمية. مع ذلك فإن البرنامج

بأكمله قد أثبت فعلا أنه غير قابل للتنفيذ نظرًا لعدم قدرة الحكومة على ترتيب شئونها المالية. وكان السبب أن هدف تخفيض عجز الموازنة العامة تعثر فى مواجهة التغيرات السلبية الطارئة وغير المتوقعة فى إيرادات مصر من البترول. ولم يكن هناك نص فى الاتفاق لعلاج الصدمات الخارجية غير المتوقعة من قبيل التدهور القوى فى معدل التبادل الدولى. وكان هذا، فى الواقع أحد العيوب الرئيسية فى حزم التثبيت التى درج صندوق النقد الدولى على إعدادها وفقًا لقوالب نمطية.

وفى الواقع فإنه ليس من السهل إجراء تقييم شامل لحزمة ترتيبات ١٩٨٧-٨٨ لعدة أسباب. أولا: أن البرنامج لم يتم تنفيذه بالكامل، وهو ما يثير التساؤل حول دونية السياسات الجزئية أو المفككة اتساقا مع منطوق نظرية ثانى أحسن البدائل (Second best)*. وعلى سبيل المثال، فإنه إذا لم يتم دعم تخفيض قيمة العملة بإجراء تحرير أسعار الزارعة فإنه سيصبح عندئذ إجراء ماليا بحتا: أى إنه سيكون بمثابة فرض ضريبة على منتجى الحاصلات الزارعية. ثانيا: هناك المشكلة الأخرى المتمثلة فى أن الإجراءات المختلفة لا تؤتى كل آثارها بصورة آنية فى نفس الوقت. بل إن بعض الإجراءات ستؤدى على الفور إلى زيادة تكاليف الإنتاج، بينما يستغرق مفعولها فى زيادة العرض وقتا أطول. وربما كان هذا هو السبب فى أن بعض مكونات برنامج المساندة كان لها أثر غير مقصود فى زيادة معدل التضخم. ولعل أكثر أبرز الأمثلة هنا هى تخفيض قيمة العملة، وزيادة أسعار الفائدة، وزيادة أسعار الطاقة المحلية وزيادة أسعار توريد الحاصلات الزارعية. ويبدو أن المتطلبات اللازمة حتى يمكن لهذه الإجراءات تخفيض

---

*تنص نظرية ثانى أحسن البدائل (**Theory of Second Best**) على أنه إذا تم التخلص من بعض القيود فقط، فإن الوضع الناتج بعد إزالة القيود جزئيا قد لا يكون أفضل بالضرورة من الوضع القائم فى وجود تلك القيود الملغاة.

الاستيعاب المحلى لم تتحقق. وعلى سبيل المثال، فإن أثر تخفيض قيمة العملة على تخفيض الإنفاق لم يتم تتحقق نظرا لأن التخفيض الاسمى لم تجر ترجمته إلى تخفيض حقيقى قابل للاستمرار (انظر الفصل الثالث جدول ٣-٥).

ونظرًا لوجود ظاهرة الدولرة، فإن تخفيض قيمة العملة كان له أثر ثروة ملموس فى زيادة ثروة أصحاب ودائع النقد الأجنبى فى الجهاز المصرفى فى الدولة، ويبدو أن أثر الثروة هذا تسبب فى إجهاض الآثار الخاصة بتقليل الإنفاق. من ناحية أخرى، فقد ساعدت زيادة الأسعار المحلية للطاقة على تخفيض عجز الموازنة العامة، ومن ثم أدت إلى تخفيض الاستيعاب المحلى. ولكن ربما كان أثرها الصافى على ميزان المدفوعات سلبا، نظرًا لما يبدو من أن الآثار المتمثلة فى زيادة التكلفة قد رجحت كفتها على الآثار المتمثلة فى تخفيض الاستيعاب. وفى الأجل القصير يبدو أن الأثر التضخمى لعملية " تصحيح الأسعار عن طريق التخلص مما يطلق عليه تشوهات التكلفة / الأسعار قد رجحت كفته على الأثر الانكماشى لتخفيض معدل التوسع الائتمانى. وقد كان الأثر الصافى لكل ذلك هو ارتفاع معدل التضخم. وهكذا فإنه طبقا للتقديرات الرسمية للبنك المركزى المصرى تضاعف معدل التضخم فيما بين ١٩٨٤/٨٥ و١٩٨٥/٨٦، على الرغم من تخفيض معدل التوسع النقدى من ١٥,٣% إلى ١٣,٤% فيما بين هذين العامين الماليين (البنك المركزى المصرى، ١٩٨٥/٨٦).

وربما كانت أكثر النتائج الملموسة لحزمة ترتيبات المساندة ١٩٨٧-٨٨ هى أنها مهدت الطريق لإعادة جدولة نحو ربع الدين الخارجى لمصر عن طريق نادى باريس. وطبقا لشروط صفقة إعادة الجدولة، فقد تمت إعادة جدولة ما يعادل ١٠ مليارات دولار من متأخرات الديون على مصر حتى نهاية عام ١٩٨٦ على عشر سنوات، متضمنة خمس سنوات كفترة سماح.

ومن المؤكد أن إعادة الجدولة هذه قد ساعدت البلاد على مواجهة صعوبة موقف النقد الأجنبي في الأجل القصير. ولكن ما لم تكن هناك إجراءات قد تم اتخاذها لتعزيز قدرة البلاد على خدمة دينها الخارجي، فإن ذلك قد يتمثل في مجرد تأجيل للمشكلة. وهنا يكون من المحتمل أن يؤدي هذا إلى مشاكل خطيرة في الأجل المتوسط عندما تستحق أقساط الديون المعاد جدولتها. وكان هذا هو الدرس الصعب في تجربة إعادة جدولة ديون مصر في السبعينيات، من خلال هيئة الخليج للتنمية في مصر (GODE).

ولكي يستكمل تقييم حزمة المساندة ١٩٨٧ – ١٩٨٨ فإن هناك عدة ملاحظات إضافية في السياق الذي نحن بصدده.

١- إن مدة البرنامج كانت قصيرة جدًا، بما لم يسمح بالمواءمات المطلوبة لتحقيق زيادة معقولة في العرض الكلي، ومن ثم ألقت عبء تحقيق التوازن على تخفيض الطلب الكلي. وهو ما يفرض خطر الوقوع في براثن الكساد. ونظرًا لطبيعة المشاكل الاقتصادية في مصر، كما سيتم ذكره فيما بعد، فربما كان الأنسب هو تصميم حزمة الإصلاح بموجب تسهيل التكيف الهيكلي.(Structural Adjustment Facility) في صندوق النقد الدولي.

٢- قد يمكن القول بأن الحزمة ربما كانت ذات طبيعة انكماشية بدرجة كبيرة. ويؤيد هذا حقيقة أن الجهود الموجهة نحو تخفيض عجز الموازنة العامة كانت تركز على تخفيض الإنفاق الحكومية بدرجة أكبر من التركيز على زيادة الإيرادات الحكومية. وعلى سبيل المثال، كانت وجدت مبررات اقتصادية واجتماعية وجيهة لفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية التي حققها حائزو الأصول بالعملة الأجنبية نتيجة لتخفيض سعر صرف الجنيه. كان مثل هذا الإجراء يخدم غرضا مزدوجا : تحقيق إيرادات إضافية للحكومة، ومواجهة أثر الثروة

الناشئ عن تخفيض قيمة العملة. يضاف إلى ذلك أنه كان ينبغى توخى الحذر عند تقييد الائتمان، حتى لا يترتب على ذلك آثار انكماشية أكثر من المطلوب.

٣- إن هذا البرنامج لم يكن فى الواقع مختلفًا من ناحية المحتوى والتوجهات العامة عن حزمة تسهيلات الصندوق الموسع أو الممتد (EFF) التى جربتها مصر فى ١٩٧٩-٨١. كما إنه، مثل الحزمة الحالية، قد اعتمد على عدد محدود من أدوات السياسة الاقتصادية. ولكن تركيز البرنامج الجديد على زيادة أسعار المنتجين للمحاصيل الزارعية. كان يمكن أن يكون إجراء جيدًا على جانب العرض، فيما لو تم فعلا وضعه فى إطار منظور طويل الأجل. ولا تظهر النتائج الإيجابية لمثل هذا الإجراء على العرض الكلى إلا فى الأجل المتوسط فحسب.

٤- إن الحزمة تقوم على أساس افتراض أن مشكلة مصر الاقتصادية كانت بالكامل نتاج تصرفاتها. ومن ثم فقد أهملت الحزمة فى تصميمها الأثر العكسى للبيئة الخارجية (تدهور سوق البترول، الارتفاع الكبير فى أسعار الفائدة بسبب السياسات الاقتصادية للدول الصناعية، وزيادة الاتجاهات الحمائية فى الدول المتقدمة). وأى حزمة تحاول بشكل جاد أن تتناول المشاكل الأساسية للاقتصاد المصرى (والتى تشبه مشكلات كثير من الدول النامية أيضا) يجب أن تأخذ هذا العامل بعين الاعتبار.

وبناء على ذلك، فنحن نعتقد أن حزمة إجراءات ١٩٨٧، بتركيزها على الاهتمام بالتثبيت فى الأجل القصير أكثر من تركيزها على التكيف طويل الأجل، قد حملت فى طياتها بذور فشلها. وكان أكثر الأمور خطورة هو أن تلك الحزمة أخفقت فى تخفيض عجز الموازنة العامة. مخلفة وراءها جنيهًا قد تهاوت قيمته بدرجة كبيرة، وأسعار فائدة شديدة الارتفاع، وعن غير

قصد، استدعت الآثار التوزيعية السلبية للخدمة اتخاذ إجراءات تعويضية حتى يسهل تقبل حصادها المر. ولتخفيف الأثر التوزيعي السلبي، قامت الحكومة بزيادة الأجور والمرتبات بنسبة ٢٠% للعاملين في كل من القطاعين العام والخاص، وقد لا يكون هذا تعويضًا كاملاً عن الارتفاع في تكاليف المعيشة التي سببها تنفيذ البرنامج، إلا أنه أسهم أيضا في إذكاء التوقعات التضخمية. وسرعان ما وجدت مصر نفسها تواجه أزمة ربما كانت أكثر صعوبة واستحكاما من الأزمة التي أدت إلى الاتفاق على حزمة إجراءات ١٩٨٧.وكان هذا الوضع هو الذي استدعى ضرورة القيام بجهود الإصلاح في التسعينيات بموجب حزمة برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP). وهذا ما سنقوم بمناقشته تفصيلاً في الفصول القادمة.

أثر محاولات التثبيت في السبعينيات والثمانينيات على مختلف الجماعات ـ المصفوفة الاجتماعية : لمن الغُنم ولمن الغُرم؟

تتطلب مناقشة الاقتصاد السياسي لبرنامج التثبيت تحديد القوى الاجتماعية التي تتأثر بطرق مختلفة بالبرنامج. إذ إن الإجراءات التي يتم اتخاذها غالبًا ما تشبه لعبة صفرية المجموع، حيث تستفيد منها بعض الجماعات الاقتصادية والاجتماعية على حساب جماعات أخرى. أي إن الغُنم الذي تصيبه إحدى الجماعات يمثل في ذاته غرما للجماعات الأخرى: وفضلا عن ذلك، فإن بعض الإجراءات قد تفيد أو تضر كافة الجماعات، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وتتوقف المحصلة النهائية لأي إجراء للسياسة على طبيعة الأسواق والمؤسسات المختلفة التي تشكل علاقات الإنتاج والتوزيع في المجتمع. ويكتسب الدور الذي تلعبه الدولة في هذا الصدد أهمية خاصة. ولا يقل عن ذلك أهمية في تحديد الناتج النهائي مدى استجابة الجماهير لإجراءات التثبيت. وفي حالة مصر، فإن هذه الاستجابة، أورد الفعل، قد ظهر بقوة في أحداث الشغب العنيفة والمظاهرات الشعبية التي

اندلعت فى يناير ١٩٧٧. وهو ما دفع الحكومة إلى أن تسحب فورًا بعض الإجراءات المعينة غير المقبولة شعبيًا. لذلك فمن المفيد دراسة أثر جهود التثبيت، فى السبعينيات. والثمانينيات، على الجماعات الاقتصادية الاجتماعية لإلقاء ضوء كاشف على طبيعة إجراءات الإصلاح، وتأثيرها على الفئات المختلفة فى المجتمع، وديناميكية عملية تطبيق تلك الإجراءات.

وتجدر الإشارة إلى أن من الصعب عادة تحديد الجماعات الاقتصادية الاجتماعية المناسبة لبحث الاقتصاد السياسى لبرنامج التثبيت، بل إنه تقف دونه عقبات خطيرة فى ظروف الاقتصاد المصرى فى السبعينيات والثمانينيات. إذ إنه فى خلال تلك الفترة، ربما كان الاقتصاد يتصف بأنه مجموعة من الاقتصادات الفرعية الملتصقة ببعضها بعضًا. بدلا من أن تكون كلاً متكاملاً. وأهم العوامل التى تسهم فى هذا التعقيد هى القواعد المختلفة والمتغيرة للتسعير لكل من عناصر الإنتاج والمنتجات (انظر ملحق ١-١)، ونمط الملكية، ودور الدولة، والوضع الإقليمى، وما إلى ذلك.

وعلى سبيل التقريب المبدئى، فإنه يمكن للمرء التمييز بين الجماعات الاقتصادية- الاجتماعية الآتية: العمالة ذات الأجر فى القطاع العام، العمالة ذات الأجر فى القطاع الخاص، الفلاحون، قطاع الأعمال العام، قطاع الأعمال الخاص، ويقصد بالعمالة ذات الأجر أنها القوة العاملة الخالصة، والتى لا تمتلك أيا من وسائل الإنتاج. وهناك جماعتان فرعيتان متمايزتان تجب التفرقة بينهما نظرًا للقواعد المختلفة لتحديد الأجر والنشاط النقابى وهما: العمالة ذات الأجر فى الحكومة والقطاع العام، والعمالة ذات الأجر فى القطاع الخاص. فما هو الحجم التقريبى لكل منة هذه الفئات ؟ وما هى الآثار التوزيعية لإجراءات التثبيت فى السبعينيات والثمانينيات على تلك الفئات؟ هذا ما نتناوله فى الأجزاء الباقية من الفصل الحالى.

(i) العمالة ذات الأجر فى القطاع العام:

بلغت العمالة ذات الأجر فى القطاع العام نحو ٣,٧ مليون شخص فى عام ١٩٨٤ (CAOA, 1985,P7) ويضم هذا العدد كـلا مـن العمالـة فـى الحكومة بالمعنى العام (بما فى ذلك الهيئات الاقتصادية العامة) والعمالة فـى مشروعات القطاع العام. ومن بين هذا العدد كان هناك حوالى ٢,٤ مليـون شخص يعملون فى الحكومة ونحو ١,٣ مليون شخص يعملون فى مشروعات القطاع العام. وموظفو الحكومة، بصفتهم هذه، لا تضمهم اتحادات أو نقابات. بينما أن العاملين في مشروعات القطاع العام منضمون إلى اتحـادات. إلا أن هذه الاتحادات تخضع لرقابة الدولة، والقيام بالإضراب عن العمـل ممنـوع بحكم القانون. وتمثل العمالة فى الحكومة ومشروعات القطاع العام ما يقـرب من ٣٧% من إجمالى القوى العاملة. وطبقا للتعداد العام للسكان لعـام ١٩٨٦ كان إجمالى العمالة فى الاقتصاد ١١,٧ مليون نسمة. وبلغت عمالـة القطـاع العام (الحكومة والهيئات الاقتصادية العامة ومشروعات القطاع العام) ٣,٩٧٤ مليون نسمة. وهو ما يبين أن نسبة العمالة فى القطاع العـام إلـى إجمـالى العمالـة بلغت ٣٣,٤ % فى عام ١٩٨٦ (andoussa, 1992, pp.91-93)

وطبقا للوضع المؤسسي/ القانونى، فإن أجور هـذه الجماعـة كانـت تخضع للرقابة الحكومية إلى حد كبير (انظر ملحق ١-١).

(ii) العمالة ذات الأجر فى القطاع الخاص:

توجد العمالة ذات الأجر فى القطاع الخاص فى قطاعـات الزارعـة، والتشييد والصناعة التحويلية الخاصة، وقطاعات الخدمات. وليس هناك تقدير مباشر لحجم هذا القسم من العمالة، إلا أنه يمكن عمل تقدير تخمينـى علـى أساس مسح القوى العاملة بالعينة الذى قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. وطبقا لهذا المسح الذى أجرى فى مايو ١٩٨٠، يبلغ إجمالى عدد العاملين متلقى الأجور فى الاقتصاد ٥,٥٦٧ مليون شخص. فإذا ما افترضنا

أن العمالة ذات الأجر فى الحكومة وقطاع المنشآت العامة كانت ٣,٠ مليون شخص فى عام ١٩٨٠ (وهو ما يساير الرقم ٣,٩٧٤ مليون شخص لعام ١٩٨٦ والذى سبق ذكره) فإن عدد العاملين بأجر فى القطاع الخاص يمكن تقديره بنحو ٢,٦ مليون شخص فى عام ١٩٨٠. وهو ما يمثل ٢٦% من إجمالى القوة العاملة.

وتتغير أجور هذا القسم من العمالة بحرية طبقا لظروف السوق، سواء فى مصر أو فى الدول المجاورة. وهناك اتحادات للعمال فى قطاعات معينة، ولكنها غير ذات فعالية كبيرة فى تحديد الأجور.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن سوق العمل فى مصر مجزأ بشكل كبير على أساس القطاعين العام والخاص. وعلى الرغم من أن هذا التقسيم قد تجسد تاريخيا فى وجود فروق فى الأجور بين القطاعين العام والخاص، إلا أن هناك ما يدل على أن الفجوة فى الأجور بين القطاعين العام والخاص قد أخذت تضيق فى خلال الفترة ١٩٧٣-٧٨ (Handoussa,1992,p.104).

(iii) الفلاحون:

يُعرف الفلاحون هنا بأنهم من يملكون أقل من خمسة أفدنة من الأراضى الزراعية[١٤] وطبقا للبيانات الرسمية لعام ١٩٨٠ فإن عددهم ناهز نحو ٣,٥ مليون نسمة، يمثلون ٩٥% من ملاك الأراضى ويملكون ٥٣% من إجمالى الأراضى المملوكة (٥,٥ مليون فدان) (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٣، ص ٧٤) وقد كانت هذه المجموعة الاقتصادية الاجتماعية تنتج معظم المحصولات التى قامت الحكومة بالتحكم فى تسويقها (القطن، الأرز، القمح، قصب السكر، الفول، البصل) والبرسيم.

(iv) قطاع الأعمال العام:

كان هذا القطاع عادة يمثل العمود الفقرى للاقتصاد بعد الزراعة. وقد أسهمت شركات القطاع العام بنحو ثلث الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط

فى خلال الفترة ١٩٧٥- ١٩٧٩. وكان يتمتع بأهمية خاصة فى قطاعات الصناعة والتعدين، الطاقة، التشييد، النقل والمواصلات، التموين والتجارة، والقطاع المالى. وبلغت حصته من الاستثمارات ٢٧% (باستبعاد الحكومة)، كما بلغ حجم العمالة به ١١% من إجمالى القوة العمالة فى الاقتصاد، وبلغت أجور العمالة ما بين ٢٠-٢٥ من إجمالى الأجور. وكانت الأصول الرأسمالية فى هذا القطاع تقدر بنحو ١٢ مليار جنيه مصرى فى عام ١٩٧٩ (انظر جدول ١-١٤).

(v) قطاع الأعمال الخاص:

بالنسبة للفترة محل البحث، كان القطاع الخاص يمثل أهمية خاصة فى مجالات معينة من النشاط (نخص منها بالذكر الخدمات، والتشييد والصناعات الصغيرة) كما كانت أهميته تتجه للزيادة أيضا فى إطار سياسة الانفتاح. وقد ضمت هذه المجموعة عدة مجموعات فرعية متنوعة: الرأسمالية الوطنية فى الصناعة والزراعة ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية*، بل وحتى أصحاب الدخول الثابتة من الإيجارات وفوائد السندات. يقتضى بحث أثر إجراءات التثبيت التمييز بين هذه المجموعات الفرعية، نظرا لاختلاف درجة تأثر كل منها نتيجة للإجراءات المختلفة.

الآثار التقريبية على مختلف الجماعات:

لمعرفة الآثار المختلفة لمحاولات التثبيت على مختلف الجماعات، التى تتكون منها المصفوفة الاجتماعية، من الضرورى فصل هذه الآثار تحديدا

---

* ويطلق على هؤلاء الوكلاء أيضا لفظ الفئات الكمبرادورية (**compradores**) وهذا اللفظ (وأصله فى اللغة البرتغالية) يشير إلى تلك الفئات من المواطنين التى تشتغل بترويج الإنتاج الأجنبى بين بنى جلدتها.

** وتتلخص انتقادات لوكاس (**Lucas Critique**) فى أن استخدام النماذج القياسية لغرض بحث أثر الساسات يعيبه أن تقديرات المعلمات تكون محملة بأثر السياسات بالفعل.

عن آثار الصدمات الأخرى التى تعرض لها النظام. كما أنه من الضرورى أيضا أن نأخذ فى الاعتبار بشكل كامل الآثار غير المباشرة علـــى مختلــف المجموعات الاجتماعية الاقتصادية. وكثيرًا ما تم استخدام نمـــاذج التـــوازن العام المحسوبة. إلا أن هذه النماذج ليست بدون مثالب أو عيوب، سواء مـــن ناحية البيانات المطلوبة لها أو مـــن الافتراضـــات الكافيـــة خلفهـــا (انظـــر الملاحظات على نموذج التوازن العام GEM_3 فيما أدناه). ومن ناحية أخرى، فإن النماذج القياسية المصممة لاختبار أثر السياسة غالبًا ما تكون عرضـــة لانتقادات لوكاس Lucas **. ونظرا لانعدام بديل أفضل، فإننا سنقوم باتباع منهج انتقائى. وينبغى النظر على النتائج التى نصل إليها فى هذا السياق. وقد يجد البعض تلك النتائج مثيرة للجدل، وهو ما يعكس كلا من طبيعة المشكلة من ناحية والاستقطاب فى جهات النظر بين الصندوق ومنتقديه من الناحيـــة الأخري(١٥).

جدول ١-١٤

الحجم النسبى للقطاع العام ١٩٧٥- ١٩٧٩

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١- الحصة فى الإنتاج الإجمالى (%)	٣١,٢	٣١,٠	٣١,٩	٣٢,١	٢٩,٧
٢- الحصة فى إجمالى الاستثمار (%)					
(أ) شاملة الحكومة	٨٥,٦	٧٩,٤	٨٠,٢	٨٣,٠	٧٧,٥
(ب) بدون الحكومة	١٥,٦	٢٠,٠	٣٤,٥	٣٣,٣	٢٩,٥
٣- الحصة فى إجمالى العمالة(%)	١٠,٦	١١,٤	١١,٦	١١,٨	١١,٦
٤- الحصة فى إجمالى الأجور (%)	٢٠,٥	٢٢,٦	٢٣,٦	٢٥,٣	٢٧,٦
٥- قيمة رأس المـــال المســـتثمر (بـــالمليون جنيـــه مصرى)	٤٢٣٩	٥٣٧١	٦٢٣١	٩٥٥١	١٢٠٢٧

المصدر: مجلس الشورى، لجنة الشئون المالية والاقتصادية، تقرير عن القطـــاع العـــام، ١٩٨٢(ص١٥- ١٨).

وقد يكون من المفيد النظر إلى إجراءات التثبيت علــى أســاس أنهــا تندرج تحت الأقسام الرئيسية التالية :

أ- إجراءات تتعلق بجانب الطلب موجهة نحو تخفيض الاستيعاب.

ب- إجراءات تتعلق بجانب العرض وتهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد نحــو إنتاج أكبر من سلع التجارة.

ج- تغيير فى الإستراتيجية الشاملة فى غمار محاولة التثبيت.

د- وقد كان لب حزم التثبيت فى السبعينيات والثمانينيات ينتمـــى بصــفة رئيسية إلى القسمين (أ)، (ب)، ولكن بعضها يندرج تحت إجــراءات القســم (جـــ). وبالنسبة للإجراءات التى تنتمى إلى القسم (أ)، فإننا نركز فقط علــى تلك الإجراءات التى تؤثر بشدة على رفاهة الجماعات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة. ويأتى على رأسها تخفيض قيمة العملة، وزيــادة أســعار الفائــدة، والسقوف الائتمانية، وتقييد الائتمان وتخفيض عجز الموازنة العامــة عــن طريق تخفيض إعانات الدعم. وباستثناء عن تخفيض قيمة العملة، الذى يمكن النظر إليه جزئيًا على أنه إجراء يتناول جانب العرض، فإن الإجراءات التى تتناول جانب العرض بحكم طبيعتها (القسم ب) قد ذكرت بشكل غامض، ولم يتم النص على أية معايير للأداء بشأنها. ولذا فإنه من الصعب أن يتم تحديد آثارها المحتملة بصورة دقيقة، على مختلف الجماعــات، ومــن ثــم نقــوم بتجاهلها هنا. وننهى هذا القسم بمناقشة مضمون الإجراءات التى تنتمى إلــى القسم (جـــ).

وقد يكون من السهل نسبيا تحديد أثر تخفيض قيمة العملــة، وزيــادة أسعار الفائدة، وتخفيض إعانات الدعم على العمالة ذات الأجر ســواء فــى الحكومة أم فى مشروعات القطاع العام. ويمكن القول إن هــذه الإجــراءات الثلاثة كلها قد نشأ عنها تضخم ناتج من دفع التكلفة، لم يكن فى إمكان هــذه

المجموعة أن تحمى نفسها منه. ويعزى ذلك إلى ضعف مركزها التفاوضى، وإلى اعتبارات مؤسسية أخرى تنعكس فى حقيقة أن عمالة الحكومة والقطاع العام هى أساسًا عمالة فى قطاع الأسعار المحددة أو الثابتة *. (انظر ملحق ١-١) (Hansen & Radwan, 1982,p.p70-77,146-147) وقد هبطت حصة الأجور الحكومية فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٨,٦% فى عام ١٩٧٩ مقارنة بنسبة ٩,٩ % فى عام ١٩٧٨ (Handoussa, 1992,p.97).

وخلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٩ كانت المرتبات النقدية السنوية فى الإدارة الحكومية تنمو بمعدل ١٠% سنويا (Hansen & Radwan, 1982, Table 22) وهو أقل من التقدير الرسمى لمعدل التضخم الذى كان يبلغ ما بين ١١-١٣% (مقاسًا بالرقم القياسى لأسعار المستهلك، انظر جدول ١-١٥). وكانت أحوال موظفى شركات القطاع العام أفضل قليلا. فقد ارتفع المتوسط السنوى لمعدل أجر العامل فى قطاع الصناعة التحويلية بالقطاع العام من ٥٩٩ جنيها فى عام ١٩٧٥ إلى ١٠٦٨ جنيها فى فى عام ١٩٨٢. بمعدل نمو سنوى بلغ ١١,١ % (Hansen, Radwan, 1982,Table22، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٥). وعلى الرغم من غياب بيانات عن نفس الفترة بالنسبة لمتوسط الأجر السنوى للعمالة فى شركات القطاع العام الأخرى، إلا أن الدلائل الموجودة لعام ١٩٧٨ تظهر أن أجور عمال القطاع العام ككل قد حققت نموًا بدرجة أسرع من عمال الصناعة التحويلية. وعلى أية حال، فإن جماع الدليل امتاح يؤكد هبوط الدخل الحقيقى للعاملين ذوى الياقات البيضاء فى القطاع العام والعاملين فى الحكومة. (Zaytoun, 1991).

أما الأثر على العمالة فى القطاع الخاص فليس نفس الدرجة من

---

*يتم التمييز بين نوعين من الأسواق طبقا لقواعد التسعير المعلمول بها : فهناك قاعدة السعر المثبت (fix-price rule) وقاعدة السعر المرن (flex-price rule).

الوضوح. إذ إن كلا من إجراء زيادة أسعار الفائدة وتخفيض إعانات الدعم كان لهما آثار ضارة على هذه المجموعة عن طريق إذكاء التضخم الناتج عن دفع التكلفة. ومن ناحية أخرى، فإن تخفيض قيمة العملة ربما كانت له آثار متباينة / مختلطة عليها. إذ إنه مع ما تسبب فيه من التضخم الناتج عن دفع التكلفة الذى أضر بهذه المجموعة، فإن التغير فى سعر الصرف بالسوق السوداء الذى تلا تخفيض قيمة العملة قد أدى أيضا إلى زيادة الفروق بين أسواق العمل المحلية والخارجية. وهذا أسهم فى زيادة هجرة العمالة، ومن ثم إلى النقص النسبى للعمالة فى السوق المحلية. ويبدو أن هذا النقص قد اسهم فى زيادة معدل الأجور المحلية فى قطاعات مثل التشييد والزراعة والخدمات المتصلة بالصيانة. وربما كان يمكن لتخفيض قيمة العملة أن يسهم أيضا فى خلق بيئة تشجع على زيادة الأجور لو نتجت عنه زيادة كبيرة بالقدر الكافى فى إنتاج السلع القابلة للتصدير. وكما سبق أن أوضحنا، فإن ذلك لم يحدث.

ومع ذلك، فإنه تنبغى ملاحظة أن تخفيض قيمة العملة قد شجع فقط على دفع عملية هجرة العمالة، والتى كانت على قدم وساق على أية حال. أما الإجراءات الأخرى فى جانب الطلب (وبخاصة تخفيض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالى، وتقييد الائتمان)، فربما تكون قد أفادت هذه المجموعة بقدر مساهمتها فى تخفيف الضغوط التضخمية. وتبين الدلائل المتاحة أن خط / وضع هذه المجموعة قد تحسن فى خلال السبعينيات. وتظهر بيانات وزارة الزراعة (غير منشورة) أن الأجر اليومى لعمال الزراعة قد ارتفع إلى ما يزيد على الضعف فيما بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٢. ولكن هذا يعزى بصفة رئيسية إلى هجرة العمالة، ولا يرجع السبب فيه إلى إجراءات التثبيت. [٣٠] وبالنسبة للعمالة بالأجر فى القطاع الخاص للصناعة التحويلية، فقد ارتفع الأجر السنوى بنسبة ١٥,٣% فيما بين ١٩٧٠

وعام ١٩٨٠ وهو ما يزيد قليلا على التقديرات الرسمية للتضخم فى تلك الفترة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٥). وعلى أية حال، فإنه يجب التحوط حتى لا تنسب هذه التطورات كلية إلى إجراءات التثبيت، فالحقيقة أنه لو كان قد جرى تنفيذ تلك الإجراءات بالكامل، فإنها كانت ستتسبب فى حدوث وضع انكماشى يضر بعمالة القطاع الخاص.

أما الفلاحون، الذين يقومون بصفة رئيسية بإنتاج السلع ذات الأسعار المحددة من قبل الحكومة بموجب نظام التوريد الإجبارى، فلم يكسبوا من تخفيض قيمة العملة، نظرا لزيادة تكلفة الإنتاج التى أدت إلى إلغاء الأثر الإيجابى للارتفاع فى أسعار المزرعة. ويمكن القول بأن تخفيض الدعم كان له أثر ضار على تلك المجموعة، نظرا لأن الإعانات كانت تمثل نسبة جوهرية من إجمالى الإنفاق الاستهلاكى للربع الأكثر فقرا من سكان المناطق الريفية. ولكن من الناحية الأخرى، فإن تخفيض الدعم يمكن أن يعود عليهم بالنفع، إذا ما كانت هناك مرونة أكبر فى تحديد أسعار المزرعة بالنسبة لمحصولات الغذاء الرئيسية- وخاصة القمح والأرز والفول.

وقد وجه تخفيض قيمة العملة مصحوبا بتحرير الاستيراد ضربة قاسية إلى قطاع الأعمال العام. فقد نتج عن تخفيض قيمة العملة أن ارتفعت تكاليف المعيشة. وفى نفس الوقت سمح تحرير الاستيراد للواردات الأكثر تنافسية أن تأكل جزءًا من السوق المحلية، التى كانت مجالاً يتمتع به القطاع العام قبل ذلك. وكانت النتيجة هى زيادة المديونية، وزيادة الطاقات العاطلة، والتراكم المفرط للمخزون. وبصفة عامة، فإن هذا القطاع كانت خسارته واضحة فى غمار عملية التثبيت.

وليس من الواضح ما إذا كان قطاع الأعمال الخاص قد خسر أم ربح فى المحصلة الأخيرة - إذ إن هذا القطاع شديد التنوع من ناحية عناصره. فهو يشمل القطاعات التقليدية والحديثة، والرأسماليين الوطنيين، وأصحاب

الـــدخول الثابتـــة والفئـــات الريفيـــة، ووكـــلاء الشـــركات والمؤسســـات (الكمبرادوريون) وكذلك المنشآت التى أقيمت فى ظـــل قـــانون الاســـتثمار الأجنبى (قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقـــم ٣٢ لســـنة ١٩٧٧). وعلى أية حال، فإن من الواضح أن إجراءات التثبيت قـــد أفـــادت الـــوكلاء والوسطاء، ومالكى الأصول الصافية بالنقد الأجنبى.

جدول ١-١٥

اتجاهات التضخم ١٩٦٥/٦٦ – ١٩٨٥ (١٩٦٥/٦٦ = ١٠٠)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك			الرقم القياسي لأسعار الجملة	معدل التضخم %	
	في الريف	في الحضر	إجمالي		الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الرقم القياسي لأسعار الجملة
٦٦/٦٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠		
٦٧/٦٦	١٠١,٨	١٠٤,٧	١٠٣,٠	١٠٧,٨	٣,٠	٧,٠
٦٨/٦٧	١٠٣,٦	١٠٦,٨	١٠٥,٠	١١٠,٢	١,٩	٢,٢
٦٩/٦٨	١٠٧,٥	١١١,١	١٠٩,٠	١١٢,٠	٣,٨	١,٦
٧٠/٦٩	١١٥,٥	١١٤,٣	١١٥,٠	١١٤,٦	٥,٥	٢,٣
٧١/٧٠	١٢٠,٠	١١٨,٩	١١٩,٥	١١٩,١	٣,٩	٣,٩
٧٢/٧١	١١٩,٧	١٢١,٨	١٢٠,٦	١١٩,٣	٠,٩	٠,٢
٧٣	١٣٣,٦	١٢٨,٢	١٣١,٣	١٢٨,٨	٨,٩	٧,٩
٧٤	١٥٢,٣	١٤٢,١	١٤٧,٩	١٤٧,٢	١٢,٦	١٤,٣
٧٥	١٧٠,٩	١٥٥,٩	١٦٤,٥	١٥٨,٣	١١,٢	٧,٥
٧٦	١٩١,٢	١٧١,٩	١٨٢,٩	١٧٠,٧	١١,٢	٧,٨
٧٧	٢١٠,٤	١٩٣,٨	٢٠٣,٣	١٨٦,٦	١١,٢	٩,٣
٧٨	٢٣٨,٨	٢١٥,٣	٢٢٨,٧	٢١٤,١	١٢,٥	١٤,٣

تابع جدول ١-١٥

اتجاهات التضخم ١٩٦٥/٦٦ – ١٩٨٥ (١٩٦٥/٦٦ = ١٠٠)

السنة	الرقم القياسى لأسعار المستهلك			الرقم القياسى لاسعار الجملة	معدل التضخم %	
	فى الريف	فى الحضر	إجمالي		الرقم القياسى لأسعار المستهلك	الرقم القياسى لاسعار الجملة
٧٩	٢٥٣,٢	٢٣٦,٦	٢٤٦,١	٢٣٥,١	٧,٦	٩,٨
٨٠	٣١٦,٦	٢٨٥,٥	٣٠٣,٢	٢٨٥,٢	٢٣,٢	٢١,٣
٨١/٨٠	٣٣٧,١	٣٠٢,٥	٣٢٢,٦	٢٩٨,٥	٦,٤	٤,٧
٨١	٣٥٩,١	٣١٥,٤	٣٣٩,٨	٣٠٨,٩	٥,٣	٣,٥
٨٢/٨١	٣٨٣,٦	٣٣٦,٧	٣٦٢,٥	٣٢٠,٤	٦,٧	٣,٧
٨٢	٤١٠,١	٣٦٢,٢	٣٣٨,٥	٣٣٧,٥	٧,٢	٥,٣
٨٣	٥٢٠,١	٤٢٢,١	٤٧٥,٠*	غير متاح	٢٢,٣	
٨٤	٥٤٧,٩	٥٠٥,٢	٥٢٨,٢*	غير متاح	١١,٢	
٨٥	٦٠١,٨	٥٢٠,٦	٥٦٤,٤*	غير متاح	٦,٩	

* المتوسط المرجح بحصة السكان: الريف ٥٤% والحضر ٤٦%.

المصدر: ١٩٦٥/٦٦ – ١٩٨٢ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وقياس اتجاهات التضخم فى مصر (يناير ١٩٩٣) ١٩٨٣–٨٥: البنك المركزى المصرى : التقرير السنوي ١٩٨٤/٨٥، أرقام نصف سنوية (١٩٦٦/٦٧ = ١٠٠)

ولما كانت المناقشة السابقة لا تقوم على أساس أى نمـوذج صـريح للاقتصاد، فإنه ينبغى الاهتمام بأكثر جوانبها ضعفاً- ألا وهو إهمال الآثـار غير المباشرة الناتجة عن تفاعلات النسق الاقتصادى بأكمله. وعلى أية حال، فإنه من المهم مقارنة النتائج السابقة، بنتائج المحاكاة المبنيـة علـى أسـاس نموذج التوازن العام الحسابى للاقتصاد المصـرى (Hansen & Radwan , 1982 ,pp. 285-7) ويضم النموذج الذى يطلق عليه GEM_3) ١٢ قطاعًا، وهو يتحدد بمستوى الطلب ويفترض الإحلال الكامل بين عناصر الإنتـاج. كمـا يفترض أن يتضمن توازن الأسواق والأسعار. وهو يسـتبعد أثـر التـراكم الرأسمالى على الطاقات الإنتاجية، ويعامل الواردات على أنها مكمل للإنتاج المحلى. وليس بالنموذج قطاع نقدى أو قطاع مالى. وبالإضافة إلى هذا فإن هيكله يقوم على أساس مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) القديمة لعـام ١٩٧٦. ويميز النموذج بين ثلاث مجموعات دخلية فى كل مـن المنـاطق الريفية والحضرية: الـ ٦٠% الدنيا و٣٠% الوسطى و١٠%، العليا.

وبكل هذه الخصائص، فقد لا يكون النموذج مناسبًا تمامًا لتحليل آثـار إجراءات التثبيت. وعلى أية حال، فقد استخدم عدة تجارب محاكاة تضـمنت إجراءات شبيهة بإجراءات التثبيت فى سياق عمل بعثة منظمة العمل الدولية لمصر عام ١٩٨٠ لإجراء تجربة محاكاة ترتبط بشـكل خـاص بالدراسـة الحالية. فهى تتضمن تخفيضا بنسبة ٥٠% فى إعانات دعـم المسـتهلكين، مصحوبًا بزيادة بنسبة ١٥% فى الأجور الحكومية وأجور القطاع الخـاص. وكان الأثر الكلى لحزمة الإجراءات انكماشيًا بدرجة بسيطة، تضمن هبـوط الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ١,٣%. أما الأثر على فائض الواردات فكـان أكثر قوة – فقد تضمن هبوطا بنسبة ١٣,٥%. ولكن كانت هناك زيادة بنسبة ٧,٤ % فى عجز الحكومة. وكان هناك أيضا تراجع فى كـل مـن نـاتج القطاعات والطلب على عوامل الإنتاج، وزيادة فى تكلفة المعيشة. وعلى غير

المتوقع بعض الشيء، فقد تغير توزيع الدخل لصالح القطاع الحضرى. وربما كان هذا نظرا لأن الزيادة التعويضية فى الأجور تركزت بطبيعتها فى القطاع الحضرى. ومن الواضح أن ناتج تلك السياسة الشبيهة بالتثبيت كان انكماشيًا وغير محقق للعدالة والمساواة.

والنقطة الأخيرة فى تقييم أثر محاولة التثبيت على مختلف الجماعات الاجتماعية الاقتصادية تتعلق بالتغيرات فى الإستراتيجية العامة والتى تبلغ حد ترك كل من آليات التخصيص والتوزيع لقوى السوق. ولا يخلو هذا الرأى الذى يتحيز لقوى السوق من مزايا فى بعض النواحى. إلا أن هذه القوى لها حدودها من الناحيتين النظرية والعملية. فمن الناحية النظرية، فإن الحجة الداعمة لإعمال قوى السوق وآلياته لا تتلاءم دائما مع المبادئ المستقرة لنظرية ثانى أحسن البدائل * فإزالة بعض القيود فقط مع ترك بعضها الآخر قد يؤدى إلى وضع أقل مثالية من الوضع الأصلى، وعلى سبيل المثال، فإن تحرير التجارة فى شكل الإلغاء الفورى لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية فى دولة ما تزال فى المراحل المبكرة للتصنيع قد يعمل على إلحاق الضرر بتلك الدولة. وقد توفر تجربة مصر فى القرن التاسع عشر، عندما أرغمت على تفكيك احتكاراتها التى أقامها محمد على، مثالاً جيدًا فى هذا الصدد. وقد كانت النتيجة النهائية هى التفكيك الفعلى للصناعة المصرية تحت ضغط المنافسة من جانب الصناعة البريطانية الأكثر نضجًا.

ومن الناحية العملية، فإن الدول الأقل نموًا تعانى من نواحى الجمود الهيكلى التى قد تحد من إمكانياتها الإنتاجية بدرجة كبيرة. وفى هذا الصدد، فإنه قد يصعب تحويل الموارد إلى استخدامات بديلة بعد تحيرى التجارة، هذا يعنى تركها عاطلة بدلا من التحول إلى استخدامات بديلة. وفى هذه الحالة،

---

* Theeory of Second Best

فإن الدعوة إلى تحرير التجارة تستند فقط إلى الفوائد الناشئة عن إعادة التخصيص في مجال الاستهلاك وفقا لما قال به هابرلر Haberler. بل إن ليندر Linder 1961 قد نادى بأن تحرير التجارة ليس بالضرورة أفضل- حتى من ناحية الرفاهية العالمية. ففي حالة غياب الأسواق المتطورة، فإن الخضوع الكامل لقوى السوق قد لا تنشأ عنه بالضرورة نتائج أفضل بالمقارنة بالنتائج في ظل النزعة إلى التدخل[٢]

الهوامش.

١- تم حسابها على أساس تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مصر وأهم شركائها التجاريين وفقا للأرقام التي استخرجت من الإحصائيات المالية الدولية International Financial (IFS) Statistics، ومن إحصاءات اتجاهات التجارة Direction of Trade Statistics الصادرة عن "صندوق النقد الدولي".

٢- كان مسموحاً للبنوك أن تقدم لعملائها قروضاً بالعملة المحلية بضمان ودائعهم بالعملات الأجنبية.

٣- يعرف مكينون Mckinnon النمو المالي (Financial growth) بأنه الزيادة في نسبة الودائع لأجل والودائع الادخارية إلى عرض النقود. ويقاس النمو المالي هنا بالعلاقة (M2 −M1/ M1) × 100. للحصول على تفسير لهذا انظر (Mckinnon, 1973, ch7).

٤- المعدل هنا هو متوسط المعدل الأعلى المطبق على القطاع الخاص والمعدل الأقل المطبق على القطاع العام. وربما كان المبرر للسقف الأدنى المحدد للائتمان المقدم للقطاع العام هو الرغبة في تقليص عجز الموازنة العامة.

٥- انظر على سبيل المثال ذلك الفصل الممتع الذي كتبه سيرز Seers في (1981) James (ed) والذي يشير فيه سيرز إلى تجربة الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا في بداية سنوات النظام الاشتراكي، وتجربة شيلي بعد سلفادور الليندي

٦- يلاحظ أن هذه النسبة مستخرجة عن طريق تطبيق سعر الصرف الموحد على بيانات عام ١٩٧٨ لضمان المقارنة السليمة مع أرقام

سنوات البرنامج. ولكن النسبة الفعلية لعجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٧٨ كانت ٢٣%.

٧- تم تغيير تعريف المالية العامة بعد ذلك فى الثمانينيات. وطبقا للتعريف الجديد تم استبعاد مشروعات القطاع العام من الموازنة العامة.

٨- انظر المقال الكلاسيكى الذى كتبه فرانسيس م. باتور Francis M.Bator تحت عنوان Analysis of Market Failure, Quarterly J. "Economics, August 1958 الذى أعيد نشره فى:

William Briet, and Harold Hockman (eds.), Readings in Macroeconomics N.Y. Holt, Reinhart, 1968.

٩- ينبغى التأكيد على أن التغطية العملية لهذا ليست تغطية شاملة، إذ إنها تستبعد بعض الحاصلات الزراعية (مثل الفاكهة والخضروات) وتكاليف المستلزمات الزراعية. والأخيرة قد ترتفع نتيجة للتحرير.

١٠- البيانات المتاحة على أساس الحساب الختامى (وليس على أساس مشروع الموازنة) تبين نسبة أكبر كثيرًا للعجز الشامل للموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٨٥/٨٦، تصل إلى ٢٧%. ونظرًا لتدهور متحصلات البلاد من النقد الأجنبى والهبوط الذى صاحبه فى نفس الوقت فى الإيرادات الحكومية، فإن نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٨٧/٨٨ كانت أعلى كثيرا من ذلك.

١١- قبل تعديل مايو ١٩٨٧، كانت أسعار الفائدة المدينة تتصاعد بنسب مختلفة فى نطاق يتراوح بين ١١-١٣% على القروض المقدمة للزراعة والصناعة، وفيما بين ١٣-١٥% على القروض المقدمة

للقطاع العائلى وقطاع الخدمات، وبحد أدنى يبلغ ١٦% على القروض الممنوحة للتجارة. وطبقا للهيكل الجديد، استمر تطبيق الأسعار القديمة على القروض التى تستحق خلال مدة تقل عن عام واحد. وأضيف نسبة ١%على القروض التى تستحق خلال مدة تزيد على عام واحد.

١٢- ارتفع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الحضر من ١٠,١% فى عام ١٩٨٤/٨٥ إلى ١٩,٢ فى عام ١٩٨٥/٨٦. وتنبغى ملاحظة أن الرقم القياسى الرسمى لأسعار المستهلكين يعطى معدلا للتضخم أقل من الواقع بدرجة كبيرة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل (أهمها أوزان الترجيح القديمة المستخدمة فى بناء الرقم القياسى، والاعتماد على الأسعار الرسمية). وبالتالى فإن معدل التضخم الفعلى ينبغى أن يكون أعلى،وربما يقترب من معدل ٣٠% لعام ١٩٨٥/٨٦.

١٣- هناك تفاوت مدهش بين الأرقام التقديرية والأرقام الفعلية. فطبقا للحسابات الختامية للحكومة، فإن العجز الفعلى بالموازنة العامة فى السنوات من ١٩٨٣/٨٤ إلى ١٩٨٥/٨٦ كان ٥,٣ مليارات جنيه و٦,٩٢ مليارات جنيه و ٩,٨ مليارات جنيه مقابل الأرقام المخططة وهى ٥ مليارات جنيه، و٥,٤ مليارات جنيه و٤,٩ مليارات جنيه بالترتيب. ومصادر البيانات المذكورة أعلاه هى وثائق الموازنة العامة وهى منشورة والحسابات الختامية للحكومة هى غير المنشورة.

١٤- الفدان= ١,٠٥ إيكر.

١٥- بالنسبة لهذا راجع مثلا.

Carlos Diaz Alejandro, " A. Note on the Impact of Devaluation &the

Redistiributive Effect, " JPE, Vol 71, 1963 pp 577-80, G.K. Helleiner, " Stabilization Policies and the Poor " Dept of Economics, University of Toronto, Working Paper No. p-9, April 1985; Omotunde Johnson and Joanne Salop, " Distributional Aspects of Stabilization rogrammes in Developing Countries " IMF Staff Papers, vol. 27. No 1, March 1980; Charles A. Sisson, "Fund Supported Programs and Income Distribution in LDC's", Finance and Development , March 1986, enry Bienen and Mark Gersovits, " Economic Sterilization and Political tability" International Organiztion, vol 39, no 4 Autumn 1985, pp. 729- 54; G.K. Helleiner, " Lender of Early Resort: the IMF and the Poorest" , ARE, vol 73, No 2, May 1983, pp349-553, Lauka T. Katseli. " Devaluation; A Critical Appraisal of the IMF Policy Prescriptions" ibid pp339-63.

١٦- بدون التقليل من شأن العوامل الخاصة بالطلب على العمالة فى الدول المتلقية للعمالة، فإن هجرة العمالة فى حد ذاتها يمكن ربطها بتخفيض قيمة العملة، إذ إن تخفيض قيمة العملة قد أدى إلى زيادة الفروق فى الأجور بين أسواق العمالة المحلية وأسواق العمالة الخارجية ومن ثم إلى دفع هجرة العمالة إلى الخارج.

١٧- للحصول على نتائج مشابهة تقوم على أساس تجربة جامايكا، وبيرو والبرتغال انظر Girvan (1980)pp. 55 -74.

ملحق ١-١ : جدول ١.م١ تكوين الأسعار في خلال السبعينيات والثمانينيات

	سعر محدد	سعر مرن	التكلفة زائد هامش الربح
١. أسواق السلع			
أ- الزراعية	القطن، قصب السكر	الذرة الشامية والعويجة، الفواكه، الخضروات.	
	توريد إجباري : القمح، الفول، الأرز ، الفول السوداني، السمسم والبصل.	الحصص المسموح بالاحتفاظ بها، قمح، فول، أرز، فول سوداني، سمسم، بصل.	
	السلع التموينية : (الدقيق، الزيت السكر، الشاي، اللحوم المجمدة.		
ب- الصناعية	- منتجات الطاقة. - غزل القطن، المنسوجات.والاقمشة منخفضة الجودة. - السكر، زيت الطعام، الشحوم الصابون، علف الحيوان، منظفات صناعية، منتجات الألبان، الصلصة المربى، المشروبات الغازية، السجاير - الأسمدة، إطارات السيارات، البطاريات، الكبريت، أقلام رصاص، الورق. - سيارات، أوتوبيسات، سيارات نقل ثلاجات كهربية، غسالات، أجهزة تكييف، لمبات كهربائية - ألومنيوم، حديد التسليح - ملح - زجاج سطحي، أسمنت.	- المنسوجات الرفيعة والأقمشة القطنية والحريرية، والستائر، السجاد العطور، وأدوات التجميل، الشكولاته، الأثاث وأدوات الديكور، الواردات غير الأساسية.	جميع الواردات ما عدا السلع الغذائية التموينية. الأسمدة والمبيدات الحشرية. السلع الوسيطة.
٢- أسواق عوامل الإنتاج			
أ- العمل	الحكومة والقطاع العام (حتى منتصف السبعينات)	القطاع الريفي الخاص للبناء، العمال المهاجرون.	
	القطاع الخاص الحضري (العمالة تتكيف تبعا للسوق)	تشغيل ذاتي غير رسمي (العمالة تتكيف تبعا للسوق)	
ب- رأس المال	الأصول والخصوم بالجنيه المصري.	الأصول والخصوم بالنقد الأجنبي.	
جـ- النقد الأجنبي	السوق الرسمية - السوق الموازية.	السوق السوداء	

المصادر: على أساس معلومات من مجلس الشورى (١٩٨٣)، (Hansen& Radwan (1982)

الفصل الثانى

الإصلاح الاقتصادى فى التسعينيات

١- مقدمة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى:

كما سبق أن بينا فى الفصل السابق، فإنه بعد سلسلة من المفاوضات المطولة التى بدأت فى عام ١٩٨٩، أبرمت مصر اتفاقات مع كل من صندوق النقد الدولى (فى مايو ١٩٩١) ومع البنك الدولى (فى نوفمبر ١٩٩١) حول حزمة للتثبيت والتكيف الهيكلى. وكان هذان الاتفاقان هما لب البرنامج الذى عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ERSAP[١]. ويمكن القول إن تلك الحزمة تمثل، فى حقيقة الأمر: امتدادًا للسياسات التى جرى اتباعها منذ منتصف السبعينيات فى ظل سياسة الانفتاح، ومحاولات التثبيت والتكيف فى خلال فترة السبعينيات والثمانينيات. ولكن رغم هذا التشابه فإنه يبدو أنها ذهبت إلى مدى أبعد من ناحية إعادة تشكيل النسيج المؤسسى للاقتصاد المصرى ليصبح بحق اقتصادًا تشيع فيه المشروعات الخاصة، وموجها نحو السوق. وقد ذكرنا فى مكان آخر وعلى أساس تجربة مصر السابقة (Abdel-Khalek, 1994)، أن الحزمة فشلت فى أن تأخذ فى اعتبارها بشكل جدى بعض الملامح الهيكلية المهمة للاقتصاد المصرى- وبخاصة العجز الغذائى، والدولرة وتفشى ظاهرة الطاقات العاطلة على نطاق واسع. كما أكدنا أن حزمة برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد تكون اتبعت عملية خاطئة لتتابع الإجراءات بتأكيدها على "إصلاح" التجارة، وسعر الفائدة وسعر الصرف قبل اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح الاقتصاد الحقيقى، (وبمعنى آخر فإنه يبدو أن موضوع التداول كانت له أولوية على قضية الإنتاج). وقد ذكرنا أيضا أن استدامة البرنامج قد

تصبح محل شك نظرًا للطبيعة القاسية لبعض مكونات البرنـامج وللشـروط المتشددة المرتبطة بها.

وبالإضافة إلى التحليل الذى أوردناه فى الفصل الأول، فـإن هنـاك عددًا من الدراسات التى أصبحت متاحة والتى تناولت محـاولات مصـر السابقـة للتثبيـت والتكـيف (Abdel Khalek 1987;Amin, 1987, Handousssa 1991 , Korayem, 1986؛) ولكن عدد الدراسات التى تناولـت برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ERSAP محدود للغاية. فـإن أثر البرنامج ERSAP على التصنيع لم يجر تحليلـه بعـد بشـكل جـدى. والغرض من هذا الفصل من الكتاب هو تقديم عرض تفصـيلى لمجموعـة الإجراءات المقترحة فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لتكون أساسًا لتحليل آثارها على التصنيع فى مصر فى جزء آخر من الكتاب. وقبل أن نتصدى لهذه المهمة، فإن من الضرورى أن نوضح الظروف التى حكمت عملية الوصول لاتفاق حول عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيـف الهيكلى.

فى أواخر الثمانينيات، واجهت مصر ظروفا اقتصادية صعبة وصلت على حد الأزمة، أدت إلى إسراع الحكومة بالدخول فى مفاوضات مع البنـك الدولى وصندوق النقد الدولى (انظر جدول ٢-١). لقد تدنى النمو الحقيقـى للناتج المحلى الإجمالى إلى أقل من النمو السكانى، ممـا أدى إلـى تـدهور الدخل الفردى وترتب على هذا تغير جوهرى فى مكانة مصـر ووضـعها الاقتصادى الدولى. ولذلك فقد شهد عام ١٩٩٠ هبوط الاقتصـاد المصـرى للمرة الأولى من الشريحة الدنيا ضمن مجموعة الدول متوسطة الدخل إلـى مجموعة الدول منخفضة الدخل طبقا للتصنيف الذى يتبعه البنك الدولى فـى تقريره عن التنمية فى العـالم (World Development Report). كمـا أنهـا استعادت أهليتها مرة أخرى لتلقى قروض دون فوائد من موارد هيئة التنمية

الدولية (IDA)، وهي العضو الذي يقدم تمويلا ميسرا في مجموعة البنك الدولي. وكانت البطالة تتصاعد بما يمثل نحو ١٠-١٥٪ من القوى العاملة[٢]. كما أن التضخم لم ينخفض. كذلك فإن كلا من عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لم يبديا أي بوادر للتحسن. وكان الاقتصاد المصري في أواخر الثمانينيات يعاني من عبء الدين المتزايد – حيث بلغ حجم الدين القائم والمسحوب نحو ٥٠ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ١٩٩٠، أي ما يناهز ١٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولما كانت مصر تسدد نصف التزاماتها السنوية لخدمة الدين (والتي ناهزت نحو ٦ مليارات دولار)، فإن حجم المستحقات المتأخرة عن الديون بلغ ١١ مليار دولار في عام ١٩٨٩/٩٠. في ظل كل ذلك، لم يكن هناك أدنى شك في أن البلاد كانت تواجه أزمة قاسية وانخفاضا في جدارتها الائتمانية.

وقد حدثت كل هذه التطورات على خلفية تدهور حاد في معدل التبادل الدولي لمصر منذ عام ١٩٨٢. هذا بالإضافة إلى ما تعرضت له من ضربة قاصمة نتيجة لأقوى الصدمات الخارجية في تاريخها منذ الحرب العالمية الثانية ممثلة في أزمة الخليج في عام ١٩٩٠. وكانت تقديرات التكلفة المباشرة لهذه الأزمة على الاقتصاد المصري تتراوح بين ٢ مليار دولار (عبد الخالق، ١٩٩١) و ٣,٦ مليارات دولار (World Bank, 1990b: p. 2).

وكرد فعل لهذه التطورات، تم إبرام اتفاق لترتيبات مساندة مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١. وعزز ذلك بتوقيع قرض التكيف الهيكلي (SAL) مع البنك الدولي في نوفمبر من نفس العام. وتعد هذه هي الحزمة الحقيقية الأولى للتكيف الهيكلي (SAP) في تاريخ تعاقد مصر مع مؤسستي بريتون وودز. ويمكن القول إن اتفاق ترتيبات المساندة وقرض التكيف الهيكلي قد مثلا العمود الفقري لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

جدول ٢-١

مؤشرات اقتصادية مختارة، ١٩٨٥/ ٨٦-١٩٩١/٩٢.

	٨٦/١٩٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١
النمو الحقيقى للناتج لمحلى الإجمالى (%)	٢,٧	٢,٥	٣,٩	٣,٠	٢,٥	٢,٣	٠,٣
التضخم المحلى	١٦,١	٢٥,٢	١٤,٢	٢٠,٢	٢١,٢	١٤,٧	٢١,١
متوسط سعر الصرف الأسمى (جم/ دولار)	١,٠٦٩	١,٢٧٣	١,٧٦١	١,٩٣٧	٢,٢٢٩	٣,٠٠٩	٣,٣٣١
متوسط سعر الفائدة على الودائع *	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١٢,٠	١٢,٠	١٦,٠	١٧,١
متوسط سعر فائدة الإقراض*	١٤,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٦,٠	١٧,٠	١٨,٠	٢٢,٠
معدل نمو M_2 (%) **	١٦,٣	١٢,٤	١١,١	١٢,٣	٢١,٤	١٣,٤	٣٤,٤
العجز الكلى فى الموازنة / الناتج المحلى الإجمالى %)	٢٣,١	١٩,٣	٢٤,٥	١٨,١	١٦,٥	٢٠,٠	٧,٢
الحساب الجارى / الناتج المحلى الإجمالى (%)	٩,٤-	٥,٢-	٤,٠-	٩,٣-	١٠,٥-	٧,٤-	٢,٨-
الدين القائم والمسحوب/ الناتج المحلى الإجمالى (%)	١١٨,٠	١٣١,٤	١٥٥,٠٠	١٢٧,٩	١٤٤,٣	١١٩,١	١٠٩,٥

ملاحظات: * سعر الفائدة على الودائع والقروض التى تستحق بعد أقل من سنة.

** M_2 = النقد المتداول + الودائع تحت الطلب + الودائع لأجل والودائع الادخارية مع استبعاد التحويلات الرسمية.

المصدر: كافة البيانات من البنك الدولى Bank(1992)p.165 .

العناصر الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى:

كان الهدف النهائى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى هو استعادة النمو الاقتصادى وتحسين مستويات المعيشة بطريقة مستدامة. وقد ركز البرنامج على ثلاث من مجالات السياسة الاقتصادية هى: التثبيت، والتكيف الهيكلى، والسياسات الاجتماعية[٣] وكانت المكونات الرئيسية للبرنامج كما يلى: (أ) إصلاح الاقتصاد الكلى (ب) إصلاح مشروعات القطاع العام (جـ) تحرير الأسعار المحلية (د) تحرير التجارة الخارجية (هـ) إصلاح القطاع الخاص (و) الصندوق الاجتماعى للتنمية.

وسنورد فيما يلى نبذة مختصرة عن كل مكون من تلك المكونات، ثم نقدم بعد ذلك عددًا من الملاحظات الانتقادية المتعلقة بها. ولن يكون تناولنا شاملاً لكل تلك المكونات، لأننا نفضل التركيز على النواحى الأكثر أهمية فى البرنامج.

جدول ٢٠٠٢

المتغيرات المالية العامة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي (نسبة منوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	السنة المالية						
	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
إجمالى الإيرادات، منها:	٢٥,٢٧	٢٩,٠٦	٣١,١٩	٣٦,٦٩	٣٨,٢٧	٣٩,٢٩	٣٩,٩٦
إيرادات الحكومة المركزية في الضرائب	١٦,٩١	١٨,٤٨	٢٢,٧٧	٢٣,١٢	٢٣,٦٥	٢٣,٩١	٢٣,٩٥
إيرادات الحكومة المركزية بخلاف الضرائب	٤,٩٣	٧,٦٣	٩,٥٩	١٠,٥١	١١,٥٥	١٢,٣٢	١٢,٩٨
إجمالى الإنفاق	٤٣,٨١	٥١,٤٧	٤٧,١٢	٤٥,١٥	٤٤,٦٥	٤٣,٢٥	٤٢,٠٨
الإنفاق الجاري	٢٨,٠٥	٣٢,٦٠	٣٣,٨٠	٣٥,٩٢	٣٥,٤٨	٣٤,٧٥	٣٣,٨٦
منه: مدفوعات فوائد	٤,٦٠	٩,٣٣	١١,٢٩	١٣,٢٠	١٣,٠٨	١٢,٩٣	١٢,٥٤
الإنفاق الرأسمالي	١٥,٧٦	١٩,٠٦	١٣,٣٢	١٠,٢٧	٩,١٧	٨,٧٠	٨,٢٢
عجز الموازنة	١٨,٤٤	٢١,٩١	١٠,٢٤	٦,٥٨	٥,٤٢	٣,٣٣	١,٥٢
منه، تمويل مصرفي.	٩,٦٨	١,٨١	٩,٨٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

ملاحظات: يتضمن الإنفاق الرأسمالى استثمارات مشروعات القطاع العام والمصروفات المتعلقة بالإصلاح الهيكلى. وتتضمن أرقام السنة المالية ١٩٩٠/٩١ مبلغ ٦,١ مليار جنيه(= ٦% من الناتج السحلى الإجمالي) تمثل تحويلات من الحكومة إلى بنوك القطاع العام الأربعة لتغطية انكشافها من النقد الأجنبى. وقد تم ذلك بصفة أساسية من التمويل الأجنبى الاستثنائى الخاص بأزمة الخليج.

المصدر: (World Bank, 1991)

أ- إصلاح الاقتصاد الكلى:

كان جوهر إصلاح الاقتصاد الكلى هو تنفيذ إستراتيجية للتنمية تحقق نموا اقتصاديا مطردا يتسق مع قدرة البلاد على خدمة الدين الخارجى. وكما سبق أن ذكرنا، فإن إصلاح الاقتصاد الكلى هو أساس عملية التثبيت لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وهو يضم سياسة المالية العامة، وأسعار الفائدة ونظام سعر الصرف.

ويعتبر إصلاح المالية العامة بمثابة قلب حزمة التثبيت، ويتضمن القضاء على عجز الموازنة، سواء كان العجز الكلى أو الجزء الممول عن طريق البنوك. وكما يظهر فى الجدول ٢-٢، فإن الهدف كان هو تخفيض نسبة العجز العام فى الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالى الذى كان يقدر بنحو ٢٣% فى عام ١٩٩٠/٩١ [٤]، إلى مجرد ١,٥% فى عام ١٩٩٥/٩٦. وقد نص على تخفيض بسيط فى نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالي [٥] وزيادة كبيرة فى نصيب الإيرادات العامة (من نحو ٢٥% إلى نحو ٤٠% من الناتج المحلى الإجمالي). ولكن من المفيد ملاحظة أنه، من الناحية النسبية، تحمل إيرادات الحكومة المركزية من غير الضرائب معظم عبء التعديل المستهدف؛ وبصفة خاصة عن طريق رفع الأسعار وأهمها أسعار الطاقة. وقد كانت الزيادة فى إيرادات الضرائب بصفة رئيسية عن طريق الاعتماد بشكل أكبر على الضرائب غير المباشرة (ضريبة شاملة على المبيعات، وزيادة ضرائب الدمغة، وما إلى ذلك).

وينطوى التحول الكبير الذى تضمنه برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى هيكل الإنفاق العام، خلال فترة تنفيذ البرنامج، على قدر كبير من الأهمية من منظور كل من العدالة والكفاءة. فقد تضمن المكون الخاص بالمالية العامة فى البرنامج طفرة شديدة فى نسبة مدفوعات الفوائد إلى الإنفاق الجارى، تربو على ثلاثة أمثال. وفى توقع فإن تلك النسبة قد

تضاعفت بالفعل خلال سنة واحدة فقط (فيما بين ١٩٨٩/٩٠ و ١٩٩٠/٩١) كنتيجة لتحرير أسعار الفائدة المحلية وطرح أذون الخزانة. وطبقا لبيانات البنك المركزى المصرى، فإن الرصيد القائم لأذون الخزانة فى نهاية يونيو ١٩٩٢ كان يزيد على ١٧ مليار جنيه مصرى وكان الجهاز المصرفى يحتفظ بنسبة تفوق ٨٠% من إجمالى الرصيد القائم لأذون الخزانة. هذا بينما كان كل من قطاع الأعمال الخاص وشركات التأمين يحتفظ بما نسبته ٦% إلى جانب القطاع العائلى الذى احتفظ بنسبة ٤%، وكان لابد للارتفاع الهائل فى مدفوعات الفوائد، أن يؤثر تأثيرًا سلبيًا على توزيع الدخل، نظرا لأنه يتضمن ارتفاعًا فى نصيب أصحاب الريع أو فئة "حاملى الكوبونات" (Clipping class) كما كان يسميهم الاقتصادى الإنجليزى الشهير جون ماينارد كينز.

وفى جانب الإنفاق، كانت الإجراءات تتضمن تخفيض الدعم المخصص للمواد الغذائية ودعم الأسمدة، وتخفيض الإنفاق المتعلق بالاستثمارات العامة. من الواضح أن هذا الإجراء الأخير هو الأكثر دلالة من منظور النمو الاقتصادى. إذ إنه طبقا للبرنامج كان مقدرا للإنفاق العام الاستثمارى أن ينخفض بنسبة ٥% بالأسعار الثابتة فيما بين ١٩٨٩/٩٠ و ١٩٩٢/٩٣. وكان يفترض أن انسحاب الحكومة سيؤدى إلى اجتذاب استثمارات القطاع الخاص. لتملأ الفراغ الاستثمارى الناشئ عن انسحاب الدولة من مجال الاستثمار. كما أن الحزمة نصت أيضا على تقليص كبير فى الأجور والمرتبات يصل فى الواقع إلى حد اعتصار قوة العمل.

أما بالنسبة لسعر الفائدة والسياسة النقدية، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى تضمن إلغاء كافة الحدود العليا لسعر الفائدة، مع فرض سقوف على الائتمان المحلى تحابى القطاع الخاص، والتخلص من أى خطوط ائتمان مباشرة من البنك المركزى إلى الحكومة، وتطوير سوق لأذون الخزانة. وقد تم تحرير أسعار الفائدة وعقد أول مزاد لسندات الخزانة فى يناير ١٩٩١.

وفى مجال سعر الصرف تضمن البرنامج تخفيض قيمة العملة، وتبسيط نظام سعر الصرف وضمان وضع سعر صرف تنافسى. واستباقاً للاتفاق الرسمى مع صندوق النقد الدولى الذى أبرم فى مايو ١٩٩١، تم وضع نظام ثنائى لسعر الصرف يتكون من سوق أولية وسوق ثانوية أصبح نافذًا اعتبارًا من ٢٧ فبراير ١٩٩١. وكان هذا مثالاً جيدًا للمشروطية المسبقة [٦]. وقد حل النظام الثنائى لسعر الصرف محل نظام سعر الصرف المتعدد، متضمنا توحيدًا جزئيا وتخفيضا كبيرًا فى قيمة الجنيه المصرى بلغ ما بين ٢٠- ٢٥% فى عام ١٩٩١(انظر جدول ٢-١). وكانت آلية الضبط للنظام بأكمله هى سعر الصرف فى السوق الثانوية. الذى كان يتحدد بحرية طبقا لأوضاع السوق. أما السعر فى السوق الأولية، فكان يتحدد فى نطاق ٥% تحت سعر السوق الثانوية (البنك المركزى المصرى- تقرير عن الأوضاع النقدية والائتمانية ١٩٩٠/٩١).

جدول [illegible] سعر الصرف للأغراض الجمركية

(جنيه مقابل وحدة عملة)

السنة	دولار أمريكي	جنيه استرليني	مارك ألماني	[illegible] فرنسي	١٠٠ الليرة إيطالية	١٠٠ ين ياباني
[illegible]	[illegible]	[illegible]	٠,٢٣		٠,٠٤	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	٠,٣٥		[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]		٠,١١	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]		[illegible]	٠,١٥	[illegible]
[illegible]	٢,٣٤	[illegible]			٠,١٦	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]		٠,٢٣	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٠,٢٦	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]		٠,٢٨	[illegible]
[illegible]٩٩٣	[illegible]	[illegible]	[illegible]		٠,٢٧	[illegible]

المصدر: وزارة [illegible] غير منشورة.

وقد [illegible] أنشئت السوق الحرة [illegible] سعر الصرف [illegible] يطلق عليه [illegible] للنقد الجديد [illegible] الجنيه المصري [illegible] المشتري المصري [illegible] في سوق [illegible] صرف الجنيه [illegible] الدولار لتلك [illegible] القيود على كافة [illegible] الجارية أم الرأسمالية وهكذا [illegible] الكاملة [illegible] الرأسمالية للمرة الأولى خلال أكثر [illegible]

ومن الجوانب [illegible] الأخرى لسياسة [illegible] والتي [illegible] يتم تجاهلها، تحديد سعر الصرف المستخدم [illegible] قيمة الواردات بالجنيه

لأغراض [illegible] الرسوم الجمركية [illegible] سعر [illegible] عند سعر البنك المركزى (الذى كان نحو ٠,٧ جنيه [illegible]) حتى عام ١٩٨٥، ثم تغير تغيرا طفيفا فى عام ١٩٨٦، فى [illegible] تخفيض فى قيمة الجنيه للأغراض الجمركية بنسبة [illegible] % (من ٠,٧٨ جنيه للدولار الى نحو ١,٥٠ جنيه للدولار) ثم تحرك بعد ذلك تدريجيا ليتعادل مع سعر السوق الحرة فى ١٩٩١. (انظر جدول ٢ – ٣) للحصول على مزيد من التفاصيل.

وعلى الرغم من أن سعر [illegible] للأغراض الجمركية كان سعرًا حسابيا، إلا أنه كانت له آثار واضحة [illegible] تخصيص الموارد وإيرادات الحكومة من الرسوم الجمركية [illegible] توازن الموازنة العامة. [illegible] يتم التحليل التفصيلى [illegible] بهذه المناسبة أن تخفيض الرسوم الجمركية فى حد ذاته قد لا يعنى [illegible] تخفيض الحماية الفعالة. اذ إن تخفيض قيمة الجنيه لأغراض [illegible] الجمركيــة يرفــع قيمــة الواردات. [illegible] يؤدى إلى إلغاء أثر التخفيض [illegible] للرسوم الجمركية.

ب– إصلاح المشروعات العامة:

تناولت إجراءات التكيف الهيكلى المتعلقة بإصلاح المنشــآت العامــة موضوعات الاستقلالية وإعادة الهيكلة. وتضمن الجزء الخاص بالاســتقلالية إصدار قانون جديد للاستثمار العام أعطى الحرية لمشروعات القطاع العام، وخلق بيئة تشريعية واحدة لكل من القطاعين العام والخاص. وهكــذا حــل قانون قطاع الأعمال العام (قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١) محــل القــانون السابق (قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣). ويقدم الجــدول ٢–٤ مقارنــة بطريقــة ملخصة، للنصوص الرئيسية فى كلا القانونين.

وطبقا للقانون الجديد، تمت إعادة تنظيم القطاع العام وفقا لهيكــل ذى

ثلاث درجات يتضمن المؤسسة العليا (مكتب قطاع الأعمال العام) على القمة، والشركات القابضة فى الوسط، ثم الشركات التابعة لها فى القاعدة. وقد سمح القانون أيضا بخصخصة شركات قطاع الأعمال العام. بما فى ذلك بيع الأصول،والتصفية وإبرام عقود الإدارة مع فرق متخصصة فى الإدارة. كما أنه كجزء من عملية الإصلاح يسمح لمشروعات القطاع العام بالعمل فى ظل نفس القواعد التى تحكم عمل القطاع الخاص، كما يمارس مديروها الحرية فى تقرير الاستثمارات، وتشكيلة المنتجات والتسعير، وتعيين الموظفين... وما إلى ذلك. وفضلاً عن هذا، فقد تقرر وقف تمويل الاستثمارات الجديدة لشركات القطاع العام منه خلال بنك الاستثمار القومى. وبدلا من ذلك، فإنه يمكن لتلك المنشآت أن تعبئ مواردها من الأرباح المحتجزة، أو الاقتراض من الجهاز المصرفى أو عن طريق الإصدارات فى سوق رأس المال.

جدول ٢-٤ مقارنة بين القانونين القديم والجديد لمنشآت القطاع العام

الموضوع	قانون رقم ١٩٨٣/٩٧ (قديم)	قانون رقم ٢٠٣ /١٩٩١ (جديد)
الاستقلالية	تخضع إدارة الشركة لرقابة المؤسسة العامة المختصة والسلطة الإشرافية للوزارة الفنية.	إدارة الشركة مستقلة. ولها الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة أعمال الشركة، وليس لها أى ارتباط بالوزارة الفنية.
أهداف الشركة	يفترض أن تساعد الشركات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بغض النظر عن آثارها على كفاءتها الخاصة.	الشركات لها هدف واحد فقط هو تعظيم أرباحها، ونتيجة لهذا،زيادة قيمتها.
الوضع المالى	تعتمد الشركات على الحكومة للحصول على إعانات التشغيل ولتمويل الإنفاق الرأسمالى من مصادر الأموال الحبيسة بشروط ميسرة ومدعومة.	الشركات مستقلة من الناحية المالية عن الحكومة وعن الشركات القابضة الأم. ولا يسمح للشركات القابضة بأن تقوم بدعم الشركات التابعة بصفة روتينية. وينبغي أن يتم تمويل استثمارات الشركات بشروط تجارية عن طريق سوق رأس المال.
الشكل القانونى	منشأة عامة، مؤسسة طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣.	شركة مساهمة مقيدة في البورصة المصرية.
الخصخصة	غير مسموح بها	مسموح بها.
التصفية	غير مسموح بها، إلا في ظل ظروف خاصة.	مسموح بها.
الإفلاس	غير مسموح به	مسموح به.
العمالة	جميع الشركات تخضع بشكل موحد لنصوص القانون رقم ٤٨ الخاص بالعاملين في القطاع العام.	تم إلغاء القانون ٤٨، وتتمتع الشركات بالحرية في وضع شروطها الخاصة بالعمالة.

المصدر: البنك الدولى (World Bank,1991p.22)

(ج) تحرير الأسعار المحلية:

المنتجات الصناعية:

تضمنت الإجراءات فى هذا القسم إلغاء تامًا ووفقـا لجـدول معـين، للرقابة على أسعار تسليم المصنع بالنسبة للمنتجات الصناعية التـى ينتجهـا القطاع العام، آخذة فى الاعتبار مدى القدرة التنافسية فى السـوق المحليـة، وسرعة خطى عملية تحرير الاستيراد. وكان الهـدف فـى ظـل برنـامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى هو أنه بحلول موعد الإفـراج عـن الشريحة الثانية من قرض التكيف الهيكلى، سيكون هناك فقط عدد قليل مـن المنتجات (غير التنافسية، والمواد الغذائية الأساسية، و/ أو المنتجـات التـى تستفيد من الدعم الضمنى للمدخلات)، هو الذى يظل خاضعًا للرقابـة علـى الأسعار. ويتم إلغاء تلك الرقابة على أسعارها بعد ذلك بشكل أكثر تـدرجًا. وطبقا لخطوات البرنامج فى هذا الشأن، فإن أسعار كافة المنتجات الصناعية تكون قد تحررت بحلول شهر يونية ١٩٩٥، فيما عدا عدد محدود من المواد الغذائية الأساسية والسجائر وغزل القطن.

أسعار الطاقة:

نص برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلـى علـى رفـع أسـعار المنتجات البترولية، والغاز الطبيعى تدريجيا حتى يتحقق التعادل بينها وبـين الأسعار العالمية. بحلول شهر يونية ١٩٩٥ وفقا لسعر الصرف السائد عندئذ. ومن ثم كان الالتزام فى البرنامج برفع المتوسط المرجح لأسـعار البتـرول المحلية كنسبة مئوية من معادلاتها الدولية بنسبة ١١% فى مايو من كل عام خلال الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٥. كما تضمن البرنامج التزاما بزيـادة أسـعار الغاز الطبيعى بنفس النسب وكذلك أسعار زيت الوقود (المـازوت). كـذلك نص البرنامج على تعديل أسعار الكهرباء وزيادتها حتى تتعادل فـى نهايـة الأمر، مع التكلفة الحدية الأجل بحلول يونية ١٩٩٥. وكنسبة مـن التكلفـة

الحدية طويلة الأجل. كمتوسط فإن أسعار الكهرباء كان يجب أن ترتفع بنسبة ١٠% سنويا خلال الفترة من ١٩٩٢- ١٩٩٥ حتى تصل إلى ١٠٠% (من ٥٩% في مايو ١٩٩١).

الأسعار الزراعية:

تضمنت الإجراءات الخاصة بالقطاع الزراعى إلغاء حصص التوريد الإجبارى بالنسبة للأرز وزيادة أسعار القطن بحيث تقترب من الأسعار العالمية. وتحرير أسعار وتوزيع المبيدات، والأسمدة، وعلف الحيوان.

(د) تحرير التجارة الخارجية:

تضمنت الإجراءات الرئيسية: (١) تخفيض قائمة السلع التى تجرى حمايتها عن طريق حظر الاستيراد والتى بلغت نسبة ٤٠% الى أقل من ٣٠% من المنتجات الصناعية المحلية. (٢) تغيير هيكل الضرائب الجمركية بحيث يكون الحد الأقصى لمعدل التعريف الجمركية ٨٠% والحد الأدنى ١٠%. (٣) إلغاء التخصيص التحكمى للنقد الأجنبى من جانب الجهاز المصرفى. (٤) الإلغاء التدريجى للعوائق غير الجمركية بخلاف إيقاف الواردات ومنع الاستيراد بدءا بتخفيض بنسبة ٥٠% فى العوائق غير الجمركية قبل الشروع فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (انظر جدول ٢-٥ وملحق ٢-١).

جدول ٢-٥ نسبة تغطية العوائق غير الجمركية للإنتاج المحلى
(كنسبة مئوية من الإنتاج المحلى)

	القطاع العام		القطاع الخاص		الإجمالـــى	
	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)
الصادرات:						
حظر التصدير	٩,٥	٤,٢	١,٩	١,١	٤,٩	٢,٣
عوائق غير جمركية	١٥,٢	٤,٥	١,٥	٠,٠	٧,٠	١,٩
كافة عوائق التصدير غيـــر الجمركية	٢٤,٨	٨,٨	٣,٣	١,١	١١,٩	٤,٢
الواردات:						
حظر الاستيراد	٤٩,٢	٤١,٢	٢٩,٣	١٠,٣	٣٧,٢	٢٢,٧
الزارعة	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣٥,٩	٩,٨
الصناعة والتعدين	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣٧,٨	٢٨,٥
كافة عوائق الاستيراد غير الجمركية	٧٦,٤	٤٧,٥	٣٦,٣	١٠,٩	٥٢,٥	٢٥,٦

ملاحظات: (١) مارس ١٩٩٠ (٢) يونية ١٩٩١

المصدر: World Bank,(1991),Tables 4 and 5

هـــ: القطاع الخاص:

فى هذا المجال، اشتمل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على مجموعـــة مـــن الإجـــراءات التـــى صممت للقضاء على التمييز ضد القطاع الخاص من ناحية الحصول على التـــراخيص، وشـــراء المـــدخلات والطاقة والحصول على تراخيص الائتمان. وكان الغرض النهائى هو خلـــق ميدان ممهد أو ملعب مستو لجميع أنواع المنشآت. وهكذا، فإنه بحلول شـــهر مايو ١٩٩١ تم فعلا إلغاء متطلبات الترخيص بالاستثمار للمنشآت التى أقيمت فى ظل القانون رقم ١٥٩ (أغلبها منشآت مملوكة محليا) – فيما عدا القائمـــة السلبية تم إنقاصها تدريجيا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إلغاء كافة التراخيص

المتعلقة بالإنتاج، أو تشكيلة المنتجات، وحلت محلها عملية تسجيل ذات وقت محدد وقصير. وقد امتد تحرير الاستثمار والإنتاج والتسعير إلى منشآت القطاع الخاص الأخرى (الخاضعة للقانون رقم ٤٥ أو القانون ٢٣٠)، وأغلبها منشآت مشتركة أو مملوكة لأجانب. كما كانت هناك إجراءات أخرى لإصلاح القطاع الخاص تضمنت إلغاء الاحتكارات التجارية العامة- في مجال توزيع الأسمنت والأسمدة.

و- الصندوق الاجتماعى للتنمية:

كان إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بمثابة الملطف لمرارة دواء برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيفل الهيكلى. وقد ينظر إليه فى البداية على أنه إجراء مؤقت لتوفير الإغاثة والعون قصير الأجل للجماعات التى تتأثر سلبًا بالإجراءات التى سبق بيانها أعلاه و/ أو نتيجة لأزمة الخليج. وقد تم تخصيص موارد بلغت ٦٠٠ مليون دولار (أو ما يعادل نحو ٢مليار جنيه مصرى طبقا لسعر الصرف فى حينه للصندوق الاجتماعى للتنمية من جانب كل من الحكومة المصرية والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP وهيئة التنمية الدولية IDA ومن جانب جهات مانحة أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف. وكان المتوقع فى البداية أن يستمر الصندوق – كجهاز مؤقت – لمدة أربع سنوات*.

برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى: ملاحظات أخرى

سوف نجرى فى الفصول الثلاثة القادمة تقييما تفصيليا لأثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وتمهيدا لهذا التقييم المفصّل، فإننا نود أن نذكر هنا عددًا من التعليقات الناقدة، سواء من ناحية طبيعية حزمة

* تم تمديد أجل الصندوق بعد ذلك، وأصبح جهازا دائما. المؤلف

الإجراءات أم من ناحية آثارها المحتملة. وقد تؤدي هذه التعليقات إلى مساعدتنا في تناول موضوع إستراتيجية بديلة للتكيف.

وتنبغي ملاحظة أنه ربما كانت أسرع النتائج وأكثرها ظهورًا لترتيبات المساندة مع صندوق النقد الدولي (باعتبارها جزءًا من برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي) هي أنها أدت إلى تمهيد الطريق لتخفيض الدين الخارجي لمصر وإعادة جدولته من خلال نادي باريس، فقد اجتمع نادي باريس في الفترة ٢٠-٢٥ مايو ١٩٩١. ووافقت الدول الدائنة على إعادة هيكلة الديون متوسطة وطويلة الأجل، سواء الرسمية أو المضمونة رسميًا، بما في ذلك المتأخرات. وكان الدين القائم الذي تم النظر فيه لمصر لإعادة هيكلته يستبعد ديون الولايات المتحدة كما يستبعد الدين الذي تم التعاقد عليه بعد تاريخ القطع ** تم تحديده طبقًا لاتفاق إعادة الجدولة السابق في شهر مايو ١٩٨٧. وكان إجمالي رصيد الديون القابلة لإعادة الجدولة نحو ٢٠-٢٥ مليار دولار. وتم الاتفاق على تخفيض نسبته ٥٠% من القيمة الحالية للدين على ثلاث مراحل متتالية، تتوازى مع التقدم في عملية التكيف وهي كما يلي: ١٥% في يونيه ١٩٩١، ثم ١٥% أخرى بعد ١٨ شهرًا، والباقي أي (٢٠%) في بداية عام ١٩٩٤. وكان تقسيم التخفيض على مراحل مصممًا ومرسومًا لضمان استمرار مصر في تنفيذ عملية التكيف حتى النهاية. وقد تم تنفيذ التخفيض التالي فعلًا (١٥%) في سبتمبر ١٩٩٢، عقب توقيع اتفاق جديد بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي. أما القسط الثالث من التخفيض (٢٠%) فقد تم فعلًا في أكتوبر عام ١٩٩٣. وعلى الرغم من أن هذا التخفيض من عبء الدين لا ينهي في حد ذاته مشكلة ديون مصر الخارجية بحسبانها، فليس هناك أدنى شك في أنه قد أعطى مهلة فترة معقولة لالتقاط الأنفاس.

** Cut-off date

ووفقا للتفسير الذى أوردناه فى مكان آخر (Abdel-Khalek,1994) فإن حزمـة التثبيت والتكيف التى تشكل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيـف الهيكلـى تضـم فـى طياتها احتمالات كبيرة للشطط *. وأحد الاعتبـارات الحاسـمة هـو مـا إذا كانـت الحزمـة تؤدى فـى نهاية المطـاف إلـى التضحية بالنمو من أجـل التثبيت. وقد صار هـذا الموضـوع يجتـذب اهتماما متزايدا فى الأدبيات الاقتصادية. وتشهـد علـى ذلـك مـثلا المناقشـات التـى دارت فـى إطار مؤتمر البنـك الدولـى لاقتصاد التنمية لعام ١٩٩٠ (وخاصة إسهامات كل من دورنبـوش Dornbusch وكـوردن Corden).

وترقبا للتحليل التفصيلى التى سيرد فيما بعد عن أثر برنامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى فى جزء تال من هذه الدارسة، فإننـا سـنذكر بعض الملاحظات التى نعتقد أنها أكثر دلالة وملاءمة فى هذه المرحلة.

١- إن الحزمة تكشف تحيزًا قويًا ضد الحكومة والقطـاع العـام لمصـلحة السوق والقطاع الخاص. وقد سبق أن حاججنا فى مكـان آخـر بـأن المطلوب هو إعادة هيكلة وليس تخفيضا عاما لدور الحكومـة (Abdel-Khalek, 1990). وكثيرًا ما كان يجرى التمييز بـين الدولـة الرخـوة والدولة الصلبة، وهو ما قد يكون مناسبًا جدًا فيما نحن بصدده. فالحكومة قد تكون ضخمة، أوضخمة جدًا، وتكون أقل كفاءة وفعالية فـى نفـس الوقت. ومن ثم فإن السؤال السليم هو " كيف نعيد بناء الدولة التنمويـة التى يمكنها أن تقوم باستمرار بتنفيذ السياسات السليمة"، وعلى حد تعبير ألبرت فيشلو (Fishlow,1991,p.169) (التأكيد مضاف من جانبنا). ومن منظور الغرض من بحثنا الذى يدرس آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى

* تعبيرا عن تجاوز الحد المستهدف (**overkill**)

على التصنيع، فإن الإجراءات الفعالة التى تقوم بها الدولة فى مجـــالات التجارة والاستثمار والسياسات الصناعية تكون ذات أهمية حيوية.

٢- إن الإذعـــان لآليات الســـوق بلا تبصر، الذى يعتبر العلامـــة المميـــزة للحزمة، بتجاهل الخصائص الهيكلية للاقتصاد المصرى. كـــذلك فـــإن تحريـــر التجارة وتخفيض دور الحكومـــة يُفتـــرض أنهمـــا يضـــمنان تخصيصًا أفضل للموارد يقـــوم علـــى أساس الميزة النسبية، ومن ثـــم يعمل على دعـــم النمـــو. ولكن مع تعدد نواحـــى الجمـــود الهيكلـــى، وغياب المنافسة، فإن هذا يظل مجرد افتراض نظرى ولا نقـــول حـــب استطلاع عقيم. ولعل من الأمثلة الصارخة للجمود الهيكلى عملية تسويق القمح المنتج محليا. فقد نشرت الصحافة على نطاق واسع أن المزارعين الذين تحولوا إلى إنتاج القمح، استجابة لارتفاع أسعار تسليم المزرعة، قد صادفوا صعوبات فى تسويق محاصيلهم، إذ إن البنية الأساسية لتـــداول الحبوب كانت مهيأة لتداول الواردات بدرجة أكبر من الإنتاج المحلـــى، الذى كان يعانى من نقص المواد اللازمة للتعبئة، وتســـهيلات التخـــزين غير الكافية ونقص التمويل. ومن ثم فإن التجهيزات الحكومية الخاصـــة باستلام وتوريد القمح لم تتمكن فى عام ١٩٩٣ من تحقيق ســـوى ٤٠% فقط من الكمية المستهدفة (انظر صحيفة الأخبـــار اليوميـــة ١٨يونيـــة ١٩٩٣).

٣- وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن الحزمة ربما قد قامت على أساس سوء فهم لطبيعة العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العام أو ما أصـــبح يعـــرف بفرضية المزاحمة *. وعلى أحسن تقدير، فإن هذه المقولة قـــد تكـــون صحيحة جزئيا فقط عند التنافس على الموارد، وبخاصة الائتمان. وتشير

* تشير فرضية المزاحمة (Crowding-out hypothesis) إلى أن الحكومة تزاحم القطاع الخاص فى الحصول على الموارد وتزيحه من السوق.

الدراسات الإمبريقية التى أجريت مؤخرًا إلى أثر مختلط نوعا ما لسياسة الحكومة بشأن الاستثمار الخاص. إذ يبدو أن الحكومة تعمل على مزاحمة القطاع الخاص بالنسبة للائتمان، بينما تعمل استثماراتها فى البنية الأساسية على اجتذاب استثمارات القطاع الخاص (انظر Shafik,1992).

٤- هذا بالإضافة إلى أنه على الرغم من أن الحزمة تهدف إلى زيادة دور ونمو القطاع الخاص، فإنها تتضمن عددًا من الإجراءات التى قد تكون ضارة به، وخاصة فى مجالات الإنتاج السلعى بوجه عام وفى الصناعة التحويلية على وجه الخصوص. فزيادة أسعار الفائدة المحلية، ورفع أسعار الطاقة، وفرض الضريبة العامة للمبيعات وتحرير التجارة، قد يقود إلى اتجاه واحد فقط هو إهدار التصنيع. أما الميزة الوحيدة التى تقدمها تلك الحزمة إلى الصناعة الخاصة فربما كانت العمالة الرخيصة، ولكن ذلك قد يعنى أيضا ضحالة السوق، ومن ثم يحمل فى طياته التهديد بانكماش النشاط المحلى (٧).ولا يمكن إهمال أو التغاضى عن هذا الانكماش نظرا لتوافر دليل قوى على وجود قدر كبير من الطاقات العاطلة فى قطاع الصناعة التحويلية. وطبقًا لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فإن الطاقة العاطلة فى القطاع العام للصناعة التحويلية بلغت فى المتوسط ما بين ١٥-١٩% فى النصف الثانى من الثمانينيات. والنسبة فى القطاع الخاص أعلى من ذلك كثيرا إذ كانت تبلغ فى المتوسط ما بين ١٩-٢٦% وترجع الأسباب الرئيسية للطاقة العاطلة إلى نقص المواد (٤٢%) ونقص الطلب (٢٨%) وتقادم الأصول الرأسمالية (١٠%) { مجلس الشورى ١٩٩٢} وبلغت الطاقة العاطلة فى الصناعات الهندسية بالقطاع العام فى خلال أوائل التسعينيات نحو ٣٧% فى المتوسط، وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو نقص الطلب.

٥- نجح برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ظاهريا، كما ادعت الحكومة ومؤسستا بريتون وودز (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى)، فى تثبيت قيمة الجنيه، وتحسين عجز الحساب الجارى وتخفيض عجز الموازنة العامة، وتخفيض التضخم (البنك المركزى المصرى بدون تاريخ). وقد يكون هذا الادعاء صحيحًا مع بعض التحفظات المهمة التى سيجرى التوسع فيها فى الفصل التالى. وعلى أية حال، فإن هناك شكوكًا خطيرة حول مدى استدامة البرنامج. وبالفعل فإن هناك خطر الانتكاس أو العودة إلى الوراء، فقد تم إهمال الاقتصاد الحقيقى بدرجة كبيرة، مع ازدياد التركيز على النواحى النقدية والمالية. كما أن عملية تتابع وتسلسل الإجراءات المختلفة كانت عملية شابتها عيوب كثيرة. فقد بدأ تحرير عمليات النقد الأجنبى – سواء العمليات الجارية أم الرأسمالية – قبل عمل التغييرات الضرورية فى الجانب الإنتاجى للاقتصاد، بزمن طويل. وفى الواقع، فإن تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى ربما يكون قد جرى تنفيذه إلى مدى أبعد وبسرعة أكبر من اللازم، بما يهدد انتعاش النشاط الاقتصادى. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا التحرير للتجارة قد تم تنفيذه بما يتعدى التزامات مصر فى ظل اتفاق الجات ١٩٩٤. وفضلا عن ذلك، فإنه حدث فى نفس فترة اشتداد الاتجاهات الحمائية فى الدول الصناعية. فطبقا لتقديرات البنك الدولى، فإن معدل التغطية التجارية للعوائق غير الجمركية بالدول الصناعية التى تواجه الدول النامية قد ارتفع، وارتفعت النسب الخاصة به من ٢٦,٥% فى عام ١٩٨١ إلى ٢٨,٠ % فى ١٩٩٠ بالنسبة للمصنوعات عموما، أما بالنسبة للأقمشة فقد كانت النسب هى ٥٣,٥ %و ٥٦,٩ بالترتيب وبالنسبة للملابس كانت النسب ٦١%و ٦٥,٥% بالترتيب (World Bank- Global Economic Prospects & the Developing Countries 1992, p. 20)

٦- ومع الحرية الكاملة لانتقال رأس المال، واتخاذ مرساة اسمية (nominal anchor) لسعر الصرف منذ أكتوبر ١٩٩١، فـإن الطريقـة الوحيـدة لتحاشى تدفق رأس المال إلى الخارج هى من خلال إبقاء سعر الفائـدة الحقيقى أعلى بنسبة كبيرة عن سعر الفائدة فى الخارج. وهكذا فإن مجال السياسة النقدية يكون قد تم تقليصه بشدة. ويرجع هذا إلى سببين: الأول، هو أنه سواء بسبب اعتبارات خاصة بميـزان المـدفوعات أم بسـبب اعتبارات المالية العامة، فقدت السلطات النقدية القدرة والفاعلية لتحديـد أسعار الفائدة طبقا لمقتضيات إدارة الاقتصاد. والثانى هـو أن انتقـال تدفقات رأس المال بحرية تامة، إذا لم يتم تعقيمها، تجعل عرض النقـود متغيرا داخليا إلى حد كبير. ومن ثم،فإن ما يبقى مـن أدوات السياسـة النقدية يظل قليلا. وإذا ما استمر التضخم المحلى بمعـدل أعلـى مـن التضخم لدى شركاء مصر الرئيسيين فى التجارة (وهو احتمـال لـيس بعيدا بالفعل)، فإن هذا قد يتسبب فى ارتفاع حقيقى فى قيمة الجنيه. وقد يترتب على ذلك اندفاع موجة مفاجئة من رءوس الأموال الساخنة إلـى الخارج توقعا لتخفيض كبير فى سعر صرف العملة. وهـذا هـو أحـد الدروس القاسية التى عرفناها من تجربة دول القمع الجنـوبى لأمريكـا اللاتينية (الأرجنتين، وشيلى و أوروجواي) فـى أواخـر السـبعينيات، والمكسيك فى منتصف التسعينيات. (انظر فى تجربة المكسـيك، عبـد الخالق، ١٩٩٨).

الهوامش:

١- ERSAP: هـــي اختصـــار Economic Reform and Structural Adjustment Prorgramme أى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، وقد بدأ فى مارس ١٩٩٠.

٢- فى الواقع إن البيانات الخاصة بالبطالة فى مصر تفتح الباب على مصراعيه للشك فى مصداقيتها فأهم مصادر بيانات البطالة (إحصاءات السكان ومسوح القوى العاملة بالعينة) لا يمكن مقارنتها ببعضها بعضًا. وطبقا لتعداد السكان لعام ١٩٨٦ فإن المعدل الكلى للبطالة بلغ ١١,١% من قوة العمل (١٥سنة فما فوق). والرقم الموضوع على أساس مسح للقوى العاملة بالعينة لعام ١٩٨٧ هو ١٠,٥% مقارنا بنسبة ٨,٦% فقط على أساس مسح العمالة بالعينة لعام ١٩٩٠. إلا أن المسح الأخير يحدد القوى العاملة بسن ٦ سنوات وأكثر. ويتسع نطاق البطالة بشكل أخطر بين الشباب، بحيث تصل إلى ٣١% لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ عام – ٢٥عاما طبقا لمسح العمالة بالعينة لعام ١٩٩٠. ولمزيد من التفصيل عن حجم وطبيعة البطالة فى مصر، انظر المقدمة التى كتبتها الدكتورة هبة حندوسة فى (Handoussa &Potheir 1991). وخلال أوائل التسعينيات (أى المراحل المبكرة من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى) كان المعدل الكلى للبطالة ١٠,٦ % فى عام ١٩٩٣ و١١,٣% فى عام ١٩٩٥ طبقا لمسح العمالة بالعينة. وحتى الآن لا يبدو أن المعدل ينخفض، وفى الواقع فإن معدل البطالة قد يكون فى طريقه إلى الارتفاع.

٣- البيانات الواردة فى هذه القسم مأخوذة من مواد متنوعة غير منشورة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى والحكومة المصرية. ولكن أهمها هو خطاب النوايا المؤرخ أبريل ١٩٩١. تقرير البنك المركزى المصرى السنوى إلى مجلس الشعب، بعنوان تقرير عن الأوضاع النقدية والائتمانية، وخاصة عن العام المالى ٩٢/١٩٩١.

٤- البيانات الخاصة بعجز الموازنة ما زالت قاصرة. فالأرقام الواردة في الجدول ٢-١ و ٢-٢ قد أخذت من وثيقتين من منشورات البنك الدولي، ولكنهما تختلفان بالنسبة للسنتين المشتركتين ١٩٨٨/٩٠ و١٩٩٠/٩١. ويبدو أن الأرقام الخاصة بنسبة عجز الموازنة في الجدول ٢-١ أقل بمقدار نقطتين مئويتين عن الأرقام الواردة في الجدول ٢-٢، ولم نتمكن من الوقوف على الأسباب الحقيقية لهذا الاختلاف الكبير في الأرقام أو تسويته بطريقة مرضية.

٥- باستبعاد النسبة مفرطة الارتفاع في ١٩٩٠/٩١، للأسباب التي أوضحناها في الملاحظات على الجدول ٢-٢.

٦- في الواقع فإن ترتيبات المساندة، التي هي أساس برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، تقدم مثالا مفيدًا للمشروطية. ويبدو أنه كان هناك إفراط في الشرطية المتقاطعة *. وكان صندوق النقد الدولي يطلب موافقة البنك الدولي فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالخصخصة وتعديل أسعار الطاقة، بينما كان البنك بدوره يصر على موافقة الصندوق على الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف وسعر الفائدة، أما بالنسبة للموازنة العامة، فإن البنك كان يقوم بفحص الإجراءات الخاصة بالمصروفات بينما كان الصندوق يراقب الإجراءات الخاصة بالإيرادات.

٧- ورد في دراسة أعدها فريق من البنك الدولي، باستخدام إطار شامل للاقتصاد بأسره يسمح بتعدد القطاعات ويقسم القطاع العائلي إلى مجموعتين (أطلق عليه MISR2)، وانتهت إلى أن النتيجة الأساسية المرتبطة بزيادة أسعار منتجات القطاع العام تشبه زيادة معدلات الضرائب (Ahmed et al., 1985).

---

* المشروطية المتقاطعة (**Cross Conditionality**) تمثل إصرار البنك على أن يستوفي البلد العضو شروط الصندوق، وإصرار الصندوق على أن يستوفي البلد شروط البنك، وهي تمثل تطويرا للمشروطية البسيطة التي تعبر بها كل منظمة على استيفاء العضو لشروطها هي.

ملحق ٢-١ جدول ٢- (أ-١)

إجراءات تحرير التجارة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ١٩٩١*٩٨.

مارس ٩١	تخفيض نسبة تغطية حظر الاستيراد من ٣٥,٦% إلى ٣٣,٦ % من إنتاج السلع القابلة للتجارة.
مارس ٩١	إلغاء إيقاف خطابات الاعتماد على ما قيمته ١٤٠ مليون جنيه مصرى من المنتجات.
مايو ٩١	أعيدت الضرائب الجمركية على الواردات إلى مستوى معدلاتها المطبقة فى أوائل ١٩٨٩، قبل تخفيضها بنحو ٣٠%، وتم تضييق مداها (الفرق بين أدنى المعدلات وأعلاها) من ٠,٧ – ١٢٠% إلى من ٥ – ١٠٠%
مايو ٩١	تخفيض عدد المنتجات الخاضعة لحظر التصدير من ٢٠ على ٤ منتجات فقط.
مايو ٩١	تم تخفيض عدد المنتجات الخاضعة لحصص التصدير السنوية، من ١٧إلى ٤. وكانت المنتجات الأربعة الباقية هى الصوف الخام ومخلفات الصوف، الجلود المدبوغة،،مخلفات القطن، ومخلفات الورق (ورق الصحف فقط).
مايو ٩١	تم إلغاء شرط الموافقة المسبقة على الصادرات بالنسبة على ٣٧ قسما من المنتجات، فيما عدا قسم واحد (الغزل والأقمشة القطنية) فى انتظار إجراء مزيد من الدراسة.
مايو ٩١	إلغاء إيقاف خطابات الاعتماد تماما.
مايو ٩١	تقليل قائمة المنتجات التى تتطلب الالتزام بشروط معينة للاستيراد من ١٢ منتجا إلى ثلاثة
مايو ٩١	تم تخفيض نسبة تغطية حظر الاستيراد من ٣٧,٢% (من إجمالى الإنتاج الصناعى والزراعى) فى مارس٩٠ إلى ٢٢,٧ % فى يونية ٩١
مايو ٩١	تم إلغاء ٢٩ من إجمالى ٩٠ بندا وفقا لتصنيف بروكسل للتعريفة الجمركية كانت تتمتع بالتفضيلات الجمركية.
٣٠ مايو ٩١	تم تخفيض الوديعة التى تدفع مقدما للاستيراد عن الواردات التى تتم تسويتها بموجب خطابات اعتماد من ٣٥% إلى ١٠% بالنسبة للواردات للاستخدام الذاتى، وإلى ٢٠% بالنسبة للواردات بغرض التجارة.
٤يولية ٩٢	تم إلغاء كافة حصص التصدير فيما عدا ما يتصل بالجلود الخام المعالجة.
٨أغسطس٩٢	تم إلغاء شرط الوديعة التى تدفع مقدما لفتح خطابات اعتماد عن الواردات.
أغسطس٩٢	تم تخفيض عدد التذييلات من ٦٠ إلى ٣٠ كما تمت زيادة أسعار الرسوم على نحو ١٠٠ بند، بما يحقق إيرادًا يبلغ نحو ٢٠٠ مليون جنيه.
أغسطس٩٢	إلغاء سبع بنود إضافية من قائمة البنود التى تتطلب موافقة حكومية مسبقة للاستيراد. (بقيت تسعة منتجات).
أغسطس٩٢	تم إلغاء ٤ بنود إضافية من قائمة حظر التصدير. وبقى بندان فقط هما المعادن الخردة، والجلود الخام.
أغسطس٩٢	تم إلغاء ٣٢ تفضيلا من قائمة التفضيلات الجمركية، ويبقى هناك ٢٩ بندا.
أغسطس٩٢	تم إلغاء القيود على صادرات الغزل والأقمشة القطنية.

إجراءات تحرير التجارة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ١٩٩١*٩٨.

أغسطس٩٢	تم إجراء تبسيط وتحسين إضافي فى نظامى الدروباك والسماح المؤقت.
أغسطس٩٣	تم إلغاء حصص التصدير على البند الوحيد الباقي (الجلود الخام المعالجة)
فبراير٩٣	تم تخفيض مدى الضريبة الجمركية من ٥% -١٠٠% إلى ٥% - ٨٠%.
ديسمبر٩٥	أجرى تخفيض في مدى الضريبة الجمركية من % ٥-٨٠ % إلى ٥% -٧٠%
أكتوبر٩٦	تم إجراء تخفيض مدى الضريبة الجمركية من ٥% -٧٠% إلى ٥% -٥٥%
٩٧	لم يبق سوى بند واحد يخضع لحظر التصدير وهو الجلود الخام، عدد البنود الخاضعة لموافقة الحكومة المسبقة أصبح بندا واحدا فقط.
٩٧	تم تخفيض مدى الضريبة الجمركية إلى ٥-٥٠%
يولية٩٨	تم تخفيض مدى الضريبة الجمركية إلى ٥- ٤٠%.

الفصل الثالث

آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على المستوى الكلى
هل هو إصلاح هيكلى أم مرض هولندى؟

مقدمة

فى هذا الجزء من الدراسة، سنقوم بفحص أهم آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على مستوى الاقتصاد الكلى. وقد تم بحث بعض نواحى الأثر الاقتصادى للبرنامج فيما سبق، فيما يتعلق بالأثر على ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة العامة، والتضخم والناتج والعمالة (Korayem,1993). وسيتم التركيز بشكل خاص هنا على عناصر معينة فى البرنامج نراها عناصر حاسمة لدراسة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على مستقبل واحتمالات التصنيع فى مصر. ومن أهم تلك العناصر إصلاح سياسة التجارة، وإصلاح نظام الصرف الأجنبى، والتحرير المالى. وسيتم تناول السياسات النقدية وسياسة المالية العامة فى ظل البرنامج فى إطار بحث العناصر الأخرى التى سبق ذكرها أعلاه.

وسيجرى إتباع بعض المبادئ الاسترشادية كمعايير للحكم على آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على المستوى الكلى. وتتضمن: النمو والعدالة وخلق فرص العمل (Abdel-Khalek, 1998). هذا بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الملامح الهيكلية الرئيسية للاقتصاد المصرى لتكوين خلفية تتحدد بها الآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وهناك ثلاثة من تلك الملامح تستوجب الإشارة إليها وهى: العجز الضخم فى

المواد الغذائية، والاعتماد الشديد على السلع الوسيطة المستوردة، وأهمية الصدمات الخارجية.

الصدمات الخارجية- طبيعتها وحجمها:

كان من الضرورى فحص الصدمات الخارجية التى أثرت على الاقتصاد المصرى فى النصف الثانى من الثمانينيات،والسياسات التى اتبعت استجابة لتلك الصدمات، باعتبار ذلك خلفية لتحليل أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وفى هذا الصدد، فإن من المهم أن نؤكد على أن الاقتصاد المصرى قد أصبح معرضا إلى حد ما للصدمات الخارجية، كما أن التوقعات بشأنه قد ازداد ارتباطها بقوة بارتفاع وانخفاض البترول والعوامل المرتبطة به - وخاصة منذ منتصف السبعينيات. وقد أدى هذا الوضع إلى ملاحظة أن قدرًا كبيرًا من الأعراض المعروفة للمرض الهولندى قد أخذ يظهر فى حالة مصر - وبخاصة ازدياد حصة القطاعات "غير القابلة للتجارة" فى الناتج المحلى الإجمالى (Abdel Khalek, 1982;El Khawaga, 1996; Hansen, 1991).

وتلعب العوامل التالية دورًا متزايد الأهمية فى تشكيل توازن الاقتصاد: إيرادات البترول، وتحويلات العاملين بالخارج، ورسوم المرور فى قناة السويس، وعائدات السياحة. وكلها تخرج إلى حد كبير عن سيطرة البلاد.

وترتبط أقوى الصدمات المعاكسة بالبترول. ويمكن ملاحظة قوة الصدمات الخارجية التى تعمل من خلال صادرات البترول من الجدول رقم ٣-١. فقد اتبعت الصادرات البترولية سلوك اتسم بالتأرجح الشديد. إذ هوت من ١٦٦٤,٣ مليون دولار أمريكى فى

٨٦/١٩٨٥ إلى ٦٣٤,١ مليون دولار فـــى ٨٧/١٩٨٦، أى بهبــوط حـــاد بلغت نسبته ٦٢% في عام واحــد، ثــم بعــد ســنتين عانــت صـــادرات البترول من هبوط حاد آخر بنســبة ٣٢% فـــى عــام ٨٩/١٩٨٨، وتــلا ذلك ارتفاع بنســبة تنـــاهز ٦٥% فـــى ١٩٨٩ / ٩٠، ثــم تبعتهــا زيـــادة أخـــرى بنســبة ٦١% فـــى عـــام ٩١/١٩٩٠. ولــم تتجــاوز صـــادرات البتــرول مســتواها الـــذى بلغتـــه فـــى عـــام ٨٦/١٩٨٥ إلا فـــى عـــام ٩١/١٩٩٠. وقد انعكس هـــذا الـــنمط شـــديد التقلـــب لعائـــدات البتـــرول بشكل كبير فى قيمة إجمالى الصـــادرات، التـــى أظهـــرت نمطًـــا ممـــاثلاً. وقد تدهور معدل تبادل المقايضة الصافى لمصر بنحـــو ٢٤% فيمـــا بـــين عامى ١٩٨٧و ١٩٩٠. وهذا يضع مصر فى مرتبـــة أفضـــل قلـــيلا مـــن بوروندى وغانـــا فقـــط، مـــن بـــين مجموعـــة مـــن الـــدول ذات الـــدخل المنخفض طبقا لتقســيمات البنـــك الـــدولى. وقـــد بلـــغ حجـــم التـــدهور التراكمى لمعدل التبادل الـــدولى لمصـــر (١٩٨٧=١٠٠) ٤ مليـــار دولار فى خلال الفتـــرة ٨٩/١٩٨٨ - ٩١/١٩٩٠، وهـــو مـــا يمثـــل نحـــو ١% من الناتج المحلى الإجمالى للبلاد.

ويلخص الجدول ٣-٢ أداء الاقتصاد المصـــرى فـــى خـــلال العقـــد الذى يواكب بداية برنامج الإصلاح الاقتصـــادى والتكيـــف الهيكلـــى. وقـــد تم استخدام مجموعة مـــن المؤشـــرات الاقتصـــادية الكليـــة لقيـــاس الأداء، كما تم التمييز بين النصف الأول والنصـــف الثـــانى مـــن العقـــد. وعلـــى الرغم مـــن الوضـــوح الظـــاهر لأثـــر الصـــدمات الخارجيـــة علـــى أداء الاقتصاد الكلى، فلا بد من إبـــداء بعـــض الملاحظـــات المهمـــة: أولا، إن معدل الناتج المحلى الإجمالى قد تذبذب بشـــكل حـــاد فـــى خـــلال الفتـــرة ٨٦/١٩٨٥- ٩٦/١٩٩٥، مسجلا أدنى قيمة له بمعـــدل ١% ســـنويا فـــى بداية البرنامج. ولكنه أخذ يستعيد وضعه تدريجيا.بعد ذلـــك. وفـــى رأينـــا

أن استعادة وتيرة النمو كانت أقل مما تظهره الأرقام فى الجدول٣-٢ ويرجع ذلك جزئيا إلى المبالغة فى قيم الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية، كما يرجع جزئيا أيضا إلى تقدير التضخم بأقل من الواقع. ثانيا: إن معدل التضخم المحلى قد تراجع مع هبوط معدل التضخم من مستوى الرقمين إلى الرقم الواحد ابتداء من ٩٤/١٩٩٣. ثالثا: إن العجز الكلى فى الموازنة قد تم تخفيضه بشكل كبير، مما يعكس النزعة المالية المتشددة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وتشير الأرقام الواردة فى الجدول إلى أن عجز الموازنة العامة قد جرى تخفيضه من٢٠% من الناتج المحلى الإجمالى إلى نسبة ٧% فى سنة واحدة فقط (فيما بين ٩١/١٩٩٠ و ٩٢/١٩٩١). وقد اقترب العجز من نسبة ١% من الناتج المحلى الإجمالى فى منتصف التسعينيات.

وعلى أية حال، فإن هذه التقديرات الخاصة بعجز الموازنة العامة ينبغى التعامل معها بحذر، لأنها بنيت على أساس أرقام مشروع الموازنة وليست على أساس أرقام الحساب الختامى. وعلى سبيل المثال، فإن العجز الفعلى طبقا لأرقام الحساب الختامى فى عام ٩٦/١٩٩٥ بلغ ٦ مليارات جنيه مصرى مقارنا بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه فقط للعجز طبقا لمشروع الموازنة. ومع ذلك فلابد من الإقرار بأن أداء المالية العامة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى كان فعلا أداء متميزًا مقارنا بما كان عليه أداء مصر فى ظل برامج التثبيت فى خلال السبعينيات والثمانينيات، الذى لم يحقق سوى قليل من الانضباط فى المالية العامة. رابعا: أن عجز الحساب الجارى قد تم تخفيضه بشكل جوهرى. فبعد أن كان متوسط العجز فى الحساب للجارى قبل برنامج الإصلاح الإقتصادى، يتراوح بين ٧% و٨% من الناتج المحلى الإجمالى، تحسن

بدرجـة كبيرة بعد ١٩٩٠/٩١ بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادى. ومـن الأمور التى لها مغـزاها فعـلاً، إن عجز الحساب الجـارى الـذى بلـغ ٧,٤% من الناتج المحلى الإجمالى قد تحول إلى فائض بلغت نسبته ٢,٨%، وهو انقلاب جوهرى بالفعل. لكن هذا لا يجوز أن يخفى العجز المتزايد فى الميزان التجارى (انظر جدول ٣-١). وأخيراً، فإن الدين الخارجى قـد تـم تخفيضه بشكل كبير، الأمر الذى ينسب جزئيـا إلـى برنـامج الإصـلاح الاقتصادى فقد هبطت نسبة الدين القائم والمسحوب إلـى النـاتج المحلـى الإجمالى من ١٤٤% فى عـام ١٩٨٩/٩٠ إلـى ٤٧% فقـط فـى عـام ١٩٩٥/٩٦.

إصلاح نظام النقد الأجنبى:

يتبين من الملحقين ١، ٢ أن كلا من نظـام النقـد الأجنبـى وسـعر الصرف قد تعرضا لتغييرات أساسـية منـذ عـام ١٩٤٥، ممـا يعكـس المحاولات المتعددة لتخفيض قيمة الجنيه وتوحيـد سـعر الصـرف. بـل إنه قبـل البدايـة الرسـمية لبرنـامج الإصـلاح الاقتصـادى والتكيـف الهيكلى، تم اتخاذ إجراءات تضمنت التحرك مـن سـعر التعـادل الثابـت إلى الربط المرن*. ومن الأسعار المتعددة للصـرف إلـى سـعر صـرف موحد. وكان هناك عدد من التخفيضات الكبيرة فـى أثنـاء تلـك العمليـة (للحصـول علـى تفصـيلات أكثـر انظـر الرفـاعى، ١٩٩٢ .(bdel- Khalek, 1987;

سعر الصرف: النظام والتغيرات من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٧:

كما سبق ذكره، كانت هناك محـاولات سـبقت برنـامج الإصـلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لإصلاح نظام الصرف، وعلـى الـرغم مـن

---

* Flexible peg

أنه يمكن الرجوع بهذه المحاولات والإجراءات التى اتخذت إلى عام ١٩٨٧، فقد يكون من المفيد الإشارة إلى ما تم فى عام ١٩٧٩. وقد تم بحث الخطوات التى أدت إلى توحيد سعر الصرف مع تخفيض قيمة العملة الذى حدث فى عام ١٩٧٩ فى مكان آخر (انظر Abdel-Khalek,1987). وسنركز هنا على التطور الذى حدث بعد ذلك، وبخاصة منذ النصف الثانى للثمانينيات. على أن تاريخ نظام الصرف خلال تلك الفترة وحتى أكتوبر عام ١٩٩١ يمكن وصفه بأنه سلسلة من المحاولات الفاشلة المتكررة للوصول إلى سعر موحد للصرف. ويمكن القول إن التجربة على امتداد الفترة منذ عام ١٩٧٩ كانت تمثل اتجاها مستمرا لتخفيض سعر صرف الجنيه.

وقد شهد عام ١٩٨٥ تخفيضًا كبيرًا بلغ نحو ٦٠% فى سعر الصرف لدى البنوك المعتمدة، الذى كان يغطى حينئذ نحو ٥٠% من المعاملات (الرفاعى، ١٩٩٢، ص ١٨٧). كما أجرى تخفيض كبير آخر بنسبة تزيد على ٦٠% مع إنشاء السوق الحرة للنقد الأجنبى لدى البنوك، والتى بدأت فى مايو ١٩٨٧ لتحل محل مجمع البنوك المعتمدة. ثم حدث تخفيض سعر الصرف فى مجمع البنك المركزى بنسبة ٦٤,٦% فى أغسطس ١٩٨٩ (من ٠,٧٠ جـ م. للدولار إلى ١,١٥ جـ.م للدولار) ثم بنسبة أخرى بلغت ٧٣,٦% فى يولية ١٩٩٠. ولكن لم يكن ذلك أثرًا نسبيًا نظرا لأن هذا السعر لم يكن يغطى عندئذ سوى أقل من ١٥% من إجمالى المعاملات (الرفاعى، ١٩٩٢) وربما كان أهم من ذلك كثيرًا التحرك نحو نظام ثنائى لسعر الصرف (سعر أولى / سعر للسوق الحرة) فى فبراير ١٩٩١، الذى انتهى إلى توحيد سعر الصرف فى أكتوبر من نفس العام. وتضمن هذا أيضا تخفيضا بلغت نسبته ١٥%.

ومن المهم أن نذكر هنا بعض الملاحظات فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف فى مصر فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. إذ أن استكمال إصلاح نظام الصرف بإنشاء السوق الحرة للنقد الأجنبى يعتبر مؤشرا إلى الدخول فى مرحلة جديدة. فقد تم ربط الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى منذ توحيد سعر الصرف فى ٨ أكتوبر ١٩٩١. وأخذ البنك المركزى المصرى على عاتقه التدخل فى سوق الصرف الأجنبى للمحافظة على ثبات سعر صرف الجنيه/ للدولار ومما يعنى استخدام سعر الصرف الاسمى للجنيه / الدولار كمرساة. وأصبحت أسعار الصرف الثنائية للجنيه مقابل العملات الأخرى تستمد مباشرة من سعر صرف الجنيه/ الدولار وأسعار صرف الدولار بالنسبة للعملات الأخرى والسائدة فى أسواق العملات الدولية. وهكذا فإن السلطات النقدية طبقا لهذا النظام قد انحصر عملها فى تقرير سعر صرف الجنيه / الدولار. أما سعر صرف الجنيه بالنسبة لباقى العملات فيتبع سعر صرف الجنيه / للدولار. ولتعميق سوق الصرف الأجنبى، فقد تم السماح بصفة رسمية للصيارفة أو شركات الصرافة من غير البنوك بالتعامل فى النقد الأجنبى، مع تحرير متزايد من القيود التى كانت تفرض على ما يقومون به من عمليات. وحتى عهد قريب كان سعر صرف الجنيه/ الدولار يكاد يكون مستقرا منذ توحيد سعر الصرف فى عام ١٩٩١. ويمكن القول بأن مصر خلال تلك الفترة كانت تتبع نظام التعويم المدار حول الدولار باعتباره عملة ربط أو مرساة اسمية بصفة واقعية. وكاد تحرير المعاملات الجارية والرأسمالية أن يكون تامًا(١).

هذا، ويستدعى تقييم أثر تغيير سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) وتغير نظام سعر الصرف (توحيد وتحرير السعر) ضرورة

فحص سلوك ميزان المدفوعات، مع التركيز على الميزان التجارى. كذلك ينبغى النظر فى أثر ذلك على القدرة التنافسية للسلع الصناعية، وعلى توازن الاقتصاد الكلى. وعند تناول تلك المسائل، سيكون التركيز بصفة خاصة على احتمالات استدامة إجراءات الإصلاح فى هذا المجال.

ونظرا لعدم وجود البيانات الكافية، فإننا لم نستطع حساب متوسط سعر الصرف الاسمى فى خلال فترة أسعار الصرف المتعددة حتى ١٩٩١/٩٢. إذ إن الحصول على المعلومات التفصيلية اللازمة لتقدير النصيب النسبى للمعاملات التى تمت وفقا لكل سعر من تلك الأسعار المختلفة، ما زال أمرًا تكتنفه صعوبة شديدة. ومن ثم، فإن البديل الأفضل التالى لتتبع التغيرات فى متوسط سعر صرف الجنيه المصرى خلال تلك الفترة، هو حساب أسعار الصرف " الضمنية" للصادرات والواردات للفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٩١/٩٢. وفى هذه الحالة يصبح سعر الصرف " الضمني" فى الواقع متوسطًا مرجحًا للسعر الناشئ من نظام أسعار الصرف المتعددة. ففى هذا النظام، فإن البيانات قد لا تكون متاحة بالنسبة لأوزان المعاملات التى تجرى طبقا لكل سعر من الأسعار المختلفة على حدة. وفى هذا الصدد، فإنه يكون من المستحيل القيام بحساب مباشر لمتوسط سعر الصرف. والبديل عن هذا، هو حساب سعر الصرف الضمنى عن طريق قسمة قيمة التجارة بالجنيه المصرى فوب FOB (صادرات أو واردات) على قيمتها بالدولار. وهذه الطريقة تماثل إلى حد كبير طريقة المكمش الضمنى للناتج المحلى الإجمالى.

وتظهر نتائج تلك الحسابات فى الجدول رقم ٣-٣، وتكشف بعض الملامح المفيدة. أولا: إن سعر الصرف الاسمى للجنيه

المصرى قد هبط بشكل ملحوظ منذ منتصف الثمانينيات. وباستثناء الفترة القصيرة التى جرى فيها توحيد سعر الصرف فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات فإن هناك تحيزًا ضد الصادرات يبرز بوضوح فى أن متوسط سعر الصرف الضمنى فى حالة الصادرات يكون أقل قيمة فى حالة الواردات. وقد بلغ سعر الصرف بالنسبة إلى الواردات مرة ونصف مثل سعر الصرف للصادرات فى خلال عام ١٩٨٧/٩٨ – ١٩٨٨/٨٩ – ويشير هذا إلى التشوه الشديد خلال الثمانينيات، والذى تم تقليله بدرجة كبيرة فى السنوات التالية، حتى تم القضاء عليه تماما بتوحيد سعر الصرف فى أكتوبر ١٩٩١. وعلى الرغم من أن هناك سعر صرف خاص مازال مطبقًا على حسابات التصفية المتعلقة باتفاقات الدفع الثنائية التى تم إلغاؤها، فإن هذا لا يعد سوى استثناءً ضئيلاً.

أثر تخفيض قيمة العملة:

لقد سبق بحث ومناقشة بعض الآثار التى أحدثها تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى مكان آخر (Korayem, 1993). ونركز هنا على عدد من النواحى التى جرى إهمالها لعملية تخفيض قيمة الجنيه المصرى، وخاصة آثارها على تكلفة الإنتاج المحلى وعلى تكاليف المعيشة. ولكن ينبغى أن نتذكر أنه منذ تخفيض سعر صرف الجنيه عام ١٩٩١ فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، تم ربط الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى فارتفعت قيمته بشكل كبير. وسيتم فيما بعد تحديد مدى هذا الارتفاع. وقد أسهم التخفيض الاسمى فى قيمة الجنيه فى زيادة تكاليف الإنتاج، وبشكل محسوس فى بعض القطاعات، نظرا لارتفاع نسبة المكونات الوسيطة المستوردة فى المنتجات المحلية. ويوفر فحص هيكل الإنتاج فى عام

٩٠/١٩٨٩ الدليل العملى الذى يدعم هذا القول. ويكشف تحليل أجرى على أساس مصفوفة المدخلات والمخرجات لتلك السنة ارتفاعا عاليا نسبيا للمكون المباشر (من الواردات) فى الإنتاج المحلى فى حدود ما يقرب من ١٣- ١٤%. أما المكون الإجمالى من الواردات، (سواء المباشرة أو غير المباشرة)، فيبلغ نسبة أعلى كثيرا من ذلك. ومن المفيد فحص حالة بعض القطاعات فى عام ٩٠/١٩٨٩ (انظر جدول ٣-٤) حتى يمكن تقدير حجم الأثر الذى أحدثه تخفيض قيمة العملة على تكلفة المدخلات الوسيطة. وهناك بعض القطاعات المهمة التى تبرز فى هذا الصدد. وتتصدر القائمة معدات النقل بمعامل لإجمالى المدخلات الوسيطة يبلغ ٠,٥٥١ ويلى ذلك الأخشاب والأثاث (٠,٥٤٤)، والكيماويات فيما عدا البترول (٠,٤٧٩)، والورق والطباعة والنشر (٠,٤٤٠)، والمواد الغذائية (٠,٤٣٨)، والآلات (٠,٣٨٣)، والجلود فيما عدا الأحذية (٠,٢٩٢)، والمصنوعات الأخرى (٠,٢٧٦).

جدول ٣-١

الميزان التجارى للفترة ١٩٨٥/٨٩ - ١٩٩٥/٩٦ (مليون دولار)

		٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
صادرات	قيمة	٣٥٧٥,٧	٢٢٦٤,٤	٣٢٧٣,٩	٢٥٤٥,٩	٣١٤٤,٨	٣٨٨٦,٨	٣٦٣٦,٤	٣٤١٦,٧	٣٣٣٧,٣	٤٩٤٧,٠	٤٥٩٢,٨
	رقم قياسى	١٠٠	٦٣,٣	٩١,٦	٧١,٢	٨٨,٠	١٠٨,٧	١٠١,٦	٩٥,٦	٩٣,٣	١٣٨,٦	١٢٨,٥
البترول	قيمة	١٦٦٤,٧	٦٣٤,١	١٠٩٣,٩	٧٥٦,٤	١٢٢٨,٦	١٩٧٠,٧	١٦١٥,١	١٨٠٣,٠	١٧٧٢,٠	٢١٧٥,٥	٢٢٢٥,٦
	رقم قياسى	١٠٠	٣٨,١	٦٥,٧	٤٤,٨	٧٣,٨	١١٨,٤	٩٧,٠	١٠٨,٣	١٠٦,٥	١٣٠,٧	١٣٣,٧
الواردات	قيمة	*٨٥٥٤,١	٧٩٥٢,٢	٩٨٤١,٠	١٠٠٧٨,٩	١١٤٤٣,١	١١٤٢٤,٥	١٠٠٥٤,١	١٠٧٢٨,٢	١٠٦٤٧,١	١٢٨١٠,٥	١٣٨٢٦,٤
	رقم قياسى	١٠٠	٩٣,٠	١١٥,٠	١١٧,٨	١٣٣,٧	١٣٣,٦	١١٧,٥	١٢٥,٤	١٢٤,٥	١٤٩,٨	١٦١,٦
الميزان التجارى		٤٩٧٨,٨-	- ٥٦٨٧,٨	- ٦٥٦٧,١	٧٥٣٣,٠-	٨٢٩٦,٣-	٧٥٣٧,٧-	٦٤١٧,٧-	٧٣١١,٥	٧٣٠٩,٨-	٧٨٥٣,٥-	٩٢٣٣,٦-
التغير التراكمى لمعدل التبادل الدولي		٣٨٣٣	٢٤٥٦	صفر	١٢٤٠-	١٥٩٩-	١١٨٦-	٧٢٤	٧١٥	٧١٨	٣١٢	٦١٦

ملاحظة: (*) مع استبعاد الواردات السلعية كمنح عينية

المصدر: البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية والتقرير السنوى: عدة مجلدات، فيما عدا التغير التراكمى لمعدل التبادل الدولى فهو مأخوذ من البنك الدولى:

World Bank, World Develo pment Indicators , CD- Rom 1988.

جدول ٣-٢

مؤشرات اقتصادية مختارة ١٩٨٧/٨٨ – ١٩٩٥/٩٦

	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%)	٣	٣	٥	٥	٦	١	٤	٣	٤	٥	٥
التضخم المحلى	١٣	٣١	١٤	١٩	١٩	١٥	٢٠	١٠	٧	٩	٩
متوسط سعر الصرف الاسمى (جنيه / دولار)	١,٠٦٩	١,٢٧٣	١,٧٦١	١,٩٣٧	٢,٢٢٩	٣,٠٠٩	٣,٣٣١	٣,٣٣	٣,٣٨	٣,٣٩	٣,٣٩
متوسط سعر الفائدة الاسمى على الودائع*	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١٢,٠	١٢,٠	١٦,٠	١٧,١	١٦,٣	١٣,٩	١١,٠	١٠,٤
متوسط السعر الاسمى لفائدة الإقراض*	١٤,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٦,٠	١٧,٠	١٨,٠	٢٢,٠				
معدل نمو M_2 (%)**	١٦,٣	١٢,٤	١١,١	١٢,٣	٢١,٤	١٣,٤	٣٤,٤	١٦,٤	١٢,٤	١١,١	١٠,٥
العجز الكلى فى الموازنة /الناتج المحلى الإجمالى (%)	٢٣,١	١٩,٣	٢٤,٥	١٨,١	١٦,٥	٢٠,٠	٧,٢	٣,٥	٢,١	١,٣	١,٣
الحساب الجارى/ الناتج المحلى الإجمالى (%)***	٩,٤-	٥,٢-	٤,٠-	٩,٣-	١٠,٥-	٧,٤-	٢,٨	٠,٦	١,٢-	٠,٨	٢,٠-
ميزان الموارد للناتج المحلى الإجمالى	١٠-	١٠-	١٨-	١٤-	١٣-	٨-	٣-	٣-	٥-	٥-	٥-
الدين القائم والمسحوب / ناتج المحلى الإجمالى(%)	١١٨,٠	١٣١,٤	١١٥,٠	١٢٧,٩	١٤٤,٣	١١٩,٣	١٠٩,٥	٦٥,٦	٥٨,٠	٥٥,٧	٤٧,١

ملاحظات (*) السعر على الودائع والقروض التى تقل فترة استحقاقها عن عام واحد، فيما عدا عام ٩٢/٩١ حيث تم استخدام سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى لمدة ٣ أشهر

(**) M_2 = العملة + الودائع تحت الطلب + الودائع لأجل والودائع الادخارية.

(***) مع استبعاد التحويلات الرسمية.

المصادر: بالنسبة للنمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى، والتضخم، وميزان الموارد World Bank, WDI 1998 CD- Rom

وباقى البيانات الأخرى من IMF,(1997)

جدول ٣-٣

الميزان التجارى، أسعار الصرف الضمنية ونسب الصادرات / الواردات ١٩٧٨-١٩٩١/٩٢

	الصادرات (ص)			الواردات (و)			الميزان التجارى (مليون دولار)(٧)	(٨)= (٢)/(٥)%	(٩)=(٦)/(٣)
	مليون جم(١)	مليون دولار(٢)	سعر الصرف الضمنى جم/دولار (٣)=(١)/(٢)	مليون جم (٤)	مليون دولار (٥)	سعر الصرف الضمنى جـم/دولار (٦) =(٤)/(٥)			
٧٨	٧٧٦,٢	١٩٨٣,٧	٠,٣٩١٤	٢٠٦٧,١	٥٢٨٢,٧	٠,٣٩١٤	٣٢٩٩-	٣٧	١
٧٩	١٧٥٨,٤	٢٥١٢,١	٠,٧٠٠٠	٤٦٧٢,٦	٦٦٧٥,٢	٠,٧٠٠٠	٤١٦٢-	٣٨	١
٨٠	٢٦٩٧,١	٣٨٥٣,١	٠,٧٠٠٠	٥٣٠٤,٤	٧٥٧٧,٩	٠,٧٠٠٠	٣٧٢٥-	٥١	١
٨٢/٨١	٢٦٧٥,١	٣٨٤٦,٧	٠,٧١٨٩	٦٥٦٩,٠	٨٦١٨,٢	٠,٧٦٢٢	٤٧٧٢-	٤٥	١,٠٦٠
٨٣/٨٢	٢٦٨٢,٩	٣٧٤١,٩	٠,٧١٧٠	٦٣٨٢,٥	٨٢٦٩,٣	٠,٧٧١٨	٤٥٢٧-	٤٥	١,٠٧٦
٨٤/٨٣	٢٨٥٩,٨	٣٩٦٠,٤	٠,٧٢٢٠	٧٣٨٤,٨	٩٥١٩,٣	٠,٧٧١٩	٥٥٥٩-	٤٢	١,٠٦٩
٨٥/٨٤	٢٨٣٧,٨	٣٩٢٧,٨	٠,٧٢٢٥	٧٤٩٥,٩	٩٦٤٠,٦	٠,٧٧٧٥	٥٧١٥-	٤١	١,٠٧٦
٨٦/٨٥	٢٨٨٥,٤	٣٥٧٥,٧	٠,٨٠٧١	٩٢٢١,٤	٨٥٥٤,١	١,٠٧٨٠	٤٩٧٩-	٤٢	١,٣٣٦
٨٧/٨٦	٢٠٧٦,٦	٢٢٦٤,٤	٠,٩١٧١	٨٢٩٦,١	٧٩٥٢,٢	١,١٣٢٨	٥٦٨٨-	٣١	١,٢٣٦
٨٨/٨٧	٣٧٦٦,٠	٣٢٧٤,٠	١,١٥٠٧	١٧٧٣٧,٧	٩٨٤١,٠	١,٨٠٢٤	٦٥٦٧-	٣٣	١,٥٦٦
٨٩/٨٨	٣٣٨٣,٤	٢٥٤٥,٩	١,٣٢٩٨	١٩٨٦٩,٨	١٠٠٧٨,٩	١,٩٧١٤	٧٥٣٣-	٢٥	١,٤٨٢
٩٠/٨٩	٥٥٦٧,٢	٣١٤٤,٨	١,٧٧٠٦	٢٥٥١٦,٩	١١٤٤٣,١	٢,٢٣٠٣	٨٢٩٨-	٢٧	١,٢٦٠
٩١/٩٠	٩٤٣٨,٩	٣٨٨٦,٨	٢,٤٢٨٥	٣١٣٩٢,٠	١١٤٢٤,٥	٢,٧٤٧٨	٧٥٣٨-	٣٤	١,١٣١
٩٢/٩١	١١٥٥٤,٦	٣٦٣٦,٤	٣,١٧٧٥	٣٣٠٧٤,١	١٠٠٥٤,١	٣,٢٩٤٤	٦٤١٨-	٣٦	١,٠٣٧

المصدر: من ٧٨-١٩٨٨/٨٩ (El-Rifaie,1992) جدول ٨ ص ١٥٦. من ١٩٨٩/٩٠ - ١٩٩١/٩٢ البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية، المجلد ٣٢/٤ جداول رقم ١/٤ و ٢/٤

جدول ٣-٤ إجمالي الاحتياجات المباشرة والكلية من واردات السلع الوسيطة ١٩٨٩/٩٠

	معامل الواردات المباشرة	معامل الواردات الكلية
الإنتاج الغذائي النباتي	٠,٠٢٣٤٩٧	٠,٠٤١٣٢٠
الإنتاج النباتي غير الغذائي	٠,٠١٩٨٣٧	٠,٠٣٥٧٨٤
الإنتاج الحيواني	٠,٠٨٢٤٦٦	٠,١١٦٥١٢
البترول الخام والغاز الطبيعي	٠,٣٠٣٧٩٦	٠,٣٤٠٤٠٦
مواد استخراجية أخرى	٠,٠٠٢٣٢٠	٠,٠٢٤٢١٦
المواد الغذائية	٠,٣٧٦١٠٧	٠,٤٣٧٧٥٨
مشروبات	٠,١٦٥٣٦٨	٠,٢٥٥٣٩٩
تبغ	٠,١٠٩٣٦٨	٠,١٦٣١٦٣
حليج الأقطان	٠,٠٠٠٣٤٩	٠,٠٤٥٨١٠
الغزل والنسيج	٠,١١٣٥٦٣	٠,١٦٧٩٣٧
الملابس الجاهزة	٠,٠٣٨٦٢٠	٠,١٠١٩٦٧
الجلود بخلاف الأحذية	٠,١٨٨٥٨٧	٠,٢٩٢١١٢
الأحذية	٠,٠٥٣٧٣٠	٠,١٨٥٨٧٠
الأخشاب والأثاث	٠,٥٣٢٠٠٤	٠,٥٤٤٢١٣
الأثاث	٠,٣٣٣٣١٥	٠,٣٨٠٣٠٣
الورق، والطباعة والنشر	٠,٣٦٠١٣٢	٠,٤٣٩٨٧٢
الكيماويات فيما عدا مكررات البترول	٠,٤٣٦٠٠٣	٠,٤٧٩٣١٣
تكرير البترول	٠,١٩٢٤٤١	٠,٢١٦٦٢٤
البلاستيك والمطاط	٠,٠٧٨٣٣٢	٠,٢٥٣٥٧٢
الخزف والصيني	٠,٠٥٤٤٧٩	٠,٠٩٣٤٨٧
منتجات زجاجية	٠,١١١٥٣١	٠,١٦٧٩٤٧
التعدين فيما المعادن	٠,٠٢٣٩٢٥	٠,٠٦٣٤٥١
الحديد والصلب،والمعادن الأساسية	٠,٠٦٦٦٧٩	٠,١٥١٢٤٨

تابع جدول ٣-٤

إجمالي الاحتياجات المباشرة والكلية من واردات السلع الوسيطة ١٩٨٩/٩٠

	معامل الواردات المباشرة	معامل الواردات الكلية
الآلات والمعدات	٠,٣٢٣٧٥٩	٠,٣٨٣٠٦٠
معدات نقل	٠,٥٣٢٥٦١	٠,٥٥١٤٥٤
صناعات أخرى	٠,١٦٢٦٥٠	٠,٢٧٥٧٧٥
كهرباء وغاز ومياه	٠,١١٤٩٢٢	٠,١٩٣٧٥٨
التشييد والبناء	٠,٢١٤٢٨٤	٠,٢٧٦٢٥٨
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٠١٩٩٦٧	٠,٠٣٨٩٢٥٣
الفنادق والمطاعم	٠,٠٢٥٩٣٤	٠,١٤٨٦٨١
النقل والتخزين	٠,١١٦٢٨١	٠,١٧٧٢٦١
الاتصالات	٠,٠١٠٠٢١	٠,٠٢٦٠٦٠
المؤسسات المالية	٠,١٥٥٩٤٤	٠,١٧٤٣٢٦
التأمين	٠,٠٠٠٦٨٢	٠,٠١٢٩٢٤
الإسكان والعقارات	٠,٠٢٧١٦٩	٠,٠٥٣٥١٢
الخدمات الاجتماعية	٠,٠٠٧٤٢١	٠,٠١٠٤٤٦
الخدمات الثقافية والترفيه	٠,٠٦٦٣٧٣	٠,١٢٥٦١٤
خدمات شخصية	٠,١٣٥٥٩٧	٠,٢٠٤٦٢١

المصدر: تم الحساب على أساس جدول المدخلات والمخرجات لمصر ١٩٩٠/٩١.

وعلى الرغم من وجود قطاعات أخرى تكون فيها الاحتياجات الكلية من الواردات للوحدة من الإنتاج المحلى أقل كثيرا، فإن دلالة القطاعات التى بيناها أعلاه هو أنها أهم القطاعات القابلة للتجارة. وتدعم هذا أيضا نتائج المسح الميدانى التى تسجل اعتمادا على الواردات بدرجة أعلى من جانب الصناعة التحويلية فى التسعينيات. إذ تبين إحدى الدراسات بالعينة التى أجريت حديثًا على الصناعة فى إحدى المدن الصناعية الرائدة أن الواردات الوسيطة تشكل نسبة ٦٥% من إجمالى السلع الوسيطة فى المتوسط العام للعينة، ولكنها تصل إلى ٩٥% فى بعض الصناعات. وبالنسبة للآلات والمعدات، فإن نسبة الاعتماد على الواردات تبلغ نحو ٩٤% فى المتوسط فى عينة الدراسة. (Fawzi,1993p.88).

وفى ظل هذه الخصائص الهيكلية، فإن من المؤكد أن يكون لتخفيض قيمة العملة آثار مهمة فى دفع التكاليف – وخاصة فى الأجل القصير. وما لم يدعم تخفيض سعر الصرف بإجراءات أخرى لتقليل التكلفة أو زيادة الإنتاجية، فإن ذلك ينعكس سلبًا على القدرة التنافسية للإنتاج المحلى فى كل من الأسواق الأجنبية وفى الأسواق المحلية أيضا – مع الأخذ فى الاعتبار معدل الحماية (الرسوم الجمركية.. وما إلى ذلك).

وبالإضافة إلى السلع الوسيطة المستوردة، فإن حصة الواردات من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية لها علاقة أيضا بتقييم الأثر التضخمى الناشئ من تخفيض قيمة العملة من خلال دفع التكلفة. وطبقا للبنك المركزى المصرى، فإن السلع الغذائية كانت تمثل ٢١% من الواردات، بينما أن المدخلات الوسيطة مثلت ٤٦%، وبلغت المبلغ الرأسمالية ٢٤% فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٧/٨٨–

١٩٩١/٩٢. أما الباقى فكان يمثل حصة الواردات الأخرى وأهمها الوقود والسلع الاستهلاكية بخلاف المواد الغذائية.

ومع تلك الخصائص الهيكلية فقد يتوقع المرء عدم مرونة الواردات بالنسبة للتغيرات فى سعر الصرف. وطبقا لتقديرات البنك المركزى المصرى استنادا إلى البيانات الخاصة بالفترة ١٩٧٥ - ١٩٩١/ ٩٢، فإن قيمة هذه المرونة بلغت نحو -٠,٣ [٢] وفى دراسة أخرى تمت باستخدام البيانات الخاصة بالفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٣ تم استنتاج أن سعر الصرف ليس له أثر محسوس فى تحديد إجمالى الواردات (الشواربى، ١٩٩٧، ص ١٠٠)، ومن ناحية أخرى، فإن الميل للاستيراد مرتفع فى حالة مصر مقارنا بالدول الأخرى. ففى مصر،يبلغ نصيب الواردات فى الناتج المحلى الإجمالى نحو ٠,٣٠، بينما أنه فى حالات المقارنة مثل تركيا كان نحو ٠,٢٠ فى المتوسط فى خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١. وقد يقدم كل ذلك دليلاً جزئيًا بأن شرط مارشال - ليرنر لا ينطبق على حالة إجمالى الواردات.

ومع انخفاض مرونة سعر الصرف و ارتفاع الميل للاستيراد، فإن أثر تخفيض قيمة العملة على المستوى العام للأسعار لا يمكن إهماله. وهذا فى حد ذاته يقلل من أهمية وفعالية تخفيض قيمة العملة باعتباره إجراء لتحويل الإنفاق، نظرًا لأنه يؤدى إلى زيادة فى تكلفة الإنتاج المحلى. ومن ثم فإننا نستنتج أن التصنيع للإحلال محل الواردات فى حد ذاته يضع حدودًا جامدة على فعالية تخفيض قيمة العملة كوسيلة للتعامل مع اختلال ميزان المدفوعات. وبالنسبة للصادرات، فإن تخفيض قيمة العملة ليس له فعلا ارتباط ببند الصادرات الرئيسى (البترول)، والذى كان يمثل على الأقل ٥٠% من الصادرات فى خلال فترة تخفيض قيمة العملة. وقد يكون الإحساس

بأثر التخفيض بدرجة أكبر فى حالة السلع الصناعية غير التقليدية، بشرط أن يكون عرضها ذا مرونة عالية بدرجة معقولة. وإذا ما قمنا بفحص الدليل المسجل فى جدول ٣-١، فإننا سنلاحظ أن أثر تخفيض قيمة العملة لعام ١٩٩٠/٩١ قد استمر حتى نهاية العام المالى ١٩٩٣/٩٤. ولكن يبدو أنه خمد سريعا بعد ذلك.

وينبغى أن تضاف إلى التحليل السابق نقطتان مهمتان:

أولا: إن تخفيض قيمة العملة، قد يسهم فى الأجل الطويل فى تعديل مسار وترشيد الهيكل الصناعى - ولكن ذلك بشرط أن يتم دعمه بإجراءات السياسات النقدية والمالية، والسياسة التجارية / الصناعية المناسبة.

ثانيا: نظرا لأنه لم يكن هناك فى حالة مصر ربط للأجر الحقيقى بالرقم القياسى لتكاليف المعيشة، فإن الزيادة فى تكاليف المعيشة قد أدت إلى هبوط الأجور الحقيقية. ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن كل ذلك قد يؤدى إلى تحسين القدرة التنافسية للبلاد فى هذا المجال.

سعر الصرف الحقيقى:

لماذا كان تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجارى مؤقتا فقط كما لاحظنا فيما سبق؟ إن الإجابة تكمن فى أن التخفيض الاسمى لقيمة العملة لم تتم ترجمته فى الواقع ليصبح تخفيضًا حقيقيًا دائمًا. وهكذا يصبح لزاما علينا أن ننظر بدقة إلى سلوك سعر الصرف الاسمى وسعر الصرف الحقيقى للجنيه المصرى.

وفى البداية، فإن من المهم أن نلاحظ أن حسابات سعر الصرف الحقيقى تقوم على أساس عدد من الافتراضات عن اقتصاد

صغير معين، يواجه أسعارًا عالمية محددة للواردات والصادرات (أى أن الدولة متلقية للأسعار ولا تحددها)، كما أن هيكل الرسوم الجمركية فيه معطاة أيضا. وهذا الافتراض الأخير قد يمكن تخفيفه، كما يمكن إدخال التغييرات فى هيكل الرسوم الجمركية فى معادلة سعر الصرف الحقيقى (RER).

وفى الكتابات الاقتصادية غالبا ما تجرى الإشارة إلى فكرة سعر الصرف الفعال، ومن ثم إلى سعر الصرف الاسمى الفعال (NEER) وسعر الصرف الحقيقى الفعال (REER). وسعر الصرف الفعال يأخذ فى الحسبان التغييرات التى تحدث فى أسعار صرف العملات الأخرى. ويكاد أن يكون استخدام سعر الصرف الفعال هو الأمر المعتاد بعد انهيار نظام بريتون وودز للتعادل الثابت، وبعد التقلب الواسع فى أسعار صرف العملات كل على انفراد. وأصبح مبرر ذلك هو أن سعر الصرف هو أساسًا سعر نسبى يفترض أن يكون مؤشرًا على القدرة التنافسية. ومن ثم فإن من المهم أن نأخذ فى الحسبان التغيرات فى أسعار الصرف الأسمية للعملات الأخرى أيضا. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم سعر الصرف الفعال يكون ذا معنى فى إطار نظام الربط المتحرك *. إلا أنه يصبح مشوشا وغير واضح تماما فى ظل نظام التعويم. (٣)

وفى إطار هذه الدراسة، فإن سعر الصرف الحقيقى الفعال (REER) يجرى قياسه بالأسلوب المعتاد عن طريق تعديل سعر الصرف الاسمى الفعال (NEER) بالفروق بين معدلات التضخم (أى نسبة الأرقام القياسية للأسعار المحلية إلى الأجنبية). وتستخدم المعادلة التالية لحساب سعر الصرف الحقيقى الفعال (REER):

$REER=NEERxP1/P2$ معادلة (٣-١)

---

* **Adjustable-Peg System**

حيث: REER = الرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى الفعال.

NEER= الرقم القياسى لسعر الصرف الاسمى الفعال (الجنيه المصرى/ العملة الأجنبية).

P_1 = الرقم القياسى لمستوى الأسعار الأجنبية

P_2 = الرقم القياسى لمستوى الأسعار المحلية - وفقا للرقم القياسى لأسعار المستهلك

وقد يمكن تفسير المعادلة (٣-١) كما يلى: إن الارتفاع فى سعر الصرف الأسمى الفعال (NEER) يعنى إنخفاضًا أسميًا وكما أن الارتفاع فى سعر الصرف الحقيقى الفعال (REER) يعنى انخفاضا حقيقيا فى قيمة العملة والهبوط فى سعر الصرف الأسمى الفعال (NEER) يعنى ارتفاعا اسميا فى قيمة العملة. كما أن الهبوط فى سعر الصرف الحقيقى الفعال (REER)، يعنى ارتفاعا حقيقيًا فى قيمة العملة. ومن المعتاد فى البحوث التطبيقية أن يجرى استخدام الرقم القياسى لأسعار الجملة (WPI) كمقياس لمستوى الأسعار الأجنبية، ولكن فى دراستنا هذه كان علينا أن نستخدم الرقم القياسى لأسعار المستهلك لأهم شركاء مصر فى التجارة كبديل عن الرقم القياسى لأسعار الجملة لعدم إمكان الحصول عليه[٤].

ويبين الجدول رقم ٣-٥ تقديرات لسعر الصرف الحقيقى الفعال للجنيه المصرى للفترة ١٩٧٣-١٩٩٦. كما يحتوى الجدول أيضا على حسابات لسعر الصرف الحقيقى للجنيه مقابل عملات أهم شركاء مصر فى التجارة (وهى مجموعة دول يبلغ إجمالى حجم تجارتها مع مصر نحو ٨٠% من تجارة مصر الخارجية). ويمكن الوصول إلى عدة نتائج مفيدة استنادا إلى هذه التقديرات. ولكننا سنركز على موضوع برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ويبين العمود الأخير فى الجدول رقم ٣-٥ أن تخفيض قيمة الجنيه

لعام ١٩٩٠/٩١ لم يترجم فى الواقع إلى تخفيض حقيقى دائم. وطبقا للنتائج التى وصلنا إليها، فإن من الواضح أن سعر الصرف الحقيقى للجنيه قد انخفض مقابل أهم شركاء مصر فى التجارة، وهو ما يشير إلى ارتفاع حقيقى فى قيمة الجنيه يناهز ٢٠% فى خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦.

ونحن نزعم هنا أن بعض جوانب التحرير المالى (بالتحديد تحرير أسعار الفائدة جنبا إلى جنب مع تحرير العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات واستخدام سعر الصرف كمرساة اسمية بواسطة البنك المركزى المصرى قد أسهم فى ارتفاع قيمة الجنيه المصرى. أما السؤال عما إذا كان ذلك يعنى أن قيمة الجنيه المصرى قد أصبحت مغالى فيها (overvalued)، فإنه يعتمد على ما إذا كان سعر صرف الجنيه فى البداية هو سعر التوازن وهذا موضوع ما زال مجالا للجدل.

ومع تحرير سعر الفائدة على الودائع والقروض بالجنيه المصرى من جانب البنك المركزى المصرى كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلى اعتبارًا من ٣ يناير ١٩٩١، أصبحت البنوك حرة فى تحديد أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى. [٥] ونتيجة للسياسة النقدية المتشددة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى فى الجهاز المصرفى ارتفاعًا حادًا. وعلى سبيل المثال، فإن سعر الفائدة على الودائع بالجنيه لمدة ثلاثة شهور قفز من ٨,٥ % فى السنة فى نهاية ديسمبر ١٩٩٠ إلى ١٣,٦% فى السنة فى نهاية يونيه ١٩٩١- أى زيادة بنسبة ٦٠%. وقد بلغ سعر الفائدة ذروته فى نهاية يناير ١٩٩٢ عندما وصل إلى ١٧,٢% سنويا. ثم اتجه سعر الفائدة إلى الهبوط بعد ذلك.

جدول ٣-٥ سعر الصرف الحقيقى الفعال ١٩٧٣-١٩٩٦

السنة	سعر الصرف الاسمى جـ م/دولار(١)	الرقم القياسى لسعر الصرف الاسمى جـ م/ دولار(٢)	الرقم القياسى لسعر الصرف الاسمى عملات أجنبية/دولار(٣)	الرقم القياسى لأسعار المستهلك المصرى/الرقم القياسى لأسعار للمستهلك في الخارج(٤)	سعر الصرف الاسمى الفعال (BEER)(٥)	سعر الصرف الحقيقى الفعال (REER)(٦)
٧٣	٠,٤٣٦	١٤,٥	١٤٢,١	٣٥,٣	٢٠,٦	٥٨,٤
٧٤	٠,٤٣٦	١٤,٥	١٣٩,٤ •	٣٣,٨	٢٠,٢	٥٩,٨
٧٥	٠,٤٣٦	١٤,٥	١٤٠,٩	٣٣,١	٢٠,٤	٦١,٧
٧٦	٠,٤٥٠	١٤,٩	١٣١,٠	٣٣,٤	١٩,٥	٥٨,٤
٧٧	٠,٤٥٠	١٤,٩	١٣١,١	٣٤,٣	١٩,٥	٥٧,٠
٧٨	٠,٤٥٥	١٥,١	١٣٨,٨	٣٥,٢	٢١,٠	٥٩,٥
٧٩	٠,٧٠٥	٢٣,٤	١٤٢,٣	٣٥,١	٣٣,٣	٩٤,٩
٨٠	٠,٧٤٢	٢٤,٦	١٧٢,٧	٤٥,٩	٤٢,٥	٩٢,٦
٨١	٠,٧٥٣	٢٥,٠	١٤٧,٩	٤٤,٧	٣٧,٠	٨٢,٧
٨٢	٠,٧٦٤	٢٥,٤	١٣٠,٣	٤٦,٢	٣٣,١	٧١,٦
٨٣	٠,٧٧٣	٢٥,٦	١١٧,٢	٤٨,٨	٣٠,٠	٦١,٥
٨٤	٠,٧٨١	٢٥,٩	١٠٢,٧	٥١,٦	٢٦,٦	٥١,٥
٨٥	٠,٨٠٦	٢٦,٧	٩٤,٠	٥٢,٩	٢٥,١	٤٧,٤
٨٦	٠,٩٣٨	٣١,٢	١٠٦,٧	٦٢,٤	٣٣,٣	٥٣,٤
٨٧	١,٠٩٠	٣٦,٢	١١٥,٠	٧١,٢	٤١,٦	٥٨,٥
٨٨	١,٥٧٣	٥٢,٢	١٢٢,٨	٨٤,٦	٦٤,١	٧٥,٨
٨٩	٢,٠٤٨	٦٨,٠	١٠٩,٨	٩١,٠	٧٤,٧	٨٢,٤
٩٠	٢,٣٩٠	٧٩,٤	١٠٨,٦	٩٣,٢	٧٤,٠	٩٢,٥

السنة	سعر الصرف الاسمى جـ م/دولار(١)	الرقم القياسى لسعر الصرف الاسمى جـ م/ دولار(٢)	الرقم القياسى لسعر الصرف الاسمى عملات أجنبية/دولار(٣)	الرقم القياسى لأسعار المستهلك المصرى/الرقم القياسى لأسعار للمستهلك فى الخارج(٤)	سعر الصرف الاسمى الفعال (٥)(BEER)	سعر الصرف الحقيقى الفعال (٦)(REER)
٩١	٣,٠١١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٩٢	٣,٣٠٤	١٠٩,٧	٩٤,١	١٠٢,٦	١٠٣,٢	١٠٠,٦
٩٣	٣,٣٣٤	١١٠,٧	٨١,٩	١٠٣,٤	٩٠,٧	٨٧,٧
٩٤	٣,٣٣٩	١١٠,٩	٨٠,٠	١٠١,٠	٨٨,٧	٨٧,٨
٩٥	٣,٣٣٩	١١٠,٩	٧٦,٤	١٠٤,٩	٨٤,٧	٨٠,٨
٩٦	٣,٣٣٩	١١٠,٩	٧٧,٦	١٠٧,٥	٨٦,١	٨٠,١

الملاحظات والمصادر: عمود (١) سعر الصرف الاسمى جـ م/ دولار تم حسابه كمتوسط مرجح لعمليات النقد الأجنبى المستخرجة من ملحق ٢. وهو ليس السعر الرسمى فقط، كما جرى عليه العمل عادة فى الكثير من الدراسات السابقة.

عمود (٢) أرقام سعر الصرف الاسمى الموجودة فى العمود رقم(١)معدلة بمعاملة ٩٠/٩١باعتبارها سنة الأساس.وهذه السنة التى حدث فيها أكبر تخفيض نسبى فى قيمة العملة.

عمود (٣) الرقم القياسى لسعر الصرف الاسمى مرجحا بالنصيب النسبى (مقيسا بالدولار بالنسبة للجنيه المصرى) لأهم شركاء مصر فى التجارة (أسعار الصرف مستخرجة من الإحصاءات المالية الدولية) التى يصدرها صندوق النقد الدولى IMF,IFS1998CD-ROM، وأوزان التجارة من IMF, Direction of Trade Statistis,1998CD-ROM

عمود (٤) نسبة الرقم القياسى للمستهلك فى مصر إلى المتوسط المرجح للرقم القياسى لأسعار المستهلك فى أهم الدول شركاء مع مصر فى التجارة عن عام ٩١/١٩٩٠.

عمود (٥) = عمود (٢) × عمود (٣)

عمود (٦) عمود (٥) ÷ عمود (٤)

وعند مقارنة سعر الليبور (سعر الإقراض ما بين بنوك لندن LIBOR) مع سعر الفائدة على الودائع الدولارية في الجهاز المصرفي المحلي، يلاحظ أن الفرق في الفائدة قفز من ٠,٥٩ نقطة مئوية في نهاية ديسمبر ١٩٩٠ إلى ١٣,٢ نقطة مئوية في نهاية يناير ١٩٩١ (انظر جدول ٣-٦). وكان العامل الرئيسي وراء التحركات في سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصري هو المزاد الخاص بأذون الخزانة التي تصدرها الحكومة، والذي يتحدد بموجبه سعر الفائدة على أذون الخزانة. وهو الذي يحدد بدوره سعر الخصم (نظرا لأن البنك المركزي المصري يحدد سعر الخصم بإضافة ٢ نقطة مئوية إلى سعر الفائدة على أذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور) ويتبع ذلك سعر الإقراض للجنيه المصري.

جدول ٣-٦

سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصري وسعر الليبور للدولار الأمريكي

نهاية شهر	الودائع ٣ شهور بالجنيه المصري% (١)	الودائع ٣ شهور بالدولار (ليبور) % (٢)	فرق سعر الفائدة (٣)=(١)-(٢) نقطة مئوية	سعر صرف جم/ دولار (٤)
ديسمبر ٩٠	٨,٥[أ]	٧,٩١	٠,٥٩	
يونيه ٩١	١٣,٦	٦,٢٠	٧,٤٠	٣,٣٤٠٩
يناير ٩٢	١٧,٢	٤,١٨	١٣,٠٢	
يونيه ٩٢	١٦,٧	٣,٩٩	١٢,٧١	٣,٣٢١١
ديسمبر ٩٢	١٥,١	٣,٦٣	١١,٤٧	
يونيه ٩٣	١٣,٥	٣,٢٤[ب]	١٠,٢٦	٣,٣٥٢٥

ملاحظات: (أ) ظل ساريا منذ يناير ١٩٨١. (ب) مارس ٩٣.

مصادر: (١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي. سنوات مختلفة

(٢) صندوق النقد الدولي/IFS,IMF أعداد مختلفة.

وحتى بعد بدء الهبوط فى سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى، كان الفرق ما يزال أكثر من ١٠ نقاط مئوية فى نهاية عام ١٩٩٣.. ويبدو أن الفرق فى سعر الفائدة كان قد استقر فى نهاية الأمر عند ٥ نقاط مئوية. وفى نفس الوقت، فإن إتباع مرساة سعر الصرف الاسمى يقضى فعليا على مخاطر النقد الأجنبى. ومع حرية تحرك رأس المال، فإن هذه السياسة قد أدت إلى تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل على نطاق كبير إلى الداخل، مدفوعة بمراجعة الفائدة غير المغطاة *.

وفى ضوء ذلك فإننا نلاحظ أن السياسة النقدية خلال المرحلة الأخيرة من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى كانت لها ثلاثة أهداف رئيسية: (١) التحكم فى التوسع النقدى (٢) تثبيت سعر الصرف الاسمى للجنيه مقابل الدولار (٣) تخفيض سعر الفائدة على الجنيه لتشجيع الاستثمار. وكانت الأدوات التى تم استخدامها هى السقوف الائتمانية، وإصدار أذون الخزانة (البنك المركزى المصرى، ٩٣/١٩٩٢، ص ٤٠). ويعتبر هذا مثالا كلاسيكيا لعدد قليل جدًا وغير كاف من الأدوات المختارة لتحقيق مجموعة من الأهداف[٦].

وفى حالة مصر. فإن فرق سعر الفائدة نشأ عن التقاء ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى مع هبوط أسعار الفائدة فى الخارج. وقد أتاح هذا الفرق إمكانية تحقيق أرباح عن طريق مراجعة الفائدة، وذلك بتحريك الأموال بين أسواق المال المحلية والأجنبية. والصيغة العامة لمراجعة فروق الفائدة (فى حالة الودائع لمدة ثلاثة شهور) يمكن التعبير عنها كما يلى (Salvatore 1995)[٧]:

$$m = r - r_a / (4 + r_a) - (e_f - e) / (e) \qquad (٣-٢)$$

* Uncovered Interest Arbitrage

حيث:

m = هامش المراجحة للدولار فى السنة.

r = الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى لمدة ثلاثة شهور (فى السنة).

r_a = الفائدة على الودائع بالدولار لمدة ثلاثة شهور (فى السنة).

e = سعر الصرف الفورى جـ م / دولار

e_f = سعر الصرف الآجل جـ م /دولار

وعند تطبيق هذه المعادلة على حالة مصر، فإنه يجب ملاحظة أن $e = e_f$ بفضل مرساة سعر الصرف الاسمى. أى أن سعر الصرف الآجل يعادل السعر الفورى، وبالتالى لا توجد مخاوف من تغير سعر الصرف. وهذه هى الحالة الخاصة لمراجحة الفائدة غير المغطاة، حيث لا يحتاج المضاربون إلى شراء النقد الأجنبى فى السوق الآجلة للتغطية ضد مخاطر النقد الأجنبى (متمثلة فى تقلبات سعر الصرف). ومع إهمال تكاليف العمليات، فإن هامش الربح من عمليات مراجحة الفائدة فى حالة مصر تعدى ٣ نقاط مئوية (على أساس سنوى) فى النصف الأول من عام ١٩٩٢. وعلى الرغم من هبوط هامش ربح عمليات المراجحة منذ شهر يناير عام ١٩٩٣، إلا أنه ما زال كبيرًا.

وهكذا فإن عمليات مراجحة الفائدة قد تفسر أو على الأقل تلقى قدرًا من الضوء على أثرين مهمين لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، وهما بالتحديد: التحول عن الودائع المقومة بالعملات الأجنبية إلى الودائع المقومة بالجنيه المصرى فى الجهاز المصرفى المحلى (تراجع الدولرة)، والتدفقات الداخلة الضخمة من رأس المال قصيرة الأجل وتراكم احتياطات النقد الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى.

وقد تكون فى التجربة المصرية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بعض العناصر التى تذكرنا بالتجربة المكسيكية فى منتصف التسعينيات. ونحن لا نتنبأ بالضرورة بسيناريو مماثل للانهيار الذى أدى إلى الأزمة المالية فى المكسيك لعام ١٩٩٤-٩٥، كما أننا لا نستنتج أن الحالة المصرية هى " استنساخ" للأزمة المكسيكية. ولكن على المرء أن يؤكد حقيقة أن الأساسيات الاقتصادية فى مصر الآن، كما كان الحال فى المكسيك فى ١٩٩٤-٩٥، ليست متوافقة معًا بشكل سليم. فبينما ترتفع قيمة الجنيه، ويزداد تراكم الدين العام المحلى، ويتسع العجز التجارى، كان هناك على الجهة الأخرى تدفقات رأسمالية داخلة قصيرة الأجل على نطاق كبير. وبالإضافة إلى ذلك، هناك هبوط فى معدل الادخار، وركود فى معدل الاستثمار. وهذه التوليفة للمتغيرات الاقتصادية الكلية تكشف عن حالة شديدة الهشاشة وغير قابلة للاستمرار فى نهاية الأمر.

دعنا ننظر الآن إلى هذه العملية كما تجسدت على أرض الواقع، ونرصد الأحجام الضخمة التى تتضمنها، فلكى يتحاشى الارتفاع الاسمى فى قيمة الجنيه، قام البنك المركزى المصرى بالتدخل فى سوق النقد الأجنبى مشتريًا للدولار مقابل الجنيه المصرى. وفى ظل مرساة سعر الصرف الاسمى، فإن هذه التدفقات الرأسمالية الداخلة أدت إلى تراكم احتياطات النقد الأجنبى لدى السلطات النقدية، وهكذا فإن الاحتياطيات الدولية للبنك المركزى (بخلاف الذهب) ارتفعت ممًا يعادل ٢,٦٨٤ مليار دولار أمريكى فى نهاية عام ١٩٩٠ إلى ١٢,٩٠٤ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٣، عندما كانت يعادل ١٢٠% من الواردات السنوية. وكانت التقديرات لشهر يونيه عام ١٩٩٦ نحو ١٩ مليار دولار، أو ما يزيد على قيمة الواردات لمدة ١٦ شهرًا. وهو مستوى للاحتياطات الأجنبية الدولية غير مسبوق فى التاريخ الاقتصادى الحديث لمصر، باستثناء حالة الأرصدة الاسترلينية(٨).

وفى ظل كل من سعر الصرف الاسمى وحرية تحــرك رأس المــال، أصبح حجم الاحتياطيات بالنقــد الأجنبــى فــى حكــم المتغيــر الــداخلى (Blejer&Leiderman 1981). وبالتوازى مع ذلك تراكم الدين المحلى، معبرا عن الوجه الآخر لتنافر الأساسيات الاقتصادية وبالذات سعر الفائدة، معــدل التضخم، وسعر الصرف الاسمى. ولتجنب موجات غير مرغوبة من التوسع النقدى، فقد تم إلى حد كبير تعقيم التدفقات الداخلة من النقد الأجنبى. ولهــذا الغرض قامت الحكومة بإصدار سندات الخزانة على نطاق تجــاوز كثيــرا احتياجات تمويل العجز المالى. ولقد سيطرت على الإدارة الاقتصادية الرغبة فى تعقيم التدفقات الرأسمالية الداخلة، وكان تراكم الدين الداخلى يمثل جزئيا الوجه الآخر لتراكم الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزى المصرى، أمــا الجزء الآخر فكان يمثل فائض السيولة بالجنيه لدى الجهاز المصرفى (انظر جدول ٣-٧).

جدول ٣-٧

إصدارات أذون الخزانة، وأسعار الفائدة والاحتياطات الدولية

	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣
إجمالى أذون الخزانة المصدرة (مليار جـ م)	١٣,١	١٣,٤	٤,٦**
لتغطية العجز	٣,٦	٢,٦	غير متاح
امتصاص والسيولة*	٩,٥	١٠,٨	غير متاح
سعر الفائدة على أذون الخزانة ٣ شهور (%)	٢٠,٧	١٨,٣	١٤,٨
الاحتياطيات الدولية (مليار دولار فى نهاية يونيه)	١٠,٥	١٥,٠	١٦,٨

ملاحظات:

*أغلبها عبارة عن ودائع حكومية لدى البنك المركزى المصرى.

** تغير فى الرصيد القائم من أذون الخزانة.

المصادر:

١- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩١/١٩٩٢،٩٢/٩٣.

٢- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية مجلد ٣٥ عدد ٣ (١٩٩٤،٩٥).

وفى جهوده لتثبيت القيمة الاسمية للجنيه فى مواجهة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل والتى اجتذبها فرق سعر الفائدة (انظر جدول ٣-٦)، قام البنك المركزى المصرى بشراء ٤,٧ مليار دولار خلال ٩٢/١٩٩١ مما أدى إلى زيادة احتياطياته من النقد الأجنبى إلى ١٠,٥ مليار دولار فى نهاية يونيه ١٩٩٢، أما فى عام ٩٣/١٩٩٢ فقد بلغ صافى المشتريات ٥,٢ مليار دولار، مما أدى إلى زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبى إلى ما يناهز ١٥ مليار دولار فى نهاية شهر يونيه ١٩٩٣. (انظر جدول ٣-٧).

وقد تم استخدام السيولة الزائدة فى الجهاز المصرفى إلى حد كبير فى شراء أذون الخزانة، ذات الدخل المعفى من الضرائب. ولم يستخدم من حصيلة أذون الخزانة التى تم إصدارها فى خلال العام المالى ١٩٩٢/٩١ والتى بلغت ١٣,١ مليار جنيه مصرى، سوى مبلغ ٣,٦ مليار جـ.م فى تغطية عجز الموازنة لنفس السنة. ونتيجة لذلك، فإن ودائع الحكومة لدى البنك المركزى، ارتفعت بمبلغ ٧,٢ مليار جـ.م فى عام ١٩٩١/ ٩٢ تمثل أكثر من نصف قيمة إصدارات أذون الخزانة لنفس السنة [(٩)]. وهذا يعنى أن حوالى ٢٧% فقط من حصيلة أذون الخزانة هى التى تم استخدامها لتغطية عجز الموازنة، بينما ذهب الباقى لتعقيم التدفقات الرأسمالية الداخلة من النقد الأجنبى. وتبين أرقام ٩٣/١٩٩٢ أن هناك ازدياداً أكثر فى نسبة إصدارات سندات الخزانة التى كان الدافع إليها نقدياً أكثر من كونه نتيجة لاعتبارات مالية (أى امتصاص زيادة السيولة بدلا من تغطية عجز الموازنة).وهكذا فإن السياسة المالية أصبحت تابعة للسياسة النقدية، ويتطلب الأمر أخذ تكلفة هذا المزيج من السياسات الكلية فى الاعتبار عند التقييم الشامل لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ويذكرنا ذلك بنموذج مانديل (Mundell) الشهير، حيث تؤدى حرية انتقال رأس المال من الداخل والخارج إلى إحباط السياسة النقدية (فى ظل نظام سعر الصرف الثابت) أو السياسة المالية (فى ظل نظام سعر الصرف المرن)[(١٠)].

وبمعلومية حصيلة أذون الخزانة التى أصدرت لامتصاص السيولة، ومتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة لمدة ٣ شهور، فإنه يمكن للمرء تقدير الفاتورة المالية لمثل هذه السياسة. فعلى سبيل المثال، فإنه فى عام ٩٢/١٩٩١ تم استخدام ما قيمته ٩,٣ مليارات جـ.م من سندات الخزانة لتعقيم التدفقات الرأسمالية الداخلة (وهو ما يمثل ٧٣% من إصدارات سندات الخزانة لتلك السنة)، وبلغ متوسط سعر الفائدة السنوية على هذا الدين ١٨,٤%. ومن ثم فإن المدفوعات عن الفوائد عن هذه الإضافة إلى الدين العام المحلى فى عام ٩٢/١٩٩١ تناهز ما قيمته ١,٧٥ مليار جنيه مصرى. وفى مقابل تكلفة هذه الفوائد، فإن المرء ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار الإيرادات من الفوائد التى تلقتها الحكومة مقابل إيداع المبالغ الزائدة لدى البنك المركزى المصرى (والتى أصبحت ممكنة بفضل الإفراط فى إصدار أذون الخزانة زيادة عما تتطلبه الحاجة لتمويل عجز الموازنة). وكان سعر الفائدة على تلك الودائع قد تحدد بنسبة تقل ٢% عن سعر الفائدة على أذون الخزانة. وقد استحق على ودائع الحكومة لدى البنك المركزى (٧,٢ مليار جنيه فى خلال ٩٢/١٩٩١) سعر فائدة بلغ ١٦,٤ % فى السنة، وبذلك تكون الإيرادات من الفوائد بلغت ١,١٨ مليار جـ.م. وهكذا فإن صافى التكلفة المباشرة على الموازنة العامة بلغ ٠,٥٧ مليار جم لعام ٩٢/١٩٩١ فقط.

وقد قام البنك الدولى مؤخرا بتقدير الخسارة السنوية (التى نتجت عن احتفاظ البنك المركزى المصرى باحتياطيات دولية مفرطة) بما تتراوح بين ١% -٢% من الناتج المحلى الإجمالى (World Bank,1997,Vo1.2, p.22). وتمثل هذه موارد حكومية كان يمكن تخصيصها بشكل أفضل أو فى استخدامات أخرى مطلوبة. وهناك أيضا نواحى توزيعية تتضمنها تلك السياسة، لو كان تدبير سداد الفاتورة بجمع الضرائب كما هو متبع فى نهاية الأمر. إذن بفضل هذه السياسة، فإن دافعى الضرائب المصريين هم الذين

يقومون فى الواقع بدعم حاملى أذون الخزانـة سـواء مـنهم الأجانـب أو المصريين المستفيدين من عوائدها أو من يطلق عليهم د. كينز طبقة " حملة الكوبونات ".

ما هو أثر سياسة سعر الصرف التى تم اتباعهـا بموجـب برنـامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى؟ كما ذكرنا فيما سـبق، فإنـه نظـرا لوجود حرية حركة لرأس المال عبر الحـدود (بفضـل تحريـر العمليـات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات) ووجود مرساة سعر الصرف الاسمى، فإن التحرير المالى يؤدى إلى زيادة تدفق رأس المال إلى الداخل. ويزداد عرض النقود فى أثناء العملية، فيما عدا ما يمكن امتصاصه من خلال التعقيم، ومن ثم تزداد الضغوط التضخمية فى الاقتصاد. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أثر تحرير الأسعار فى سياق مكون التكيف الهيكلى فى برنامج الإصـلاح الاقتصـادى والتكيف الهيكلى (Korayem,1993)، فإننا ينبغى أن نتوقع ازدياد الضـغوط التضخمية التى قد تؤدى إلى ارتفاع مستمر فى مستوى الأسعار ما لـم تـتم السيطرة عليها. وقد كانت النتيجة الحتمية للأخذ بمرسـاة سـعر الصـرف الاسمى، وارتفاع التضخم المحلى بالمقارنة مع أهم شركاء مصر التجاريين، هى ارتفاع قيمة الجنيه المصرى (رغم التخفيض الإسمى).

ويبدو أن ارتفاع قيمة الجنيه قد أصبح إحدى النزعات المركزية فـى ظـل برنـامج الإصـلاح الاقتصـادى والتكيـف الهيكلـى (World Bank,1995&1997; IMF1997). ونتيجة لذلك فقد ظل تخفيض سعر صرف الجنيه لبعض الوقت مسألة خلافية بين الحكومة المصرية وصـندوق النقـد الدولى، إذ كان الصندوق يحاول دفع الحكومة لإجراء تخفيض قيمة الجنيـه، بينما كانت الحكومة تقاوم ذلك بشدة. وأثيرت المخاوف من التـأثير السـلبى على تنافسية الاقتصاد المصرى نتيجة لتدهور سعر الصرف الحقيقى. ويمكن تفسير هذه النقطة بشكل أكبر بالإشارة إلى المعادلة (٣-١) السابق ذكرها.

فإذا افترضنا أن مستوى الأسعار العالمية يعبر عن أسعار السلع القابلة للتجارة وأن مستوى الأسعار المحلية يعتبر دليلاً جيدًا على أسعار السلع غير القابلة للتجارة (أو السلع المحلية)، فإننا يمكن أن نحصل على صيغة معدلة بشكل طفيف للمعادلة (٣-١) على الصورة التالية:

$$RER = Pt / Pn \qquad (٣-٣)$$

حيث:

RER= سعر الصرف الحقيقي

Pt = سعر السلع القابلة للتجارة (بالعملة المحلية) وهو يساوى حاصل ضرب سعر الصرف الاسمى فى مستوى الأسعار العالمية $P_f \times NER$

P_f = مستوى الأسعار العالمية (أسعار السلع القابلة للتجارة)

Pn = P_d = سعر السلع غير القابلة للتجارة.

وسعر الصرف الحقيقى (RER) كما يعبر عنه فى المعادلة ٣-٣ هو النسبة المعروفة بنسبة سالتر (Salter Ratio)*. وباستخدام هذه النسبة، فإننا يمكن أن نستخلص النتيجة التالية:

" على أساس الدلائل الأمبريقية المتاحة (انظر جدول ٣-٥)، فإن السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة في مقابل السلع غير القابلة للتجارة في مصر قد هبط بنسبة ٢٠% في خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦، وهي المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي".

وتتوافق نتائج الدراسات الحديثة مع النتيجة التى وصلنا إليها أعلاه (World Bank, Vo1.2,pp.14-15 ، الخواجة ١٩٩٦، فصل ٣).

* والتى أخذت عن الاقتصادى الاسترالى **Salter**. (المؤلف)

وينبغي الحذر عند تفسير تلك النتائج، فارتفاع قيمة الجنيه قد يعني ضمنيا أن البلاد تفقد قدرتها التنافسية في مضمار التبادل الدولي. وعلى أية فإن هذا الاستنتاج ينبغي تعديله في ناحية مهمة تتعلق بسلوك الأجور. ولعرض هذه النقطة، يمكن استخدام صيغة معدلة تعديلاً طفيفاً للمعادلة (٣-١) كما يلي:

$$RER = NER \times P_f / W \qquad (٣-٤)$$

حيث W تمثل الرقم القياسي للأجور في البلاد، وباقي التغيرات كما سبق تعريفها. والصيغة التي تم التعبير عنها في المعادلة (٣-٤) تكون مناسبة حيثما تكون الأجور أحد المكونات الرئيسية في تكاليف الإنتاج: ويصدق هذا بصفة خاصة على الصناعة التحويلية. وإذا ما تأملنا المعادلة (٣-٤) في سياق الحالة المصرية، فإننا نلاحظ أن الأجور الاسمية لا تساير الزيادات في تكاليف المعيشة كما تظهر مثلا في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وتشير التقديرات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء[١١]، إلى أنه في خلال السنوات الخمس ١٩٨٦/٨٧- ١٩٩١/٩٢ ازداد إجمالي الأجور الاسمية بمتوسط سنوي بلغ ١٥,٩ %، بينما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك متوسط زيادة سنوية بلغ ١٨,٤ %. وبالتالي فإن الأجور الحقيقية كانت تتناقص باطراد خلال الفترة بمتوسط سنوي ٢,٥% على الأقل. ولا شك في استمرار هذا التدهور في الأجور الحقيقية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، نظرا لأن البرنامج ينص بوضوح على أن تكون الزيادات في الأجور أقل من معدل التضخم.

وما لم يحدث هبوط متناسب في إنتاجية العمل (وهو ما نستبعده على سبيل الافتراض) فإن انخفاض الأجور الحقيقية يعني انخفاض تكلفة الإنتاج. مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. ومن ثم فقد يكون من الصعب الزعم بأن الخسارة في القدرة التنافسية كانت فعلا بنفس القدر الذي يشير إليه ارتفاع

قيمة الجنيه المصرى. ومع هذا التحفظ، فقد كان هناك بالتأكيد شيء من التآكل فى القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى بمفعول السياسات الكلية التى اتبعت فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

والنتيجة التى يمكن استخلاصها باطمئنان على أساس الدليل المتاح هى أن التخفيض الكبير فى قيمة العملة خلال ١٩٩٠ -١٩٩١ لم يعمر طويلا، فقد شهدت الفترة التى تمثل المرحلة الأولى من البرنامج (١٩٩١-٩٦)، ارتفاعًا حقيقيًا فى قيمة الجنيه المصرى، هذا الارتفاع فى قيمة العملة تتضمن بالضرورة قدرًا من تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى مضمار التبادل الدولى. وقد يبدو هذا وكأنه يتناقض مع التحفظات التى أثرناها بالنسبة لتخفيض قيمة العملة بسبب آثاره التضخمية. (انظر ما سبق ذكره أعلاه، وأيضا الفصلين الأول والثاني). ولكن ليس هناك حقيقة أى تناقض، فقد انصب اعتراضنا على نظام سعر الصرف (المرساة الاسمية) فى إطار تحرير فى الحساب الرأسمالى. ومن منظور الميزان التجارى، فقد تكون سياسة دعم الصادرات حلا أفضل من التخفيض.

أما مضمون نظام سعر الصرف بالنسبة للتدفقات الرأسمالية وعلى إحلال العملات فهو مثير للاهتمام. وفى هذا الخصوص، فإننا نسترجع أن العامل الرئيسى فى الارتفاع الحقيقى لقيمة الجنيه الذى رصدناه هو التحرير المالى للعمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات. كما أن من المدهش أن نلاحظ أن الارتفاع الحقيقى فى قيمة الجنيه كان يحدث على خلفية اتساع العجز التجارى. ونظرا لربط الجنيه بالدولار الأمريكى، فإن مخاطر الصرف الأجنبى قد ألغيت فعلاً، فاتحة بذلك الباب أمام التدفقات الرأسمالية الضخمة إلى الداخل المدفوعة باعتبارات الربح المتضمن فى مراجحة الفائدة.

وقد أدت فروق أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه والودائع المقومة بالعملات الأجنبية فى الجهاز المصرفى المحلى إلى إطلاق شرارة إحلال

العملات، فى صورة التحول من ودائع العملات الأجنبية إلى الودائع بالجنيه المصرى. وهذه العملية الأخيرة هى عملية تراجع الدولرة والتى شجعها توقع ضآلة مخاطر الصرف بدرجة يمكن التغاضى عنها. ويمكن قياس عملية تراجع الدولرة بواحد من المؤشرين التاليين. الأول، هو التغير فى نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالى الودائع فى الجهاز المصرفى. والثاني، هو التغير فى نسبة الودائع لأجل بالعملات الأجنبية، إلى إجمالى الودائع لأجل فى الجهاز المصرفى. وطبقا للمؤشر الأول، والذى يركز على العملات الأجنبية كوسائل دفع، فإن نسبة الودائع بالعملات الأجنبية هبطت من الذروة التى بلغتها وهى ٦١% من إجمالى الودائع فى يونيه ١٩٩١ إلى ٤٣% فى يونيه ١٩٩٢، ثم إلى أقل من ذلك فأصبحت نسبتها ٣٢% فى يونيه عام ١٩٩٣، واستقرت بعد ذلك عند نسبة ٣٠% تقريبًا فى خلال الفترة ١٩٩٣/٩٤ - ١٩٩٥/٩٦. وطبقا للمؤشر الثاني، والذى يركز على وظيفة العملات الأجنبية كمخزن للقيمة، فإن نصيب الودائع لأجل بالعملات الأجنبية هوى بشدة من ٦٣% فى يونيه ١٩٩١ إلى ٤٢,٦% فى يونيه ١٩٩٢، ثم إلى ٣٠,٦ % فى يونيه ١٩٩٣. ويبدو أن النسبة استقرت حول ٢٥% فى خلال الفترة ٩٤-١٩٩٦(انظر جدول ٣-٨ للحصول على التفاصيل).

ويظهر هذا بوضوح الحساسية الشديدة لنسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالجنيه فيما يتعلق بفرق سعر الفائدة. وينبغى التأكيد على أن تلك الحساسية لم يكن من الممكن حدوثها لولا استخدام سعر الصرف الاسمى كمرساة والالتزام بحرية انتقال رأس المال.

وقد واصل حجم التدفقات الرأسمالية الداخلة نتيجة لفرق سعر الفائدة الزيادة بصورة مطردة، مثيرا بذلك مشكلات خطيرة ومتزايدة بالنسبة لإدارة هذه التدفقات. وربما كان هذا هو ما دفع البنك الدولى للإشارة إلى تجربة مصر مع التدفقات الرأسمالية الداخلة، باعتبارها "إثراء محرجا" (World

Bank,1997). وبلغ حجم التحويلات الخاصة من جانب واحد إلى ٣,٧٥١ مليارات دولار فى خلال عام ١٩٩٠/٩١. ارتفع إلى ٥,٧٤٨ مليارات دولار فى عام ١٩٩١/٩٢، وبلغ ٧,٢٦٠ مليارات دولار فى عام ١٩٩٢/٩٣. وبذلك يكون متوسط هذا النوع من التدفقات خلال الفترة ١٩٩٠/٩١ – ١٩٩٢/٩٣ ٥,٦ مليارات دولار سنويا. وبالمعيار النسبى، فإن هذا كان يعادل ١٥٠% مرة المتوسط السنوى لحجم الصادرات السلعية فى السنوات ١٩٩٠/٩١ – ١٩٩٢/٩٣. (انظر جدول ٣-١). وبمستويات الاقتصاد المصرى، فإن تلك التدفقات كانت بالغة الضخامة حقًا. وقد أظهر معدل التدفقات الرأسمالية شيئا من الفتور فى خلال السنوات ١٩٩٣-١٩٩٥، إلا أنه استعاد نشاطه بعد ذلك. وعلى الرغم من صعوبة التحقق من طبيعة تلك التدفقات، فإن هناك بعض الأدلة الجزئية التى تشير إلى أن نسبة محسوسة كانت فى شكل استثمارات المحفظة (IMF,1997).

إن حجم وطبيعة التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى مصر فى خلال المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وحتى الآن، تقدم لنا صيغة أخرى للمرض الهولندى. فقد أدت التدفقات الرأسمالية الداخلة الضخمة إلى ارتفاع قيمة الجنيه، والتى قدرناها فيما سبق بنسبة ٢٠% فى خلال الفترة حتى ١٩٩٦. وبعبارة أخرى، وبالإشارة إلى المعادلة (٣-٣) التى سبق ذكرها، فإن السعر النسبى للسلع غير القابلة للتجارة كان يرتفع فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وكما تقضى النظرية، فإن هذا يعمل بالضرورة على اجتذاب الموارد إلى القطاعات المنتجة للسلع غير الداخلة فى التجارة. ومن ثم فإننا يمكن أن نتنبأ بناء على ذلك بحدوث زيادة فى نصيب قطاعات السلع غير الداخلة فى التجارة فى الناتج المحلى الإجمالى فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وهذا يجعل مهمة تخفيض العجز التجارى، أكثر صعوبة.

تحرير التجارة:

تضمن تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى عددًا من الإجراءات التى تعكس بصفة أساسية المنظور التقليدى لإصلاح السياسة التجارية. وطبقا لهذا المنظور، فإن تحرير التجارة يتمثل فى عملية استبدال نظام الحصص والقيود غير الجمركية الأخرى، السارية فى وجود سعر صرف غير توازنى، بنظام يعتمد فقط على الرسوم الجمركية مع سعر صرف توازنى (Bhagawtati,1986,Krueger ,1978). ولكن أحد عيوب هذا الطرح هو أن سعر الصرف التوازنى قد يكون واضحًا كمفهوم نظرى، ولكنه غالبا ما يكون من الصعب جدًا تقديره فى الواقع.

وتمهيدا لبدء برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، فإن إلغاء العوائق غير الجمركية قد جرى بحماس. ثم استمر بقوة فى ظل البرنامج. وهكذا، فقد تم تقريبا إلغاء كافة العوائق غير الجمركية بما فى ذلك (أ) كل صور حظر الاستيراد تقريبًا، وكافة الموافقات المسبقة، وكافة موانع التصدير ،ومعظم الرسوم الجمركية التفضيلية (ب) القيود المؤسسية على الواردات (جـ) موازنة النقد الأجنبى والقيود على الشركات التجارية الأجنبية.

وفى ظل المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، التى غطاها اتفاق الترتيبات الممتدة مع صندوق النقد الدولى من سبتمبر ١٩٩٣ حتى سبتمبر ١٩٩٦ وبرنامج البنك الدولى لمراقبة التكيف الهيكلى (SAMP) (١٢)، بدأت الحكومة برنامجًا لإصلاح التجارة لمدة ثلاث

جدول ٣-٨

الودائع في الجهاز المصرفي ١٩٨٩ – ١٩٩٣ (مليون جــ.م)

نهاية شهر يونيو	١٩٨٩	%	١٩٩٠	%	١٩٩١	%	١٩٩٢	%	١٩٩٣	%
إجمالى الودائع بالجنيه	٢٢,١٢٧	٤٤	٢٦,٢٦٠	٤٤	٣٠,٧٦٤	٣٩	٦٣,١٢٧	٥٧	٨٨,٠٧٠	٦٨
جارية	٤,٥٣٤		٥,١٧٧		٥,٢٣٤		٨,٩٦٣		١٠,٦٠٥	
لأجل	١٧,٥٩٣		٢١,٠٨٣		٢٥,٤٤٠		*٥٤,١٦٤		*٧٧,٤٦٥	
إجمالى الودائع النقد الأجنبى	٢٨,٢٣٨	٥٦	٣٤,٥٦٤	٥٦	٤٨,٨٣٩	٦١	٤٧,٠٤٤	٤٣	٤١,٣٠٤	٣٢
جارية	٢,٩٩٥		٣,٢٨٨		٤,٧٢٥		٦,٨١٣		٧,١٠٠	
لأجل	٢٣,٢٤٣		٣١,٢٧٦		٤٤,١١٤		٤٠,٢٣١		*٣٤,٢٠٤	
الإجمالى العام	٥٠,٣٦٥	١٠٠	٦٠,٨٢٤	١٠٠	٧٩,٦٠٣	١٠٠	١١٠,١٧١	١٠٠	١٢٩,٣٧٤	١٠٠

ملاحظات: * تتضمن الودائع المحتجزة أو المجمدة.

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوي ١٩٩٠/٩١، جداول ٣/٥ و ٤/٥، وعام ١٩٩٣/٩٢ ص ٥٩.

سنوات. وكما سبق ذكره، فإن الإطار الأساسى للبرنامج أعلن فـى يوليـو ١٩٩٣.

وظل الهدف العام للإصلاح هو تعزيز الكفـاءة فـى الإنتـاج وأداء الصادرات، عن طريق زيادة الاعتماد على الرسـوم الجمركيـة والأدوات الأخرى ذات الأساس السعرى، وإلغاء القيود الكمية على التجارة الخارجية.

إصلاح الرسوم الجمركية

يرجع تاريخ أحدث إصلاح جمركى فى مصر إلى عام ١٩٨٦، عندما تم تطبيق جدول جديد للتعريفة الجمركية، وطبقا لهذا الجدول، تم تقسيم الواردات إلى ٩٩ قسما تحت سبعة مجموعات سلعية، بالإضافة إلى بنود غير مصنفة كما يظهر من الجدول رقم ٣-٩.

وكجزء من برنامج الإصلاح فقد تمت الموافقة على النظام المنسق للتصنيف السلعى فى فبراير ١٩٩٤، وتمت مراجعة الإجراءات الجمركية وتعديلها لتسهيل عملية الاستيراد.

كما تم تغيير معدلات الضرائب الجمركية بشكل يكاد أن يكون سـنويًا منذ عام ١٩٨٩. وباستثناء تعديل ذلك العام، فإن كل التعديلات اللاحقة كانت جزءًا من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلـى. ونتيجـة لهـذه التغيرات، أصبح متوسط معـدلات الضـرائب الجمركيـة علـى مسـتوى المجموعات السلعية أعلى فى عام ١٩٩٣ مما كان عليه فى عام ١٩٨٦، فيما عدا ما يخص المجموعة الرابعـة (الأخشـاب والفلـين والـورق والمـواد والمنتجات النسيجية) والتى كانت الضرائب الجمركية الخاصة بها أقل فـى عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦ إلا أن المتوسط العام لمعـدلات الضـرائب الجمركية الاسمية ارتفع طوال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣، وانخفض التشـتت (مقاسـا بمعامـل الاخـتلاف). ويقـدم الجـدول ٣-٩ تفاصـيل ذلـك.

جدول ٣-٩

تطور الوسط الحسابى والتشتت للمعدلات الاسمية للضرائب الجمركية (١٩٨٦ – ١٩٩٣)

(نسبة مئوية %)

المجموعة السلعية	الوصف	الأقسام	السنة				
			١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الأولى	حيوانات حية، منتجات المملكة الحيوانية والنباتية المواد الغذائية والمشروبات.	١٠-١٤ / ١٦-٢٤	٢٠,٨٥	٢١,٨٩	٢٥,٠٨	٣٦,٧٦	٣٨,٧٦
الثانية	الزيوت والدهون ومنتجاتها، والموارد المنجمية والوقود	١٥و٢٥-٢٧	٢٦,١١	٢٢,٢٢	٢٦,٦٧	٣٣,٣٣	٣١,٦٧
الثالثة	الكيماويات، والمطاط، والجلود	٢٨-٤٣	٢٤,٩٠	٢٢,٤٤	٢٣,١٤	٢٥,٥٤	٢٥,١٤
الرابعة	الأخشاب، الفلين، الورق، مواد نسجية، ومنتجات نسجية.	٤٤-٦٣	٥٠,٧٦	٥١,٥٢	٥٢,٩٣	٥٠,٩٨	٤٥,٨٧
الخامسة	آلات ومعدات النقل	٨٤-٨٩	٣٨,٥٢	٣٥,٢٩	٣٦,١٣	٢٥,٦٧	٤٠,٩٩
السادسة	المعادلة ومنتجات معدنية	٧٣-٨٣	٢٣,٢٨	٢٦,٩٧	٢٧,٤٣	٢٨,١٦	٣١,١٣
السابعة	منتجات صناعية متنوعة	٩٠-٩٩	٥١,١١	٥٥,٠٠	٥٥,٠٠	٤٧,٧٨	٥١,٣٩
أخرى	منتجات صناعية أخرى	٦٤-٧٢					
الوسط الحسابى			٣٣,٦٥	٣٣,٦٢	٣٥,١٨	٣٦,٨٩	٣٧,٨٥
معامل الاختلاف			٣٨,٩٠	٤٢,٤٠	٣٨,٣٠	٢٥,٦٠	٢٤,٢٠

المصدر: أجرى حسابها على أساس بيانات تم الحصول عليها من وزارة المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة فى الجدول ٣-٩ قد تكون مضللة شيئا ما إذا ما أخذت كدليل على المدى الحقيقى لتحرير التجارة. وعلى وجه التحديد، فإن تلك البيانات لا يجوز تفسيرها كمؤشر على أن نظام التجارة الخارجية فى مصر قد أصبح أقل تحررًا فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ويمكن تقديم العديد من الأسباب التى تدعم هذا القول. أولا: إن الزيادة فى متوسط الضرائب الجمركية الاسمية على كافة المجموعات السلعية تقريبا لا تعنى أن نظام التجارة قد أصبح أقل تحررًا، حيث إن معظم العوائق غير الجمركية قد تم تحويلها إلى ما يعادلها من ضرائب جمركية، وهذا فى حد ذاته سيؤدى إلى وسط حسابى أعلى للضرائب الجمركية. ومن ثم، فإن مقارنة متوسط الضرائب الجمركية فحسب خلال المدة لا يعكس المدى الحقيقى لتحرير التجارة. ثانيا: إنه قد تم فرض ضريبة على المبيعات فى عام ١٩٩١ (بموجب القانون رقم ١١ لعام ١٩٩١) كجزء من الإجراءات المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وامتدت هذه الضريبة إلى السلع المستوردة بسعر موحد يبلغ ١٠% ويتم حسابه على أساس السعر سيف (CIF) مضافا إليه الضرائب الجمركية. ثالثا: تم تخفيض حالات حظر الاستيراد إلى حد كبير خلال الفترة، من ٢١٠ بندًا فى البداية إلى ٢٦ بندًا فقط فى عام ١٩٩٣. وفضلا عن ذلك، فإن سعر الصرف المستخدم فى تقدير القيمة الجمركية تم رفعه بشكل كبير، من ١,٨٥٣ جـ م للدولار فى بداية تطبيق الجدول الجديد للضريبة الجمركية (فى أغسطس ١٩٨٦) إلى ما يعادل متوسط سعر الصرف الموحد فى السوق الحرة ابتداء من أول نوفمبر ١٩٩١.

ومن المعلوم أن أخذ هذا العامل الأخير (إعادة تقييم سعر الصرف الجمركي) فى الحسبان يعنى فعلاً زيادة كبيرة فى الحماية التى قد لا تعكسها التقديرات النمطية للوسط الحسابى لأسعار الضرائب الجمركية. إلا أن مدى

تشتت الضرائب الجمركية (وفقا لقياسها بمعامل الاختلاف) قد انخفض. ويبين الجدول ٣-٩ أيضا التطور فى الوسط الحسابى للضرائب الجمركية وتطور معامل الاختلاف فيما بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٩٣. أما الجدول ٣-١٠، فإنه يقيس التغير فى مستوى كل من الحماية الاسمية والحماية الفعالة فيما بين عامى ١٩٨٦و١٩٩٦. والنتيجة التى يمكن أن نستخلصها هى أنه فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، كانت هناك زيادة مبدئية طفيفة فى الضرائب الجمركية، مع تخفيض كبير فى تشتتها إلا أنه مع التقدم فى تنفيذ البرنامج، حدث تخفيض كبير فى كل من الحماية الرسمية والحماية الفعالة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد استمر تخفيض درجة تشتت الضرائب الجمركية (أى المدى بين أدنى المعدلات وأعلاها) بشدة. وقد تم تحقيق هذا التخفيض بواسطة عدد من الإجراءات.

أولها، وأهمها، تخفيض مدى الضرائب الجمركية (التى كانت بين صفر- ١٦٠% قبل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى) على خطوات متتابعة، من ما بين ٠,٧ -١٢٠ % إلى ما بين ٥-١٠٠ % فى مايو ١٩٩١، وإلى ما بين ٥- ٨٠% فى فبراير ١٩٩٣، ثم إلى ما بين ٥-٧٠% فى شهر ديسمبر ١٩٩٥، وإلى ما بين ٥-٥٥% فى أكتوبر ١٩٩٦، ثم إلى ٥٠%. وفى شهر يوليو ١٩٩٨، خفض الحد الأعلى إلى ٤٠%.

وثانيها: إنه من بين ٩٠ بندا من بنود تصنيف بروكسل للرسوم الجمركية (BTN) كانت خاضعة للتفضيلات الجمركية (أو ما يطلق عليه الهوامش فى لغة مصلحة الجمارك المصرية) قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، تم إلغاء ٢٩ بندًا فى مايو ١٩٩١ وتم إلغاء بنود أكثر فى أغسطس ١٩٩٢. وبذلك انخفض عدد البنود ذات التفضيلات

الجمركية تبعا لتصنيف بروكسل للرسوم الجمركية من ٩٠ بندا إلى أقل من ٣٠ بندًا. وتم إلغاء كافة بنود التفضيلات الجمركية فى يونيه ١٩٩٣، فيما عدا تلك البنود التى تحكمها معاهدات دولية، وتلك الخاصة بالصحة والسياحة.

جدول رقم ٣-١٠

معدلات الحماية الاسمية والفعالة ١٩٨٦- ١٩٩٦ (نسبة مئوية %)

		الحماية الاسمية		الحماية الفعالة	
		١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦
١	الإنتاج النباتي	٢٧,٤٨	١٨,٧٤	٢٧,٩٠	١٨,٨١
٢	الإنتاج الحيواني	٢٩,١٥	٢٣,٩١	٢٧,٨٥	٢٤,٦٠
٣	التصنيع الغذائي	٥٠,٣٤	٣٢,٦١	٦٩,١٦	٤٣,٧٢
٤	المشروبات	١١٠,٠٠	٥٥,٠٠	١٤٥,٧٥	٦٩,٤٠
٥	التبغ	١٩٥,٠٠	٧٠,٦٠	٢٠٤,٢٨	٧٣,١٩
٦	حليج الأقطان	٥,٠٠	٥,٠٠	١٢٠,١٠-	٧١,٤٢-
٧	الغزل والنسيج	٥٤,٤٦	٣٤,٣٠	٧٦,٠٢	٤٦,٧٤
٨	الملابس الجاهزة	٨٩,٠٩	٥٣,٨٠	١٠٠,٧٨	٦٠,٣٠
٩	الجلود ومنتجاتها فيما عد الأحذية	٤٣,٤٤	٣٠,٩٠	٥٥,٥٠	٣٧,٩٠
١٠	الأحذية	٦٦,٨٧	٥١,٠	٨٦,٧٨	٦٧,٤١
١١	الأخشاب ومنتجاتها فيما عدا الأثاث	٣٧,٥٠	٢٩,١٥	٣٨,٣١	٢٩,٨١
١٢	الأثاث الخشبي	١١٠,٠٠	٤٨,٠٢	١٤٣,٨٧	٥٧,٢٦
١٣	الورق والطباعة	٣٥,١٣	٢٧,٥٣	٣٦,٦٥	٢٨,٧٩
١٤	الكيماويات ومنتجاتها فيما عدا التكرير	١٧,٠٣	١٥,٣٠	١٣,١٧	١٣,٨٢
١٥	المطاط والبلاستيك ومنتجاتها	٣٠,١٠	٢٠,١٠	٤٢,٥٤	٢٤,٥٦
١٦	الخزف والصينى والفخار	٥١,٩٠	٣٢,٨٠	٧٧,٠٧	٤٧,٢٥

		الحماية الاسمية		الحماية الفعالة	
		١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦
١٧	الزجاج ومنتجاته	٣٦,٤٣	٣٠,٦٠	٤٠,٣٢	٣٤,٠٦
١٨	الاستخراجات غير المعدنية	٢٨,٦٣	٢٢,٣٠	٣٩,١٥	٢٩,٩٦
١٩	الحديد والصلب والمعادن غير الفلزية	٢٨,٥٤	١٩,٧٠	٣٢,٤٢	٢١,٩٩
٢٠	الآلات والمعدات	٢٤,٩٥	١٥,٧٤	٢٢,٤٠	١٣,٠٧
٢١	معدات نقل.	٣٠,٨٢	٢٨,٨٥	٣١,٣٥	٣٠,٨٨
٢٢	صناعات أخرى	٥٤,٥٠	٣٤,٩٧	٦١,٣٢	٣٨,٠٢
٢٣	البترول الخام والغاز الطبيعي	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	١,٢٠-	٠,٩٦-
٢٤	صناعات استخراجية أخرى	٥,٠٠	٥,٠٠	٤,٠٠	٣,٢٧
٢٥	منتجات تكرير البترول	٩,٥٥	١١,٩٠	١١,٤٣	١٤,٧٣
	المتوسط المرجح بالواردات	٣٩,١٨	٢٥,٢٩	٤٦,٨٠	٢٩,٤٠
	الانحراف المعياري	٤٢,٣٠	١٧,٠٠		

المصدر: تم حسابها على أساس جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٩/٩٠.

العوائق غير الجمركية:

كما ذكرنا من قبل، فإن الارتفاع في الوسط الحسابي للضرائب الجمركية يمكن تفسيره بتعرفة العوائق غير الجمركية، أي تحويل العوائق غير الجمركية إلى معادلها من الضرائب الجمركية كجزء من تحرير الاستيراد في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وقد تم تخفيض نسبة تغطية حظر الاستيراد للإنتاج من ٣٧,٢% من ناتج السلع القابلة للتجارة (إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية والإنتاج الزراعي) في شهر مارس ١٩٩٠ إلى ٣٣,٣% في شهر مارس ١٩٩١، ثم إلى ٢٢,٧% في يونيه ١٩٩١، ثم بعد ذلك إلى ١٣% في أغسطس ١٩٩٢. وفيما عدا المنسوجات والملابس والدواجن، فقد تم إلغاء كافة حالات حظر الاستيراد مع نهاية يونيو ١٩٩٣ مما خفض نسبة تغطية حظر الاستيراد للإنتاج إلى ٤,٧% من إجمالي الإنتاج الزراعي وإنتاج الصناعية التحويلية. وتم إلغاء حظر الاستيراد على البنود الباقية باستثناء غزل القطن. وتقرر على بنود الواردات التي تخضع في السابق لحظر الاستيراد ضرائب جمركية بأسعار معادلة وذلك في إطار هيكل الرسوم الجمركية المتبع.

وفي نفس الوقت، فإن قائمة المنتجات التي كانت تتطلب استيفاء شروط خاصة للاستيراد تم تخفيضها من ١٢ بندا إلى ثلاثة. هذا بالإضافة إلى الإلغاء الجزئي لتعليق خطابات الاعتماد في مارس ١٩٩١، وأعقب ذلك إلغاء التعليق كليا في شهر مايو ١٩٩١. وفضلا عن هذا، فقد تم تخفيض نسبة الوديعة المقدمة عن الواردات التي كان يجري تسويتها عن طريق خطابات الاعتماد من ٣٥% إلى ١٩% في

حالة الواردات للاستخدام الشخصي، وإلى ٢٩% في حالة الاستيراد لغرض التجارة: ثم تم إلغاؤها تمامًا في ٨ أغسطس ١٩٩٢.

أما بالنسبة للصادرات، فقد تضمنت عملية التحرير عدة إجراءات (انظر ملحق١-٢). فقد تم تخفيض عدد المنتجات الخاضعة لحظر التصدير من ٢٠ إلى أربعة في شهر مايو ١٩٩١،وفي شهر أغسطس ١٩٩٢ أصبح ما تبقى من البنود الخاضعة لحظر التصدير اثنان فقط (هما المتعلقان بالمعادن الخردة والجلود الخام). وفي شهر مايو ١٩٩١ تم إلغاء كافة الموافقات المسبقة على التصدير الخاصة بعدد ٣٧ مجموعة من المنتجات، فيما عدا القطن الخام والمنسوجات القطنية. وهو ما تم إلغاؤه في شهر أغسطس ١٩٩٢. وأخيرا، تم تخفيض عدد المنتجات الخاضعة للحصص الكمية للتصدير من ١٧ إلى ٤، وأصبحت البنود الباقية هي، الصوف الخام وعوادم الصوف، والجلود المدبوغة، عوادم القطن وعوادم الورق (ورق الصحف فقط).

كانت هذه، بشيء من التفصيل، هي المكونات الرئيسية في برنامج تحرير التجارة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. والآن يمكن إجراء تقييم للبرنامج. ولكننا ونحن نقوم بذلك، فقد يكون من المفيد النظر إلى البرنامج بصورة مقارنة مع البلاد الأخرى. فلا شك أن وضعه مقابل التجارب الحديثة في مجال تحرير التجارة يسهم في إلقاء الكثير من الضوء [١٣] وبالإضافة إلى الاعتبارات العامة التي بيناها في بداية هذا الفصل، فإن تقييم البرنامج يتضمن تناول القضايا الخاصة برسم وتصميم البرنامج، وسرعة وتتابع التنفيذ، ومدى الاستدامة.

كان تصميم البرنامج في بعض الجوانب يتبع النمط المعتاد في تجارب الدول الأخرى. وعلى وجه الخصوص، كان التركيز منذ

البداية على إلغاء القيود الكمية وبالتحديد حظر الاستيراد. وقد صحب هذا تحويل العوائق غير الجمركية إلى معادلها من الضرائب الجمركية (تعرفة العوائق غير الجمركية) مما تضمن زيادة مبدئية في الوسط الحسابي لمعدلات الضريبة الجمركية، وانخفاضا في درجة التشتت (Michaely et al, 1991 p.3). وهذا يشابه النمط المبين في جدول ٣-٩ لتحرير التجارة في حالة مصر، والذي يظهر أن تحرير نظام التجارة يتضمن في بداية الأمر تغيير الشكل أكثر مما يتضمن بالضرورة تخفيض مستوى الحماية. وبمعنى آخر، فإنه في المرحلة المبدئية لتحرير التجارة، يتم التركيز على نقل الحماية إلى آلية الأسعار بدرجة أكبر من الاهتمام بتخفيض المستوى المطلق للحماية. ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن هذا التحول إلى آلية الأسعار يجعل النظام أكثر شفافية ويزيد من إمكانية التنبؤ. لكن أن يؤدي هذا بالضرورة إلى تشجيع إنتاج أكثر كفاءة فما يزال يحتاج إلى إثبات. ولكنه قد يؤدي على القضاء على بعض مظاهر سلوك البحث عن الريع *، ومن ثم تكون له آثار مهمة على إعادة توزيع الدخل.

واستنادا إلى تجربة مصر، فإننا سنقوم بعمل التمييز المهم بين تحرير التجارة وتحرير الاستيراد. ونحن نزعم أنه في الإطار المصري، فإن تحرير التجارة لم يكن في الواقع سوى تحرير للاستيراد، إذ أن البرنامج لم يتضمن إجراءات كافية لتشجيع الصادرات. وربما كان هناك استثناء مهم هو تصحيح تحيز سعر الصرف ضد الصادرات، وكما يظهر في الجدول ٣-٣، فإنه في نهاية الثمانينيات كان سعر الدولار المخصص لشراء الواردات يزيد

* Rent – Seekinbg Behaviour

بنسبة ٥٠% (بالعملة المصرية) عن سعر الدولار الذى يتم الحصول عليه من الصادرات. وذلك يعكس تحيزًا صارخا ضد الصادرات. ومع توحيد سعر الصرف أصبحت يتم معاملة الصادرات متساوية تقريبا مع الواردات بحلول عام ١٩٩١/٩٢.

وهذا التطور المهم فى مجال سعر الصرف للسلع المنتجة للإحلال محل الواردات، قد يؤدى من حيث المبدأ إلى جذب الموارد ناحية إنتاج السلع القابلة للتصدير، مع بقاء كافة الأشياء الأخرى على حالها. ولكن تخفيض الحماية لنواحى النشاط التى تحل محل الاستيراد بمفعول برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى أدى فى واقع الأمر إلى تحويل الموارد بدرجة أكبر إلى السلع غير الداخلة فى التجارة بدلاً من السلع القابلة للتصدير، بسبب سعر الصرف غير المتوافق. وهذه هى الأعراض التقليدية للمرض الهولندى. وقد عانى الميزان التجارى نتيجة لذلك، وازداد الأمر سوءًا بالفعل بهبوط شديد فى سعر الصرف الحقيقى (أى بارتفاع قيمة الجنيه)، وفقا لما تم التوصل إليه فى القسم السابق. وتوفر البيانات الموجودة فى جدول ٣ ـ١ دليلا كافيا لدعم هذه المقولة.

ويعتبر الدور الذى يلعبه سعر الصرف الحقيقى فى استدامة عملية تحرير التجارة دورًا حاسمًا. وطبقا للخبرة المكتسبة من تجارب الدول، ووفقا لما أورده ميشيلى والآخرون، فإنه حين يشمل حزمة الإصلاح تخفيضا اسميا كبيرا فى قيمة العملة جنبا إلى جنب مع تحرير التجارة، فإن سعر الصرف الحقيقى يكاد أن يزداد بشكل مستمر، ويظل مرتفعا فى خلال مرحلة التحرير (Michaely et al,1991,p.272). وهذا يعنى تخفيضًا حقيقيًا فى قيمة العملة الوطنية يساعد على تحويل الميزان التجارى من عجز إلى فائض. وعلى

النقيض من هذا، ففى حالة مصر لم يرتفع سعر الصرف الحقيقى، بل إنه قد انخفض كما سبق ذكره، متضمنا ارتفاعًا حقيقيًا فى قيمة الجنية المصرى. وقد فسرنا ذلك بتبنى المرساة الاسمية فى نفس الوقت تقريبًا مع التحرير المالى. وفى الواقع، فإن الاندفاع فى تحرير العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات قبل استكمال تحرير سوق السلع أدى إلى زيادة سوء وضع الميزان التجارى.

والرأى المتفق عليه الآن هو أن تحرير سوق رأس المال ينبغى أن لا يتم العمل به إلا بعد استكمال أكبر قدر من تحرير أسواق السلع (Michacly et al, 1991, p. 277, Mckinnon, 1991, p. 105). كما ذهب ماكينون فإن حرية تدفق رءوس الأموال إلى الداخل ينبغى ألا يسمح بها إلا في نهاية برنامج للتحرير. ففى خلال التحرير ينبغى فرض رقابة متشددة على الارتفاع المفاجئ فى التدفقات إلى الداخل (أو إلى الخارج) لرءوس الأموال قصيرة الأجل. (Mckinnon,1991.p117. التأكيد من جانبنا).

ومبرر هذا الرأى هو أن التعجيل بتحرير العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات قد يطلق تدفقات ضخمة إلى الداخل من رأس المال قصير الأجل، مما يؤدى إلى هبوط سعر الصرف الحقيقى (ارتفاع قيمة العملة المحلية). ونظرا لأن تحرير التجارة سيكون ما زال عندئذ فى بداياته، فإن الأنشطة المنافسة للواردات التى تواجه انخفاض الحماية نتيجة ارتفاع قيمة العملة ستتضرر. كما ستعانى أيضا السلع القابلة للتصدير لنفس السبب. بل إن استدامة عملية تحرير التجارة قد تكون فعلا معرضة للخطر. وربما لهذه الأسباب نجد أن حالات قليلة فقط من تجارب الدول فى تحرير التجارة التى تم تحليلها فى دراسة ميشيلى وآخرين، هى التى كان تحرير العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات فيها مصاحبا لعملية تحرير التجارة.

ويلاحظ ماكينون Mckinnon أن الدولة التى تقوم بتنفيذ برنامج ناجح للتثبيت والتحرير قد تغرق فى سيل جارف من رأس المال الأجنبى. وبالإشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية فى خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠، وتجربة دول القمع الجنوبى فى أمريكا اللاتينية الأرجنتين وأورجواى وشيلى فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وبالذات تجربة شيلى فى الفترة ١٩٧٧-١٩٨١، شخّص ماكينون ما أطلق عليه " عرض " " الاقتراض المفرط ". فعند الارتفاع المفاجئ لربحية اقتصاد دولة ما فى ظل التحرير، يسعى المقرضون الأجانب لانتهاز هذه الفرصة عن طريق زيادة مراكزهم الدائنة فى هذا الاقتصاد حديث التحرر " (انظر Mckinnon,1991,ch10).

ومع ذلك، فيجب أن نلاحظ أن التدفقات الرأسمالية فى التسعينيات تأخذ شكل الاستثمارات خاصة، وغالبا استثمارات المحفظة. وهذا يخالف الوضع فى السبعينيات والثمانينيات (قبل أزمة المديونية التى فجرتها المكسيك)، حيث أخذت تدفقات رأس المال شكل القروض بصفة غالبة. ولكن بسبب نظام الصرف (تبنى المرساة الاسمية) فقد تمخض تعقيم تدفقات رأس المال فى حالة مصر إلى تراكم الدين الداخلى بأكثر مما يقتضيه تمويل عجز الموازنة. وبهذا المعنى المختلف (عن ذلك الذى قصده ماكينون)، فقد تكون حالة مصر هى أيضا تعبيرًا عن عرض "الاقتراض المفرط".*

وقد تحدث طفرة كبيرة فى التدفقات الرأسمالية الداخلة عندما يكون هناك جهد رئيسى لتحقيق الاستقرار المالى يتم فى سياقه، إما تحريك أسعار الفائدة من مستويات منخفضة إلى مستويات مرتفعة أو

---

* **Over-borrowing syndrome**

بإلغاء السقوف على الفوائد تماما. وكمثال على الإجراء الأول هناك تجربة كوريا الجنوبية فى منتصف الستينيات. والمثال الكلاسيكى للإجراء الثانى هو شيلى فى أواخر السبعينيات. ويمكن أيضا ملاحظة أن هذه الأمثلة إنما تذكرنا بحالة مبكرة تاريخيا وإن كانت عظيمة الدلالة بالنسب للدراسة الحالية- نقصد حالة مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (١٤). ففى تلك الحالة الماضية، فإن إلغاء القيود التى وضعها محمد على (بما فى ذلك القيود على المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات)، أطلق العنان للتدفقات الرأسمالية الداخلة الضخمة سواء فى شكل تمويل بالقروض أو فى شكل استثمار مباشر. ويمكن بطبيعة الحال النظر إلى هذه الحقبة المبكرة من التاريخ الاقتصادى والسياسى الحديث لمصر على أنها إحدى السوابق لعرض "الاقتراض المفرط" الذى لاحظه ماكينون. وكما هو معروف، فقد أفضت فى نهاية الأمر إلى مشكلة ديون قاسية، وإلى تدخل أجنبى، ثم إلى إعادة وضع الضوابط مرة أخرى.

التتابع والاستدامة:

فى سياق التحليل السابق، ينبغى أن ننظر إلى تجربة مصر فى تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وعلى النقيض من تجربتها السابقة فى أواخر القرن التاسع عشر عندما جاء تحرير التجارة أولاً، ثم تلاه التحرير المالى، فإنه فى التجربة الحديثة تم تنفيذ نوعى التحرير تقريبا فى نفس الوقت. وفى الواقع، فإن مصر بعد عام ١٩٩١، كانت أسرع فى القيام بخطوة التحرير الأكثر سهولة وهى تحرير العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات. وفى نفس الوقت، فإن تحرير التجارة - على الرغم من السير فيه بخطى سريعة نسبيًا - لم يستكمل بعد حتى الآن. وفضلا

عن ذلك، فإن تحرير أسعار الفائدة، فى ظل التضخم المستمر (على الرغم من تناقصه) واستخدام ضريبة على الاحتياطى المحلى، قد أحدث فجوة بين أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملة الأجنبية، وبين أسعار الفائدة على الودائع والقروض المحلية. ومع ربط الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى، فإن مخاطر سعر الصرف تكاد أن تكون قد ألغيت تماما. ومع تدفق رأس المال قصير الأجل إلى البلاد، كان على البنك المركزى أن يتدخل لتثبيت سعر الصرف. وفى أثناء هذه العملية، كان على الخزانة العامة أن تقترض أكثر مما هو مطلوب لاحتياجات الموازنة حتى تتمكن من تعقيم التدفقات الرأسمالية الداخلة. إلا أنه فى مواجهة مثل هذه التدفقات الداخلة الضخمة نسبيا، فإن التعقيم كان جزئيا فقط، وشمل نحو ثلثى التدفقات إلى الداخل، ومن ثم ظل التوسع المالى أكبر كثيرا من هدف البرنامج بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (IMF,1993,p7).

ومن المهم الآن أن نكسو عظام التحليل السابق لحما، وذلك بالرجوع إلى البيانات، وخاصة عن حجم التدفقات الرأسمالية الداخلة قصيرة الأجل.

ولسوء الحظ، فإن إحصاءات ميزان المدفوعات فى مصر ملتبسة ومتضاربة بشكل سيىء. ولكن كتقريب لحجم التدفقات الرأسمالية الداخلة، يمكن أخذ إجمالى الاحتياطات المتراكمة بالنقد الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى. فقد زادت هذه الاحتياطيات إلى أكثر من الضعف فى خلال المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. بل إنها تجاوزت ٢٠ مليار دولار فى وقت ما بعد ذلك - وهو ما يعادل قيمة واردات مصر لمدة تزيد على

عام ونصف. وكان الجزء الأكبر من تلـك التـدفقات الداخلـة الرأسـمالية قصيرة الأجل قد تم تعقيمه عـن طريـق زيـادة تـراكم الـدين المحلـى الحكومى. وارتفع هذا الدين من ١١٣,٧ مليار جـــ م فـى نهايـة يونيـو ١٩٩٣ إلى ١٧٠,٨ مليار جــ م فى نهاية يونيــو ١٩٩٧. وبلـغ إجمـالى الدين العام المحلى كنسبة من الناتج المحلـى الإجمـالى نحـو ٧٨% فـى عام ١٩٩٧. وفى ظل برنامج الإصـلاح الاقتصـادى والتكيـف الهيكلـى أصبحت آجال الدين العـام المحلـى أقصـر، وانخفضـت نسـبة الـدين المتمثل فى أوراق مالية، كما انخفضت نسبة الـدين القابـل للتـداول فـى سوق الأوراق المالية. وقـد بلغـت أذون الخزانـة إلـى إجمـالى الـدين المحلى نسبة خطيرة، تهدد بحدوث وضـع مماثـل لحالـة بـونزى Ponzi *ومن ثم، فإننا نحذر أن الدين المحلى فى مصـر الآن ربمـا يكـون قـد اقترب من حدود الخطر وقـد يخـرج عـن نطـاق السـيطرة، ويقـوض الاستقرار المالى (Abdel Khalek,1998).

وكما سـبق أن ذكرنـا، فـإن هـذا قـد يعتبـر صـورة أخـرى، لمجموعة أعراض "الاقتراض المفرط" التـى وصـفها مـاكينون" وعلـى الرغم من أن الاقتراض المفرط للحكومة بالنقد المحلى تدعمـه إلـى حـد كبير الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزى، فإن هـذه السياسـة تثيـر قضيتين مهمتين وهما: التكلفة الماليـة المرتفعـة، وتثبـيط الحـافز علـى الاستثمار، وطبقا لتقديرات صـندوق النقـد الـدولى فـإن تكلفـة تعقـيم تدفقات رأس المال الداخلة ربمـا تكـون قـد تعـدت ٠,٣% مـن النـاتج

* نسبة إلى **Charles Ponzi**، وهو مغامر عاش فى بوسطن خلال العشرينيات من القـرن الماضى، وقد خدع الآلاف من الأمريكيين بإغرائهم فى الاستثمار فى مشروع للمضـاربة على طوابع البريد بالاستفادة من فروق أسعار صرف العملات. وقد أقنـع النـاس أنهـم سيحققون ربحا معدله ٤٠% بدلا من ٥% فى البنوك. ولكن اتضح أنه كان يدفع لقـدامى المستثمرين بأموال المستثمرين الجدد. فخسر الآلاف أموالهم، وأصبح هو مليونيرا.

المحلى الإجمالى لكل مليار دولار. (IMF,1997,p27). أما بخصوص التأثير المثبط للاستثمار، فقد تم بيان أن أعباء خدمة الدين المحلى أصبحت تزاحم الإنفاق العام على الاستثمار والخدمات الاجتماعية بشكل واضح (Abdel-Khalek, 1998). يضاف إلى ذلك كله أن آثار هذه السياسة على جوانب العدالة تستحق الاهتمام: فقد بلغت المدفوعات عن فوائد الدين المحلى ما يساوى تقريبًا مخصصات الأجور أو أربعة أمثال الإنفاق على الدعم. أو حوالى خمس مرات تقريبا للإنفاق على غير الأجور فى قطاعى الصحة والتعليم فى عام ١٩٩٧.

هل تعتبر إجراءات تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى تم توثيقها وتحليلها لها صفة الاستدامة؟ وما هى الآثار المحتملة لها على الهيكل الصناعى؟ فيما يتعلق بالاستدامة، فإننا نرى أن الإجابة على هذا السؤال هى بالنفى لعدد من الأسباب. أولها: إن برنامج تحرير التجارة المصرى يتصف بالتعجل إلى حد كبير، وربما يؤدى إلى آثار سلبية مفرطة. فقد أوضحنا أن العوائق غير الجمركية، وخاصة حظر الاستيراد تم تخفيضها بدرجة كبيرة فى خلال فترة زمنية قصيرة بمعيار تجارب الدول الأخرى تراوحت بين سنتين وثلاث سنوات فقط.

وعلى أساس الحقائق النمطية المستمدة من الخبرة والدروس المستفادة، فإن مضى مدة تتراوح بين ست وسبع سنوات للتحول من نظام التجارة المقيد إلى نظام يتجه نحو التجارة الحرة لا يعتبر شيئا غير معقول. وإن تنفيذ حزمة تحرير التجارة خلال ٦-٧ سنوات، لا يضمن فقط تقليل تكلفة الانتقال إلى تحرير التجارة، (وخاصة ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو) إلى أدنى حد، بل هو أيضا

يؤدى إلى تجنب التأخير الطويل فى جنى ثماره الكاملة. (Michaely et al 1991pp.280-81). ونحن نزعم أنه نظرا للارتفاع النسبى لتكلفة الانتقال فى حالة مصر، ومع معدل بطالة يبلغ نحو ١٥% ومعدل نمو للناتج المحلى الإجمالى شديد البطء، فإن فترة تنفيذ المكون الخاص بتحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى كان ينبغى أن تكون أطول. بل ربما أطول كثيرا.

ثانيا: إن الهبوط فى سعر الصرف الحقيقى (أى ارتفاع قيمة الجنيه) فى أثناء تحرير التجارة ربما يكون قد قلل من الآثار الكامنة على الحوافز لمثل هذا البرنامج [١٥] ومع بقاء الفروق فى التضخم بين مصر وشركاتها الرئيسيين فى التجارة واستمرار على اتساعها، بينما يستمر تضييق الفروق بين أسعار الفائدة، فإن ذلك قد يؤدى إلى تصاعد الضغط على الجنيه ومن ثم فى النهاية يقتضى الأمر تخفيض قيمة الجنيه، وربما أيضا إعادة فرض القيود أو مزيجًا من الاثنين معًا. وتكون النتيجة النهائية هى انهيار جهود التحرير.

وأخيرا، فإننا نتناول السؤال الثانى، المتعلق بأثر تحرير التجارة على الهيكل الصناعى، وعلى الآفاق بالنسبة للتصنيع. وتكمن الصعوبة الرئيسية فى تناول هذه المسألة فى غياب أى دعم حقيقى من النظرية الاقتصادية. فلا يكاد يكون هناك مجال آخر فى مهنة الاقتصاد يشيع فيه الانقسام ويتسع الخلاف كما هو فى مجال سياسة التجارة.

فمن ناحية، هناك وجهة التيار الرئيسى، والتى يمثلها الكلاسيكيون الجدد، وهم أشد المؤمنين بنموذج هيكشر أولين Hecksher-Ohlin (Little et al.;1970, Krueger 1986, Bhagwati 1986) وهم يقدمون المشروعية الفكرية لحزم تحرير التجارة التى يروج لها عادة كل من

البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ومنظورهم هو المنظور الحدى، الذى يفترض وجود العمالة الكاملة والمنافسة الكاملة. وكنتيجة منطقية لهذا المنظور، فإن عمليات المراجعة تضمن سريان قانون السعر الواحد. وفى هذا العالم المصطنع، فإن تحرير التجارة يتم النظر إليه باعتباره وضع نظام للحوافز المتساوية لكل من الصادرات وسلع الإحلال محل الواردات، التى تستمد مبررها من مكاسب الرفاهة الناتجة من الآثار التخصيصية (الساكنة)، مقاسة بالمثلثات الصغيرة الشهيرة. وتزعم وجهة نظر التيار الرئيسى أن التحرير الاقتصادى يمكن الاقتصاد من تحقيق نمو أسرع كما يعزز من قدرته على التكيف مع الصدمات الخارجية.

وقد تحدى عدد من المؤلفين والكتاب موقف هذا التيار الرئيسى. وقد أكد سكيتوفسكى، Scitovsky (1954)، الذى كان يجادل من داخل الحظيرة النيوكلاسيكية، على أهمية فشل السوق فى التطبيق، ذلك الفشل الذى يرجع إلى عوامل لا يستهان بها (مثل الخارجيات ووفورات الحجم، والقابلية غير الكاملة للتبادل بالنبة لمعظم السلع). وفى مثل هذا السياق، تفقد أسعار السوق قدرتها على توجيه الاقتصاد إلى وضع توازنى يتسم بالكفاءة. ومن وجهة نظر أخرى، فقد جادل باك وويستفال Pack and Westphal (1986) بأن امتلاك ناصية التكنولوجيا أشبه بسلعة غير قابلة للتجارة. ومن ثم فإن قرارات الاستثمار getting prices right القائمة على أساس أسعار السوق لن تكون هى المثلى. وأن وضع الأسعار السليمة، الذى هو السمة الرئيسية للتحرير الاقتصادى على طريقة مؤسسات بريتون وودز، يبقى مرتكزا على أسس نظرية هشة. وقد تم تشخيص تحرير التجارة على أنه ليس بلسما (Banuri,1991). ولا يبدو من الدلائل

العمليـــة أن العلاقـــة بـــين التحريـــر أو الانفتـــاح الاقتصـــادى والأداء الاقتصادى (النمو) علاقة مؤكدة أو حاسمة. (Taylor,1991).

ومن ناحية أخرى، فإن المنظـرين "الجـدد" فـى مجـال التجـارة " الدولية" بقيادة لينـدر (Linder, 1961) قـد أكـدوا علـى تمييـز المنـتج، والمنافسة الاحتكاريـة، ودور الطلـب والجمـود الهيكلـى. ووفقـا لهـذا الاتجاه، فإن التحول الديناميكى الذى يعقب تحرير التجارة قـد أثبـت أنـه باهظ التكلفة – متضمنا اختفـاء الصـناعات المنافسـة للـواردات – دون أن يصحب ذلك بالضـرورة تحويـل المـوارد إلـى قطاعـات جديـدة. وفضلا عـن هـذا وتطبيقـا للكتابـات النظريـة عـن سياسـة التجـارة الإستراتيجية، فإن الابتعاد عن نظـم الحـوافز المحايـدة (أى الـنظم ذات الرسوم الجمركية المنخفضـة والموحـدة) قـد يعـزز الأداء الاقتصـادى فى الأوضاع التـى تكـون فيهـا وفـورات الحجـم أو امـتلاك ناصـية التكنولوجيـا أو الخارجيـات أو العناصـر الاحتكاريـة ذات أهميـة. (Krugman,1986).وقد تكون الحماية مفيـدة فـى دولـة صـغيرة إذا مـا كان ارتفاع الأرباح الناشئ عنها سيؤدى إلـى جـذب مسـتثمرين جـدد. وفى هذا الصدد فإن " القضية الحاسمة فى مجال السياسـة ليسـت مسـألة الوصول إلى الأسعار السـليمة ولكنهـا تحديـد الـدور التنمـوى للدولـة (Fishlow,1991، والتأكيد مضاف من جانبا).

وإذا اقتربنا من الواقع أكثر، فـإن خبـرة الـدول الآسـيوية التـى يطلـق عليهـا البنـك الـدولى " الاقتصـادات الآسـيوية فائقـة الأداء (HPAEs) [١١] تقدم تأييدا جزئيـا لهـذا الـرأى. فطبقـا لدراسـة حديثـة للبنك الـدولى (World Bank,1993) فـإن الاقتصـادات الآسـيوية فائقـة الأداء (فيما عدا هونج كونج وسـنغافورة) قـد اتبعـت سياسـة تجاريـة حمائية لإنجاز مهمة التصنيع. وكلما تقـدمت تلـك الـدول علـى مسـار

التصنيع، قامت بتجربة نظم تجارية مختلطة جمعت بين إعفاء الواردات الرأسمالية والوسيطة للمصدرين من الرسوم الجمركية وفرض الحماية على السلع الاستهلاكية.

وعلى أية حال، فقد كانت هناك تنويعات واسعة ضمن هذا النمط العام. فعلى سبيل المثال، ظهر بالنسبة لحالة اليابان وكوريا الجنوبية دليل قوى، لخصه إيتو وكيونو (Itoh & Kiyono,1988) بالنسبة لليابان وباك و ويستفال (Pack & Westphal1986) بالنسبة لكوريا، على أن الحكومة فى كلتا الحالتين قد قدمت الحماية بطريقة انتقائية للصناعات التى تريد تشجيعها باستخدام الأدوات الجمركية وغير الجمركية. وفضلا عن هذا. فإن كل الاقتصاديات الآسيوية فائقة الأداء (HPAEs)، فيما عدا هونج كونج، قد اتبعت سياسات صناعية نشطة، إلى جانب السياسات التجارية، فى محاولة لتشجيع النمو القائم على أساس الإنتاجية. والتغير الهيكلى فى القطاع الصناعى (World Bank,1993,p304)، وقد تنوعت أدوات السياسة الصناعية من حالة إلى أخرى، ولكنها بصفة عامة كانت تتضمن الائتمان الموجه، وتخصيص النقد الأجنبى، وتوفير النصيحة والمعلومات بدون مقابل، وتقييد دخول الأسواق ومستويات مرتفعة نسبيا للحماية.

وبناء على هذه الخلفية، وفى ضوء التحليل الأمبيريقى لحالة مصر، فإننا يمكن أن نستنتج أن هناك احتمالا كبيرا فى أن يؤدى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى إلى آثار سلبية على النمو الصناعى فى مصر. وقد بينا أن مكونات البرنامج من سياسة سعر الصرف،والتحرير المالى والسياسة التجارية قد لا تؤدى على

الأقل إلى النمو الصناعى، بل قد يظهر فى نهاية الأمر أنها كانت معوقة لهذا النمو. ومن الممكن إضافة اعتبارين آخرين هنا لاستكمال المناقشة الخاصة بالآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على النمو الصناعى وهيكل الصناعة. أولا: إن تحرير التجارة قد تم تنفيذه بسرعة شديدة جدا، وقبل الإصلاحات اللازمة فى القطاع الحقيقى للاقتصاد بزمن طويل. وعلى سبيل المثال، فإن تنفيذ تحرير التجارة قبل استكمال إعادة هيكلية منشآت القطاع العام، قد فرض على تلك المنشآت خوض مضمار المنافسة من وضع لا تتمتع فيه بأية ميزة بل يمثل عبئا واضحا. وهو ما يحمل فى طياته خطرًا حقيقيا بانهيار تلك المنشآت. وكذلك، عندما يتم إلغاء العوائق غير الجمركية (مثل حظر الاستيراد) قبل وضع نظام للوقاية، ولمكافحة الإغراق، وآليات الرسوم التعويضية أو المضادة، باعتبارها أدوات دفاع شرعية ضد الممارسات التجارية غير العادلة، فإن وضع المنشآت المحلية قد يناله ضعف شديد.

ثانيا: إن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لا يشمل ضمن مكوناته أى سياسة صناعية بالمعنى الحقيقى للكلمة، كما هو متبع فى حالة الاقتصادات الآسيوية فائقة الأداء مثلا، وبدلا من ذلك فإن المرء قد تصيبه الدهشة من نفض الحكومة يدها من هذا الشأن العظيم، الأمر الذى لا يتناسب بتاتاً مع ظروف مصر التى هى من الدول منخفضة الدخل الساعية لتحقيق التنمية. وإذا ما تم تعريف التنمية تعريفا واسعا بحيث تتضمن النمو المصحوب بالتغيير الهيكلى والعدالة، عندئذ فقط فإن نظام الحوافز المحايدة، الذى هو لب تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، قد يؤدى فى نهاية المطاف إلى تقويض التصنيع فى مصر.

ملاحظات ختامية:

لعل تجارب دول القمع الجنوبى من أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وشيلى وأروجواى) فى نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات إلى جانب التجربة المكسيكية فى منتصف التسعينيات تظهر بوضوح أن سوء إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة والدين المحلى الضخم قد يؤديان إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادى، مما يضر بالتنمية. وفى السياق الحالى لازدياد العولمة فى الأسواق المالية، فإن الفروق فى أسعار الفائدة تشعل تحركات رءوس الأموال قصيرة الأجل ويؤدى غياب مخاطر الصرف، مثلما هو الحال فى ظل المرساة الاسمية لسعر الصرف، إلى تشجيع عمليات مراجحة الفائدة غير المغطاة. وفى مثل هذا المناخ تزداد بشدة مرونة رءوس الأموال قصيرة الأجل.

وهذا هو أحد الدروس القاسية المستفادة من الأزمة المكسيكية فى ١٩٩٤-١٩٩٥ وهى أن هناك خطرًا حقيقيًا فى استمرار استخدام المرساة الاسمية حتى بعد خمود حدة التضخم المحلى (Cardoso,1996). وإذا ما تم اتباع سياسة نقدية متشددة لتخفيض الطلب الكلى والمحافظة على التوازن الخارجى، فإن أسعار الفائدة الحقيقية تتجه نحو الارتفاع. ويؤدى استمرار أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة إلى عدة آثار سلبية. أولاً، إن أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة تؤدى إلى ازدياد صعوبة إجراء التعديل المطلوب فى المالية العامة. وثانيا، إن الارتفاع فى أسعار الفائدة الحقيقية يؤدى إلى تدهور محافظ البنوك، وهو ما قد يستدعى ضرورة دعم إعادة رسملة البنوك. ثالثاً، إن أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة تحفز التدفقات الداخلة لرءوس الأموال قصيرة الأجل، والتى عادة ما يتم تعقيمها، وهو ما يؤدى بدوره إلى تراكم الدين المحلى بالتوازى مع تراكم الاحتياطيات الأجنبية.

ومن ناحية أخرى، فإن الارتفاع الحقيقى فى قيمة العملة يثير عديدًا من المشاكل فى جميع نواحى الاقتصاد. أولاً. قد يؤدى إلى انخفاض معدل

الادخار، نظرا لأن المستهلكين قد يفضلون الحاضر على المستقبل (توقعا لتخفيض قيمة العملة)، ويقومون بأعمال المضاربة (فى العقارات وفى بورصة الأوراق المالية). ويمكن تقدير مفعول ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة فى تشجيع الاستهلاك من خلال الأدلة المتاحة. فقد ارتفع الائتمان المصرفى المقدم بالعملية المحلية إلى القطاع العائلى بنسبة ٤٧,٤% فى عام ١٩٩٤/٩٥ (من ٨,٤ مليار جـ.م إلى ١٢,٣ مليار جـ م). وتم استخدام نسبة كبيرة من تلك التسهيلات الائتمانية لتمويل مشتريات السلع الاستهلاكية المعمرة والعقارات (البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩٤/٩٥، ص ٤٤-٤٥). كما أورد البنك الدولى (فى تقريره له صدر فى عام ١٩٩٥ أن هناك هبوطًا فى الادخار القومى (بما فى ذلك التحويلات الرسمية) بنسبة ٧ نقاط مئوية فى خلال الفترة ١٩٩٠/٩١ - ١٩٩٤/٩٥ (World Bank, 1995). وتثير مترتبات هذا على استدامة النمو قدرًا كبيرًا من القلق والانزعاج.

الهوامش:

١. لم تبق سوى ثلاثة قيود (أ) اتفاق الدفع الثنائى مع السودان (ب) حسابات التصفية الخاصة الناشئة عن اتفاقات الدفع الثنائية المنتهية (جـ) المتأخرات القائمة مع غير أعضاء نادى باريس، وعدم إبرام اتفاقية ثنائية مع أحد أعضاء نادى باريس.

٢. هذا التقدير مشتق على أساس دالة واردات كلية فى صورة لوغارتيمية مزدوجة، تنسب قيمة إجمالى الواردات بالدولار إلى كل من الناتج المحلى الإجمالى بأسعار ١٩٨١/٨٢ وسعر الصرف الاسمى للجنيه المصرى مقابل الدولار (ج م/دولار). أما تقدير مرونة الواردات بالنسبة إلى سعر الصرف الوارد فى المتن، فهو تقدير نقطة (المتوسط) على أساس البيانات الخاصة بالفترة ١٩٧٥-١٩٩١/٩٢ (المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى، عدد ٣٢(٤) ١٩٩١/٩٢).

٣. يمكن التعبير عن سعر الصرف الحقيقى (RER) بعدة صيغ ويتوقف الأمر على كيفية النظر إلى سعر الصرف. وعلى سبيل المثال، إذا تم النظر إلى سعر الصرف على أنه سعر العملة الأجنبية (مقيسًا بوحدات من العملة المحلية)، فإن سعر الصرف الحقيقى RER عندئذ قد ينظر إليه باعتباره سعر دولار حقيقى بوحدات حقيقية من العملة المحلية. وطبقا لهذه النظرة، فإن سعر الصرف الحقيقى هو ببساطة متغير السعر النسبى فى التحليل النمطى لعلاقة العرض بالطلب مطبقا على الصرف الأجنبى.

٤. قمنا بتجربة الرقم القياسى لأسعار المنتجين فى حالة واحدة كانت البيانات فيها متاحة (وهى حالة الولايات المتحدة)، نظرا لأن

المفترض ينوب بدرجة أفضل عن الرقم القياسى العالمى لأسعار الجملة. وعلى الرغم من أنها قد أحدثت بعض الاختلاف فى النتائج الرقمية، فإننا نعتقد أنها فى الواقع لم تغير النتائج الرئيسية.

٥. فى البداية، كان هذا يخضع لحد أدنى بسعر ١٢% سنويا للودائع لمدة ٣ شهور، ثم خفض الحد الأدنى فى عام ١٩٩٢/٩٣ (انظر البنك المركزى المصرى. التقرير السنوى ١٩٩٢/١٩٩٣ ص ٤١).

٦. فضلا عن ذلك، قد يكون هناك تناقض أساسى موجود بين تلك الأهداف فى ظل ظروف حرية انتقال رءوس الأموال. فمع وجود سعر فائدة مرتفع فى البداية، فقد يؤدى استخدام سعر الصرف كمرساة اسمية إلى التوسع النقدى. كما أن فروق سعر الفائدة تجتذب التدفقات الرأسمالية الداخلة قصيرة الأجل (النقود الساخنة) التى تسهم فى رفع قيمة الجنيه.

٧. إلا أن المعادلة التى وضعها سلفاتورى (Salvatore) تعانى من خطأ رياضى، نظرا لأنه أخفق فى الانتقال من الاستثمار لمدة ٣ شهور إلى استثمار لمدة سنة بشكل سليم. وهكذا، (فإنه بدلا من ضرب كافة عناصر الصيغة فى ٤، بمجرد إسقاط ٤ من مقام بعض العناصر فقط (انظر Salvatore, 1995,p.441). وباستخدام نفس الرموز الواردة فى المتن، فإن صيغة سالفاتورى تكون كما يلى:

$$m= (1-r_a)/ (1+r_a)- [(e_f - e)/e].$$

٨. الأرصدة الإسترلينية التى تراكمت فى خلال الحرب العالمية الثانية. وكانت تمثل المعادل بالجنيه الإسترلينى لمصروفات القوات البريطانية وقوات الحلفاء فى مصر بالجنيه المصرى فى خلال فترة الحرب. وقد بلغ حجمها ٤٣٠ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٤٦

(انظر محمد زكى شافعى: مقدمة في النقود والبنوك، القاهرة – دار النهضة العربية ١٩٨٦، ص ٢٠٥).

٩. هذا هو الفرق بين الرصيد فى نهاية يوليو ١٩٩٢ و ١٩٩١ (١٧,١ مليار جـ م. و ٤ مليارات جم بالترتيب). ومصدر الأرقام فى هذه الفقرة هو البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩١/١٩٩٢، وخاصة الصفحات ٤٠، ٧٩، ٨٧، ٢٢٥.

١٠. إلا أن هناك بعض الاختلافات بين الحالة المصرية والنموذج النظرى، طبقا لتحليل مانديل (Mundell). ففى سياق الأخير، فإن حرية انتقال رأس المال تعنى تساوى سعر الفائدة فى الداخل والخارج. أى أن هناك نوعا واحدًا من الأصول. أما فى حالة مصر، من ناحية أخرى، فإن المشكلة معقدة نظرًا لوجود نوعين متنافسين من الأصول(المراكز بالجنيه والمراكز بالدولار) انظر

Robert A. Mundell, "Capital Mobility and Stabilization Policy under Fiscal and Flexible Exchange Rates", Canadian Journal of Economics and Political Sciences, Vol xx1x,No 4 (Nov.1963).

١١. انظر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء جمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٩٢ القاهرة يونيه ١٩٩٣، ودراسة قياس اتجاهات التضخم في جمهورية مصر العربية ١٩٩٦٦/٦٥ – ٩١ /١٩٩٢، القاهرة. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، يناير ١٩٩٣.

١٢. النواحى الرئيسية للإصلاح التى يغطيها برنامج مراقبة التعديل الهيكلى (SAMP–Structural Adjustment Monitoring Program) تتضمن إصلاح مشروعات القطاع العام، والخصخصة، وتحرير

التجارة، وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير السوق المالية.

١٣. كانت أكثر الدراسات تفصيلا هى الدراسة التى قام بها ميشيلى وآخرون (Michaely et al). وتتناول الدراسة ١٩ دولة تغطى آسيا ومنطقة المحيط الهادى (سبع دول) وأمريكا اللاتينية (ست دول) والبحر المتوسط (ست دول)، وتم إصدارها فى سبعة أجزاء. خصصت الأجزاء الستة الأولى منها لتجارب الدول، أما الجزء السابع فهو جزء تجميعى ذو عنوان فرعى هو الدروس المستفادة في العالم النامي، والإشارات الواردة فى المتن هى لذلك الجزء الأخير.

١٤. خضعت حالة مصر للدراسة الموسعة، كما تم توثيقها أيضا. انظر على سبيل المثال A.M. Hamza, The Public Debt of Egypt 1854-1876; Cairo 1944, E.R. J.Owen: Cotton and The Egyptian Economy, 1820- 1914. London, Oxford University Press., 1969.

١٥. هذا يخالف تجربة المكسيك فى تحرير التجارة فى منتصف الثمانينات، على سبيل المثال. ففى تلك التجربة، هبطت قيمة البيزو هبوطًا كبيرًا بفضل الرقابة على الحساب الرأسمالى فى ميزان المدفوعات (انظر Ten Kate, 1992).

١٦. الإقتصادات الآسيوية فائقة الأداء (High Performing Asian Economies- HPAEs) تشمل اليابان، هونج كونج، وجمهورية كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان، وإندونسيا، وماليزيا، وتايلاند. والدول الثلاث الأخيرة لم تصبح جزءًا من المجموعة إلا فى أثناء الثمانينيات والتسعينيات.

الفصل الرابع

الملامح الرئيسية لقطاع الصناعة

مقدمـــة

فى عام ١٩٨٣، أكدت دراسة قام بها البنك الدولى عن مصر ضرورة بذل جهد مركز ومكثف فى خلال العقدين التاليين لتحقيق معــدل اســتثمار يتراوح بين ٣٠-٣٥% (World Bank, 1983, p.45). وأشارت الدراسة إلى أنه، طبقًا لأفضل سيناريو يقوم على أساس المسار الأمثل لنمــو الاقتصــاد المصرى، فإن مصر يجب أن تعمل على زيادة حصتها، مــن الصــادرات السلعية فى الإنتاج المحلى للسلع القابلة للتجارة من ١٣% إلى ٣٥% علــى امتداد الأفق التخطيطى حتى عام ٢٠١٢ (World Bank 1983, p. 23).

وبالإضافة إلى دراسة البنك الدولى سالفة الذكر، كانت هناك دراسات عديدة أخرى تم القيام بها لتناول مختلف النواحى فى قطاع الصــناعة فــى مصر، وكان أهمها ما قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامــة والإحصــاء (١٩٨٥) والبنك الدولى (١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٧) ووكالة التنميــة الدوليــة الأمريكية USAID (١٩٧٩) وبابانــك Papanek (١٩٨١) وجــونز Jones (١٩٨١) ووزارة الصناعة (١٩٨٦، ١٩٩٨). وكــان جــوهر كــل هــذه الدراسات هو أن هناك عددًا من المشاكل تحدق بالنشاط الصــناعى وتعــوق نموه الديناميكى.

وفى عام ١٩٩١/٩٢ بلغت قيمة الناتج الصناعى ٢١٤٠٩ مليون جنيه مصرى وبلغت قيمة الصادرات الصناعية ٥٧٦٢ مليون جنيه مصرى، أو ما يناهز ٢٧% من الناتج الصناعى. كما أن الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٢/٩٣ – ١٩٩٦/٩٧ قد أحيت الآمال القديمة بما تضــمنته

من معدل نمو للصادرات الصناعية يبلغ ١٦% سنويًا بالأسعار الحقيقية فـــى أثناء فترة الخطة (انظر الملحق للخطة – جدول ٤أ– ١). وعلى أية حال فإن الخطة لم تبين أدوات السياسة التى تجعل هذا الهدف الطموح للتصدير قـــابلاً للتحقق فعلاً. وربما يكون قد تم افتراض أن برنامج الإصـــلاح الاقتصـــادى والتكيف الهيكلى سيوفر البيئة اللازمة لتحقيق مثل هذه الأهـــداف الطمـــوح. ولكن ذلك سيظل فى طى الغيب حتى نراه على أرض الواقع.

ونظرًا للضخامة النسبية للملكية العامة فـــى قطـــاع الصـــناعة فـــإن الموضوعات الخاصة بإصلاح القطاع العام، وإصلاح السياســـة الصـــناعية والاستثمار والتجارة تتشابك مع بعضها بعضا بقوة. وكما سبق ذكره، فـــإن الغرض من برنامج الاصطلاح الاقتصادى أو التكيف الهيكلى هو تناول هذه الموضوعات، ولكنه إلى جانب ذلك قد تضمن عناصـــر أخـــرى ذات آثـــار محتملة قوية بالنسبة للصناعة، ومن بين أكثرها أهمية سياسة المالية العامـــة والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف وتحرير التجارة، ويتركز بحثنا فى هذا الكتاب حول الطريقة التى تؤثر بها تلك التغيرات فى السياســـات علـــى النشاط الصناعى (سواء العام أم الخاص) وعلى التوقعات الخاصة بالتصنيع.

والغرض من هذا الجزء من الدراسة هو إبـــراز الملامـــح الأساســـية للصناعة على أساس البيانات المتاحة فى خلال الفترة الماضية التى تتـــراوح بين ١٠–١٥ سنة. وسيقدم هذا خلفية للتحليل الذى يلى ذلك.

الملامح الأساسية للصناعة فى مصر:

ينقسم هذا الفصل إلى جزءين: يتناول الجزء الأول المؤشرات الكليـــة المتصلة بالصناعة فى مصر، بينما يحلل الثانى الملامح البارزة لهيكل القطاع الصناعى.

المؤشرات الكلية:

هذه المؤشرات هى معدل نمو قطاع الصناعة، وحصته فى القيمة المضافة، والاستثمار، والعمالة والصادرات، وبالنسبة للقيمة المضافة، فإننا نرصد إسهام الصناعة جنبًا إلى جنب مع إسهامات القطاعات الأخرى فى الاقتصاد المصرى فى خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ – ١٩٩٦/٩٥ (جدول ٤-١). وتغطى هذه الفترة العقد الذى سبق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، واستئناف التخطيط بتنفيذ ما أطلق عليه الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦) (١). كما تغطى أيضًا المرحلتين الأولى والثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، ونرى من الضرورى إبداء بعض الملاحظات بشأن البيانات قبل أن نمضى فى بحث مختلف المؤشرات.

يقدم مصدر البيانات (وزارة التخطيط و١٩٩٢ ب) الأرقام الخاصة بالفترة ١٩٨١/٨٢ – ١٩٨٦/٨٧ بأسعار عام ١٩٨١/٨٢، والأرقام الخاصة بالفترة ١٩٨٦/٨٧ – ١٩٩١/٩٢ بأسعار سنة ١٩٨٦/٨٧. أما تقديرات الناتج المحلى الإجمالى للفترة ١٩٩١/٩٢ – ١٩٩٥/٩٦ بأسعار ١٩٩١/٩٢، فقد تم الحصول عليها من وزارة التخطيط أيضًا. وباستخدام طريقة ربط السلاسل، قمنا بتحويل مجموعات البيانات عن ١٩٨٦/٨٧ – ١٩٩١/٩٢ و١٩٩١/٩٢–١٩٩٥/٩٦ على أساس ١٩٨١/٨٢. وعلى الرغم من أن ذلك كان خيارنا الوحيد فى ضوء ما لدينا من بيانات متاحة، فقد كانت هناك بعض المشكلات فى هذه المعالجة، فهى تتضمن تشوهات خطيرة فى بيانات الناتج المحلى الإجمالى بالنسبة لقطاع البترول. إذ إن بيانات وزارة التخطيط بالأسعار الثابتة للناتج المحلى الإجمالى فى قطاع البترول ومنتجات البترول تظهر زيادة حقيقية كبيرة (بمعدل ٤٢%) فيما بين عام ١٩٨١/٨٢ وعام ١٩٨٦/٨٧، ولكن بيانات الإنتاج والناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية لنفس الفترة تظهر هبوطًا كبيرًا بنسبة ١٥,٥%، ٣١% بالترتيب. وفى أثناء

الفترة ١٩٨١/٨٢ – ١٩٨٦/٨٧، فإن الأثر المزدوج لتخفيض قيمة الدولار والهبوط الطفيف فى إنتاج القطاع (بسبب " تخمة" البترول) يستتبع بالضرورة انخفاض للناتج المحلى الإجمالى للقطاع بالأسعار الثابتة – على عكس تقديرات وزارة التخطيط. وفى خلال ١٩٨٦/٨٧ – ١٩٩١/٩٢، فإن الزيادة فى قيمة الناتج المحلى الإجمالى لقطاع البترول بالجنيه المصرى تخفى فى طياتها الانخفاض الكبير فى سعر صرف البنك المركزى من ٠,٧٠ جنيه مصرى للدولار الأمريكى فى مارس ١٩٨٨ إلى ١,١٠ جنيه مصرى للدولار الأمريكى فى أغسطس ١٩٨٩ ثم إلى ٢,٠٠ جنيه مصرى للدولار الأمريكى فى أغسطس ١٩٩٠. وفى ٨ أكتوبر ١٩٩١ أصبح سعر صرف البنك المركزى هو نفسه سعر صرف السوق الحرة والذى بلغ ٣,٣٢ جنيه مصرى للدولار. (انظر البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد ٣٢، رقم ٢، ١٩٩١/٩٢، ص٢٤٨).

ومع التوضيح والتحذير المهم فى الفقرة السابقة، فإننا سنمضى فى بحث المؤشرات الكلية للصناعة في خلال العقد السابق على برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وطبقًا للبيانات الواردة فى الجدول ٤-١، فإن الاقتصاد المصرى قد حقق نموا بمتوسط حسابى مركب يبلغ ٥% فى خلال العقد ١٩٨١/٨٢ –١٩٩١/٩٢. وبصفة عامة، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى قد نما بنسبة ٢,٣% سنويًا. ومن الصعب قبول أن النمو والتغيير الهيكلى الواردين فى الجدول ٤-١ هما من نتاج التخطيط فعلاً، وربما كان الأثر الذى أحدثه عدد من الصدمات الخارجية أكبر قدرًا من مفعول التخطيط، وسنقوم فيما يلى بالنظر بشىء من التفصيل فى نمط النمو والتغير الهيكلى فى أثناء تلك الفترة.

١. تباطأ نمو الناتج المحلى الإجمالى فى النصف الثانى من الفترة، مما يثير كثيرًا من الأسئلة. هل كان التباطؤ متعمدًا عن طريق السياسات

الانكماشية التى اتبعتها الحكومة بدءًا من النصف الثانى للثمانينيات؟ هل كان ذلك أحد آثار الصدمة الخارجية؟ هل كان نتيجة لشح الاستيراد؟ أم أنها ببساطة حالة اقتصاد يمر خلال مرحلة جديدة من دورة أكثر طولاً؟ ونظرا لعدم وجود إجابة أفضل، فقد يكون من المعقول التسليم بأن تباطؤ النمو فى الجزء الأخير من الفترة كان نتيجة لكل تلك العناصر مجتمعة.

٢. تخلفت القطاعات المنتجة للسلع (سواء الأولية أم الثانوية) عن باقى الاقتصاد، حيث كانت تنمو بمعدل سنوى ٤,٦% فى المتوسط طوال الفترة. ونتيجة لذلك فإن حصتها النسبية فى الناتج المحلى الإجمالى انخفضت بشكل مطرد من ٥٢,٤% فى ١٩٨١/٨٢ إلى ٥٠,٤% فى ١٩٩١/٩٢. أما الوجه الآخر للعملة، فقد كان هو ارتفاع حصة قطاعات الخدمات، التى حققت نموًا بمعدل سنوى يتراوح بين ٠,٥ – ١,٠ نقطة مئوية فوق معدل نمو قطاع الإنتاج السلعى سنويا فى المتوسط. وهو ما يعكس ما يمكن أن يطلق عليه عملية ثلثية الاقتصاد، وهى عملية يعود مفعولها إلى ما قبل الفترة الحالية، فثمة دليل قوى على أن هذه العملية كانت موجودة لفترة أطول كثيرًا (Abdel-Kalek, 1982). ويمكن اعتبارها حالة خاصة من المرض الهولندى.

٣. وفى أثناء حقبة النمو السريع (١٩٨١/٨٢ – ١٩٨٧/٨٨)، فإن مجموعات القطاعات الثلاث (مجموعة لإنتاج السلع، ومجموعة الخدمات الإنتاجية، مجموعة الخدمات الاجتماعية والشخصية) كانت تنمو بخطى متقاربة جدًا، وعلى النقيض من ذلك فإنه فى حقبة النمو البطيء (١٩٨٦/٨٧ – ١٩٩١/٩٢)، كان الفرق فى معدلات نمو المجموعات الثلاث من القطاعات أكبر كثيرًا. وقد قفز الانحراف

المعيارى لمعدلات النمو القطاعى من ٠,١٥٣ فى حقبة النمو السريع إلى ٠,٩٥٤ فى حقبة النمو البطيء. ويمكن تفسير هذا النمط، بأن القطاعات الثلاثة (بالذات الخدمات الاجتماعية والشخصية) تقوم بوظيفة امتصاص الصدمات أو تلعب دور المثبتات التى تساعد على تخفيف أثر التغيرات الدورية فى النشاط الاقتصادى. ومهما كان التفسير، فإن من الواضح أن المحاولات المتكررة لتحسين هيكل الإنتاج عن طريق زيادة نصيب القطاعات السلعية لم تنجح. لقد أخفقت الخطط الخمسية المتتابعة فى تحقيق الهدف المستمر لزيادة حصة الناتج المحلى الإجمالى من القطاعات المنتجة للسلع.

٤. حققت الصناعة، بما فيها التعدين، نمواً بمعدل بلغ ٧% سنويًا فى المتوسط طوال الفترة. ولكن نموها كان أبطأ كثيرًا خلال النصف الثانى من الفترة مقارنًا بنصفها الأول (٤,٣% مقابل ٩,٢% سنويًا)[٢]. وقد كانت السياحة أسرع القطاعات نمواً، يليها قطاع الكهرباء والمرافق العامة والعقارات. وباستثناء السياحة، فإن إنتاج تلك القطاعات الأخرى لا يدخل فى التجارة الدولية. ومن ثم فإنه من المفيد النظر إلى موضوع النمو القطاعى من منظور المرض الهولندى. وقد نظر هانسن Hansen إلى المشكلة من هذا المنظور باستخدام البيانات الخاصة بالفترة ١٩٧٥– ١٩٨٣/٨٤ (Hansen, 1991, p 526-8). وقد أقام تحليله على أساس مؤشرات مثل نسب أسعار سلع التجارة / أسعار السلع المحلية، ونصيب سلع التجارة / نصيب السلع المحلية من الاستثمار الإجمالى، وقد استنتج أن كلا من البيانات الخاصة بالأسعار النسبية للسلع التجارية والسلع المحلية، وأنصبة الاستثمار الإجمالى تدعم فرضية المرض الهولندى [٣]. ومن الناحية المنهجية فإن من

الخطر تفسير تناقص حصة الاستثمار فى نواحى النشاط الخاص بإنتاج سلع التجارة بأنه من أعراض المرض الهولندى، خاصة فى الفترة من ١٩٨٠/٨١ – ١٩٨٣/٨٤، نظرا لأن الخطة الخمسية التى بدأت فى ١٩٨٢/٨٣ تعمدت التركيز على إعادة بناء البنية الأساسية.

وفضلاً عن هذا، فقد تم تخفيض القيود التجارية فى خلال الفترة محل الفحص، فى نطاق سياسة الانفتاح، وكان من المتوقع أن يؤدى هذا التغيير الخاص فى سياسة التجارة فى حد ذاته إلى تخفيض فى الأسعار النسبية للسلع القابلة للتجارة – مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. وهذا الأخير يعتبر شرطا ضروريًا، ولكنه ليس كافيا لاعتماد تفسير المرض الهولندى. وطبقا لما كتب عن المرض الهولندى، فإن جوهر المرض هو ارتفاع سعر الصرف الحقيقى بمفعول أثر الإنفاق الناشئ من رواج النقد الأجنبى (Gelb and Associates, 1988, Corden, 1984). وطبقا لدراسة أحدث، فإن الرقم القياسى لأسعار سلع التجارة ارتفع إلى ٢٣٧,٢ بينما بلغ الرقم الخاص بالسلع المحلية ٢٧٢,٣ فى عام ١٩٩٣ (١٩٨٧/٨٨ = ١٠٠) وهكذا هبط السعر النسبى لسلع التجارة إلى ٨٧ فى ١٩٩٣ (El-Khawaga, 1996, p 90).

جدول ٤-١

نمو وهيكل الناتج المحلى الإجمالى ١٩٨١/٨٢ – ١٩٩٥/٩٦ بالأسعار الثابتة ١٩٨١/٨٢.

(القيمة بالمليون ج.م)

	١٩٨١/٨٢		١٩٨٦/٨٧		١٩٩١/٩٢		١٩٩٥/٩٦	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الزراعة	٤٠٥٣	١٩,٦	٤٦٩٥	١٦,٩	٥٣٩٧	١٦,١	٦٠٨٧	١٥,٤
الصناعة والتعدين	٢٧٣٦	١٣,٣	٤٢٥٠	١٥,٣	٥٣٩٣	١٦,١	٦٧٣٧	١٧,١
البترول، ومنتجات البترول	٢٧١٣	١٣,٢	٣٨٦٣	١٣,٩	٣٩٣٥	١١,٧	٤٣٤٠	١١,٠
الكهرباء	١٧٨	٠,٦	٢٥٣	٠,٩	٣٣٨	١,٠	٤٠٥	١,٠
البناء والتشييد	١١٧٠	٥,٧	١٤٤٥	٤,١	١٨٤٨	٥,٥	٢١٧٠	٥,٥
إجمالى القطاعات السلعية	١٠٨٠٠	٥٢,٧	١٤٥٠٦	٥٢,١	١٦٩١١	٥٠,٤	١٩٧٣٩	٥٠,٠
النقل والمواصلات	١٥٢٥	٧,٤	٢٢٥٠	٨,١	٢٧٠٩	٨,١	٣٢٥٩	٨,٣
قناة السويس	٦٤٢	٣,١	٦٦٨	٢,٤	٧٨٦	٢,٣	٧٢٢	١,٨
التجارة	٢٦٥٣	١٢,٩	٣٧٠١	١٣,٣	٤٣٦٤	١٣,٠	٥٢٠٨	١٣,٢
التمويل والتأمين	٨٧٣	٤,٧	١٠٩٣	٣,٩	١٢٩٦	٣,٩	١٦٨٤	٤,٣
الفنادق والمطاعم	٢٢٦	١,١	٢٩٩	١,١	٦٦٣	٢,٠	٧١٥	١,٨
إجمالى الخدمات الإنتاجية	٥٩١٩	٢٨,٧	٧٩٩١	٢٨,٨	٩٨١٨	٢٩,٣	١١٥٨٨	٢٩,٤
العقارات	٣٧٢	١,٨	٥٨٠	٢,١	٩٦٧	٢,٩	١١٦٠	٢,٩
المرافق العامة	٥٠	٠,٢	٨٣	٠,٣	١٢١	٠,٤	١٦١	٠,٤
الخدمات الاجتماعية	٢٣٦٠	١١,٤	٣١٩٥	١١,٥	٤٠٧١	١٢,١	٤٨٤٨	١٢,٣
الخدمات الشخصية	١١٢٧	٥,٥	١٤٧٣	٥,٣	١٦٤٨	٤,٩	١٩٧٢	٥,٠

	٨٢/١٩٨١		٨٧/١٩٨٦		٩٢/١٩٩١		٩٦/١٩٩٥	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
إجمالى الخدمات الاجتماعية والشخصية	٣٩٠٩	١٨,٩	٥٣٣١	١٩,١	٦٨٠٤	٢٠,٣	٨١٤١	٢٠,٦
الإجمالى العام	٢٠٦٢٨	١٠٠	٢٧٨٢٨	١٠٠	٣٣٥٣٣	١٠٠	٣٩٤٦٨	١٠٠
السكان (بالمليون)	٤٤,٤		٥٠,٠		٥٧,٦		٦١,٥	
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالجنيه المصرى)	٤٦٤,٦		٥٥٠,٠		٥٨٢,٢		٦٤٢,٠	

ملاحظات ومصادر: بالنسبة للفترة ٨٢/١٩٨١ – ٩٢/١٩٩١ وزارة التخطيط ١٩٩٢ب) جداول ٥، ٦، ص ٦٨-٦٩ جدول ٦ يقدم أرقام الناتج المحلى الإجمالى ٩٢/١٩٩١ بأسعار ٨٧/١٩٨٦. وقد تم تحويل هذه الأرقام إلى أسعار ٨٢/١٩٨١ باستخدام طريقة ربط السلاسل. بالنسبة لعام ٩٦/١٩٩٥ فإن تقديرات وزارة التخطيط كانت بأسعار ٩٢/١٩٩١. وقد تم تحويلها إلى أسعار ٨٢/١٩٨١ باستخدام طريقة ربط السلاسل أيضا.

أرقام السكان هى متوسط لتعداد السكان فى منتصف السنة أى أن عدد السكان فى ٨٢/١٩٨١ هو متوسط لمنتصف ١٩٨١ ولمنتصف ١٩٨٢ – وهكذا. مصدر بيانات السكان هو الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب السنوى للإحصاء ١٩٥٢ – ١٩٩٢ (يونيه ١٩٩٣)، الجدول ١٨ ص٢٨. الرقم الخاص بعام ٩٦/١٩٩٥ تم تقديره عن طريق زيادة رقم ٩٢/١٩٩١ بموجب معدلات النمو التى تضمنها إحصاء السكان لعام ١٩٩٦.

ولكن إسهام قطاع الصناعة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى وحصته فيه، على الرغم من أهميته، غير كاف للحكم على مدى تصنيع الاقتصاد، ولكى يتم ذلك، فإن على المرء أن يفحص الحصة النسبية للصناعة فى خلق فرص العمالة، وتكوين رأس المال، وعوائد الصادرات، فضلا عن القيمة المضافة، ويقدم الجدول ٤-٢ البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات الفترة ١٩٦٠/٦١ – ١٩٩٥/٩٦. والنتيجة الرئيسية التى يمكن استخلاصها من فحص البيانات هى أن الدليل مختلط. فعلى أساس خلق الدخل وتكوين رأس المال، فربما كان الاقتصاد المصرى أقل تصنيعًا خلال الثمانينيات مقارنًا بالستينيات وأوائل السبعينيات. ومن ناحية أخرى، وعلى أساس خلق العمالة وعوائد الصادرات فإن المرء يمكنه أن يستخلص العكس. إلا أن قبول هذه النتيجة يتطلب التحلى بقدر من الحذر بالنظر إلى هامش الخطأ الذى تتضمنه البيانات.

وقد أظهر نصيب الصناعة فى القيمة المضافة فى الاقتصاد اتجاها للهبوط فى خلال الفترة ١٩٦٠/٦١ – ١٩٨١/٨٢. وعلى الرغم من اتجاهه للارتفاع منذ أوائل الثمانينيات، إلا أنه لم يصل إلى المستوى الذى كان عليه فى ١٩٦٠/ ٦١. وقد كان إسهام الصناعة فى عام ١٩٩١/٩٢. فى القيمة المضافة أقل كثيرًا مما كان عليه فى ١٩٦٠/٦١. بل إن البيانات عن نصيب الصناعة من الاستثمارات أكثر مدعاة للانزعاج بما توضحه من هبوط مستمر منذ أوائل السبعينيات وحتى أوائل التسعينيات. ولم تبد المساهمة النسبية الصناعة اتجاها للزيادة إلا فى مجال العمالة فقط، حيث أظهرت اتجاها مطردا للارتفاع فى خلال الفترة.

أما فيما يتعلق بمساهمة الصناعة فى عوائد التصدير، فإن الأرقام الخاصة بكل من ١٩٨١/٨٢ و ١٩٨٦/٨٧ تعطى إشارات متعارضة ومضللة: إذ ترتفع تلك المساهمة فجأة من ٩,٩% فى ١٩٨١/٨٢ إلى

٣٠,٤% فى ١٩٨٦/٨٧. فقد شهدت السنة الأولى ١٩٨١/٨٢ قمة فترة الرواج البترولى خلال الفترة ١٩٧٩-٨١، كما شهدت السنة الأخيرة ١٩٨٦/٨٧ هوة الكساد البترولى الذى بدأ فى عام ١٩٨٥[٤] وقد أثرت هذه الصدمات الخارجية المتعلقة بالبترول على الاقتصاد بأكمله، وهى تتجلى بنفسها مباشرة فى شكل تغير مفاجئ فى تصيب القطاعات غير البترولية فى القيمة المضافة والصادرات. ولذلك يمكن القول إن نصيب الارتفاع فى الصادرات الصناعية كان ظاهريا أكثر منه حقيقيا - على الأقل جزئيًا. لقد كان تقلبه ببساطة انعكاسا لحساب الحصص المتذبذبة.

وإذا ما تم التجاوز عن هذه الحقيقة، على سبيل المثال عن طريق تعديل البيانات بحيث يتم استبعاد القيمة المضافة من البترول وصادرات البترول، فإن الاتجاه يكون واضحًا: وهو أن الاقتصاد المصرى وبما يكون قد أصبح أقل تصنيعًا فى الثمانينيات. وهذا تطور عظيم الشأن خطير الدلالة، ولذلك يتطلب تفسيرا. وربما كان جزء من التفسير يكمن فى انخفاض الاهتمام الموجه إلى الصناعة، وفى التغيرات المؤسسية ذات الصلة بالقطاع فى بداية سياسة الانفتاح. فقد فقدت مشروعات القطاع العام فى عام ١٩٧٥ قدرًا كبيرًا من استقلالها - بفضل إلغاء مؤسسات القطاع العام. (El-Issawy 1988, p100). ونتيجة لذلك أصبحت منشآت القطاع العام تخضع بشكل متزايد للضوابط والقيود البيروقراطية فيما يتصل بالناتج والتسعير. فعلى سبيل المثال، واجهت منشآت القطاع العام، فى أوائل الثمانينيات، ثلاثة نظم مختلفة لتسعير منتجاتها: (أ) أسعار محددة مركزيا، تطبق على ١٩ منتجًا مهمًا تمثل نحو ٣٠% من إجمالى ناتج الشركات التابعة لوزارة الصناعة، (ب) وأسعار تتضمن هامشًا للربح يضاف إلى التكلفة، تنطبق على نحو ٩٠٠ منتج، ويتراوح هامش الربح فيها ما بين ٥-١٠%، (جـ) وأسعار تفاوضية لمعظم المنتجات الأخرى (Handoussa 1991, p.p. 144-155) وقد تم تعديل هذا النظام تدريجيًا اعتبارا من عام ١٩٨٤/٨٥.

جدول ٤-٢ إسهام الصناعة فى الاقتصاد ٦١/١٩٦٠ - ٩٦/١٩٩٥

	القيمة المضافة % من الناتج المحلي الإجمالي	العمالة % من الاجمالي	الاستثمار العام % من الاستثمار الإجمالي (ج)	الصادرات % من الصادرات السلعية
٦١/٦٠	٢٠,١	١٠,٠	٢٦,٧	٢٠,٠
٧٣	١٨,٧	١٢,٦	٢٨,١	٣١,٦
٨٢/٨١	١٣,٣	١٢,١	٢٧,٠	٩,٩
٨٧/٨٦	١٥,٣	١٢,٧ (أ)	٢٣,٧	٣٠,٤
٩٢/٩١	١٦,١	١٣,٧ (ب)	٢٢,٤	٣٤,٥
٩٦/٩٥	١٧,١	١٣,٧	١٩,٧	٣٩,٩

ملاحظات: (أ) لعام ١٩٨٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان ٨٦، النتائج النهائية، جزء ٢، مرجع # ٨٦٣/٩٠/أ م ت جدول ٧ (العمالة = ٦ سنوات فأكثر).

(ب) لعام ١٩٩٠، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة ربع السنوية لمسح العمالة بالعينة، مرجع # ٦٨-١٢٥٢٥/٩٠ جدول رقم ١٦ (العمالة = ١٢-٦٤ سنه).

(ج) الأرقام عبارة عن متوسطات للفترات الآتية بالترتيب. ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤، ٧١/٧٠ - ٧٧/٧٦، ٨٢/٨١ - ٨٢/٨١، ٨٧/٨٦ - ٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١.

المصدر: وزارة التخطيط، فيما عدا نصيب العمالة فهو كما ورد فى الملحوظتين أ، ب أعلاه.

وكان ارتفاع نصيب قيمة الصادرات الصناعية فى النصف الثانى من الثمانينيات نتيجة لكل من الزيادة الحقيقية فى تلك الصادرات الصناعية والزيادة الاسمية فى الصادرات الصناعية بالجنيه نتيجة تخفيض قيمة الجنيه المصرى. والفصل بين الأثرين ليس سهلاً فى الواقع، وخاصة أن تخفيض قيمة العملة (على أساس المرونة) قد يكون له أثر على كبر الكميات. كما أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى طوال الفترة لم يتخذ شكل التغير النسبى فى سعر الصرف على العموم ولكل المعاملات، ولكنه كان أكثر تعقيدًا. وتحاشيا للتكرار، نشير إلى أنه قد تم بحث هذا الموضوع بعمق فى الفصل الثالث، ويمكن للقارئ الرجوع إليه. أما بالنسبة للنقطة التى نحن بصددها هنا، فإننا نظن أن تخفيض قيمة الجنيه كان له أثر تفاضلى أكبر على الصادرات الصناعية. أى إنه أدى إلى رفع قيمة الصادرات الصناعية بالجنيه بنسبة أكبر

بالمقارنة بالصادرات السلعية الأخرى التى حسبت قيمتها على أساس سعر صرف البنك المركزى، وينبغى أن يؤدى هذا إلى إعطاء دفعة للصادرات الصناعية.

هيكل القطاع الصناعى:

يتطلب تحديد الملامح الرئيسية الخاصة بهيكل الصناعة، تحليل نواح من قبيل نمو الإنتاج الكلى. ونمو أنشطة معينة فى القطاع الصناعى، والملكية (ملكية عامة فى مقابل القطاع الخاص)، استخدام عوامل الإنتاج والإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى أن المصدر الأساسى للمعلومات المستخدمة فى التحليل هو الإحصاء السنوى للإنتاج الصناعي، الذى يصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ومن الضرورى إبداء ملاحظة عن هذا المصدر قبل أن نبدأ، وهى أن الإحصاء السنوى للإنتاج الصناعى لا يمثل تغطية كاملة للقطاع الصناعى فى مصر بأكمله، كما أن البيانات الواردة فيه لا تغطى سوى جزء فقط من قطاع الصناعة الرسمى. وبالتحديد، فهو يغطى كافة منشآت القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص التى تستخدم عشرة أشخاص أو أكثر فقط. وتمثل المنشآت التى يغطيها الإحصاء السنوى للإنتاج الصناعى ما يتراوح بين ٥٥-٦٠% من العمالة فى الصناعة. وطبقًا للإحصاء السنوى للإنتاج الصناعى لعام ١٩٨٦/٨٧ فقد بلغ إجمالى العمالة فى القطاع إلى ٩٢٩١٦٩ فردًا، مقارنًا بعدد ١٥١١٢٣٩ فردًا فى التعداد العام للسكان والإسكان لعام ١٩٨٦ (السن من ١٠ سنوات فأكثر). وينبغى تذكر ذلك جيدا عند تناول الخصائص الهيكلية للصناعة، بالتركيز على نمط الملكية ونوع الصناعة ونسب العوامل على التوالى.

أولا: نمط الملكية:

طبقًا لبيانات الإحصاء السنوى للإنتاج الصناعى (انظر جدول ٤-٣)، فإن الإنتاج الصناعى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٥/٩٦ حقق نموا يمعدل

سنوى بلغ ٢١,٥% فى المتوسط، وارتفعت القيمة المضافة بمعدل أعلى قليلا بلغ ٢٣,٢%، فى حين ارتفعت الأجور بمعدل أقل من معدل نمو الإنتاج بنسبة طفيفة، إذ كان ٢٠,٢% سنويا. لكن استيعاب العمل فى القطاع زاد بنسبة منخفضة مخيبة للآمال بلغت ٢,٧% سنويا، وهى ليست أعلى كثيرًا من متوسط معدل النمو السكانى خلال الفترة. وتجدر ملاحظة أن البيانات الخاصة بالإنتاج والقيمة المضافة والأجور بالأسعار الجارية، وإذا ما أخذنا فى الاعتبار معدلات التضخم خلال الفترة، فإن الزيادات الحقيقية فى تلك المتغيرات ستكون بمعدلات أقل كثيرًا. إلا أن الأجور الحقيقية إما أن تكون قد انخفضت أوتعرضت للجمود على أحسن تقدير.

ويبدو أن إجمالى القيمة المضافة قد ارتفع بوتيرة أسرع قليلاً من الأجور، وهو ما قد يعنى تحسنا فى التنافسية الأجرية فى قطاع الصناعة بأكمله. إلا أن هذا السلوك كمتوسط على امتداد الفترة يخفى فى طياته تباينات ملموسة فيما بين ٧٦-١٩٨١/٨٢ و ١٩٨١/٨٢ - ١٩٨٨/٨٩.

ومن التطورات المهمة منذ منتصف السبعينيات، نجد أن القطاع الخاص الصناعى. قد سبق القطاع العام الصناعى، وإذا نظرنا فى الموضوع بتفصيل أكثر، فإننا نلاحظ أن نصيب القطاع الخاص كان فى ازدياد طوال الفترة: فى الإنتاج من الثمن (١/٨) إلى الثلث (١/٣)، وفى القيمة المضافة من العشر (١/١٠) إلى أكثر من الربع (١/٤)، وفى العمالة من السبع (١/٧) إلى الربع (١/٤)، وفى الأجور من الثمن (١/٨) إلى الخمس (١/٥).

وفى هذا الصدد، فإن توخى الحذر مهم، للوصول إلى فهم صحيح لهذه التطورات نظرًا لأن القطاع الخاص كان متحررًا إلى حد كبير من القيود التى كانت تقيد سلوك القطاع العام - وبخاصة فيما يتعلق بالتسعير. وعلى الرغم من أن ما زال أمامه شوط طويل يقطعه، فإن الاقتصاد المصرى قد اكتسب خلال الفترة كثيرا من سمات الاقتصاد المختلطة.

ومن المفيد ملاحظة أن النمو الذى رصدناه أعلاه فى هذه المؤشرات لم يكن على وتيرة واحدة خلال الفترة، وإذا ما ميزنا بين الفترات الجزئية ١٩٧٥-٨٢/١٩٨١ و ٨٢/١٩٨١ - ٨٩/١٩٨٨. فإننا نلاحظ ظهور نمط يتطلب تفسيرًا. فلقد تخلف نمو القيمة المضافة عن الزيادة الأجور فى خلال الفترة ١٩٧٥-٨٢/١٩٨١ ولكنه سبقها فى الفترة ٨٢/١٩٨١-٨٩/١٩٨٨ (١٧,٧% نمو سنوى فى إجمالى القيمة المضافة مقابل ٢٥,١% زيادة سنوية فى الأجور خلال لفترة الجزئية الأولى، و ٢٨% مقابل ١٦,٩% بالترتيب، خلال الفترة الجزئية الثانية). كيف يمكن تفسير هذا النمط؟

جدول ٤-٣

نمط الملكية في قطاع الصناعة، ١٩٧٥-١٩٩٥/٩٦.

		٧٥	٨٢/٨١	النمو ٧٥-٨١/٨٢	٨٧/٨٦	٨٩/٨٨	النمو ٨١/٨٢ - ٨٨/٨٩	النمو ٧٥-٨٨/٨٩	٩٦/٩٥
الناتج (أ)	عام	٨٧,١	٨١,٠	١٩,٧	٧٤,٧	٦٧,٧	١٨,٧	١٩,١	٤٩,٨
	خاص	١٢,٩	١٩,٠	٢٩,٨	٢٥,٣	٣٢,٣	٣١,٤	٣٠,٤	٥٠,٢
	مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢١,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢١,٨	٢١,٥	١٠٠,٠
القيمة المضافة (أ)	عام	٩٠,٢	٨٠,٣	١٥,٤	٨١,٣	٧٣,٥	٢٦,٤	٢١,٢	٤٩,٧
	خاص	٩,٨	١٩,٧	٣٢,١	١٨,٧	٢٦,٥	٣٣,٤	٣٢,٩	٥٠,٣
	مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٧,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٨,٠	٢٣,٢	١٠٠,٠
العمالة	عام	٨٣,٨	٨١,٤	٢,٥	٧٨,٧	٧٤,٤	١,٠	١,٧	٦٠,٠
	خاص	١٦,٢	١٨,٦	٥,٥	٢١,٣	٢٥,٦	٧,١	٦,٣	٤٠,٠
	مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢,٣	٢,٧	١٠٠,٠
الأجور (ب)	عام	٨٧,٦	٨٦,٠	٢٤,٧	٨٢,٠	٧٨,٥	١٤,٦	١٩,١	٦٦,٩
	خاص	١٢,٤	١٤,٠	٢٧,٧	١٨,٠	٢١,٥	٢٣,٥	٢٥,٤	٣٣,١
	مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٥,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٦,١	٢٠,٢	١٠٠,٠
إنتاجية العمل		١٠٠,٠	٢٢٢		٥٢٥	١٠٦٦			غير متاح
معدل الأجور		١٠٠,٠	٣١٩		٦٠٦	٧٧٤			غير متاح
التنافسية			٠,٦٦		٠,٨٧	١,٣٨			غير متاح

ملاحظات: (أ) الناتج والقيمة المضافة محسوبة على أساس تكلفة العوامل بالأسعار الجارية.

(ب) الأجور تتضمن المدفوعات العينية والمزايا الإضافية.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء السنوى للإنتاج الصناعى، سنوات مختلفة

ربما كان ذلك يبين أن الاقتصاد المصرى قد شهد ندرة فى سوق العمل فيما قبل ٨٢/١٩٨١، بفضل هجرة العمالة وسرعة النمو الاقتصادى، ومع ما صحب ذلك من تحرير للاستيراد فى ظل سياسة الانفتاح، فقد كانت النتيجة انخفاض السعر النسبى لرأس المال. واستجابة للتغيرات فى أسعار العوامل، شهدت هذه الفترة تعميقًا رأسماليًا كبيرًا (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٥ ص٥٤-٥٨). فقد جرى إحلال رأس المال محل العمل فى القطاع الخاص من خلال التوسع فى الاستثمار الأجنبى فى ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وكذلك فى القطاع العام من خلال إعادة تأهيل مشروعات القطاع العام. وتدهورت القدرة التنافسية فى الصناعة المصرية خلال تلك الحقبة، ولكنها استعادت قدرتها خلال الحقبة الثانية، وكمؤشر تقريبى على التغيرات فى القدرة التنافسية، ثم استخدام الرقم القياسى لتكلفة وحدة العمل (أى متوسط نسبة إنتاجية العمل إلى معدل الأجور). وقد هبط هذا المؤشر للتنافسية من ١ فى عام ١٩٧٥ إلى ٠,٦٦ فى ٨٢/١٩٨١. أى بنسبة تدهور للتنافسية بلغت ٣٤%. وعلى الرغم من تحسن مؤشر التنافسية إلى ٠,٨٧ فى ٨٧/١٩٨٦،إلا أن المحصلة ظلت تدنيا فى القدرة التنافسية بالمقارنة بعام ١٩٧٥. ويبدو أنه قد تحقق تحسن شديد فى التنافسية فى عام ٨٩/١٩٨٨ إذ ارتفع المؤشر إلى ١,٣٨. إلا أن ذلك فى الواقع كان من الصعب تفسيره على أساس الفروق بين الأجر والإنتاجية. والأرجح أن هذا التحسن الظاهرى كان نتيجة لبعض المشاكل الخاصة بالبيانات – على الأقل جزئيًا.

وهناك ملاحظة أخيرة تتصل باستيعاب العمل فى قطاع الصناعة. فقد كان معدل استيعاب العمل متواضعًا على امتداد أثناء الفترة بأكملها. إلا أن معدل الزيادة فى استيعاب العمل هبط فى الحقبة الثانية مقارنًا بالحقبة الأولى. والأمر المثير للتأمل هو أنه كان محصلة هبوط فى معدل نمو العمالة فى القطاع العام وارتفاعه فى القطاع الخاص. ومن الضرورى أن نلاحظ أن التمييز بين القطاع العام والخاص يحتل أهمية خاصة فى هذا المجال. إذ إنه

بينما ارتفعت العمالة فى القطاع العام بنسبة ضئيلة بلغت ٢٥% على امتـداد الفترة بأكملها، فإن عمالة القطاع الخاص ارتفعت بأكثر من الضعف.

وقد هبط معدل نمو العمالة فى القطاع العام من متوسط سـنوى بلـغ ٢,٥% فى خلال الحقبة الأولى ٧٥-١٩٨١/٨٢ إلى معدل متواضـع بلـغ ١,٠% فى خلال الحقبة الثانية ١٩٨١/٨٢-١٩٨٨/٨٩.

هذا الهبوط الحاد فى معدل نمو العمالة فى القطاع العام .ن الأهميـة بحيث يحتاج إلى وقفة للتأمل والتفسير. ويمكن تفسيره بعدد مـن العوامـل. (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء١٩٨٥، ;Handoussa).

أولاً: ربما كان هذا التطور نتيجة للزيادة للسريعة فى الأجـور فـى خلال الفترة الجزئية الأولى، والتى حدثت بمفعول ضـغط المنافسـة علـى العمال من جانب مشروعات الانفتاح. والطلب الإقليمى من خـلال هجـرة العمالة. وكلا العاملين كانا من المظاهر القوية على المرونة العاليـة لسـوق العمل.

ثانيًا: طوال الفترة الجزئية الأولى، كانت منشآت القطاع العام مضطرة إلى الالتزام بسياسة الحكومة تجاه العمالة فيما يتعلـق بضـمان الوظـائف لخريجى المدارس الثانوية والجامعات. فقد تم التخلى عن هذه السياسة فـى أوائل الثمانينيات. فيما يتعلق بمنشآت القطاع العام. وبعـد بضـعة سـنوات أيضًا، تم التخلى عنها بالنسبة للإدارات الحكومية. وكأعباء متخلفة من فترة ضمان التوظف الكامل، كان هناك عدد كبير من المنشآت فى القطاع العام به قدر كبير من العمالة الزائدة، ومن ثم قام كثير من المنشآت بتعـديل حجـم العمالة تدريجيًا، بما يقترب من المستوى المطلوب عن طريق الامتناع عـن التعيينات الجديدة. وفى الواقع، فإن صناعة المنسوجات (ISIC, 32)*، وهى أضخم قطاع صناعى فرعى فى مصر من ناحية العمالة (٥)، قامت بتخفيض

* ISIC = التصنيف الدولى النموذجى للصناعة.

مستوى العمالة بصفة مطلقة بعد ١٩٨٤/٨٥. وأصبحت العمالة فى عام ١٩٨٨/٨٩ فى هذه الصناعة ٨٠% فقط من أعلى مستوى بلغته فى ١٩٨١/٨٢. كما أن مستوى العمالة فى صناعة المعادن والمنتجات المعدنية (ISIC 37+381) وفى صناعة الطباعة والنشر (ISIC 34) قد تجمدت تقريبا منذ ١٩٨٠/٨١.

ثالثا: إن كثيرا من منشآت القطاع العام قام بعمليات إعادة تأهيل فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كانت معظمها توجه نحو إدخال التكنولوجيا الحديثة كثيفة رأس المال. ومن الواضح أن هذا يؤدى إلى تخفيض الحاجة إلى العمالة، لأى حجم للطاقة الإنتاجية. وفى الحقيقة، فإن هذا ينهض دليلاً على أن تكثيف رأس المال فى الصناعة المصرية فى خلال تلك الفترة قد تعدى المعدل الأمثل، بل إنه فى الواقع كان من بسرعة بحيث نتج عنه هبوط فى الإنتاجية الكلية للعوامل (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٥، ص٥٧-٥٨).

ونختتم هذا القسم الخاص بنمط الملكية بإبداء تحوط مهم. إن المرء يجب أن يكون شديد الحذر عند عمل أى استنتاج على أساس التفرقة بين العام والخاص فى الإطار المصرى خلال الفترة المذكورة. فمن ناحية، نجد أن المنشآت التى أقيمت فى ظل قانون الاستثمار الأجنبى (قانون ٤٣ والقوانين التالية له تعتبر منشآت خاصة حتى لو زادت حصة ملكية المال العام فيها عن ٥٠% كذلك فإنه بعد عام ١٩٩١ تضمنت إجراءات الخصخصة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى توسعًا فى القطاع الخاص على حساب ملكية القطاع العام.

نوع الصناعة

كيف تغير هيكل الصناعة التحويلية خلال تلك الفترة؟ سنبدأ بالنظر إلى القطاع العام ثم القطاع الخاص. ويكشف تحليل البيانات الواردة فى الجدول

٤-٤ بعض الاتجاهات المثيرة للاهتمام:

(أ) إن صناعة المنسوجات تراجعت بوتيرة مستمرة، بل وبسرعة في حقيقة الأمر، حتى فقدت مركزها القيادى كمنتج للقيمة المضافة. وقد هبطت مساهمتها في القيمة المضافة من ٣٤% في عام ١٩٧٥ إلى ٥% فقط في ١٩٩٥/٩٦. وهو تطور كبير، بل تحول مثير، يستدعى استقصاء متعمقاً في الأسباب الكامنة وراء هذا الاتجاه وآثاره المحتملة. وفى هذا المقام، لا يملك المرء سوى التحسر على ما يبدو واضحا للعيان من أن مصير صناعة المنسوجات. في مصر يمضى في طريق مواز لمصير القطن المصرى.

(ب) إن صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية، والمعادن، والمنتجات المعدنية والمعدات قد اكتسبت جميعها أهمية أكبر خلال هذه الفترة، بمعيار كل من القيمة المضافة والعمالة. فارتفعت حصتها مجتمعة من إجمالي نصيب القطاع العام من ٢٢% عام ١٩٧٥ إلى ٣٣% في ١٩٩٥/٩٦، كما ازدادت حصتها من العمالة من ٢٥% إلى ٣٤% خلال نفس الفترة، ويمكن أن يعزى هذا إلى تنامى درجة التطور والتقيد في هيكل الصناعة المصرية. ونظرًا لارتفاع درجة الترابط الخلفى والأمامى لهذه الصناعات بالمقارنة مع صناعات المواد الغذائية والمنسوجات، فإنه من المناسب أن نستنتج أن هيكل الإنتاج الصناعى في مصر قد أصبح فيما يبدو أكثر ترابطا وتماسكا.

جدول ٤-٤

الأهمية النسبية لمختلف نواحى النشاط الصناعى ١٩٧٥-٩٦/١٩٩٥

التصنيف الدولى القياسى للصناعة (ISIC)			١٩٧٥		٨٢/١٩٨١		٨٧/١٩٨٦		٨٩/١٩٨٨		٩٦/١٩٩٥	
القسم			قطاع عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
(٣١)	المواد الغذائية	ق.م	٢٥,٠	٢٣,٠	١٩,٩	٢٨,٦	٢٤,٥	٢٥,١	٢٧,٧	٣٢,٦	١٥,٣	١٨,٤
		عمالة	١٦,٧	٢٩,٠	١٦,٨	٢٩,٠	١٨,١	٢٩,٩	١٨,٧	٢٧,٦	١٦,٦	٢٢,٠
(٣٢)	المنسوجات	ق.م	٣٤,٠	١٩,٧	٢٥,٧	١٤,٠	٢١,١	١٠,٠	١٧,١	١٣,٢	٤,٩	١٧,٠
		عمالة	٤٣,٣	٢٧,٩	٣٩,٣	٢٤,٢	٣٣,٨	٢٣,٩	٢٩,٣	٢٧,٨	٣٠,٦	٢٨,٦
(٣٣)	الأخشاب	ق.م	٠,٧	٣,٤	٠,٨	٢,٢	٠,٩	٢,٢	٠,٧	٥,٧	٠,٢	١,٠
		عمالة	٠,٨	٣,٥	٠,٩	٢,٧	١,٠	٢,٧	١,٠	٣,٤	٠,٦	٣,٠
(٣٤)	الورق	ق.م	٣,٤	١٦,٧	١,٧	٢١,٩	٢,٣	١١,٩	١,٦	٥,٤	١,٧	٨,٢
		عمالة	٢,١	١١,٩	٢,٠	١١,٩	١,٩	١٠,٣	١,٨	٨,٧	٢,٠	٤,٧
(٣٥)	الكيماويات	ق.م	١٤,٥	١٣,٦	١٣,٦	٥,١	١٩,٣	١٧,١	١٣,٩	١٥,٤	٤٤,٦	١٤,٣
		عمالة	١٢,١	٤,٦	١٤,٧	٧,١	١٤,٧	٩,٤	١٤,٢	٩,٥	١٦,٥	٩,٥
(٣٦)	المنتجات التعدينية غير المعدنية	ق.م	٥,٢	١١,٨	٨,٧	١٥,٠	٧,٢	١٣,٤	٨,٤	٧,٨	١٠,٨	٨,٥
		عمالة	٤,٢	١٠,٩	٤,٥	١٣,٣	٤,٩	١٢,٧	٥,٥	٨,٤	٦,٥	١٠,٣
(٣٧)	المعادن	ق.م	٥,٦	٦,٦	١١,٨	٧,٢	١٤,١	٦,٣	١٦,٧	١٦,٠	١١,٠	٤,٢
		عمالة	١١,١	٨,٥	١١,٧	٧,٨	١٣,٨	٦,٩	١١,٤	٨,٢	٩,١	٣,٢
(٣٩/٣٨)	المنتجات المعدنية والمعدات	ق.م	١١,٣	٥,٣	١٧,٧	٦,٠	١٠,٧	١٣,٩	١٣,٩	٤,٠	١١,٦	٢٨,٣
		عمالة	٩,٧	٣,٨	٩,٩	٤,١	١١,٨	٥,٣	١٨,٠	٦,٢	١٨,٣	١٨,٩

ملحوظة: ق.م = قيمة مضافة.

المصدر: تم حسابها من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء السنوي للإنتاج الصناعي. سنوات مختلفة.

(ج) من الصعب تفسير القفزة المفاجئة فى حصة القيمة المضافة فى قطاع الكيماويات. وبالنسبة للقطاع الخاص فإن القيم تتذبذب على مدى واسع، مما يشكل صعوبة بالغة فى تحديد اتجاهات عامة بأية درجة من الثقة. وفى ضوء ذلك، فما هو الذى يمكن أن نتعلمه من البيانات المتعلقة بتطور القيمة المضافة والعمالة فى نواحى النشاط العريضة للصناعة فى القطاع الخاص؟ (ISIC 2, digit level).

(د) هناك بعض الصناعات التى اكتسبت أهمية بصفة قاطعة خلال الثمانينيات. وتعتبر صناعة المواد الغذائية، والمشروبات والدخان (ISIC 31) أهم الأمثلة: فقد ارتفعت حصتها فى القيمة المضافة من نحو الربع (١/٤) إلى الثلث (١/٣) من إجمالى القيمة المضافة فى القطاع الصناعى الخاص فى ١٩٨٨/٨٩. إلا أنه يبدو أن دورها القيادى تضعضع خلال التسعينيات، وإن ظلت حصتها فى العمالة ثابتة وتتراوح بين ٢٨-٢٩% من إجمالى العمالة فى القطاع الصناعى الخاص حتى ١٩٨٨/٨٩. وكانت صناعة المعادن الأساسية (ISIC 37) من الصناعات الأخرى التى توسعت فى خلال الثمانينيات من ناحية القيمة المضافة، ولكنها هبطت هبوطًا شديدا خلال التسعينيات.

(هـ) وهناك مجالان من مجالات النشاط الصناعى الخاص أظهرتا اتجاهات عكس ما هو متصور على نطاق واسع عنهما، أو حتى عما يلاحظ عنهما عرضًا: وهما المنسوجات والمنتجات التعدينية غير المعدنية. أما الشىء الذى يسلم به الجميع فهو أن القطاع الخاص قد حقق تقدمًا ملموسًا فى خلال السنوات العشر الماضية فى صناعة الملابس الجاهزة وفى صناعات السيراميك ومنتجاته، وعلى سبيل المثال، فقد ارتفعت صادرات الملابس الجاهزة من مستوى متواضع لا يزيد على ١٥ مليون جنيه مصرى فى منتصف الثمانينيات إلى ٣٢٢,٤ مليون

جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٩١ (انظـر وزارة التخطـيط، ١٩٩٢(ب)، ص٤٠). إلا أنه مما يثير الدهشة أن البيانات الواردة فى الجدول ٤-٤ لا تقدم أى دليل يدعم أو يؤكد تلك التطورات.

ويمكن استخدام هذه التطورات التى رصدناها فى قطاع الصناعة والتى قمنا ببحثها فيما سبق، لإلقاء قدر من الضوء على فرضية المزاحمة* فإذا كان القطاع العام يقوم فعلاً بمزاحمة القطاع الخـاص، فإننـا نتوقـع أن تكـون أنصبتهما مرتبطة ارتباطا سلبيًا – مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. وتقدم نتائج التحليل الأمبريقى لحجم الاستثمار الكلى فى مصر نتائج مختلطة فـى الفترة فيما بين ١٩٦٠-١٩٨٦ حول فرضية المزاحمة. ومع الكبح المـالى، الذى تضمن تجميد سعر الفائدة وتقنين الائتمان، فإن الحكومـة لـم تـزاحم المنشآت الخاصة القائمة والراسخة الأقدام، ولكن ربما تكون قـد زاحمـت المنشآت الجديدة، ومن خلال الاستثمار فى البنية الأساسية يبدو أن النتـائج تشير إلى بعض الجذب للاستثمار الخاص. إلا أن هذا قد يكون ببساطة نتيجة تزامن الاستثمار الحكومى مع الاستثمار الخـاص خـلال فتـرة الـرواج والازدهار (Shafik, 1992, p.49).

ولا يبدو من فحص البيانات الواردة فى الجدول ٤-٤ أن فيها ما يساند فرضية المزاحمة، نظرًا لأن الصناعات المزدهرة والمتردية تكاد أن تكـون هى نفسها فى كل من القطاع العام أو القطاع الخاص. وربما كانت النتيجـة الأكثر مقبولية هى أن القطاع العام يعمل على جنب القطاع الخـاص فـى أنشطة محددة فى الصناعة. ويصدق هذا بصفة خاصة فى حالـة المعـادن والمنتجات المعدنية. إذ يعتبر القطاع العام خلال الفترة موضـوع الدراسـة مسيطرا إلى حد كبير على إنتاج المعادن الأساسية (بلغت حصة القطاع العام

---

* **Crowding out Thesis**

فى القيمة المضافة فى ٨٨/١٩٨٧ نحو ٨٨%)، بينما كان القطاع الخاص يستخدم تلك المواد فى عمليات تصنيع أخرى لمختلف أنواع المنتجات. وفضلا عن هذا، فإن ما لوحظ من ارتفاع نصيب صناعة المواد الغذائية فى القيمة المضافة بصفة مطردة وانخفاض نصيب صناعة المنسوجات فى معظم سنوات الفترة فى كل من القطاعين الخاص والعام على السواء لا يساند فرضية المزاحمة، وربما كانت النتيجة ذات صلة بالجدل الدائر حاليًا بشأن الخصخصة فى مصر.

ويكشف الجدول رقم ٤-٤ عن واحد من الملامح المثيرة لتطور القطاع الصناعي فى مصر خلال الفترة موضع الدراسة. فقد كانت درجة تركز الصناعة فى القطاع العام فى بداية الفترة أكبر مما هى عليه فى القطاع الخاص. وبمرور الوقت أصبح نشاط القطاع الصناعى العام أكثر تنوعًا بشكل ملحوظ، بينما صار نشاط القطاع الخاص أكثر تركيزا بدرجة طفيفة وقد هبط النصيب النسبى فى عام ٨٩/١٩٨٨، بينما ارتفع نصيب أكبر صناعتين فى القطاع الخاص من ٤٣% إلى ٤٩%. فى القيمة المضافة لأعلى صناعتين فى القطاع العام من ٥٩% إلى نحو ٤٩%. وكانت أكبر صناعتين فى عام ١٩٧٥ هما ذاتهما فى القطاعين العام والخاص: صناعة المواد الغذائية والمنسوجات. وقد حافظت هاتان الصناعتان على مركزهما القيادى فى القطاع العام الصناعى فى ٨٩/١٩٨٨. وبالنسبة للقطاع الخاص الصناعى، فقد حلت صناعة المعادن محل صناعة المنسوجات فى المركز الثانى على قمة الصناعة، ويبدو أن هذا النمط قد تغير فى التسعينيات.

نسب العوامل:

إن إحدى النواحى المهمة فى هيكل الصناعة هى نسب العوامل. وقد كشفت الدراسات السابقة عن اتجاه نسبة رأس المال إلى العمالة نحو الارتفاع خلال الفترة ١٩٧٣-٨٨/١٩٨٧ (انظر جدول ٤ -٥) وفى هذه الدراسة،

نفحص أحدث بيانات متاحة، وهى البيانات الخاصة بعامى ٨٨/١٩٨٧ و١٩٩٥/٩٦. وقبل أن نشرع فى هذه المهمة ينبغى ملاحظة أن نسب العوامل (نسبة رأس المال إلى العمل) المستخرجة هنا لا تعكس الخصائص التكنولوجية بصفة مطلقة، فهى محسوبة على أساس نقطة مشاهدة واحدة (سنة)، ولا تمثل بالضرورة أية ظروف للتوازن. وفضلا عن ذلك، فإن البيانات عن الأصول الرأسمالية مقدرة على أساس القيمة الدفترية. وهو ما يشوه مقياس رأس المال ويجعل المقارنات فيما بين الصناعات المختلفة محفوفة بشيء من المخاطرة، ويزداد هذا بصفة خاصة كلما ازداد التفاوت فى عمر الأصول الرأسمالية بين مختلف الصناعات وكذلك فأن قيمة المكونات المستوردة للأصول الرأسمالية (وهى أساسًا المعدات والآلات)، قد تظهر سلوكًا مختلفًا بمرور الزمن عما تبديه المكونات المحلية (وهى أساسًا الأراضى والمبانى). وإضافة إلى ما تقدم، فإن قيمة الأصول الثابتة فى نهاية سنة الإحصاء تعادل صافى التكوين الرأسمالى فى خلال السنة مضافًا إليه الأصول الثابتة فى نهاية السنة السابقة. ويشمل التكوين الرأسمالى الصافى التغير فى المخزون، الذى قد يكون مرتفعًا فى بعض السنوات بشكل غير عادى (٢). وباختصار، فإن بيانات الأصول الرأسمالية تخضع لعناصر مختلفة من " التشوش ". وللتبسيط، فإننا سنفترض هنا أن هذا " التشوش " يؤثر على كافة الصناعات بدرجة متساوية. وإذا ما تم قبول هذا الافتراض كتقريب جيد، عندئذ فقط يمكننا عقد مقارنة بين قيم الأصول الرأسمالية فى مختلف فروع الصناعة.

وطبقًا لمجموعات البيانات عن ١٩٨٨/٨٩ و ١٩٩٥/٩٦ (جدول ٤-٦)، فإن إجمالى الأصول الرأسمالية (الأصول الثابتة) فى كافة فروع الصناعة قد أرتفع إلى أكثر من الضعف بين التاريخيين، ومن المهم ملاحظة أن الأصول الرأسمالية تتسم بالتركيز الشديد، وأغلبها فى الصناعات ٣١،

جدول ٤-٥

متوسط معدل النمو السنوى لنسبة رأس المال/ العمل، والإنتاجية الكلية للعوامل ومتوسط إنتاجية العمل (١٩٧٠- ١٩٨٦/٨٧).

	نسبة رأس المال – العمل		الإنتاجية الكلية للعوامل		متوسط إنتاجية العمل	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
(١) ١٩٧٠-١٩٨٠						
٣١١/٣١٢	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
٣٢١	٣,٧٣٤	١٧,١٧٤	١,٧٠	٠,٤٩	٤,٨٢٨	٧,٦٠٧
٣٢٢	٣,٩٧٩	١٣,٩٢٠	٠,٢٨	٠,٥٨	٠,٩٠١	١١,١٤٩
٣٢٤	٦,٤٠١	٢٧,٦٩٢	٦,١٩	٢,١٢	٣,٨٦٨	١٠,١١١
٣٣٢	١٠,٠٨٠	١٨,٠١٩	-٤,٥٧	-١,٤٨	٦,٧٩٧	٦,٥٠٠
٣٤٢	٤,١٦٨	٢,٦٦٠	-٠,١٥	-٠,٣٨	٧,٠٩١	٢,٠٥٥
٣٥٢	٥,٣٨٠	٤,٣٣٩	٠,٦٢	١,٢٠	٧,٦٥٦	١١,٢٦١
٣٦٢	٣,٣٣٢	١٦,٠٦٣	٠,٠٤	٠,٤٤	٠,١٦٨	٢,١٠٩
٣٦٩	١٢,١٩٣	١٠,٩٢٩	-٠,٥٧	-٠,٦٩	٣,٦٨٥	٥,٥٥١
٣٨١	٤,٩٠٨	٦,٧١٦	-١,٤٨	١,٥٧	٣,١١٨	٩,٩٨٦
٣٨٢	٣,٢٨٥	١١,٤٧٠	١,٦٤	٠,١٧	٧,٢٤٦	٩,٨٧٢
٣٨٣	٥,١٠٠	١٠,٩٢٥	٣,١١	٠,٦٢	٦,٩٦٥	٣,٨٧٩
(٢) ٧٩-٨٦/٨٧ بأسعار ٨٢/٨٣	٥,٦٤٠	٢٢,٣٠٩	٠,٥٠	-٤,٤٠	٤,٩٠٣	٩,٤٤٤

المصادر:

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٨٥) جدول ١-٦.

(٢) Abdel-Atty, 1990 جداول ٤-٤ (ب) و ٤-٥.

٣٢، ٣٥، ٣٦ طبقًا لتقسيمات التصنيف الدولى القياسى للصناعة (ISIC) عند مستوى الخانتين. وفى عام ١٩٨٧/٨٨ كانت صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية تمثل نحو ١/٤ الأصول الرأسمالية فى الصناعة، وبأخذ حجم العمالة فى هذه الصناعة فى الحساب، تصبح نسبة رأس المال إلى العمالة ٧١٠٠٠ جنيه مصرى لكل عامل. وهذا يجعل تلك الصناعة هى الأعلى من حيث الكثافة الرأسمالية بين الصناعات التحويلية المصرية (انظر جدول ٤-٦).

أما المركز المسيطر الذى تحتله صناعة المنسوجات فى الصناعة المصرية فيصوره واقعها باعتبارها تحتل المرتبة الأولى من ناحية العمالة والمرتبة الرابعة من ناحية الأصول الرأسمالية. وإذا ما أعطينا أوزانًا متساوية لنصيب الصناعات المختلفة فى رأس المال والعمل وجمعناها فى مؤشر واحد لترتيب كل صناعة طبقا للحجم، فإن ترتيب الحجم فى ١٩٨٧/٨٨ كان هو ما يلى (انظر العمود الرابع فى الجدول ٤-٦): المنسوجات، المواد الغذائية، الكيماويات، المنتجات التعدينية غير المعدنية، المنتجات المعدنية، المعادن، الورق، الطباعة والنشر، وأخيرًا الأخشاب والأثاث. ولم يكن ترتيب النطاق فى ١٩٩٥/٩٦ يختلف اختلافا أساسيا عن ذلك.

ويبين العمود (٣) نسب رأس المال إلى العمل فى مختلف الصناعات التحويلية كمؤشر على الكثافة النسبية للعوامل، وقد كانت صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية هى أكثر الصناعات كثافة رأسمالية [٨]. وبلغت نسب رأس المال إلى العمل ما يربو على أربعة أمثال الوسط الحسابى لنسبة رأس المال إلى العمل فى كافة مجالات الصناعة. وعلى الجانب الآخر، كانت صناعة الأخشاب والأثاث هى أقل الصناعات من ناحية الكثافة الرأسمالية. ومن المفيد ملاحظة أن التشتت فيما بين الصناعات من ناحية نسبة رأس

المال إلى العمل كان كبيرًا جدًا، بحيث إن قيمة الخطأ المعيارى تكاد تساوى الوسط الحسابى (٢١,٢٢ مقارنة بـ ٢١,٢٦ لعام ١٩٨٧/٨٨).

ويمكن اكتساب بعض الأفكار المتعمقة فيما يتعلق بهيكل الصناعة التحويلية فى مصر عن طريق المقارنة بين العمودين الأخيرين فى الجدول ٦-٤. ويظهر العمود رقم (٤) الترتيب طبقا للحجم لثمانية من الأقسام الرئيسية للصناعة التحويلية [على مستوى الخانتين وفقًا للتصنيف الدولى النموذجى للصناعة (ISIC)]. ويقوم الترتيب لأى صناعة معينة على أساس مؤشر للحجم، يتم حسابه كمتوسط بسيط لأنصبة تلك الصناعة فى إجمالى الأصول الرأسمالية والعمل فى الصناعة التحويلية. وطبقًا لهذا المعيار، فإن الصناعة التى تحتل قمة الترتيب هى صناعة المنسوجات – الأضخم فى المتوسط، من ناحية الأصول الرأسمالية والعمل. ويبين العمود رقم (٥) ترتيب الكثافة لنفس مجموعة الصناعات، على أساس قيمة معامل رأس المال إلى العمل. وطبقًا لهذا المعيار كان ترتيب صناعة المنسوجات فى المركز الثامن. ويعطى الفحص البصرى انطباعا بأن الارتباط بين ترتيب الحجم وترتيب الكثافة ليس شديد القوة. وقد بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان Spearman ٠,٧ وهى غير معنوية لدرجة ثقة بنسبة ٩٩% ولكنها تكون معنوية بدرجة ثقة ٨٧,٥%.

ويمكن استخدام الجدول ٤-٦ لإلقاء بعض الضوء على كفاءة التخصيص فى الصناعة المصرية، وكما هو معروف فى النظرية النيوكلاسيكية للاقتصاد الجزئى، فإن أى نشاط يمكن اعتباره نشاطا كفئًا، عند بقاء الأشياء الأخرى على حالها، إذا ما انطوى على استخدام عامل الإنتاج الأكثر وفرة (ومن ثم الأرخص) بنسبة أكبر. وبالنسبة للنشاط الصناعى فإن العاملين اللذين يتصلان به هما بطبيعة الحال العمل ورأس المال.

ويكاد أن يكون من الأمور الشائعة والمعروفة أن مصر لديها وفرة فى العمل وندرة فى رأس المال. ومن ثم فإن الكفاءة الاستاتيكية للتخصيص فى

النشاط الصناعى تعنى التركيز على نواحى النشاط كثيفة العمل. وطبقًا للبيانات الواردة فى الجدول ٤-٦، فإن أكثر نواحى النشاط من حيث كثافة العمل كانت هى الأخشاب والأثاث، تليها المنتجات المعدنية، فالمنسوجات، فالورق والطباعة والنشر، فالمواد الغذائية. وفى كل هذه المجالات فإن قيمة معامل رأس المال إلى العمل أقل من قيمة الوسط الحسابى للصناعة ككل. ومن الواضح أنه على الأقل فى حالة الأخشاب والأثاث، والورق والطباعة والنشر هناك ميزة نسبية محتملة لم يتم استغلالها بعد، وتشير البيانات الواردة فى جدول ٤-٤ بوضوح إلى أن هاتين الصناعتين متخلفتين عن كل أنشطة الصناعة التحويلية سواء من ناحية توليد الدخل أو من ناحية استيعاب العمالة(٩).

وعند وضع إستراتيجية تنمية ذات تركيز واضح على العمالة وتوليد الدخل، فإن هاتين الصناعتين ينبغى أن تلقيا اهتماما أكبر. وما ذكر بشأن الأخشاب والأثاث والورق والطباعة والنشر، ينطبق بشكل أقوى على صناعة المنسوجات، وقد لاحظنا فيما سبق، أن هذه الصناعة أخذت تقلل العمالة وتزيد من رأس المال بها، أى إنها أصبحت تمر بمرحلة تعميق رأسمالى فى خلال السنوات العشرين الماضية، وفى أثناء ذلك أصبحت أكثر كثافة رأسمالية، قد لاحظنا أيضًا أن الدراسة التى قام بها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٥) تشير إلى ازدياد سرعة الميكنة، بل وحتى التحول إلى الأتوماتيكية لبعض العمليات الإنتاجية. التى ربما يكون قد نشأ عنها انخفاض فى الإنتاجية الكلية للعوامل. وهذا يثير قضية سرعة الخطى على طريق التغير التكنولوجى.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الصناعات الأخرى كثيفة العمالة (مثل صناعة المواد الغذائية وصناعة المنتجات المعدنية)، كانت تجتذب موارد أكثر وتقوم بتوليد دخل أعلى. ويتفق هذا الاتجاه مع مقتضيات تحقيق كفاءة التخصيص.

جدول ٤-٦ الكثافة الرأسمالية في الصناعة ١٩٨٧/٨٨-١٩٩٥/٩٦

رقم الصناعة ذى الخانتين وفقًا للتصنيف النموذجى الدولى للصناعة(ISIC)			رأس المال مليون جم(١)	رأس المال %	العمل العدد(٢)	العمل %	نسبة رأس المال إلى العمل (بالألف جنيه مصرى)(٣) =(١)÷(٢)	الترتيب طبقا للحجم(٤)	الترتيب طبقا للكثافة(٥)
(٣١)	المواد الغذائية	أ	٣٤٨٢,٢	١٩,٨	٢١٥٧٣٠	٢١,٦	١٦,١٤	٢	٤
		ب	٦٢٢٤,٦	١٦,٣	٢١٧٧٨٦	١٨,٧	٢٨,٥٨	٣	٥
(٣٢)	النسيج	أ	٢٩٩٧,٣	١٧,٠	٣٠١٣٧٥	٣٠,٢	٠,٩٥	١	٨
		ب	٥٢٤٧,٥	١٣,٧	٣٤٦٨٤٦	٢٩,٨	١٥,١٣	١	٨
(٣٣)	الأخشاب	أ	٨٤,٩	٠,٥	١٨٣٩٠	١,٨	٤,٦٢	٨	٧
		ب	٢٧٦,٦	٠,٧	١٨٠١٠	١,٥	١٥,٣٦	٨	٧
(٣٤)	الورق	أ	٤٥٠,٦	٢,٦	٣٥٢٦١	٣,٥	١٣,٧٨	٧	٥
		ب	١١٩٨,٦	٦,٦	٣٥٤٨٣	٣,٠	٣٣,٧٨	٧	٤
(٣٥)	الكيماويات	أ	٣٣٥٤,٩	١٩,٠	١٣٢٨٩١	١٣,٥	٢٥,٢٥	٣	٢
		ب	١٠٦٩٧,٧	٢٨,٠	١٥٩٥٧٦	١٣,٧	٦٧,٠٤	٢	٢
(٣٦)	غير المعدنية	أ	٤٣٠٣,٦	٢٤,٤	٦٠٦٢٧	٦,١	٧١,٠٠	٤	١
		ب	٦٤٧٥,٤	١٦,٩	٩١٩٩٠	٧,٩	٧٠,٣٩	٥	١
(٣٧)	المعادن	أ	١٥٥٤,٤	٨,٨	٧١٦١١	٧,٢	٢١,٧١	٦	٣
		ب	٣٢٤٧,٢	٨,٤	٧٨٦٥٥	٦,٨	٤٠,٩٠	٦	٣
(٣٨/٣٩)	المنتجات المعدنية والمعدات	أ	١٣٩٠,٤	٧,٩	١٦١٣٢٧	١٦,٢	٨,٦٢	٥	٦
		ب	٣٥٥٤,١	٩,٣	٢١٥١٢٥	١٨,٥	١٦,٥٢	٤	٦
الإجمالي		أ	١٧٦١٨,٣	١٠٠,٠	٩٩٧٢١٢	١٠٠,٠	٢٠,٠٠		
		ب	٣٨٢٢٣,٩	١٠٠,٠	١١٦٣٤٧٢	١٠٠,٠	٣٦,٠٠		

ملاحظات: (أ) الأرقام تشير إلى ١٩٨٧/٨٨. (ب) الأرقام تشير إلى ١٩٩٥/٩٦.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء السنوي للإنتاج الصناعي، ٨٧/٨٨ و مايو ٩٠ و ٩٥/٩٩ جزآن (مايو وسبتمبر ٩٨).

وهذا بالطبع، لا يذكر شيئًا عن الكفاءة الفنية، أو بشكل أعم ما يطلق عليه الكفاءة السنيية*. وهذه الأخيرة تعتمد على عوامل ذات طبيعية تنظيمية ومؤسسية، وتستدعى إجـراء التحليـل الجزئـى علـى مسـتوى المنشـأة (Leibenstein, 1978).

أما صناعة المعادن، من ناحية أخرى، فإن من الواضح أنها من بـين أكثر الصناعات من حيث الكثافة الرأسمالية فى مصر، وقد كان هناك كثيـر من الدراسات والتقارير التى قامت بإعدادها هيئات خارجية وبخاصة البنـك الدولى ووكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) والتى دأبت على القـول بأن إنتاج المعادن الأساسية غير كفء فى حالة مصر، ومن ثم فإن الاستثمار فى هذا النشاط يعتبر تبديدا للموارد، وفى الدراسة الشاملة والمفصلة التى قام بها البنك الدولى بشأن هذا الموضوع (١٩٨٣)، قام بتقسيم نشاط الصـناعة التحويلية إلى ثلاثة أقسام رئيسية. وتضمن القسم الأول نواحى النشاط التـى تبدو فعلا ذات قدرة تنافسية فى ظل الأسعار الدولية، أما القسم الثانى فيضـم نواحى النشاط التى قد تصبح منافسة وواعدة بالنسبة على احتمالات التصدير، ويضم القسم الثالث نواحى النشاط التى تتصف بارتفاع تكلفة الموارد المحلية والتى لا يحتمل أن تخلق صادرات تتسم بالكفاءة. وتنتمى الصناعات المعدنية الأساسية للحديد والصلب والألومنيوم إلى هذا القسم الثالث. فقد كان معـدل العائد الاقتصادى فى هذه الصناعات أقل كثيرًا عن معدل العائد المالى. بـل إنه طبقا لتقديرات البنك الدولى، فإن معدل العائد الاقتصـادى كـان سـالبا بالنسبة لصناعة الألومنيوم. (أنظر ملحق ٤ أ-٢).

---

* S-efficiency وهى تعنى أن المنشأة تحصل على أقصى إنتاج من كمية محـددة مـن المدخلات. انظر:

David W. Pearce, ed., The MIT Dictionary of Modern Economics, Fourth Edition (Cambridge, Mass: The MIT P:ress, 1992).

وقد اتخذت وكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) نفس توجه السياسة تقريبًا، بناء على مقارنة العائد المالى والعائد الاقتصادى لمصنع كيما للأسمدة بأسوان، ومجمع صهر الألومنيوم فى نجع حمادى (USAID, 1979).

وسيتم بحث هذا الموضوع بتفصيل أكثر فى الفصلين الخامس والسادس عندما نتناول دراسات حالة شركة مصر للألومنيوم وشركة الحديد والصلب المصرية. أما فى هذه المرحلة، فإننا نكتفى بتقديم الملاحظات التالية استنادا إلى الجدول ٦-٤.

أولاً: إن التوسع فى صناعة المنتجات المعدنية ذات كثافة العمل الأعلى (ISIC 38,39) ربما يرتبط بالتوسع فى صناعة المعادن الأعلى من حيث الرأسمالية (ISIC, 37) بفضل آثار الروابط الأمامية القوية لهذه الأخيرة، ولذلك نلاحظ أنه ليس من السليم الحكم على مزايا أى صناعة معينة منظورا إليها بمعزل عن الصناعات الأخرى. بل ينبغى اتباع منهج شامل حتى يمكن الوصول إلى نتائج ذات مغزى تفيد فى مناقشة السياسات.

ثانيًا: إن الاختلاف الرئيسى بين معدلات العائد المالى ومعدلات العائد الاقتصادى هو أن الأخير يقوم على أساس الأسعار العالمية للمدخلات القابلة للتجارة... وعلى الأخص الأسعار العالمية للطاقة. إلا أن استخدام الأسعار العالمية للبترول. كمعيار للحكم على الكفاءة يفتقد إلى المبرر النظرى المقنع – بعيدًا عن الاكتفاء بمقولة أن البترول سلعة قابلة للتجارة. فكما يظهر من النموذج والبيانات الواردة فى الملحق ٣، فإن الندرة النسبية للبترول فى مصر أكبر كثيرا مما هو عليه فى العالم ككل.

ثالثًا: إن البترول قد يكون فى الواقع مثالاً سيئا لإقحام مفهوم الأسعار العالمية كمعيار للكفاءة. وإن ما يطلق عليه السعر العالمى للبترول ليس

سعرًا تنافسيًا، بل هو سعر إدارى أو " سياسى " – تحدده أطراف شتى على جانبى السوق فى إطار احتكار قلة Oligopolistic. فالسوق العالمية للبتــرول بعيدة أشد البعد عن أن تكون سوقًا تنافسية.

الهوامش:

١. "الأولى" و "الثانية" ينبغى النظر إليهما على أنهما يشيران إلى استئناف التخطيط القومى فى ظل إدارة مبارك الجديدة، وعلى أية حال، فإنه ينبغى الإشارة إلى أن أول خطة خمسية عرفتها مصر كانت تغطى الفترة ١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٤/٦٥.

٢. إن أحد المسائل الجديرة بالبحث هو إسهام الصناعة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى. ومصادر النمو الصناعى... أى إحلال الواردات، التوسع فى التصدير، الطلب المحلى والتغير الفنى.

٣. حاول هانسن Hansen إلقاء ضوء أكثر على الموضوع باستخدام النسب المحاسبية، (النسب المحاسبية = نسبة أسعار الظل إلى أسعار السوق)، وكانت النتيجة التى توصل إليها هى أن الدليل ملتبس، فالدليل الذى يقوم على أساس الوسط الحسابى غير المرجح يدعم وجود المرض الهولندى، بينما الدليل الذى يقوم على أساس الوسيط يدعم وجود تلك الظاهرة (Hansen, 1991 p.176).

٤. ارتفعت قيمة صادرات البترول إلى ٢٤٠٢ مليون جنيه مصرى فى ١٩٨١/٨٢ ثم انخفضت إلى ٦٣٤,١ مليون جنيه مصرى وجدول ٣٥ص٩٢. فى ١٩٨٦/٨٧. راجع البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٨٦/٨٧، جدول ٣١ ص ٨٥، وجدول ٣٥ ص ٩٢ والجدول ٣١ يقدم قيمة أعلى لصادرات البترول فى عام ١٩٨٦/٨٧ (١٠٣٢ مليون جنيه مصرى). ولكن هذه القيمة تم إهمالها باعتبارها تنطوى على خطأ، حيث إن متن التقرير ينص صراحة على هبوط قيمة الصادرات من البترول ومنتجات البترول إلى ٦٣٤,١ مليون جنيه مصرى فى ١٩٨٦/٨٧ بسبب مزيج من انخفاض بنسبة

٤٠,٧% فى الكمية وهبوط بنسبة ٤٤,٤% فـى سـعر التصـدير (ص٨٤).

٥. فى عام ٨٢/١٩٨١ كانت هذه *الصناعة، التى تشمل الغزل والنسيج* والملابس والجلود والمنتجات الجلدية، تمثل ٤٠% من العمالة فـى القطاع الصناعى العام. إلا أنها كانت الثانية من حيث القيمة المضافة بعد صناعة المواد الغذائية والمشروبات والدخان (ISIC, 31).

٦. كان الإنتاج السنوى من القطن الخام يتناقص باستمرار منـذ أوائـل الثمانينيات، إذ هبط من ٩,٢ مليون قنطار فى ٨٣/١٩٨٢ إلى ٥,٩ مليون قنطار فى ٩١/١٩٩٠ (١ قنطار من القطن الشعر = ٥٠ كجم [انظر البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد ٤٤، رقـم ١، ٢ (١٩٩١)، الجدول ٢/٥ (ب)].

٧. على سبيل المثال فى عام ٨٨/١٩٨٧ بلغت قيمة التغير فى المخزون ١,٦ مليار جنيه مصرى أو ما يعادل ٤٢% من التكوين الرأسـمالى فى كل من القطاع العام الصناعى والقطاع الخاص الصناعى، وليس من المؤكد إن كان تصحيح أثر هذا العامل لن يـؤدى إلـى تغييـر الاتجاه الأساسى.

٨. فى الواقع، فإن قيمة نسبة رأس المال إلى العمل فى هذه الصـناعة مرتفعة جدًا بدرجة تدعو للدهشة. ويقدم الإحصاء السنوى للإنتـاج الصناعى التفاصيل التالية للأصول الرأسمالية فى عـام ٨٨/١٩٨٧ (بالألف جم) الخزف والصينى والفخار ٧٩٦٧٥، الزجاج والمنتجات الزجاجية ٢٧٢٩٤٥، المنتجات التعدينية غير المعدنيـة ٣٩٥٠٩٨٣ (الجهاز المركزى للتعبئة العامـة والإحصـاء (١٩٩٠) ص٤٨٠-٤٨٨).

٩. يجب على المرء أن يوضح هذه النتيجة فى ضوء ما ذكر أعلاه، وخاصة حقيقة أن الإحصاء السنوى للإنتاج الصناعى يغطى فقط المنشآت التى توظف ١٠ عمال أو أكثر، وفى حالة الأخشاب والأثاث، فإن هناك نسبة كبيرة من المنشآت قد توظف أقل من عشرة عمال (Davies et al, 1992)، ومن ثم فإن هذه المنشآت لا تظهر فى نتائج الإحصاء السنوى للإنتاج الصناعى، وليس من المؤكد أن السماح بإدخال هذا العامل فى الحسبان لن يؤدى إلى تغيير النتيجة.

الملحق ٤ ١٠

الجدول ٤-أ (١) تطور الصادرات الصناعية فى الفترة ٨١/٨٢ -٩١/٩٢
والأهداف للفترة٩٢/٩٣ - ٩٦-٩٧ بالأسعار الجارية.(القيمة بالمليون جنيه)

	١٩٨١/٨٢		١٩٩١/٩٢		١٩٩٦/٩٧*	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
١. الغزل والنسيج.	١٩٥,٢	٤٩,٣	١٩١٠,٠	٣٣,١	٣٤٧٥,٠	٢٨,٧
٢. السلع الهندسية	٠,٣	٠,١	٢٩٩,٠	٥,٢	٧٨٠,٠	٦,٤
٣. المواد الغذائية	٥١,٣	١٣,٠	٣١٤,٠	٥,٤	٧١٠,٠	٥,٩
٤. الكيماويات	٤٠,٤	١٠,٢	٩٧٣,٠	١١,٧	١٦٣٠,٠	١٣,٤
٥. المعادن	٧٦,٨	١٩,٤	٧٤٢,٠	١٢,٩	١٩٥٥,٠	١٣,٦
٦. أخرى**	٣١,٠	٨,٠	١٨٢٤,٠	٣١,٧	٣٨٧٥,٠	٣٢,٠
إجمالى الصادرات الصناعية	٣٩٥,٠	١٠٠,٠	٥٧٦٢,٠	١٠٠,٠	١٢١٢٥,٠	١٠٠,٠
إجمالى الصادرات السلعية	٣٩٨٧,٢	٩,٩	١٦٧٠٥,٠	٣٤,٥	٢٣٣٩٢,٠	٥١,٨

ملاحظات: * ١٩٩٦/٩٧ هى أهداف الخطة الخمسية ١٩٩٢/٩٣-١٩٩٦/٩٧.

** الصادرات الأخرى تتضمن منتجات التعدين.

المصدر: وزارة التخطيط (١٩٩٢(أ)) جداول ١٤ و ١٧

جدول ٤(أ) ٢. التباين بين الربحية الاقتصادية والمالية تقديرات لسنة واحدة، السنة المالية ١٩٨٠/٨١.

	معدل العائد الاقتصادى	معدل العائد المالى
المنسوجات القطنية	١٣,٦	٥,٩
المنسوجات الصوفية	١٤,١	١٥,٥
منتجات الجوت	٥,١	١٧,٥
السجاد	٤,٢	١٨,٣
الزيوت، والصابون والمنظفات	١٤,٤	٦,٦-
السكر	٣٤,٢	٧,١
الخضروات المصنعة	١٢,٣	٢,٢
الزيوت والعطور	٧٨,١	١٧,٦
النشا والخميرة	٤٥,٠	٦,٢
الألياف الصناعية	٩,٥-	١,٩
الزيوت غير الغذائية	١١,١-	٣,٨
فحم الكوك	١٧,٤-	٢٠,٧-
الجلود والدباغة	٨,٣	٤,١
الحديد والصلب	٢,٧	١٠,٩
الألومنيوم	٢١,٠-	١٢,٥
المعادن غير الفلزية	٣,١-	١٥,٥
أنابيب الصلب	٢,٠-	١٨,٩
الصلب المشكل	٦,٤	١١,٧
مطروقات حديدية	٤٦,٢-	٦,٧-
سيارات	٣٢,٧-	١٣,٤-
عربات للسكك الحديدية	١٧,٣	١٢,١
الدراجات والموتوسيكلات	٣,٢-	١,٥

جدول ٤(أ) ٢. التباين بين الربحية الاقتصادية والمالية تقديرات لسنة واحدة، السنة المالية ١٩٨٠/٨١.

	معدل العائد الاقتصادى	معدل العائد المالى
منتجات كهربية صناعية	٥٢,٦	٢٤,٤
سلع استهلاكية كهربية معمرة	٢٠,٠	١٥,٨
الكترونات استهلاكية	٣,٦-	٢٠,٥
السيراميك	١٢,٨-	٢,٤
الصيني والزجاج	١٦,٤-	٢٠,٦

المصدر: World Bank (1983, p. XVIII)

الفصل الخامس

آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على المستوى الجزئى

أ. صناعة الالومنيوم

مقدمة:

تأتى صناعة الالومنيوم على رأس قائمة الصناعات كثيفة الطاقة فى مصر. وتمثل الطاقة فى صور الكهرباء _ ما يزيد على ٢٥% تقريبًا من تكلفة الوحدة، بينما تمثل المادة الخام الرئيسية (ألومينا) نحو ٣٠% من تكلفة الوحدة. وتعد شركة مصر للألومنيوم (ايجيبتالوم) منفردة أضخم مستهلك للكهرباء. فطبقًا لبيانات هيئة كهرباء مصر، فإن مبيعات الكهرباء إلى شركة مصر للألومنيوم (المنتج الوحيد للألومنيوم فى البلاد) بلغت ٣٣١٢ مليون كيلو وات / ساعة فى عام ٩٨/١٩٩٧ بينما كان إجمالى مبيعات هيئة كهرباء مصر من الكهرباء عن نفس السنة ٥٧١٠٦ مليون كيلووات / ساعة. وبذلك بلغت حصة صناعة صهر الالومنيوم ما يتراوح بين ٦% و٧% من إجمالى استهلاك الكهرباء.

ومن هنا فإن عملية ترشيد استخدام الطاقة ذات أهمية عظمى على المستويين الجزئى والكلى فى هذا السياق أما أهميتها على المستوى الجزئى فترجع إلى أن تكلفة الطاقة هى أكبر بنود التكلفة للوحدة المنتجة من الالومنيوم. وباستبعاد الجهود الخاصة برفع كفاءة استخدام الطاقة فى شركة الالومنيوم، فإن أى زيادة فى أسعار الكهرباء كأحد أجزاء حزمة الإجراءات الخاصة بالتكيف الهيكلى فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (ERSAP) (انظر ملحق ٤) ستؤدى إلى زيادة مماثلة فى تكلفة إنتاج الوحدة. وما لم يتم استيعاب تلك الزيادة بطريقة ما، فإنها قد تهدد فعلاً القدرة

التنافسية لصناعة الالومنيوم فى البلاد. أما على المستوى الكلى، فإن أى تخفيض ملموس فى استخدام الكهرباء فى صناعة الالومنيوم سينتج أثره فورًا فى المعادلة الكلية للكهرباء فى مصر. هذا بالإضافة إلى ما يقدمه من مساعدة فى تخفيض تلوث الهواء ومن ثم فى تحسين البيئة.

ولكن موضوع تعديل أسعار الكهرباء ليس هو مجال التأثير الوحيد لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على صناعة الالومنيوم. فكما أوضحنا فى الفصلين الثانى والثالث، فإن برنامج الإصلاح يتضمن أيضًا الخصخصة، وتحرير أسعار المخرجات والمدخلات، وتحرير أسعار الفائدة، وتخفيض الجنيه المصرى وتحرير التجارة. وبطبيعة الحال، فإن هذه الإجراءات تدفع فى اتجاهات مختلفة، وقد تكون آثارها فى المدى القصير مختلفة عن آثارها على المدى الطويل. وفى هذا الفصل سنركز تحليلنا تركيزا تاما على الآثار الفورية لمختلف إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ذات الصلة، وهى الآثار الحالية أو الآثار فى الأجل القصير. أما الآثار فى الأجل الطويل، فإنها تعتمد جزئيًا على التصميم الكلى للبرنامج، وجزئيًا على مدى استجابة هذه الصناعة للتغير فى السياسة المتضمنة فى هذا البرنامج. وقبل أن نمضى فى تحليل هذه الآثار الناشئة عن البرنامج، فإننا سنقدم عرضًا موجزًا عن تطور وأداء صناعة الالومنيوم فى مصر. والقصد منه هو إعداد العدة لعملية تحليل آثر الإجراءات المختلفة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على تلك الصناعة فى الأجزاء الباقية من هذا الفصل.

صناعة الالومنيوم فى مصر: جذورها وتطورها

ما زالت صناعة الالومنيوم فى مصر حديثة نسبياً، فقد أقيمت فى منتصف السبعينات من القرن الماضى فقط، وبدأ الإنتاج فعلاً فى أكتوبر ١٩٧٥. وقد تم التفكير فى المشروع أصلاً أثناء الستينيات، للاستفادة من

الكهرباء الرخيصة التى يولدها السد العالى فى أسوان. وتم البدء فى المشروع فى نهاية الخطة الخمسية ١٩٦٠/٦١-١٩٦٤/٦٥ بتوقيع عقد مع شركة بولندية فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٤ لإقامة فرن لصهر الالومنيوم فى السويس بطاقة سنوية تبلغ ٤٠ ألف طن. وقد تسببت حرب عام ١٩٦٧ فى تأخير المشروع حتى تمت إعادة النظر فيه فى أواخر الستينيات (عثمان، ١٩٩٠)

وكانت القوة الدافعة لإنشاء هذه الصناعة هى توافر الطاقة الكهربائية من السد العالى وتضمن التفكير الأولى عدة مواقع بديلة لتوطين المشروع منها السويس، وأسوان والإسكندرية. إلا أنه فى نهاية المطاف تم تفضيل الموقع الحالى فى نجع حمادى فى صعيد مصر للأسباب الآتية:

١. القرب من محطة محولات نجع حمادى، وهو أحد العوامل التى تؤدى إلى تخفيض تكلفة الحصول على الكهرباء.
٢. القرب من ميناء سفاجة على البحر الأحمر، الذى يمكن استخدامه فى استقبال الواردات من المادة الخام الأساسية (الألومينا)
٣. تطوير وتنمية إحدى المناطق الصحراوية، ومن ثم الإسهام فى التنمية الإقليمية بصفة عامة.
٤. وضع المشروع فى منطقة آمنة خارج خط الزلازل والسيول المفاجئة
٥. توافر الأراضى والمياه والنقل بالسكك الحديدية.
٦. توافر المياه الجوفية للعمليات الصناعية.

وربما كان أهم عامل منفرد لتفضيل إقامة صناعة الالومنيوم هو توافر الكهرباء الرخيصة من محطة القوى الكهرومائية للسد العالى. وكان قد تم الانتهاء من بناء محطة كهرباء السد العالى بطاقة ٢١٠٠ ميجاوات فى عام

١٩٦٧، أى قبل عامين تقريبًا من الاستكمال النهائى لمشروع السد العالى ذاته. ولأسباب فنية، فإن نقل الطاقة الكهربائية من أسوان إلى جنوب القاهرة وإلى المناطق الصناعية الأخرى فى الشمال كان مستحيلاً فى ذلك الوقت. وكان لابد لهذه الطاقة إما أن تستخدم فى الجنوب (الصعيد) أو أن تضيع هباء. وبالتالى يمكن القول إن تكلفة الفرصة البديلة للكهرباء المولدة من السد العالى فى خلال فترة من أواخر الستينيات إلى أوائل السبعينيات تكاد أن تكون صفراً. وكما سبق ذكره، فإن التفكير جديًا فى إنشاء فرن صهر الالومنيوم جاء فى أثناء الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٦١-١٩٦٤/٦٥). إلا أن نشوب حرب عام ١٩٦٧ وما تلاها أدى إلى تأخير المشروع والى تغيير موقعه من السويس إلى نجع حمادى. وتعتبر هذه الخلفية ذات أهمية لبحث موضوع استخدام الطاقة فى هذه الصناعة. وسنقوم بهذا فى الجزء الأخير من هذا الفصل.

يتم إنتاج الالومنيوم فى نجع حمادى باستخدام الألومينا المستوردة باعتبارها المادة الخام الرئيسية. وتتكون مصانع الإنتاج الرئيسية لشركة الالومنيوم من خمس عنابر (potlines). وكل عنبر به خطان للخلايا الكهربية يضم كل منها ٤٦ خلية كهربائية. أى بمجموع ٤٦٠ خلية تستخدم التحليل الكهربى لتحويل الألومينا إلى الومنيوم. كانت خلايا مجمع الصهر بنجع حمادى مصممة أصلاً وفقًا لتكنولوجيا سودربرج Soderberg التى تستخدم تيارًا كهربيا بشدة ١٥٥ كيلوأمبير.

وقد تم توسيع الطاقة التصميمية لمجمع صهر للألومنيوم تدريجيًا من ٣٣ ألف طن سنويًا فى أكتوبر ١٩٧٥ إلى ١٦٦ ألف طن سنويًا فى يولية ١٩٨٣. وكان المشروع الأصلى بطاقة تصميمية قوامها ١٠٠ إلف طن سنوياً، وهو ما تم تحقيقه فى أبريل ١٩٧٧، ثم تمت زيادة الطاقة بعد ذلك إلى ١٦٦، ألف طن سنويًا (انظر الملحق ٥-١)، وإن أمكن رفع الإنتاج

الفعلى بحيث يبلغ ١٨٠ طن سنويًا بفضل عدد من العوامل:

١) استخدام التحكم الأتوماتيكى فى الخلايا.

٢) التدريب المستمر لعمال الإنتاج.

٣) تخفيض الوقت اللازم لإعادة تأهيل الخلايا، بدرجة كبيرة من ٢٢ يومًا إلى ٧,٦ أيام للخلية.

٤) إطالة العمر التشغيلى للخلايا عن المعدل التصميمى البالغ ٤٢ شهرًا للخلية إلى ٦٠,١ شهرا للخلية.

ويجرى حاليا القيام بمشروع للتوسع، ستنتج عنه زيادة الطاقة الإنتاجية لشركة الالومنيوم إلى ٢٤٠ ألف طن سنوياً.

وبالإضافة إلى العنابر الخمسة، فإن مصانع الإنتاج فى نجع حمادى تتضمن مسبكين كهربائيين. وقد تم إنشاء المسبك الأول مع بداية الإنتاج فى عام ١٩٧٥. وهو ذو تصميم روسى، جرى تعديله بعد ذلك، ويقوم هذا المسبك بإنتاج القوالب والبلاطات والقضبان حرف T. أما المسبك الثانى فقد بدأ العمل فى عام ١٩٨٢، وهو يعمل على أساس التكنولوجيا الغربية، وينتج القوالب والبلاطات والأسلاك (سمك ٩–٢٥ مللم) وقوالب السبائك.

وقد تغيرت تشكيلة المنتجات تغيرًا كبيرًا منذ عام ١٩٧٦ عندما كان الالومنيوم المصنع يوازى ١٢% فقط من إجمالى الناتج من الألمنيوم الخام. وأصبح يوازى ٨٤ % فى عام ٩٤/١٩٩٣، ويمكن للمرء أن يميز بين ثلاث فترات جزئية محددة. ففى خلال الفترة ١٩٧٦ – ٨١/١٩٨٠، كانت الزيادة فى نسبة الالومنيوم المصنع متواضعة. لكن التغير الكبير فى تشكيلة المنتجات حدث خلال ٩٨٢/١٩٨١-٨٧/١٩٨٦، حيث تسارعت النسبة خلال تلك الفترة، ولكنها تباطأت بشكل طبيعى بعد عام ٨٧/١٩٨٦.

والسؤال المهم هو لماذا حدث تسارع المعدل فى الفترة الجزئية الثانية؟

وللإجابة على هذا السؤال، فإنه ينبغى ملاحظة أن أسلوب التسعير للألومنيوم الخام الأولى يجرى تحديدها عن طريق الأسعار التى تعلنها بورصة لندن للمعادن. ومن ناحية أخرى فإن الالومنيوم المصنع يتم بيعه بعد إضافة علاوة على سعر الالومنيوم الخام – وتختلف العلاوة حسب نوع المنتج المصنع. ويبدو أن التسارع فى نسبة الالومنيوم المصنع إلى الالومنيوم الخام فى خلال ١٩٨١/٨٢-١٩٨٦/٨٧ كان نتيجة دخول المسبك رقم ٢ مجال الإنتاج خلال ١٩٨٢، وبلوغ الحد الأقصى من الطاقة التصميمية وقدرها ١٦٦ ألف طن بعد استكمال المرحلة الخامسة فى يوليو ١٩٨٣

أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى

تم فيما سبق بيان مختلف الإجراءات التى تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (انظر الفصل الثانى). ولإيجاز ذلك، فإن الإجراءات التى يتوقع أن يكون لها أثر على صناعة الالومنيوم هى: ارتفاع أسعار الطاقة، تخفيض قيمة الجنيه المصرى، وتحرير أسعار الناتج، وتحرير أسعار الفائدة، وتحرير التجارة، وإلغاء السقوف الائتمانية، وتحرير أسعار المدخلات. وتؤثر هذه الإجراءات على صناعة الالومنيوم فى اتجاهات مختلفة. ونبين فيما يلى بصورة موجزة طبيعة الآثار المحتملة فى الجدول ٥-١. ونركز هنا على الإجراءات الخمسة الأولى باعتبارها الأكثر ارتباطًا بالصناعة.

جدول ٥-١

الآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى

على شركة مصر للألومنيوم

نوع الإجراء	طبيعة الأثر
أ) زيادة أسعار الطاقة	−
ب) تحرير أسعار الناتج	+
ج) تحرير أسعار المدخلات	−
د) تحرير أسعار الفائدة	؟
هـ) تخفيض قيمة العملة	+
و) تحرير التجارة	؟
ز) إلغاء السقوف الائتمانية	+
..المحصلة العامة	؟

أثر رفع أسعار الطاقة:

سبق أن ذكرنا فى الفصل الثانى من هذه الدراسة أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يتضمن مكونا للتكيف الهيكلى يتعلق بإصلاح الأسعار. كما سبق أن ذكرنا أن إحدى النقاط الرئيسية فى مكون إصلاح الأسعار هى موضوع تعديل أسعار الطاقة. ويتبنى برنامج الإصلاح معيارين لتعديل الأسعار فى مجال الطاقة، طبقا لطبيعة المنتج، هما: الأسعار العالمية بالنسبة للسلع القابلة للتجارة، والتكلفة بالنسبة للسلع غير القابلة للتجارة. وبالتحديد، كانت الأسعار العالمية هى المعيار المعتمد فى حالة المنتجات البترولية والغاز الطبيعى، وكانت التكلفة الحدية طويلة الأجل هى المعيار المعتمد فى حالة الكهرباء.

وتجدر الإشارة فى هذا السياق إلى الجدل الشديد الذى ثار مع بداية هذه الصناعة فى البلاد فى خلال السبعينيات حول اقتصادات استخدام الطاقة

الكهربائية لصهر الالومنيوم. وقد أشرنا فيما سبق إلى التقرير الذى قامت بإعداده وكالة التنمية الدولية الأمريكية، (USAID) والذى زعم أنه إذا ما أجريت حسابات سليمة، فإن صهر الالومنيوم باستخدام الكهرباء سيتضمن خسارة اقتصادية حقيقية (USAID,1979). كما أشرنا أيضًا إلى دراسة البنك الدولى التى نشرت فى أوائل الثمانينيات والتى أعربت أيضًا (على أساس مقارنة التقديرات لمعدلات العائد المالى والعائد الاقتصادى) بأن صناعة الالومنيوم ليست من بين الصناعات التى تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية (World Bank,1983).

وتجدر الإشارة إلى أن مبيعات الكهرباء إلى مجمع الالومنيوم فى نجع حمادى تمثل نسبة لا يستهان بها تتراوح بين ٦% و ٧% من إجمالى الكهرباء المباعة فى البلاد، أو ما يعادل نحو ٣٠% -٤٠% من إجمالى الكهرباء التى تولدها محطة كهرباء السد العالى (انظر جدول٥-٢). ويجرى حاليا (منذ يوليو ١٩٩٢) إمداد الكهرباء إلى مجمع شركة الألمونيوم فى نجع حمادى بسعر موحد يبلغ ٠,٠٦٨جـ.م لكل كيلو وات/ ساعة (كهرباء الجهد الفائق). ويمكن مقارنة هذا بمبلغ ٠,٠٤٧جـ.م، لكل كيلو وات/ ساعة لمصانع كيما للأسمدة فى أسوان، وبمبلغ ٠,٠٨٦ جـ.م لكل كيلو وات/ ساعة من كهرباء الجهد الفائق التى تورد إلى الصناعة بوجه عام.

وطبقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، فإن سعر الكهرباء يعتبر مشوها بدرجة كبيرة، وهو ما يعنى أن الأسعار الفعلية تقل كثيرا عن التكلفة الحدية طويلة الأجل. وكما بينا فى ملحق٤، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى كان يستلزم تعديل الأسعار الفعلية للكهرباء بحيث تتعادل مع التكلفة الحدية طويلة الأجل فى يونية ١٩٩٥. إلا أن التنفيذ الفعلى قد انحرف قليلاً عن الالتزامات الأصلية بموجب البرنامج. وللحكم على مدى الارتفاع فى أسعار الطاقة الذى يتطلبه برنامج الإصلاح

الاقتصادى والتكيف الهيكلى، فقد يكون من المفيد فحص سلوك أسعار الكهرباء المفروضة على شركة الالومنيوم فى السنوات الأخيرة (انظر جدول ٥-٣). فقد ارتفعت هذه الأسعار بما يناهز تسعة أمثالها فيما بين يونية ١٩٨٥ ويولية ١٩٩٢ (من ٠,٠٠٧٧ ج م إلى ٠,٠٦٨٠ ج م لكل كيلو وات / ساعة). ويبدو أن شركة الالومنيوم قد تمكنت على أية حال من استيعاب الزيادات فى أسعار الكهرباء. وقد أسهم عدد من العوامل فى هذا التواؤم مع الأسعار الأعلى للكهرباء فى هذه الصناعة الأكثر كثافة فى الطاقة بشكل مطلق بالنسبة لباقى الصناعات. وهذه العوامل هى: تخفيض استهلاك الكهرباء بالنسبة لكل كيلو جرام من الالومنيوم المنصهر (السائل)، وزيادة معدل كفاءة التيار (من ٨٤% إلى ٨٧%)، وإدخال نظام أوتومائى للتحكم فى خلايا التحليل الكهربى كل دقيقة. ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر أهمية هو أن الشركة حققت منافع جمة نتيجة لقرار وزارة الصناعة بشأن تسعير مبيعات الالومنيوم المحلية بالأسعار العالمية اعتبارًا من ١٩٩٣ [١]

ومع ذلك، فإنه بالنسبة للمستقبل، لابد لصناعة صهر الالومنيوم فى مصر أن تبتدع طرقًا ووسائل جديدة لاستيعاب الزيادة فى أسعار الكهرباء المنصوص عليها بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى حتى تظل قابلة للحياة اقتصادياً. وجوهر عملية التعديل هو تحقيق تخفيض بدرجة يعتد بها فى الاستهلاك النوعى للطاقة. وقد يمكن تحليل ذلك عن طريق الإشارة إلى العلاقة النظرية التالية

$$E= (2.980)(v/x)\ KW/h\ /\ Kg\ Al \qquad (٥-١)$$

حيث يكون

E= الاستهلاك النوعى للطاقة

V= فولت الخلية ، x= معامل كفاءة التيار

وهذه العلاقة النظرية تشير إلى أن الاستهلاك النــوعى المتخصــص للطاقة قد يمكن تخفيضه إما عن طريق تخفيض فولت الخلية (V)، أو عــن طريق زيادة التيار(x)، أو كليهما.

جدول ٥-٢ مبيعات الطاقة الكهربية من هيئة كهرباء مصر ١٩٩٢/٩٣-١٩٩٧/٩٨

	١٩٩٢/٩٣		١٩٩٧/٩٨	
	مليون كيلووات/ ساعة	%	مليون كيلووات /ساعة	%
١. الجهد الفائق	٦٨٤٨,٩٧	١٦,٣	٨١٥٩,٦٣	١٤,٣
(١) شركة الالومنيوم المصرية	٣٠٥٨,٩٤	٧,٣	٣٣١٢,١٦	٥,٨
(٢) شركة كيما	١٦٥٢,٥٠	٣,٩	١٦١٩,٠١	٢,٨
(٣) شركة الدخيلة للحديد والصلب	١٠٤٣,٦٤	٢,٥	١٧٤٨,٢٣	٢,٦
(٤) أخري	١٠٩٣,٨٩	٢,٦	١٧٥٠,٢٣	٣,١
٢. الجهد العالي	٢٤٧٥,٢٠	٥,٨٩	٤٢٦٨,٢٠	٧,٥
إجمالي الجهد العالي للصناعة	١٦٣٣,٤٨	٣,٨٩	٣٢٧٤,٤٨	٥,٧
(٥) الحديد والصلب	غير متاح	غير متاح	٨٤٥,٦٨	١,٥
(٦) طلخا للأسمنت	٣٢٣,٥٧	٠,٧٥	٢٩٨,٧٤	(٠,٥)
(٧) العامرية للأسمنت	٣٠١,٣٠	٠,٧٢	٣٢٠,٤٩	(٠,٦)
إجمالي الجهد العالي للزراعة	٧٤٦,٦٢	١,٧٨	٧٦٦,٦٥	١,٣
إجمالي الجهد العالي للحكومة	٩٥,١٠	٠,٢٣	٧٢,٧٢	٠,١
٣.الجهد المتوسط	٢١٢,٦٠	٠,٥١	٢٤٠,٣٦	٠,٤
٤. شركات التوزيع	٣٢٤٥١,٧٢	٧٧,٢٩	٤٤٤٥٨,٠٣	٧٧,٨
القاهرة	١٣٨٠٦,٩٦	٣٢,٨٨	١٧٥٥٢,٥٠	٣٠,٧
المجموع الكلي	٤١٩٨٨,٤٩	١٠٠,٠٠	٥٧١٠٦,٢٢	١٠٠,٠٠

المصدر: هيئة كهرباء مصر: التقرير السنوي لإحصاءات الكهرباء لسنوات ١٩٩٣/٩٢و١٩٩٨/٩٧

إجمالي الكهرباء المولدة	٤٧٠٩٦,٣	٦٢٣٦٢,١
مائية	١٠٤٨٥,٨	١٢٢٢١,٦
(من السد العالي)	(٧٦٤٠,٥)	(٨٩٤٩,٠)
حرارية	٣٦٦١٠,٥	٥٠١١٤,٧
مبيعات	٤١٩٨٨,٥	٥٧١٠٦,٢
إجمالي المبيعات / إجمالي التوليد	%٨٩,١٥	%٩١,١٦

جدول ٥-٣

تطور أسعار بيع الكهرباء الموردة

لشركة مصر للألومنيوم ذات الجهد الفائق

١٩٧٦-١٩٩٨

التاريخ	متوسط السعر مليم / كيلووات /ساعة	النسبة المئوية للزيادة	ملاحظات
١٩٧٦	٢,٥٨٦	-	٣,٥ مليم في شهر ينـــاير، و ٢,٥ مليم لباقي الشهور الأخري
أغسطس ٨٠	٢,٩٣٢	١٣	٤ بوتقة ٥ مليمات في يناير، و ٤ مليمات لباقي الشهور الأخري
ديسمبر ٨٢	٤,٤٣٥	٥١	٤,٤٣٥ مم للعنابر الأربعة القديمة
أغسطس ٨٣	٤,٩٤٠	١٢	٧ مم للعنبر الخامس
مارس ٨٤	٥,٩٠٦	١٤	٥,٢٦١ مم للعنابر الأربعة القديمة
يولية ٨٥	٧,٧٠٠	٣٧	سعر موحد لكافة العنابر
مايو ٨٧	١٠,٨٠٠٠	٤٠	سعر موحد لكافة العنابر
مارس ٨٩	١٨,٠٠	٦٧	سعر موحد لكافة العنابر
مايو ٩٠	٢٨,٩٠٠	٦١	سعر موحد لكافة العنابر
مايو ٩١	٤٦,٠٠٠	٥٩	سعر موحد لكافة العنابر
يولية ٩٢- يونية ٩٨	٦٨,٠٠٠	٤٨	سعر موحد لكافة العنابر
أغسطس ٢٠٠٣	٦٨,٠٠٠		

ملحوظة: مم = مليم = ٠,٠٠١ ج م

بنود توضيحية:

المصدر:

هيئة كهرباء مصر: التقرير الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٤/٩٣.

١٩٧٦-١٩٨٤ المتوسط السنوى المركب لمعدل الزيادة = ١١%

١٩٨٤-١٩٨٧ المتوسط السنوى المركب لمعدل الزيادة = ٢٠%

١٩٨٧-١٩٩٨ المتوسط السنوى المركب لمعدل الزيادة = ٤٣%

١. **جهد الخلية:** جهد الخلية (V)، اتضح من الناحية النظرية أنـه السـبب الرئيسى لانخفاض كفاءة الطاقة الكهربية ومن ثـم ارتفـاع الاسـتهلاك النوعى للطاقة. وهكذا فإن السبب الأول لانخفاض كفاءة الطاقة الكهربية هو الارتفاع الشديد فى جهد الخلية. وتعزى زيادة الجهد إلى اسـتقطاب الإلكترود (أى استقطاب فى السطوح البينية للإلكترود) وهذا أساسا نتيجة لظروف التشغيل.

كما أن فاقد الحرارة يعتبر أيضًا ضمن العوامـل التـى تـؤثر فـى الاستهلاك النوعى للطاقة. وبصفة عامة فإن الفاقد النسبى للحرارة يكون أقل كلما ازداد حجم الخلية وفى صناعة الالومنيوم فإن المنطقة الرئيسـية لفاقـد الحرارة هى قمة الخلية يليها الأجناب. وفى خلية ١٠٨ كيلوأمبير ذات أقطاب سابقة التجهيز (prebaked) فإن القمة والأجنـاب مسـئولة عـن ٥٣,٩% و ٣١,٨% بالترتيب من فاقد الحرارة الكلى. وفى خلية ١٠٨ كيلو أمبيـر ذات أقطاب / سودربرج (Soderberg)، فـإن النسـب المماثلـة هـى ٥٨,١% و ٢٨,١%. والباقى هو نسبة فاقد الحرارة الذى يحدث فـى قـاع الخليـة. وتشغيل الخلية هو العامل الرئيسى المسئول عن فاقد الحرارة فى قمة الخلية وعلى الأجناب، نظرًا لأنه يؤثر فى سمك طبقة أوكسيد الالومنيوم على قمـة الحمام كما يؤثر أيضا فى إفريز الإليكتروليت الذى يغطى السطح الـداخلى للحوائط الجانبية للخلية. ويمكن لعمـال التشـغيل المهـرة وذوى التـدريب الأفضل أن يقدموا إسهامًا جيدًا فى تخفيض الاستهلاك المتخصص للطاقة فى عملية صهر الالومنيوم.

٢. **كفاءة التيار:** المتغير الآخر الذى يحدد الاستهلاك النوعى للطاقـة فـى صهر الالومنيوم هو معامل كفاءة التيار (x). ومعامل كفاءة التيار هـو دالة فى عدد من العوامل، إلا أن أكثر العوامل أهمية من ناحية التأثير فى معدل كفاءة التيار هو درجة حرارة الخلية. وتشير النتائج الموثقة إلى أنه

فى المتوسط مقابل كل تخفيض بمقدار ١٠ درجات مئوية فى درجة حرارة الخلية (فى حدود المدى المناسب بالطبع)، هناك تحسن بنسبة٣% فى كفاءة التيار (Grjothiem &Welch , 1988 p.88). ومن ثم فإن المتابعة الدقيقة لدرجة حرارة الخلية يمكن أن تعمل على الاقتصاد فى استهلاك الطاقة.

وتشير البيانات المقارنة فى الجدول ٥-٤ إلى أنه وفقًا للمعايير المستقرة لصهر الالومنيوم، فإن هناك مجالاً معقولاً لتحسين أداء الخلية فى أفران الصهر بشركة مصر للألومنيوم، ومن ثم لاستيعاب الزيادة فى أسعار الطاقة المقترحة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. إلا أن هذا يستدعى قدرًا كبيرًا من الاستثمار فى رأس المال المادى والبشرى. وتقوم شركة مصر للألومنيوم بالتخطيط لاستبدال الخلايا من طراز Soderberg بخلايا سابقة التجهيز prebaked، فى محاولة لتخفيض الطاقة المطلوبة لإنتاج الالومنيوم السائل. وهذا هو مشروع إعادة تأهيل خطوط العنابر، والذى كان سيبدأ تنفيذه فى يناير ١٩٩٦ على أن يتم استكماله فى ظرف ثلاث سنوات. وتقدر التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع بمبلغ ٤٥٦ مليون ج م. كما تم التخطيط أيضًا لزيادة الطاقة التصميمية بنحو ٣٣% (من ١٨٠ إلى ٢٤٠ ألف طن سنويا) عن طريق بناء عنبرين بكل منها ٣٦ من الخلايا المتجاورة ذات الأقطاب سابقة التجهيز. وهذا الترتيب للخلايا أكثر كفاءة فى استهلاك الطاقة مقارنًا بالترتيب القديم للخلايا . [٢] يضاف إلى ذلك ما يحققه استخدام الالومنيوم الخردة الذى يتم جمعه من السوق المحلى من توفير فى استخدام الطاقة[٣].

جدول ٥-٤

بيانات عن الأداء النمطي وأداء شركة مصر للألومنيوم

	النمط	شركة الالومنيوم
الإنتاج فى اليوم (كجم الومنيوم)	١٠٠٠	١٠٩٨
الاستهلاك النوعي للطاقة (كيلووات/ساعة/كجم الومنيوم)	١٣-١٥	١٦,٨
كفاءة التيار	٨٨-٩٢%	٨٧,٨%
استهلاك الأقطاب الكربونية (كجم / كجم الومنيوم)	١,٩	١,٩٥
استهلاك القطب الموجب من الكربون (كجم/كجم الومنيوم)	٠,٤٥٠	٠,٥٠٨
استهلاك الفلوريد (كجم / ١٠٠ كجم الومنيوم)	٣	٤,٥
درجة نقاء الالومنيوم	٩٩,٨٥%	٩٩,٨%*
عمر الخلية (أيام)	١٠٠٠-٢٠٠٠	١٨٠٠
التيار	١٥٠ كيلو أمبير	١٥٥ ك أمبير
النوع / التكنولوجيا		سودربرج

ملاحظات: * مقابلة مع خبراء الشركة المصرية للألومنيوم

المصدر:

Grjotheim and Welch(1980) p.6 ، الشركة المصرية للألومنيوم، التقرير السنوي ١٩٩٤/٩٣ ص٢٢، عمر الخلية من عجاج (١٩٩١)، ص ص ٢٧ - ٢٨.

وفضلاً عما تقدم، فإن التطورات الأخيرة فى صناعة الالومنيوم تشير إلى بعض الإجراءات التى يمكن أن تساعد على تخفيض استهلاك الطاقة فى أفران صهر شركة الالومنيوم. وتتضمن هذه الإجراءات إحلال محولات السليكون محل محولات ذات القوس الزئبقي: ووضع معدات لاسترجاع الحرارة وتركيب مصابيح صوديوم ذات الضغط العالى، وتحسين خلايا الاختزال الأولى، وتحسين التحكم فى عملية الاختزال، والتوسيع فى إعادة تدوير خردة الالومنيوم (٤)

وفى ختام هذا الجزء الخاص بأثر ارتفاع أسعار الطاقة على صناعة الالومنيوم فى مصر فإننا نؤكد على ما يلى فى ضوء التحليل السابق:

أ) أن صناعة الالومنيوم هى صناعة كثيفة الطاقة بشــدة،وعلى ســبيل المثال، فإن احتياجات إنتاج وحدة الألمنيوم من الطاقة تعادل من ثلاثة إلــى خمسة أمثال احتياجات الوحدة من الصلب، ومن ثلاثة إلــى أربعــة أمثــال احتياجات الوحدة من البلاستيك.

ب) أن صناعة الالومنيوم فى مصر تم التفكير فيهــا أساسًــا كوســيلة للاستفادة من توافر الطاقة الكهرومائية الناتجة من السد العالى والتــى بــدأ إنتاجها فى عام ١٩٦٧، والتى كانت تكلفة فرصتها البديلة صفرًا فــي ذلــك الوقت. أما الآن، فقد اختلف الوضع بشكل جذرى. فقد أصبحت نسبة ٨٠% من الكهرباء المنتجة فى مصر الآن مولدة من محطات توليد حرارية تقــوم بحرق الغاز الطبيعى و / أو المازوت بصفة أساسية ،هذه الطاقة الأولية التى تستخدم فى توليد الكهرباء قابلة للاستنفاد، ومن ثم فإن لها سعرًا ظل يختلف عن السعر العالمى (انظر ملحق ٣)

جــ) غالبًا ما يحاجج بأن إنتاج الالومنيوم يتضمن حرق الغاز الطبيعى و / أو زيت الوقود (المازوت) وأنه على أساس الســعر العــالمى للطاقــة الأولية، فإن صهر الالومنيوم سيكون ذا معدل عائد اقتصادى سالب. ومن ثم، كما يذهب أنصار هذا الرأى، فإن الاقتصاد المصرى سيكون أفضل حالاً إذا ما قام بتصدير البترول بدلاً من حرقه للمحافظة على استمرار أفران صــهر الالومنيوم فى نجع حمادى فى العمل (World Bank 1983 , USAID , 1979) وتتطلب هذه المقولة تقييمًا دقيقاً.

يوضح الجدول ٥-٥ هيكل تكلفة الالومنيوم الساخن، ويورد فى العمود رقم (١) والعمود رقم (٢) بيانات عن التطور فى هيكل التكلفة تماثل ما هو شائع فى صناعة الالومنيوم فى جميع أنحاء العــالم فــى ١٩٧٧ و ١٩٧٠. وتكشف البيانات عن هبوط ملحوظ فى حصة الكهرباء، وزيادة فــى حصــة كربون الأقطاب، والأول هو نتيجة عدد من العوامل، وأكثرها بالتحديد هــو

الاتجاه النزولى فى احتياجات الطاقة فى عملية صهر الالومنيوم (٥) والزيادة فى كفاءة التيار. أما الأخير، فإنه يعكس التغير التكنولـوجى فـى صـناعة الالومنيوم من أقطاب سودربرج إلى الأقطاب سابقة التمحـيص. وبالنسـبة لشركة الالومنيوم، فإن متجه معاملات التكلفة (عمود رقم (٣) يبين أن حصة الكهرباء فى إجمالى التكلفة بلغت ٢٦%، وهو ما يزيد كثيرًا على المتوسـط فى عمليات صهر الالومنيوم فى كافة أنحاء العالم.

ومع ذلك، تنبغى ملاحظة أن حصة الكهرباء فى التكلفة، المبينة فـى الجدول ٥-٥ تمثل الكهرباء الداخلة مباشرة إلى الخلية لإحـداث التفاعـل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغى أيضًا إضافة الطاقة المطلوبة لإعداد الألومينا من الخامات الطبيعية، والأهم من ذلك، الطاقة المستخدمة فـى إنتـاج كربـون الأقطاب. وبذلك يكون إجمالى الطاقة المطلوبة هو مجموع هذين الاثنين على الأقل.

جدول ٥-٥

متجـه التكلفة فى إنتاج الالومنيوم الساخن

بند التكلفة	صناعة الالومنيوم العالمية		شركة الالومنيوم
	١٩٧٠(١)	١٩٧٧(٢)	٩٣/١٩٩٤(٣)
الألومينا	٤٠,٥	٣٩,٥	٢٩,٠
كربون الأقطاب	١٤,٤	٢٠,٤	٢٠,٤
الكهرباء	٢٧,٥	١٨,٤	٢٦,١
الأجور	٧,١	٨,٣	١٠,٠
الصيانة	٥,٦	٧,٥	١٤,٥
مواد متنوعة	٤,٩	٦,٤	١٤,٥
المجموع الإجمالى	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر:

(Grjothem and Welh op. cit ,p8) ، وشركة الالومنيوم المصرية، بيانات غير منشورة

وسنبدأ أولاً بحساب متطلبات الطاقة المباشرة للطن الواحد من الالومنيوم الساخن بوحدات تعادل طن من زيت الوقود (المازوت). يبين الجدول٥-٤ السابق أن الاستهلاك النوعى للطاقة فى نجع حمادى قد بلغ ١٦٨٠٠ كيلو وات / ساعة / طن فى عام ١٩٩٤ ومن بيانات هيئة كهرباء مصر، يبين أن استهلاك الوقود لكل كيلووات / ساعة بلغ ٠,٢٥٥ كجم من معادل زيت الوقود فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٩/٩٠-١٩٩٢/٩٣ وبذلك تكون متطلبات الطاقة المباشرة لكل طن من الالومنيوم الساخن وهى ١٦,٨٠٠×٠,٢٥٥= ٤,٢٨٤ طن من معادل زيت الوقود.

وبعد ذلك سنقوم بتقدير المتطلبات غير المباشرة من الطاقة لكل طن من الالومنيوم الساخن (بوحدات معادل زيت الوقود). وطبقًا للتكنولوجيا المستخدمة حاليًا فى صهر الالومنيوم (تكنولوجيا هول هروليت Hall Heroulet هى المستخدمة فى نجع حمادي)، فإن التحليل الكهربائى يستخدم كتل كربون الأقطاب فى الخلايا. وفى الوقت الحالى، فإن المتطلبات من كربون الأقطاب تقدر ب ٠,٦٦٠ طنا لكل طن من الالومنيوم الساخن، وهو ما يتطلب حرق ٠,١٨٠ طنا من زيوت الوقود (حسن، ١٩٩٢).

احتياجات الطاقة الكلية = الاحتياجات المباشرة + الاحتياجات غير مباشرة

= ٤,٢٨٤+٠,١٨٠= ٤,٤٦٤ طنا من معادل زيت الوقود

وتبلغ تكلفة الطاقة الكلية بالأسعار المحلية لعام ١٩٩٢ = ٤,٤٦٤×١٣٠جم = ٥٨٠,٣٢جم للطن الواحد. بينما يبلغ إجمالى تكلفة الطاقة بالأسعار العالمية لعام ١٩٩٢ ما يلى = ٤,٤٦٤ × ٢٦٠جم = ١١٦٠,٦٤ للطن الواحد.

ويعنى هذا تقدير تكلفة الطاقة الكلية (المباشرة وغير المباشرة) للطن من الالومنيوم الساخن فى عام ١٩٩٤ بنحو ٤٣٠٠ جنيه مصرى [٦] وهو ما يقل بقدر طفيف عن متوسط سعر التصدير الذى كان ٤٣٨٥جم.

ومن المفيد ملاحظة أن شركة مصر للألومنيوم يمكنها تحقيق تخفيض كبير فى استهلاك الطاقة إذا ما نجحت فى تخفيض الاستهلاك النوعى للطاقة إلى المتوسط العالمى (أى من ١٦,٨ كيلووات/ ساعة / كجم الومنيوم إلى ١٤ كيلووات / ساعة / كجم الومنيوم) (انظر جدول ٥-٤). ولكن ليس واضحا من ظاهر الأشياء أن رفع أسعار الطاقة بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد مثل ضغطاً فعالا على شركة مصر للألومنيوم لتحقيق التخفيض المطلوب فى استخدام الطاقة. وكما يوضح الجدول ٥-٦، فإنه ليس هناك اتجاه هبوطى واضح فى استهلاك الكهرباء بالنسبة للطن من الالومنيوم، ومن هنا يمكن استنتاج أن الرافعة السعرية لم تحقق الهدف المطلوب فى جعل صناعة الالومنيوم أكثر كفاءة.

جدول ٥-٦

استهلاك الكهرباء لكل طن من الالومنيوم

السنة	الناتج (ألف طن)	استهلاك الكهرباء (ألف كيلووات / ساعة)	استهلاك الكهرباء كيلووات/ ساعة / طن
٨٩/١٩٨٨	١٨٠,٩	٣٠٦١٠٨٠	١٦٩٢١
٩٠/١٩٨٩	١٩٧,٢	٣٠٦٢٢٤٠	١٧٠٨٨
٩١/١٩٩٠	١٧٧,٧	٣٠٦٩٧٣٠	١٧٢٧٥
٩٢/١٩٩١	١٧٧,٨	٣٠٩٩٧٠٠	١٧٤٣٤
٩٣/١٩٩٢	١٧٨,٥	٣٠٨٦٩٢٤	١٧٢٤٤
٩٤/١٩٩٣	١٨٠,٢	٣١١٢٢٨٠	١٧٢٧١
٩٥/١٩٩٤	١٨١,١	٣١١٤٦٥٤	١٧١٩٩
٩٦/١٩٩٥	١٧٩,٨	٣١٠٩٥٧٨	١٦٧٩٤
٩٧/١٩٩٦	١٧٨,٥	٣١٣٣٦٢٤	١٧٥٥٥
٩٨/١٩٩٧	١٨١,٢	٣٣١٤٣٢٤	١٨٢٩١

المصدر:

شركة الالومنيوم المصرية: التقرير الإحصائي السنوي ١٩٩٨/٩٧

أثر تخفيض قيمة العملة:

تقوم صناعة الالومنيوم فى مصر بالإنتاج لكل من التصدير والسوق المحلية وكما بينا فيما سبق، فإن نسبة متزايدة من الناتج السنوى توجه إلى السوق المحلى للوفاء بالطلب المتصاعد، ولما كان تخفيض قيمة العملة وتوحيد سعر الصرف من أهم العناصر التى نص عليها برنامج الإصلاح الاقتصادى، فقد أثرا على صناعة الالومنيوم بعدة طرق. فمن ناحية، أدى تخفيض قيمة العملة إلى زيادة التكلفة بالجنيه المصرى للمدخلات المستوردة – الألومينا بصفة رئيسية [٢] وبالإضافة إلى هذا، فإن تخفيض قيمة العملة، فى حد ذاته، قد أسهم فى رفع الأسعار المحلية للطاقة طبقًا للصيغة التى وضعها البنك الدولى لتغيير الأسعار المحلية للطاقة لكى تتعادل مع الأسعار العالمية (انظر ملحق ٤)، ومن ناحية أخرى، فإن تخفيض قيمة العملة قد أدى إلى رفع قيمة حصيلة صادرات الالومنيوم بالجنيه المصرى. أما بالنسبة لأسعار البيع فى السوق المحلية، فقد سبق أن لاحظنا أنه كجزء من إصلاح الأسعار فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، فإن نظام الأسعار المتعددة الذى كان مطبقًا فى السوق المحلية قد استبدل منذ يوليه ١٩٩٣ بنظام السعر الواحد للألومنيوم، وفضلا عن هذا، فإنه بدلاً من تحديد هذا السعر إدارياً، فقد أصبح السعر مرتبطًا بالسعر الأساسى لبورصة لندن للمعادن، ومن ثم فإن شهر يوليه ١٩٩٣ يمثل تغييرًا أساسيًا فى نظام التسعير، من نظام الأسعار المتعددة حيث كانت الأسعار المحلية المختلفة تحدد إدارياً، إلى وضع يسود فيه سعر واحد (يقوم على أساس السعر العالمي) فى السوق المحلية. وسنهمل أثر تخفيض قيمة العملة على صافى حقوق الملكية لشركة مصر للألومنيوم (إلى الحد الذى تحتفظ فيه الشركة بأية مراكز بالعملة الأجنبية – مثل الاحتفاظ بودائع أو تحمل ديون)

أثر تخفيض قيمة العملة على تكاليف الإنتاج:

سنتغاضى عن أثر تخفيض قيمة العملة على تكلفة المعدات والآلات التى قد تقرر الشركة الحصول عليها بقصد الاستثمار، وسنقصر بحثنا على دراسة أثر تخفيض قيمة العملة على تكاليف الإنتاج، وكما يبين جدول ٥-٥، فإن الألومينا هى المدخل الرئيسى المستورد. ولما كانت شركة الالومنيوم تعتبر متلقية للأسعار فى سوق الألومينا، فإن تكلفة الألومينا المستوردة مقومة بالجنيه المصرى سترتفع بنسبة التخفيض فى قيمة العملة، ومن المفيد النظر فى حجم الزيادة فى التكلفة فى هذه الحالة، أخذا فى الاعتبار أن الناتج من الالومنيوم فى نجع حمادى يبلغ نحو ١٨٠٠٠٠ طن سنوياً. وبمعلومية الجوانب الفنية الخاصة بصهر الالومنيوم عن طريق التحليل الكهربائى، فإن المعامل الفنى للإنتاج هو ٢ طن من الألومينا لكل طن من الالومنيوم. ومن ثم يبلغ حجم الألومينا التى تدخل إلى فرن الصهر بنجع حمادى نحو ٣٦٠ ألف طن من الألومينا. وقد ارتفعت قيمة مدخل الألومينا بالجنيه المصرى بنفس نسبة التخفيض (التى تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي) لسببين: أولاً: نظرًا لأن مصر تعتبر متلقيه للأسعار فى السوق العالمية للألومينا، فإن التغيرات فى أسعار الصرف تترجم بالنسبة والتناسب فى أسعار الألومينا بالعملة المحلية. ثانياً: أن تكنولوجيا صهر الالومنيوم تستلزم استخدام معامل ثابت هو (٢ طن من الألومينا لإنتاج طن واحد من الالومنيوم)

ويعتبر أثر تخفيض قيمة العملة على التكلفة بالعملة المحلية للمدخلات الوسيطة الأخرى، (وخاصة كربون / فحم كوك للأقطاب، والكريوليت والفلوريدات)، أقل أهمية. ومن ثم فإنه سيتم التغاضى عنها هنا. والأكثر من ذلك أهمية هو أثر تخفيض قيمة العملة على زيادة تكلفة الطاقة، وكما بينا فى الملحق ٤، فإن الالتزام بتعديل أسعار الطاقة قد تعهدت به الحكومة المصرية

فى اتفاق قرض التكيف الهيكلى عام ١٩٩١ المعروف بقرض SAL,I. وطبقًا لذلك الاتفاق، فإن هناك التزامًا بتغيير المتوسط المرجح لأسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعى بحيث تعكس أسعار المنتجات المناظرة الداخلة فى التجارة الدولية، وتعديل أسعار الكهرباء حتى تغطى التكلفة الحدية طويلة الأجل فى نهاية المطاف، ويتوقف الفرق بين أسعار المنتجات البترولية المحلية وأسعار المنتجات المناظرة الداخلة فى التجارة الدولية على عاملين هما: فرق السعر وسعر الصرف، ويتطلب تخفيض قيمة الجنيه فى حد ذاته رفع الأسعار المحلية للطاقة، للمحافظة على السعر الحقيقى للطاقة (وفقًا لأسعار المنتجات المناظرة الداخلة فى التجارة الدولية).

وكما يوضح الملحق ٤، فإنه فيما بين مايو ١٩٩١ وديسمبر ١٩٩٢، تم رفع المتوسط المرجح للأسعار المحلية للمنتجات البترولية والغاز الطبيعى إلى ما يعادل ٨٣% من الأسعار العالمية، وكانت هناك حاجة شديدة إلى هذا الإصلاح رغم مجيئه متأخرًا لعلاج الاختلال الطويل فى علاقة الأسعار بالتكلفة [٨] وقد ارتفع متوسط أسعار الكهرباء إلى ما يزيد على ضعف ما كان عليه فى خلال فترة أقصر. وعلى أية حال فإن من المهم ملاحظة أنه بموجب صيغة البنك الدولى لتعديل أسعار الطاقة، فإن تخفيض قيمة العملة يمكن أن يصبح عاملاً اوتوماتيكيًا لزيادة أسعار الطاقة. وفى حالة الصناعات كثيفة الطاقة، وصناعة الالومنيوم بوجه خاص، فإن تخفيض قيمة العملة يلعب دورًا مزدوجًا باعتباره آلية لدفع التكلفة: إذ إنه يؤدى لزيادة التكلفة بالجنيه للمدخلات المستوردة، ويخلق زيادات فى اسعار الطاقة بصفة أوتوماتيكية فى اتجاه بلوغ التعادل مع الأسعار العالمية.

وتكشف دراسة البيانات الورادة فى الجدول ٥-٣ عن نمط مفيد لسلوك الأسعار الاسمية للطاقة الكهربية التى يتم توريدها لمجمع صهر الالومنيوم فى نجع حمادى خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٨. فقد كانت تلك الأسعار تكاد

تكون مجمدة حتى عام ١٩٨٠. ثم أصبحت هناك زيادة سنوية متواضعة بلغت ١٩% فى المتوسط فى خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤، تكفى بالكاد للتعويض عن التضخم فى خلال تلك الفترة، ومن ثم فإنه يمكن استنتاج أن السعر الحقيقى للكهرباء التى كانت تورد إلى شركة الالومنيوم استمر فى الهبوط حتى منتصف الثمانينيات. وفى منتصف الثمانينيات وعلى الأخص منذ شهر مايو ١٩٨٧، بدأ السعر الحقيقى للكهرباء الموردة إلى مجمع صهر الالومنيوم فى الارتفاع، ويتوافق هذا مع الفترة التى حاولت فيها مصر القيام بإجراءات إصلاح جدى، وعندما أصبح تخفيض قيمة الجنيه يلعب دورا أكثر أهمية.

أثر تخفيض قيمة العملة على الإيرادات:

نظرًا لأن إنتاج أفران الصهر فى نجع حمادى يوجه إلى التصدير (٦٢,٢٥% فى خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٣/٩٤)، فإن تخفيض قيمة العملة كان مفيدًا للشركة نظرًا للسعر العالمى للألومنيوم - بمعنى أن القيمة بالجنيه لإجمالى إيراداتها قد ارتفعت بنسبة تخفيض قيمة العملة، وإذا ما نظرنا إلى الجدول ٥-٧، الذى يقدم بيانات عن حجم وقيمة الصادرات خلال الفترة ١٩٨٤/٨٥-١٩٨٧/٨٩. فإنه بخلاف السنتين الأخيرتين، تراوح حجم الصادرات حول ١٠٠ ألف طن. وقد هبطت قيمة الصادرات فوب (FOB) بالدولار منذ ١٩٨٨/٨٩ بسبب الهبوط فى الأسعار العالمية للألومنيوم طبقًا للأسعار المعلنة فى بورصة المعادن فى لندن. وعلى أية حال، فإن حصيلة الصادارت بالجنيه المصرى لم تنقص إلا بدرجة أقل كثيرًا بفضل تخفيض قيمة الجنيه من ٢,٦٠٤ جم / دولار فى ١٩٨٩/٩٠ إلى ٣,٣٥٩ جم / دولار فى ١٩٩٣/٩٤. وقد ساعد تخفيض قيمة العملة على التخفيف من مفعول الهبوط الحاد فى الأسعار العالمية للألومنيوم بعد ١٩٨٨/٨٩ (انظر جدول ٥-٧).

ومع ذلك، فإن الأمر يكون مضللاً إذا ما تركنا الانطباع بأن تخفيض قيمة العملة كان دواءً ناجعًا تمامًا لشركة مصر للألومنيوم. فمن ناحية أدى التخفيض الاسمى لقيمة الجنيه كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى إلى مساعدة شركة مصر للألومنيوم، وكما سبق توضيحه، فإنه قد عمل فعلا على تعويض النقص فى السعر العالمى للألومنيوم على الأقل جزئياً، وقد يفسر أيضًا الارتفاع فى حجم التصدير فى خلال ١٩٨٨/٨٩-١٩٩٥/٩٣، ولكن من ناحية أخرى، فإن ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه بعد ذلك سرعان ما قلب الموازين، ووجدت شركة الالومنيوم أن البيع فى السوق المحلية أصبح أكثر جاذبية خصوصا بعد تحرير الأسعار فى عام ١٩٩٣. وأخذ حجم المبيعات المحلية يتزايد فعلاً، وتبعًا لذلك أخذ حجم مبيعات التصدير فى الهبوط منذ ١٩٩٣/٩٤، وفى الواقع فإن عام ١٩٩٧/ ٩٨ كان حدًا فاصلاً، إذ تعدى حجم المبيعات المحلية حجم الصادرات للمرة الأولى فى تاريخ شركة مصر للألومنيوم.

أثر تحرير أسعار الناتج:

كما سبق أن ذكرنا، فإن شركة الالومنيوم كانت حتى ١٩٩٢/ ٩٣ تبيع إنتاجها فى سوقين منفصلين إلى حد كبير عن بعضهما البعض: السوق المحلية والسوق العالمية. و فى السوق المحلية كان النظام السائد هو نظام الأسعار المحددة إداريًا والتى تجرى مراقبتها مركزياً. وكان نظامًا ذا شريحتين [٩] يضم سعرًا للبيع إلى مشروعات القطاع العام والخاص، وسعرًا آخر للبيع إلى المشروعات المؤسسة فى ظل قانون الاستثمار الأجنبى. وكان هناك أيضًا فى الأصل سعران للصادرات: سعر للمبيعات النقدية وآخر لصفقات المقايضة بالألومينا. ويوضح الجدول رقم ٥-٨ تطور تلك الأسعار المختلفة فى خلال الفترة ١٩٨٦/٨٧-١٩٧٩/٩٨

جدول ٥-٧

إيرادات التصدير لشركة مصر للألومنيوم ١٩٨٤/٨٥-١٩٩٧/٩٨

السنة	الصادرات ألف طن	قيمة الصادرات فوب FOB		سعر التصدير فوب FOB		سعر الصرف الضمنى	الرقم القياسى لقيمة الصادرات	
		مليون جم	مليون دولار	جم	دولار	جم/دولار	جم	دولار
٨٤/٨٥	١١٥,٢	١٣٦,٤	١٣٩,٩	١١٨٤	٢٢١٤	٠,٩٧٥		
٨٥/٨٦	١١٦,٩	٢٠٨,٦	١٥٦,٢	٢٠٣٩	١٣٣٦	١,٥٢٦		
٨٦/٨٧	١٠٢,٣	٢٠٨,٦	١٣٦,٦	٢٠٣٩	١٣٣٥	١,٥٢٧		
٨٧/٨٨	٩٦,٠	٤٤٥,٤	١٩٩,٩	٤٦٤,٠	٢٠٨٢	٢,٢٣٠		
٨٨/٨٩	١٠٨,٥	٦٥٢,٨	٢٧٥,٩	٦٠١٧	٢٥٤٣	٢,٣٦٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٨٩/٩٠	١٠٤,٦	٤٩٢,١	١٨٩,٠	٤٧٠٥	١٨٠٧	٢,٦٠٤	٧٥,٤	٦٨,٥
٩٠/٩١	٩٥,٧	٤٩٦,٢	١٧١,٤	٥١٨٥	١٧٩١	٢,٨٩٥	٧٦,٠	٦٢,١
٩١/٩٢	١٢٣,٣	٥٥٣,٨	١٦٦,٨	٤٤٩١	١٣٥٣	٣,٣١٩	٨٤,٨	٦٠,٥
٩٢/٩٣	*١٠٦,٦	٤٧٤,٩	١٤٢,٦	٤٤٥٥	١٣٣٨	٣,٣٣٠	٧٢,٧	٥١,٧
٩٣/٩٤	*٨٩,٩	٤٣٣,٩	١٢٩,٢	٤٣٨٧	١٣٠٦	٣,٣٥٩	٦٦,٥	٤٦,٨
٩٤/٩٥	٩٧,٨	٦٢٠,٢	١٨٣,٠	٦٣٤٤	١٨٧١	٣,٢٩٠	٩٥,٠	٦٦,٣
٩٥/٩٦	٩٩,٤	٦٢٧,٥	١٨٥,١	٦٣١١	١٨٦٢	٣,٣٩٠	٩٦,١	٦٧,١
٩٦/٩٧	٨٧,٢	٤٨٩,٤	١٤٤,٣	٥٦١١	١٦٥٥	٣,٣٩٠	٧٥,٠	٥٢,٣
٩٧/٩٨	٨٤,٣	٤٩٩,٥	١٤٧,٤	٥٩٢٨	١٧٤٩	٣,٣٩٠	٧٦,٥	٥٣,٤

(*) يتضمن الكميات المصدرة مقابل المارك الألماني، والتي سجلت قيمتها بالمارك الألماني في المصدر بصورة منفصلة. ولاستكمال الصورة، تم حساب القيمة المعادلة بالدولار باستخدام أسعار الصرف ١,٦٠٢ و ١,٦٣٥ مارك للدولار أمريكي للسنتين ١٩٩٢/٩٣ و ١٩٩٣/٩٤ على الترتيب.

المصدر: شركة مصر للألومنيوم المصرية: التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة

جدول ٥-٨

أسعار بيع الالومنيوم فى الفترة ١٩٨٦/٨٧-١٩٧٧/٩٨ (ج م / طن)

السنه	المبيعات المحلية			مبيعات التصدير		
	القطاعان العام والخاص	شركات الاستثمار	المتوسط	نقداً	مقايضة	المتوسط
٨٦/٨٧	١٢٦٦,٦	١٧٥٧,٤	١٣٧٣,٦	٢١٠٢,٦	١٨٥٠,٥	٢٠٣٩,٢
٨٧/٨٨	١٥١١,٦	٣٥٠٧,٦	١٨٧٥,٥	٤٧٢٥,٣	٤٣٠٣,٥	٤٦٤١,٢
٨٨/٨٩	١٧١٤,٧	٤٢٢٣,٧	٢٢٣٢,٩	٦١٠٢,٤	٥٨١٧,٨	٦٠١٧,٧
٨٩/٩٠	٢١٠٦,٧	٤٣٧٤,٤	٢٤٢٤,٣	٤٨٢٣,٧	٤٣١٥,٦	٤٧٠٤,٦
٩٠/٩١	٢٧٥٥,٧	٣٤٢٦,٤	٣٠٠٤,٤	٥٢٣٤,٩	٤٨٩٤,٥	٥١٨٣,٠
٩١/٩٢	٣٣٣٤,٤	٤٤١١,٣	٣٣٧٥,٤	٤٤٩٠,٤	-	٤٤٩٠,٤
٩٢/٩٣	٤٣١٤,٩	٤٦٤٩,٠	٤٣٧٤,٩	٤٤٥٤,٤	-	٤٤٥٤,٥
٩٣/٩٤	٤٥٠١,٠	٤٤٦٥,٦	٤٤٨٥,٩	٤٣٨٥,٤	-	٤٣٨٥,٤
٩٤/٩٥	٦١٨٥,٠	٦٢٩٢,٠	٦٢١٣,٠	٦٣٤٤,٠	-	٦٣٤٤,٠
٩٥/٩٦	٦٧٠٢,٠	٦٧٨٧,٠	٦٧٢٢,٠	٦٣١١,٠	-	٦٣١١,٠
٩٦/٩٧	٦٠١٧,٠	٣٠٥٦,٠	٦٠٢٧,٠	٥٦١٤,٠	-	٥٦١٤,٠
٩٧/٩٨	٦٣٥٣,٠	٦٤٣٩,٠	٦١٤٨,٠	٥٩٢٨,٠	-	٥٩٢٨

المصدر: شركة الالومنيوم المصرية، التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة

وعلى أساس فحص الأدلة المتاحة، فإننا نقدم كفرضية أن سعر الالومنيوم المباع فى السوق المحلية إلى الشركات المنشأة فى ظل قانون الاستثمار الأجنبى كان مرتبطًا بشكل كبير بأسعار التصدير نقدا. كما يبدو أن سعر الالومنيوم المباع إلى منشآت القطاع العام والقطاع الخاص، من ناحية أخرى، كان مرتبطًا ارتباطا ضعيفا بأسعار التصدير نقدا. ويعزز هذا مقارنة قيم معامل الارتباط فى القطاعين. فقد كانت قيمة معامل الارتباط بين سعر التصدير نقدًا وسعر البيع للمنشآت فى قطاعى الأعمال العام والخاص تبلغ ٦٦%، وهى شديدة التواضع مقارنة مع قيمة معامل الارتباط بين سعر

التصدير نقدًا وسعر البيع للمنشآت المؤسسة طبقًا لقانون الاستثمار الأجنبـــى والتى كانت نحو ٩٦%.

وقد بدأ تحرير أسعار ناتج الالومنيوم. كجزء من مكون التكيف الهيكلى فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى فى بداية التسعينيات. وتوقــف العمــل بنظام المقايضة بالالومنيوم مقابل الألومينا ابتداء من ١٩٩١/٩٢. وفضلا عن هذا فى عام ١٩٩٢/٩٣ ألغى نظام تحديد الأسعار إداريا والذى كان مطبقــا على المبيعات المحلية. وهكذا تم القضاء على أحد وجوه الاختلال الذى كان ممثلا فى تجزئة السوق، ومن ثم إتاحة الفرصة لتخصيص أفضــل وأكثــر كفاءة للموارد(١٠).

وحتى عام ١٩٩٢/٩٣ عندما كان نظام الأسعار الإدارية للألومنيوم هو السائد محليا، فإن الأسعار المحلية كانت تقل كثيرا عن أسعار التصدير.، ولم يكن يطبق قانون السعر الواحد. وتغير الوضع بدرجة كبيرة عندما تم التخلى عن نظام الأسعار المحلية المحددة إداريًا وتبنى أساس السعر العــالمى منــذ يولية ١٩٩٣، كما سبق بيانه أعلاه. وفى الواقع، فإن متوسط السعر المحلى للألومنيوم قد تعدى سعر التصدير منذ عام ١٩٩٣/٩٤.

وهناك خطر حقيقى فى أن يؤدى نظام التسعير الجديد إلــى إغــراء شركة مصر للألومنيوم بالبيع فى السوق المحلية، ومن ثم تجنب المنافسة فى السوق العالمية. ولكن قد يقال إن هذا الأمر، مع ذلك يبدو بعيدا لسببين. الأول هو أن حجم السوق المحلية يضع حدًا أعلى لما يمكنه تسويقه فيه. والثانى هو أن تحرير التجارة سواء كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصــادى والتكيــف الهيكلى أو طبقا لالتزامات مصر طبقا لاتفاق الجات ١٩٩٤ يضمن ألا تكون السوق المحلية وقفا على الشركة أو سوقا أسيرة. وعلى أية حال، فإن تحليلنا يظهر أن الخطر حقيقى بدرجة تزيد عما هو ظاهر، طالما استمر الارتفــاع فى القيمة الحقيقية.

أثر تحرير سعر الفائدة:

تتمتع شركة مصر للألومنيوم بوضع يكاد أن يكون فريدا بالمقارنة مع معظم شركات القطاع العام الصناعى من ناحية رسملتها. إذ لا يبدو أن شركة مصر للألومنيوم لديها مشاكل تقلقها من ناحية الديون، مثلما هو الحال فى عدد ضخم من الشركات العامة فى قطاع الصناعة. ومن ناحية أخرى، فإن الشركة تمتلك ودائع ضخمة فى الجهاز المصرفى، ومن ثم فإنها قد استفادت من الارتفاع المبدئى فى سعر الفائدة الذى تلا عملية التحرير فى هذه الناحية. ويمكن الاستنتاج، من ناحية الناتج الصافى، أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى كان مفيدًا لشركة مصر للألومنيوم فى هذا المجال.

أثر تحرير التجارة:

كما سبق فى الفصل الثانى من هذه الدراسة، فإن تحرير التجارة تضمن عنصرين مهمين: الأول، هو إلغاء القيود المباشرة على التجارة أو العوائق غير الجمركية مثل التصاريح، والحصص وما إلى ذلك، والثانى، هو تخفيض الوسط الحسابى لمعدلات الرسوم الجمركية ودرجة تشتت الرسوم (أى تخفيض الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى للرسوم الجمركية). وفى الواقع فإن تحرير التجارة بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد يعنى فتح السوق المحلية، ومن ثم تعريض المنتجين المحليين للمنافسة القوية من الواردات. وقد لاحظنا فعلا أن صناعة الالومنيوم فى مصر هى أساسا صناعة تصديرية. وتحرير التجارة فى حد ذاته لم يؤثر مباشرة على الصناعة.

ملاحظات ختامية:

تقدم قصة صناعة الالومنيوم فى ظل الإصلاح الاقتصادى وفقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى درسًا مفيدًا فى مجال السياسة

الاقتصادية: بالنسبة لمنشأة تتوجه للتصدير، ينبغى أن يكون تحرير الأسعار المحلية مدعما بالسياسة السليمة لسعر الصرف. وكما رأينا فى الفصل الثالث، فإن اتباع المرساة الاسمية وربط الجنيه بالدولار قد أديا إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه المصرى، مما أرسل الإشارة الخاطئة إلى منتجى السلع القابلة للتجارة. وأصبح البيع فى السوق المحلى أكثر ربحاً. وقد رأينا تحولا واضحا فى هذا الاتجاه لدى شركة مصر للألومنيوم. وهذا يؤكد نقطة جوهرية، وهى أن تحسن الأداء على المستوى الجزئى يستدعى القيام بإصلاحات على المستوى الكلى.

ولكى نختتم بحثنا عن أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على صناعة الالومنيوم، فإننا نلاحظ أن أكثر الآثار بروزا وأهمية هو الإعلان الصريح والواضح عن انتهاء حقبة الكهرباء الرخيصة. وكما ذكرنا فإن شركة مصر للألومنيوم تستخدم ما يزيد قليلا عن ٣٣٠٠ مليون كيلووات/ ساعة. وزيادة نقطة مئوية فى سعر الكهرباء الموردة إلى الشركة (٠,٠٦٨جـ م حاليا) ينتج عنها زيادة بمبلغ ٢ مليون جنيه مصرى فى التكلفة.

وعلى هذه الخلفية، وفى ضوء التحليل السابق، فإننا نتناول السؤال الحاسم، هل ينبغى إغلاق صناعة الالومنيوم؟

وهو سؤال شديد التعقيد وتصعب الإجابة عليه، إذ إن هناك عوامل عديدة تدخل فى الإجابة، منها ما هو اقتصادى ومنها ما هو غير اقتصادى، وبعضها من الصعب جدًا تقييمه. وسنركز هنا أولاً على الاعتبارات الاقتصادية. وطبقًا لحساباتنا، فإن الاحتياجات الكلية من الطاقة الأولية لكل طن من الالومنيوم تبلغ نحو ٤,٢٤٨ طن / من معادل زيت الوقود (المازوت). وطبقًا للسعر العالمى الذى يبلغ ٨٢ دولار للطن (أو ٢٧٥ ج م للطن) من المازوت [١١] فإن إجمالى تكلفة الطاقة للطن الواحد من الالومنيوم

تكون ١١٧٨ ج م. ولعدم وجود المعلومات التفصيلية عن بنود التكلفة الأخرى مثل الألومينا، والفلوريدات، وكربون الأقطاب، فإننا سنستخدم افتراضًا مبسطًا يقوم على أساس تقسيم التكلفة الكلية المبين فى الجدول ٥-٥. وعلى أساس افتراض أن الكهرباء تمثل نحو ٢٦ % من إجمالى تكلفة الإنتاج، فستكون تلك التكلفة نحو ٤٥٣٠ ج م للطن من الالومنيوم، وهو ما يقل كثيرًا عن أسعار التصدير المسجلة فى خلال الفترة ٩٥-١٩٩٨ كما يظهر فى الجدول ٥-٧. ولكن بالطبع سيظل إجمالى التكلفة شديد الحساسية للتغيرات فى الأسعار العالمية للطاقة.

ومن ثم فإن النتيجة التى نصل اليها هى أن صناعة الالومنيوم يجب أن تعدل أوضاعها للتواؤم مع وضع تسوده ندرة فى مصادر الطاقة، ويمكن تحقيق هذا التكيف عن طريق إستراتيجية ذات شعبتين: أنها من ناحية تتضمن تخفيضات فى التكلفة وخاصة فى تكلفة الطاقة، ومن ناحية أخرى تتضمن زيادة القيمة المضافة (عن طريق تعميق التصنيع من خلال تنويع المنتجات)

إجراءات تخفيض التكاليف:

بدراسة بيانات الأداء فى جدول ٥-٤ يتبين أن هناك مجالات كبيرة للتحسين، وأهمها فى مجال الاستهلاك النوعى للطاقة، حيث يبلغ معدل مصانع شركة الالومنيوم فى نجع حمادى ما يقترب من ١٦,٨ كيلووات / ساعة / كجم الومنيوم وهو ما يزيد كثيرًا حتى عن الحد الأعلى للمدى النمطى للاستهلاك النوعى للطاقة والذى يبلغ ١٣-١٥ كيلووات / ساعة / كجم. ونظرًا لأن العائد الاجتماعى (على الاقتصاد عامة) الناتج عن تخفيض الاستهلاك النوعى للطاقة يفوق ويتجاوز العائد الفردى (لشركة مصر للألومنيوم)، فإن هناك أساسًا اقتصاديًا جيدًا لهيئة كهرباء مصر لكى تقدم بعض الحوافز لشركة الالومنيوم بغرض توفير الطاقة. إذ يمكن تقديم خصم

نسبى إلى الشركة يتناسب مع تخفيض الاستهلاك النوعى للكهرباء بعد حد معين. وليس لهذا مجال الدخول فى التفاصيل، وتكفى الإشارة إلى مزايا هذه السياسة.

وكما أن كفاءة تيار المهبط (الكاثود) واستهلاك الفلوريدات تعتبر نواحى إضافية يمكن فيها تحقيق قدر كبير من التوفير.

وأخيرا، فإن تدريب العمال يعتبر عنصرا أساسيا فى تخفيض التكلفة فى النواحى المبينة أعلاه وغيرها. وهو يعتبر عاملا حاسما فى تعزيز الكفاءة السينية X-effiency. ولدى شركة مصر للألومنيوم فعلا برنامج نشط وواعد لتدريب العاملين بها، ولكن قد يكون من المفيد إدخال المزيد من التطوير عليه.

زيادة القيمة المضافة:

يمكن زيادة القيمة المضافة أساسا عن طريق زيادة نسبة المنتجات المصنعة/ أو شبه المصنعة إلى الإنتاج الكلى والتحرك دائما نحو الحلقات الأمامية فى سلسلة الإنتاج. وهذا نظرًا لأن الالومنيوم الأولى يتم تسعيره وفقا للأسعار الأساسية التى تحددها بورصة المعادن بلندن. بينما أن أسعار المنتجات المصنعة يجرى بيعها بعلاوة على السعر الأساسى. وفى الواقع، فإن شركة مصر للألومنيوم تكاد أن تكون قد بلغت الحد فى زيادة نسبة الألومنيوم المصنع. ويبدو أن نسبة الإنتاج المصنع قد بلغت حاليا ٨٤% من الإنتاج الفعلى. (انظر جدول ٥-٩) وفى اتجاه المزيد من تعميق التصنيع، فقد تم استكمال مشروع لإنتاج رقائق الألومنيوم بطاقة سنوية تبلغ نحو ٦٠ ألف طن.

جدول ٥-٩

تطور تشكيلة المنتجات ١٩٨٣/٨٤-١٩٩٧/٩٨(%)

	١٩٨٦/٨٤	١٩٩٧/٩٨
قضبان	٣٩	١٦
قضبان حرف T	٢٤	١١
قوالب	١١	٥
أسلاك	٧	١٨
اسطوانات	١٦	٢٦
درافيل	-	١٥
قوالب سبائك	٣	٨
بلاطات	-	١
إجمالي	١٠٠	١٠٠

المصدر: شركة الالومنيوم المصرية، التقرير الإحصائي السنوي؛ سنوات مختلفة.

الهوامش:

١. بموجب القرار الوزارى رقم ٦١ لسنة ١٩٩٣ الصادر من وزير الصناعة بتاريخ ١٥ يولية ١٩٩٣، تم إلغاء تحديد الأسعار إداريًا لمبيعات الالومنيوم محليا. ويتم حساب متوسط السعر الأساسى لثلاثة شهور فى بورصة المعادن بلندن تضاف إليه العلاوات، ومصاريف الحزم والتغليف والشحن وتكاليف النقل، لتحديد سعر بيع الالومنيوم فى السوق المحلية.

٢. للحصول على تفاصيل أكثر، انظر شركة مصر للألومنيوم – "دراسة لاقتصادات شركة مصر للألومنيوم فى إطار تنفيذ المشروع الأساسى من ١٩٩٤/٩٣ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢. بدون تاريخ.

٣. للحصول على تفصيلات مفيدة فى هذا المجال، انظر

Mohamoud M. Farag, " Energy Conservation in the Aluminium Insustry", in Farag, Mahmoud M. et al.

The Aluminium Industry in Egypt. "Proceedings of the Symposium held at the American University in Cairo, 18019 Feb. 1980, Cairo: AUC Press.

٤. بعد نحو ٢٠ عاما من إنتاج الالومنيوم واستهلاكه، فإنه يستحسن عمل دراسة جدوى لإعادة تدوير عوادم وخردة الالومنيوم.

٥. انخفض المطلوب من الكهرباء للوحدة من الناتج (احتياجات وحدة الناتج من الكهرباء) بنحو ٥٠% تقريبا منذ بداية القرن العشرين، من ٢٨/ كيلووات/ ساعة/ كجم الومنيوم إلى ١٣,٥ كيلووات/ ساعة/ كجم الومنيوم فى ١٩٧٩ (Grjotheim and Welch, 1980).

٦. نظرا لأن المدخل المباشر للكهرباء يشكل نحو ٢٦% من التكلفة الكلية، فإن المدخل الكلى من الكهرباء ينبغى أن يمثل ٢٧% (= [٤,٤٦٤ / ٤,٢٨٤] × ٠,٢٦). وبقسمة تكلفة الطاقة الكلية على ٠,٢٧ يتم الحصول على تقدير التكلفة الكلية للطن كما هو وارد فى المتن.

٧. تستخدم صناعة الالومنيوم مدخلات أخرى مثل فحم الكوك والكريوليت وفلوريدات الالومنيوم وفلوريد الكالسيوم. ولكن الألومينا هى أهم المدخلات، أما المدخلات الأخرى فسيتم التغاضى عنها فى تحليلنا.

٨. كما أوضحنا فى مكان آخر، كان من بين نتائج نظام التحديد الإدارى للأسعار الذى كان سائدا فى مصر، أن انخفض السعر النسبى للبترول والمنتجات البترولية حتى إنه فى عام ١٩٨١ بلغ متوسط السعر الحقيقى للطاقة ٧٦% فقط من قيمته فى عام ١٩٦٠. وكان التدهور فى السعر الحقيقى للطاقة قد حدث بصفة أساسية بعد عام ١٩٧٤ (Abdel-Khalek,1988).

٩. فى الواقع كان هناك سعر ثالث للاستخدام الذاتى فى شركة مصر للألومنيوم. ولكن سيتم التغاضى عنه هنا، حيث إنه قليل الأهمية.

١٠. انظر نتائج المسح الخاص بممارسات تحديد الأسعار الصناعية، الذى تولت القيام به وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فى أكتوبر ١٩٩٤.

١١. هذا هو متوسط السعر العالمى للطن من زيت الوقود (المازوت) منخفض الدرجة (٣,٥% كبريت) خلال الفترة ١٩٩٥-٩٨.

ملحق ٥-١

جدول ٥ م-١

المراحل المختلفة لتطور الطاقة التصميمية فى شركة مصر للألومنيوم

الطاقة بالآلف طن	المراحل	التاريخ
٣٣	١	أكتوبر ١٩٧٥
٦٦	٢	مايو ١٩٧٦
١٠٠	٣	أبريل ١٩٧٧
١٣٣	٤	يولية ١٩٨٠
١٦٦	٥	يولية ١٩٨٣

المصدر: شركة الألومنيوم المصرية. التقرير الإحصائي السنوي. ١٩٩٧/٩٨.

الفصل السادس
آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى
على المستوى الجزئى

٢- صناعة الحديد والصلب
مقدمة:

تعتبر صناعة الحديد والصلب من العناصر المهمة فى الهياكل الاقتصادية للأمم ـ نظرا لأنها صناعة لها آثار ارتباط أمامية قوية. وأهم الشركات فى صناعة الحديد والصلب بمصر هى شركة الحديد والصلب المصرية (المعروفة باسم حديصلب). والشركة عبارة عن مجمع متكامل: فهى تقوم بعملية تعدين خام الحديد فى الواحات البحرية،ونقل الخامات وإنتاج الصلب وهى إحدى كبرى الشركات فى قطاع الصناعة بالبلاد، حيث يعمل فيها ما يناهز ٢٣٠٠٠ عامل.

وشركة الحديد والصلب المصرية هى أساسا مشروع للإحلال محل الواردات، ذات طاقة تصميمية لإنتاج ١,٢ مليون طن من الصلب سنويا. وقد تم إنشاؤها فى عام ١٩٥٤ فى غمار اتجاه مصر نحو تحديث وتنويع الهيكل الصناعى بها. وهى صناعة كثيفة رأس المال كما أنها أيضا كثيفة الطاقة، وتهتم بصفة أساسية بالسوق المحلية، والوضع المالى للشركة يتسم بالضعف الشديد إلى حد الخطورة. ففى حين كانت الزيادة فى رأس المال المدفوع أقل من الضعف منذ عام ١٩٨٢، ارتفع دينها طويل الأجل سواء بالعملة الأجنبية أم المحلية إلى اثنى عشر مثلا، وقد زاد رأس المال المدفوع من ٣٣٨ مليون جنيه مصرى فى ٨٢/١٩٨١ إلى ٦٣١ مليون جنيه فى ٩٤/١٩٩٣، وفى خلال نفس الفترة ارتفع الدين طويل الأجل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ارتفاعا شديدا مما يعادل ٥٨,٤ مليون ج م إلى ما يعادل ٦٩٦,٤ مليون ج م.

ويبدو أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى كانت له آثار أكبر وأقوى على صناعة الحديد والصلب مما كانت له على صناعة الألومنيوم. وكما حدث تمامًا فى حالة صناعة الألومنيوم، فإن رفع أسعار الطاقة وتحرير أسعار المدخلات كان له تأثير سلبى على أداء شركة الحديد والصلب. إلا أنه على نقيض حالة صناعة الألومنيوم، فإن كلاً من تحرير سعر الفائدة وتحرير التجارة قد أثر سلبيا على صناعة الحديد والصلب. وبالإضافة إلى هذا فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى كان به مكون انكماشى، ينحو بالتأكيد إلى تخفيض الطلب على الصلب فى السوق المحلية ويرجع هذا بصفة خاصة إلى تخفيض معدل الاستثمار العام بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ومن ناحية أخرى، فإن تحرير أسعار الناتج وتخفيض قيمة العملة يحتمل بدرجة أكبر أن يؤديا إلى استفادة شركة الحديد والصلب المصرية.

وقد يكون من المفيد قبل أن نبدأ فى فحص أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على شركة الحديد والصلب، أن نقدم عرضا للجوانب الاقتصادية والفنية الرئيسية للشركة.

شركة الحديد والصلب المصرية: المؤشرات الرئيسية

بدأت شركة الحديد والصلب المصرية إنتاجها فى عام ١٩٥٨. وهى إحدى منشآت القطاع العام المتكاملة رأسيا، والتى تعمل فى التعدين ونقل الخامات وإنتاج الحديد الخام والصلب. ويتم توجيه الإنتاج، والذى يقل بدرجة كبيرة عن طاقة المصانع، إلى السوق المحلية (باعتباره إحلالا محل الواردات) حيث يجرى بيع ٨٥% من الناتج.

وقد كانت الطاقة التصميمية للمصانع أصلا هى ٠,٣ مليون طن عند بداية الإنتاج فى عام ١٩٥٨[١]. وقد تمت زيادة الطاقة التصيميمة بعد ذلك

إلى ٠,٦ مليون طن فى عام ١٩٧٣، ثم تمت مضاعفتها بعد ذلك فـى عـام ١٩٧٩، وهناك مراحل مختلفة للإنتاج:

- تعدين خام الحديد من مناجم الجديدة فى الواحات البحرية بمحافظـة الجيزة، واستخراج الحجر الجيرى من محـاجر بنـى خالـد فـى المنيـا، والدولوميت من محاجر الأدبية فى السويس.
- تلبيد الحديد.
- إنتاج الحديد الزهر فى الأفران العالية.
- إنتاج الصلب.
- درفلة الصلب.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية: ٢,٦ مليون طن من خـام الحديـد، ٢ مليون طن من الحديد الملبَّد، و ١,٥ مليون طن من الحديـد الزهـر، ١,٢٧ مليون طن من الصلب [٢]. وتستخدم مصانع الحديد والصلب فـى حلـوان تكنولوجيا روسية تتضمن المعاملات الفنية التالية:

١,٥ طن من الحديد الملبَّد + ٠,٦ طن من فحم الكوك = ١ طن مـن كتل الحديد الزهر

١,٠ طن من الحديد الزهر + ٠,٤ طن من الطفلة = ٠,٩٢ طن مـن الصلب.

وصناعة الحديد والصلب من نواحى النشاط كثيفـة الطاقـة، وهـى تستخدم فحم الكوك والغاز الطبيعي والكهرباء. والكهرباء لا تستخدم أساسًـا باعتبارها طاقة، ولكن كقوة محركة لإدارة المحركات التى تعمل فى تشـغيل مختلف المعدات الإنتاجية. ويتم تغذية مصانع الحديد والصلب بحلوان بطاقة كهربية ذات جهد متوسط (٦,٣ كيلو فولت) من شركة توزيع كهرباء القاهرة عن طريق أربع محطات محولات تستخدم الجهد العالى (٦٦ كيلو فولت) من الشبكة القومية للكهرباء (عساف، ١٩٩٣).

وتتم تغذية الأفران العالية بفحم الكوك جنبا إلى جنب مع الحديد الملبُد ويقوم فحم الكوك بوظيفة مزدوجة كوقود لتوفير الطاقة الحرارية وكعنصر كيميائى لازم لعملية الاختزال لإنتاج الحديد الزهر. ويستخدم الغاز الطبيعى (منذ عام ١٩٧٣) كأحد مدخلات الطاقة، ويتم أيضًا تغذية الأفران العالية به، وتبلغ المتطلبات المباشرة للمدخلات من الطاقة لكل طن من الصلب كما يلى: (أبو زيد، ١٩٩٠، ص ص ٢٦ – ٢٧)

فحم الكوك: ٠,٥٤ طن

الغاز الطبيعى: ٤٦٥ م٣

الكهرباء ٨٨٠ كيلو وات / ساعة.

وتقوم الشركة حاليا بإنتاج خام الحديد من مناجمها الخاصة فى الواحات البحرية فى الصحراء الغربية منذ عام ١٩٧٣. وقبل ذلك كان خام الحديد يتم الحصول عليه من مناجم الشركة فى أسوان، والتى تم إغلاقها الآن ــ وقد كان خام أسوان يحتوى على نسبة عالية من السليكا، وتركيز منخفض من المعدن لا يتجاوز ٤٠%.

وبالإضافة إلى خام الحديد والطاقة، فإن الصناعة تعتمد على المدخلات التالية:

الفيرو منجنيز، وقضبان الجرافيت، والحجر الجيرى وحجر الدولوميت. ويتم الحصول على الحجر الجيرى محليا من المحاجر الخاصة بشركة الحديد والصلب، فى بنى خالد (محافظة المنيا)، أما الدلوميت فيتم الحصول عليه من الأدبية (محافظة السويس). أما الفيرو منجنيز وقضبان الجرافيت فكان من المعتاد استيرادهما، ولكن يجرى الحصول عليهما الآن من منتجين محليين فى مصر.

وتقوم شركة الحديد والصلب بصفة رئيسية بالإنتاج للسوق المحلية. وفى خلال الفترة ١٩٨٨/٨٩ ــ ١٩٩٣/٩٤، كان المتوسط السنوى للمبيعات

٠,٨٩٧ مليون طن من المنتجات النهائية. وكانت الصادرات تمثل ما بين ١٠-١٥ % فقط من المبيعات، بينما تم توجيه الباقى إلى السوق المحلية (أبو زيد، ١٩٩٠: ٢٦-٢٧). وشركة الحديد والصلب فى الواقع نموذج لمنشأة تعمل لإنتاج بدائل الواردات، وقد ظلت تعمل إلى عهد قريب فى بيئة غير تنافسية. وقد بدأت فى التصدير فى أواخر السبعينيات (عام ١٩٧٩)، ولم تكن الصادرات أحد أهدافها الجادة أو حتى المخططة. وأحد الأدلة المفيدة والتى تؤيد هذا القول هو الفرق بين الصادرات الفعلية وأهداف التصدير لعام ٩٣/١٩٩٢. إذ إنه طبقا لميزانيات الشركة وقوائمها المالية لتلك السنة، كانت أهداف المبيعات ٠,٧٢٢ مليون طن فى السوق المحلية و٠,٠٦ مليون طن للتصدير. وكما تبين بعد ذلك فإن الصادرات تصاعدت إلى ٠,١٧٨ مليون طن أو ما يقرب من ثلاثة أمثال الهدف المخطط له. ومن المفيد أيضًا ملاحظة أن رقم التصدير المخطط كان يبدو غير متوافق مع أحدث التطورات التى تمت فى الشركة، والتى أظهرت أن متوسط معدل النمو السنوى قد يناهز ٢٤% فى خلال ١٩٨٨ /٨٩ ــ ٩٢/١٩٩١ (وفقا للمحسوب من الجدول (٦-١).

ومن الناحية المالية، فإن شركة الحديد والصلب تناضل لتحويل الخسائر التى ظلت تتحملها فى السنوات الأخيرة إلى أرباح، وقد زادت عملياتها فى السحب على المكشوف من الجهاز المصرفى طبقا لمتوالية هندسية ــ إذ تكاد تتضاعف كل سنة. وفيما بين ٨٩/١٩٨٨ و ٩٢/١٩٩١ كان الرقم القياسى للسحب على المكشوف ١٠٠ و ٢١٤ و ٣٩٠ و ٧٢٦ على التوالى بالترتيب. وفى عام ٩٤/١٩٩٣ بلغ السحب على المكشوف من البنوك ١٠٣٦,٨ مليون ج م أى ما يوازى تقريبا ضعف رأس المال المدفوع الذى كان يبلغ فقط ٦٣٢ مليون جنيها. وتبدو خطورة هذه الزيادة عند ملاحظة أن مستوى السحب على المكشوف كان مستقرا عند ١٥ ــ ٢٠ مليون ج م فى خلال الفترة ١٩٧٥ - ٨٠/١٩٧٩، ثم أصبح أكثر من ضعف

هذا المستوى ببلوغه ٥١ مليون ج م، فى النصف الأول من الثمانينيات، ثم أصبح أكثر من أربعة أمثال ذلك إذ بلغ ٢٣٩ مليون ج م فى خلال الفترة ١٩٨٦/٨٧ ــ ١٩٩١/٩٢. وينبغى أن نتذكر أن السنة الأخيرة من الفترة الجزئية الأخيرة تتوافق مع اتخاذ الإجراءات فى ظل الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى.

وكانت شركة الحديد والصلب المصرية تعمل على الدوام بأقل من طاقتها التصميمية. وخلال الفترة ١٩٨٨/٨٩ ــ١٩٩٣/٩٤ بلغ المتوسط السنوى لإنتاج الصلب ٩٣٣,٤ ألف طن، أى ما يمثل ٧٧,٨ % من الطاقة التصميمية، ومن ثم فإن الطاقة العاطلة بلغت نحو ٢٢% فى المتوسط خلال أواخر الثمانينيات إلى أوائل التسعينيات. ويوضح الجدول (٦ــ١) أنه كانت هناك زيادة فى اتجاه معدل استخدام الطاقات فى خلال الفترة ١٩٨٥/٨٦ ــ ١٩٩٣/٩٤ وارتفعت نسبة الناتج الفعلى إلى الطاقة القصوى من ٦٧% فى المتوسط فى الفترة السابقة على برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ١٩٨٥/٨٦ ــ ١٩٨٩/٩٠ إلى٨٠% فى المتوسط فى الفترة التالية على بدء تنفيذ البرنامج أى فيما بين ١٩٩٠/٩١ ــ ١٩٩٧/٩٨ وفى نفس الوقت كان هناك هبوط فى نسبة إجمالى المبيعات إلى الناتج من متوسط ٩٧% فى خلال الفترة ١٩٨٥/٨٦ ــ ١٩٨٩/٩٠ إلى نحو ٩١% فى خلال الفترة ١٩٩٠/٩١ ــ ١٩٩٧/٩٨[٣].

وهكذا فإنه على الرغم من نجاح شركة الحديد والصلب فى زيادة معدل استخدام الطاقات بشكل كبير فى خلال الفترة، إلا أنها لم تنجح فى زيادة، أو حتى المحافظة على معدل إجمالى المبيعات من الناتج. ونتيجة لذلك ازداد تراكم المنتجات النهائية مما أدى إلى زيادة القيمة للمخزون المتراكم من ٤٤,٤ مليون ج م فى ١٩٨٩/٩٠ إلى ١٧٥,٩ مليون ج م فى ١٩٩٣/٩٤. وارتفع حجم (كمية) المنتجات النهائية غير المباعة من ٣٧,٥ ألف طن فى ١٩٨٧/٨٨ إلى ١٦٥ ألف طن فى ١٩٩١/٩٢ ثم بعد ذلك إلى ٢٠٧ ألف طن فى ١٩٩٧/٩٨.

جدول ٦-١

الناتج والمبيعات المحلية والصادرات فى الفترة ١٩٨٤/٨٥ ــ ١٩٩٧/٩٨

(الكمية بالألف طن والقيمة بمليون ج م)

السنة	الناتج من المنتجات تامة الصنع	المبيعات					
		المحلية		التصدير		الإجمالى*	
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
٨٥/٨٤	غير متاح	٦٢٠,٤	٢٠٦,١	٤٧.٧	٧,٩	٦٦٨,١	٢١٤,٠
٨٦/٨٥	٧٣٠,٦	٦٧٥,٨	٢٤٩,٠	١٧,٠	٦,٤	٦٩٢,٨	٢٥٥,٤
٨٧/٨٦	٦٨٨,٤	٦١٣,٧	٢٣٢,٠	٣٧,٤	١٥,٩	٦٥١,١	٢٤٧,٩
٨٨/٨٧	٨٧٥,٠	٧٨٨,٣	٣٤٦,٠	٥٩,٦	٣٩,٧	٨٤٧,٩	٣٨٥,٧
٨٩/٨٨	٨٧٩,٥	٨٢٨,٦	٤٩٨,١	٣٨,٧	٣٤,٥	٨٦٧,٣	٥٣٢,٦
٩٠/٨٩	٨٥٨,٢	٨٠٠,٥	٥٥٣,٩	٥١,٥	٤٧,٢	٨٥٢,١	٦٠١,١
٩١/٩٠	٩٧٦,٨	٨٣٥,٠	٦٤٤,٠	٦٥,٨	٦٥,٥	٩٠٠,٧	٧٠٩,٥
٩٢/٩١	٨٩٤,٢	٧٢٤,١	٦٦٩,٠	٧٢,٢	٧٠,٨	٧٩٦,٣	٧٣٩,٨
٩٣/٩٢	٩٢٤,٣	٨٠٠,٨	٧١٠,٧	١٧٧,٧	١٥٥,٧	٩٧٨,٥	٨٦٦,٤
٩٤/٩٣	١٠٦٧,٤	٨٦٨,٩	٨٣٥,٩	١٢٠,٢	١٠٧,٦	٩٨٩,١	٩٤٣,٥
٩٥/٩٤	١٠٠٤,٩	٨٦١,٣	٩٤٣,٩	١٦٢,٩	١٥٧,٩	١٠٢٤,٢	١١٠١,٩
٩٦/٩٥	٨٩٣,٠	٧٨٩,٧	٩٨١,٣	٦٥,٥	٧٣,٠	٨٥٥,٣	١٠٥٤,٣
٩٧/٩٦	١٠٥٩,٥	٨٠٨,٨	٩٥٤,٦	١٣٤,٠	١٢٣,٧	٩٤٢,٨	١٠٧٨,٣
٩٨/٩٧	١١١٤,٩	٩٣٢,٧	١٠٧٦,٩	١٣٦,٨	١٢٨,٣	١٠٦٩,٥	١٢٠٥,٣

ملحوظة:* إجمالى قيمة الناتج من المنتجات تامة الصنع تتضمن الخصم الذى لم يمكن توزيعه على المبيعات المحلية والصادرات.

المصدر: عن الفترة ٨٥/٨٦ ــ ٨٧/٨٨ (أبو زيد، ٩٠) عن الفترة ٨٨/٨٩ ــ ٩٧/٩٨ ــ الشركة المصرى للحديد والصلب، التقرير السنوى، سنوات مختلفة.

وطبقا لما ذكرته إدارة الشركة المصرية للحديد والصلب فإن هناك أسبابا مختلفة لعملية تراكم المخزون غير المرغوب فيه وهى بالتحديد: ازدياد تكلفة الإنتاج التى ترجع بصفة رئيسية إلى الزيادة فى تكلفة الطاقة، إلى جانب ازدياد المنافسة من قبل الصلب الأجنبى فى السوق المحلية بسبب

حالة الركود فى الاقتصاد العالمى. ويمكن إضافة سبب آخر إلى هذين السببين وهو ازدياد استخدام طاقات المصانع، كما لاحظنا أعلاه. وسيتم النظر فى هذه العوامل لفحصها تفصيلا عند بحث آثار برنامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى على شركة الحديد والصلب المصرية.

ولعل أحد الملامح الرئيسية المهمة لشركة الحديد والصلب المصرية هى كثافة العوامل، نظرا لأن صناعة الحديد والصلب معروفة كما أسلفنا بأنها كثيفة رأس المال وكثيفة الطاقة. ويعمل فى شركة الحديد والصلب نحو ٢٣٠٠٠ عامل فى مختلف مراحل الإنتاج. ويتتبع الجدول ٦-٢ تطور استخدام العوامل، مع التركيز على العمالة ورأس المال وكثافة العوامل (عن طريق قياسها بنسبة رأس المال إلى العمل). وقد ارتفعت العمالة فى شركة الحديد والصلب ارتفاعا كبيرا فى أوائل الثمانينيات، إذ تعدى عدد العمال ٢٥٠٠٠ عامل فى ١٩٧٩/٨٠. ولكن كان هناك هبوط مستمر بعد ذلك.

وتميز بيانات الشركة عن العمالة بين أربعة فئات من العمال على الأقل [٤] وهى: عمال الإنتاج، والعمال فيما يطلق عليه الخدمات الإنتاجية، وعمال المبيعات، والعاملون فى الخدمات الإدارية والمالية. ولكننا سنطلق على القسم الأول عمال الإنتاج وعلى الباقين عمال الخدمات وذلك للاختصار، والتمييز بين هذين القسمين الرئيسيين له مغزاه، فمن الغريب ملاحظة اختلال التوازن بين عمال الإنتاج وعمال الخدمات، إذ إن هؤلاء الأخيرين يمثلون ما يزيد على ثلثى العدد الإجمالى للعمالة. وقد ارتفع عدد العمال إلى أقصى حد فى عام ١٩٨٩/٩٠ ثم أخذ يتراجع بعد ذلك فى خلال التسعينيات. والبيانات الواردة فى الجدول ٦-٢ قد تكون عونا فى تصوير البطالة المقنعة أو نقص العمالة، وهو من مخلفات سياسة الشركة فى مجال العمالة خلال فترات الستينيات والسبعينيات.

جدول ٦-٢ كثافة العمالة ورأس المال فى الشركة المصرية للحديد والصلب

السنة	الأصول الثابتة* مليون جم	العمالة **			نسبة رأس المال
		الإنتاج	أخرى	المجموع	إلى العمل ١٠٠٠ جم
٨٥/٨٤	٣٧٦,٣	٦٩٢٧	١٦٤٥٤	٢٣٣٨١	١٦,١
٨٦/٨٥	٣٩٢,٧	٦٧٨٨	١٦٥٦٣	٢٣٣٥١	١٦,٨
٨٧/٨٦	٤٣٦,٨	٦٦٧٦	١٧٣٨٢	٢٤٠٥٨	١٨,٢
٨٨/٨٧	٦٤٧,٣	٧٠٧٦	١٧٢٧٦	٢٤٣٥٢	٢٦,٦
٨٩/٨٨	٧٠٣,٧	٧١٦٤	١٧١١٦	٢٤٢٨٠	٢٩,٠
٩٠/٨٩	٩٩٣,٦	٧٨٦٦	١٧١٩٣	٢٥٠٥٩	٣٩,٧
٩١/٩٠	١٠٧٤,٢	٧٦٧٤	١٦٦٤٧	**٢٤٣٢١	٤٤,٢
٩٢/٩١	١٣٢٢,٩	٧٤٦٤	١٦٤٣٦	**٢٣٩٠٠	٥٥,٤
٩٣/٩٢	١٤٤٠,٢	٧٢٤٩	١٦١٦٠	**٢٣٤٠٩	٦١,٥
٩٤/٩٣	١٥٥٥,٤	٧٠٥٩	١٥٧٢٣	**٢٢٧٨٢	٦٤,٥
٩٥/٩٤	١٦٤٩,٥	٦٨٥٩	١٥٥١٢	٢٢٣٧١	٧٣,٧
٩٦/٩٥	١٧١٣,٢	٦٦١٣	١٥٢٥١	٢١٨٦٤	٧٨,٤
٩٧/٩٦	٢١٢٣,٣	٦٥٠٢	١٤٨٠٧	٢١٣٠٩	١٠١,٤
٩٨/٩٧	٣٤٧٢,٩	٦٥٢٩	١٤٤٠٧	٢٠٩٣٦	١٦٥,٩

ملاحظات:

* تشمل قيمة الأصول الثابتة مع استبعاد حـــ / المدينين

** العمالة الموجودة فى الإنتاج حاليا (باستبعاد العمالة فى المشروعات).

المصدر: شركة الحديد والصلب المصرية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

ومن ناحية أخرى، فإن رأس المال (الأصول الثابتة)، ارتفع من نحـــو ٣٧٦ مليون ج م فى عام ١٩٨٤/٨٥ إلى نحـــو ٣٤٧٣ مليـــون ج م فـــى ١٩٩٧/٩٨. وكانت هذه الزيادة الكبيرة فى الأصول الثابتة على خلفية ركود الطاقة الإنتاجية فى خلال تلك الفترة. وكان أحد أسباب حدوث هذا التطـــور هو أن شركة الحديد والصلب كانت قد بدأت عملية تعميق رأســـمالى عـــن طريق مشروع لإعادة التأهيل[١٠] ثم تنفيذه بتمويل من البنك الدولى، والاتحاد السوفيتى، وألمانيا (عبد الرحمن، ١٩٩٢). ونتيجة لـــذلك ارتفعـــت الكثافـــة

الرأسمالية عشر مرات، من نحو ١٦٠٠٠ ج م في ٨٥/١٩٨٤ إلى ١٦٦٠٠٠ ج م في ٩٨/١٩٩٧ وهو ما يمثل بالتأكيد تعميقا رأسماليا كبيرا في تلك الفترة. و إذا ما تمت نسبة الأصول الثابتة إلى عمالة الإنتاج وحدها، فإن نسبة رأس المال / العمل ترتفع بدرجة أكبر كثيرا. ومن المنطقي التوقع بأن ينتج عن هذا الوضع نمو أسرع في إنتاجية العمل في هذه الصناعة.

وتعاني الصورة المستقبلية في شركة الحديد والصلب من بعض العوامل الأساسية. والأول والأهم من بين تلك العوامل هو رسملة الشركة. ففي خلال الفترة ٨٥/١٩٨٤ ــ ٩٣/١٩٩٢ كان رأس مالها المدفوع يكاد أن يكون متجمدًا عند نحو ٥٤٠ مليون جنيه، وكانت نسبة الرفع المالي (النسبة بين القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية) قد تعدت الواحد الصحيح في عام ٩٠/١٩٨٩ (جدول ٦-٣). وفي نفس الوقت، فإن السحب على المكشوف ارتفع إلى خمسة أمثاله في خلال التسعينيات. وفي الواقع، فإنه قد تعدّى قيمة رأس المال المدفوع في عام ٩٢/١٩٩١.

مما أدى إلى أن يصبح هيكل رأس المال الشركة شديد الضعف. ويوضح الجدول ٦-٣ تفاصيل أكثر في هذا الصدد. وفي ظل هذه الظروف، أصبحت الشركة أكثر عرضةً للعبء الثقيل لأسعار الفائدة المرتفعة بعد تحرير أسعار الفائدة (كجزء من إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي). كما سنبينه تفصيلا فيما يلي. وثانيا، وكما ذكرته إدارة الشركة، فقد ثبت بالممارسة أن الوصول إلى كامل الطاقة الإنتاجية المستهدفة لشركة الحديد والصلب والتي كانت تبلغ ١,٢ مليون طن كان غير ممكن فنيا. وقد بلغ متوسط الإنتاج السنوي من المنتجات تامة الصنع ٠,٩٣٣ مليون طن في خلال الفترة ٨٩/١٩٨٨ ــ ٩٤/١٩٩٣ و ثم ١,٠٢٨ مليون طن في الفترة ٩٤/١٩٩٣ ــ ٩٨/١٩٩٧ وهكذا بلغ متوسط الطاقة غير المستخدمة نحو ٢٠% من الطاقة التصميمية في خلال العقد الماضي، وفي صناعة

ترتفع التكاليف الثابتة فيها بدرجة شديدة، فإن وجود طاقة إنتاجية لا يمكن استخدامها من الناحية الفنية إنما يفقد الشركة جزءًا من قدرتها التنافسية من نقطة البداية.

جدول ٦-٣

حقوق الملكية والديون والسحب على المكشوف

٨٥/١٩٨٤، ٩٨/١٩٩٧

(القيمة بمليون ج م)

السنة	حقوق الملكية(١)	الدين المحلى طويل الأجل (٢)	الدين الأجنبى طويل الأجل (٣)	إجمالى الدين طويل الأجل (٤)	السحب على المكشوف(٥)	الأصول الثابتة*(٦)
٨٥/٨٤	٥٠٠	٣٦,٥	١٩,٠	٥٥,٥	٧٩,٥	٣٧٦,٣
٨٦/٨٥	٥٣٧	٤١,٦	٧٧,٦	١١٩,٢	٦٧,٣	٣٩٢,٧
٨٧/٨٦	٥٤٠	٤٩,٩	١٣٥,٨	١٨٥,٧	١١٩,٨	٤٣٦,٨
٨٨/٨٧	٥٤٠	٦٨,١	٢٢٦,٩	٢٩٥,٠	١٢٩,١	٦٤٧,٣
٨٩/٨٨	٥٤٠	١٧٥,٤	٢٧٧,٦	٤٥٣,٠	٨٢,٧	٧٠٣,٧
٩٠/٨٩	٥٤٠	١٩٢,٣	٣٥٦,٤	٥٤٨,٧	١٧٧,٢	٩٩١,٦
٩١/٩٠	٥٤٠	٢٩٠,١	٣٩٨,٧	٦٨٨,٨	٣٢٢,١	١٠٧٤,٢
٩٢/٩١	٥٤٠	٣٢٠,٧	٤٠٩,٣	٧٣٠,٠	٦٠٠,٦	١٣٢٣,٩
٩٣/٩٢	٥٤٠	٣٣٥,٧	٣١٥,٩	٦٥١,٦	٧١٢,٤	١٤٤٠,٢
٩٤/٩٣	٦٣٢	٣٩٩,٦	٢٩٦,٨	٦٩٦,٤	٩٤٩,٧	١٥٥٥,٤
٩٥/٩٤	٦٣٢	٤١٠,٤	٣٦٠,٧	٧٧١,١	١٠٩٤,٧	١٦٤٩,٥
٩٦/٩٥	٦٦٥	٤١٤,٨	٣٣٣,٤	٧٣٨,٢	١٢٩٢,٠	١٧١٣,٢
٩٧/٩٦	٦٦٥	٤٢٨,٣	٤٧٤,٥	٧٣٢,٨	١٤٠٤,٦	٢١٢٣,٣
٩٨/٩٧	٦٦٥	٥٠٨,٣	٣٣٤,٢	٨٤٢,٥	١٥٨٨,٣	٣٤٧٢,٩

ملاحظة:

يتكون من مجموع الأصول الثابتة فى الميزانية العامة للشركة باستثناء حساب المدينين، نظرا لعدم وجود علاقة فنية ــ اقتصادية بالإنتاج.

المصدر: شركة الحديد والصلب المصرية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

استخدام الطاقة فى صناعة الصلب:

تعتبر صناعة الصلب إحدى أكثر الصناعات كثافة فى استخدام في الاقتصاد. فهى تستخدم الغاز الطبيعى، والكهرباء، وفحم الكوك، وسنركز على الكهرباء والموضوعات المتصلة بها، نظرا لأن التسعير والظروف الأخرى للإمداد بالكهرباء كانت دائما مثارا للاحتكاك بين شركة الحديد والصلب المصرية وهيئة كهرباء مصر. وكما سبق ذكره فإن شركة الحديد والصلب يتم إمدادها بالكهرباء من الشبكة الموحدة بواسطة شركة توزيع كهرباء القاهرة، ويتم إمداد مصانع الشركة فى حلوان بقوى كهربائية ذات جهد متوسط (٦,٣ كيلو فولت) من خلال أربع محطات للمحولات تملكها هيئة كهرباء مصر، وتقوم بتشغيلها شركة توزيع كهرباء القاهرة. وتتلقى هذه المحولات الكهرباء من الشبكة القومية للجهد العالى (٦٦ كيلو فولت). ولا توجد علاقة تعاقدية بين شركة توزيع كهرباء القاهرة وشركة الحديد والصلب المصرية، كما أن التغيرات فى أسعار الكهرباء التى تقررها وزارة الكهرباء والطاقة تخضع لموافقة مجلس الوزراء.

ويبين جدول ٦-٤ تطور استهلاك الكهرباء فى شركة الحديد والصلب منذ ١٩٨٧/٨٨ ويبلغ استهلاك مصانع الصلب فى حلوان حاليا من الكهرباء ما يناهز ٢٥% من إجمالى الاستهلاك الصناعى من كهرباء الجهد العالى[٥].

أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى:

سنقوم بدراسة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على شركة الحديد والصلب بالنظر فى عدد من العوامل وعلى الأخص:

١.زيادة أسعار الطاقة.
٢.تحرير أسعار المدخلات.
٣.تحرير أسعار الفائدة

٤.تحرير التجارة.
٥. انكماش الطلب.
٦.تحرير أسعار الناتج.
٧.تخفيض قيمة العملة.

جدول ٦-٤

الناتج واستهلاك وتكلفة الكهرباء

٨٨/١٩٨٧ - ٩٨/١٩٩٧

السنة	استهلاك الكهرباء			سعر الكهرباء جم/ك.وات/ساعة	تكلفة الكهرباء جم/طن
	الناتج (١٠ طن[٣])	إجمالى ١٠ [٦] ك وات/ساعة	ك وات/ ساعة/طن		
٨٨/٨٧	٨٧٥,٠	٧١٦,٦	٨١٩	٠,٣٠٢	٢٤,٧
٨٩/٨٨	٨٧٩,٥	٧١٠,٩	٨٠٨	٠,٣٠٢	٢٤,٤
٩٠/٨٩	٨٥٨,٢	٧٠٥,٥	٨٢٢	٠,٠٥١٨	٤٢,٦
٩١/٩٠	٩٧٦,٨	٧٧٨,٢	٧٩٧	٠,٠٥١٨	٤١,٣
٩٢/٩١	٨٩٤,٢	٧٧٩,٩	٨٧٢	٠,١١٠٠	٩٥,٩
٩٣/٩٢	٩٢٤,٢	٧٦٠,٤	٨٢٣	٠,١٥٣٥	١٢٦,٣
٩٤/٩٣	١٠٦٧,٤	٦١٣,٩	٥٧٥	٠,١٥٣٥	٨٨,٣
٩٥/٩٤	١٠٠٤,٩	٥٨٦,٨	٥٨٣	٠,١٥٣٥	٨٨,٩
٩٦/٩٥	٨٩٣,٠	٥٤٨,١	٦١٣	٠,١٥٣٥	٩٤,١
٩٧/٩٦	١٠٥٩,٥	٨١٦,٩	٧٧١	٠,١١٣٤	٨٧,٤
٩٨/٩٧	١١١٤,٩	٨٥٠,١	٧٦٢	٠,١١٣٤	٨٦,٤

المصدر: شركة الحديد والصلب المصرية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، وشركة الحديد والصلب المصرية، بيانات غير منشورة.

وقد تمت مناقشة المسئولين فى شركة الحديد والصلب المصرية (باستخدام استبيان) بشأن أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على شركتهم. وقد عبروا عن قلقهم بشكل خاص بشأن الآثار السلبية لتحرير التجارة، وزيادة أسعار الطاقة، وتحرير الأسعار، وتحرير أسعار الفائدة

وتخفيض قيمة العملة. كما أنهم أعربوا بشدة عن قلقهم بشأن تأثير ضريبة المبيعات والعناصر الكلية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى، وخاصة الإجراءات المتعلقة بانكماش الطلب. وقبل القيام بتحليل متعمق لآثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على شركة الحديد والصلب، فإن من المناسب القيام بتلخيص نتائج الاستبيان التى تمثل آراء إدارة الشركة (ودون أن نؤيدها بالضرورة سواء كليا أو جزئيا).

ولا يمكن بطبيعة الحال إلقاء اللوم بالكامل على برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فيا يتعلق بتراكم المخزون من المنتجات التامة الصنع لدى الشركة المصرية للحديد والصلب. كما لا يمكن بناء على ذلك إلقاء مسئولية وجود طاقة عاطلة بنسبة كبيرة فى مصانع الشركة على برنامج الإصلاح بالكامل. ولابد أن يكون لانخفاض الكفاءة الفنية والراجع إلى المعدات القديمة والتى عفا عليها الزمن المستخدمة فى عمليات الصهر والصب والدرفلة (عبد الرحمن، ١٩٩٢، ص ١٧). كما أن صعوبة الاستخدام الكامل للطاقة التصميمية البالغة ١,٢ مليون طن سنويا لأسباب فنية كما سبقت الإشارة، تجعل الشركة فى موقف صعب ينتهى بارتفاع التكلفة المتوسطة. ومع ذلك، فإن مسئولى الشركة مستمرون فى تأكيد الحاجة الماسة إلى الحماية من المنافسة الأجنبية غير العادلة.

(أ) قدم المسئولون فى شركة الحديد والصلب عددا من الأسباب المسئولة عن قصور الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية. وبغض النظر عن الأسباب الفنية المشار إليها آنفا، فقد أشاروا إلى تراكم المخزون غير المباع من المنتجات التامة الصنع. ولما كانت شركة الحديد والصلب تعدل إنتاجها طبقا للمبيعات، فإنها لا يمكن أن تتوسع فى الإنتاج فى مواجهة تراكم المخزون من المنتجات النهائية التامة الصنع. وقد ذكرت عدة أسباب مختلفة لتراكم المخزون، وأهمها تحرير الواردات والتباطؤ الاقتصادى. وهم يرون أن الصلب المصنوع فى روسيا وغيرها من دول الكومنولث المستقلة (دول

الاتحاد السوفيتى سابقا) تدخل عن طريق ليبيا ويتم إغراقها فى السوق المصرى [٦] بفضل تحرير الاستيراد. وهذه فعلا إحدى حالات التسلل التجارى. وبالإضافة إلى هذا، فإن المكون الخاص بإدارة الطلب الوارد فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد تسبب فى تباطؤ النشاط الاقتصادى مصحوبا بانخفاض الإنفاق، خصوصا الإنفاق الاستثمارى، وبالتالى فى الطلب على منتجات الصلب.

(ب) تعمل شركة الحديد والصلب جاهدة على التكيف مع وضع أصبح يتميز بارتفاع تكاليف الطاقة. وقد اتخذت عدة خطوات ـ وعلى الأخص استخدام الغازات المنبعثة من الأفران العالية لتسخين الهواء الداخل إلى تلك الأفران العالية وتوليد بخار لإدارة توربينات دفع الهواء بدلا من الكهرباء، واستخدام الغازات المنبعثة من محولات الأكسجين لتوليد بخار للاستخدامات الصناعية. وعلى الرغم من كل هذا، كما يرى مسئولو شركة الحديد والصلب، فإن الشركة ساورها الاضطراب والقلق بسبب الزيادات الفجائية فى أسعار الطاقة مع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (جدول ٦-٤). وهم يقدرون أنه عند مستوى الطاقة الإنتاجية التصميمية. (والتى تبلغ ١,٢ مليون طن)، فإن كل ٠,٩% زيادة فى أسعار الكهرباء (٠,٠٠١ ج م فوق مستوى السعر الحالى الذى يبلغ ٠,١١٣٤ ج م) ستنشأ عنه زيادة فى التكلفة قدرها مليون ج م. وبالمثل فإن كل ٢ فى الألف زيادة فى سعر فحم الكوك (تعادل ١جم فوق السعر الحالى الذى يبلغ ٤٥٠ج م للطن) ستنتج عنها أيضًا زيادة فى التكلفة الكلية بنحو ١ مليون ج م عند مستوى الناتج من الطاقة الإنتاجية التصميمية. كل ذلك يفترض ضمنيا استجابة بنسبة الصفر لارتفاع أسعار المدخلات، وهو ما قد لا يكون واقعيا فى بيئة أعمال تنافسية. وبالإضافة إلى هذا، فإن التقديرات السابقة تتجاهل الواقع وهو أن أسعار الكهرباء الموّردة إلى شركة الحديد والصلب كانت قد

أعيدت إلى مستواها فى عام ٩٢/١٩٩١. أما أسعار الناتج — من ناحية أخرى. فليس من الممكن تعديلها بالزيادة بسبب الركود العالمى، والسياسة الانكماشية المحلية المتبعة فى ظل برنامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى.

(ج) تخفيض قيمة الجنيه المصرى كجزء من حزمة إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى أدت إلى زيادة القيمة المعادلة بالجنيه للقروض التى التزمت بها الشركة بالعملات الأجنبية (القروض الأجنبية للاختصار). وينطبق هذا بصفة خاصة على قرض البنك الدولى المعقود فى عام ١٩٨٠ لإعادة تأهيل الشركة. ولكن هذا تقدير جزئى فقط، لأنه يتغاضى عن أثر تخفيض قيمة الجنيه على فائض التشغيل فى شركة الحديد والصلب. إذ إن تخفيض قيمة الجنيه من ناحية أخرى ينبغى أن يؤدى إلى ارتفاع الأسعار بالجنيه للواردات المنافسة من المنتجات التامة الصنع ومن ثم يعزز المركز التنافسى للشركة.

(د) ضريبة المبيعات التى فرضت على المدخلات أدت إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج. وفى نفس الوقت فإن ضريبة المبيعات على المنتجات التامة الصنع قد أدت إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمشترين للصلب، وهذا هو أثر "الإتاوة" * المعروف، والذى قد يؤدى — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها — إلى انخفاض المبيعات وفقا لما يمكن استنتاجه من النموذج النمطى للعرض والطلب. ويرى المسئولون فى شركة الحديد والصلب أنه يجب إلغاء ضريبة المبيعات لتشجيع استخدام أكبر للطاقة الإنتاجية.

وبهذا العرض المختصر والأمين لآراء إدارة شركة الحديد والصلب فيما يتعلق بمختلف إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى، فإننا سنمضى الآن إلى تحليل أكثر تفصيلا وتوزانا عن أثر البرنامج على الشركة.

* Excise tax effect

تسعير الطاقة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى:

إن الاهتمام بالنواحى المتعلقة بالطاقة فى صناعة الصلب يتجاوز فى الواقع برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكف الهيكلى. ولاشك أن قضايا كفاءة الطاقة فى هذه الصناعة هى قضايا جديرة بالاهتمام، لا على المستوى الجزئى فحسب (أداء الصناعة) ولكن أيضًا على الأداء الكلى (الاستخدام العام للطاقة فى الاقتصاد القومى). وعلى المستوى الجزئى، فإن أى وفر فى الطاقة الكهربية سيعمل على تحسين أداء شركة الحديد والصلب، وخاصة إذا ما أخذ فى الاعتبار أن هذه الصناعة من مجالات النشاط كثيفة الطاقة. وعلى المستوى الكلى، فإن مصر تواجه قيودا شديدة فى إمدادات الطاقة مع جمود احتياطيات البترول، وعدم التيقن بعض الشىء من احتياطيات الغاز الطبيعى. ويتوقع بعض الخبراء أن مصر ستستنفد حصتها القومية من احتياطى البترول والغاز الطبيعى بحلول عام ٢٠٠٦، إذا ما استمرت السياسات الحالية فى مجال الطاقة (عبد الله، ١٩٩٥).

ويقدم الجدول ٦-٥ بيانات مقارنة عن المتطلبات من الكهرباء لكل طن من الصلب فى مصر وفى عدد من الدول الأخرى. ويبين بوضوح أن المتطلبات من الكهرباء لكل طن من منتجات الصلب النهائية فى مصر هى من أعلى المعدلات فى العالم. وطبقا للبيانات الواردة فى جدول ٦-٥، فإن هذه المتطلبات تزيد بنسبة ٤٤% عما هى عليه فى البرازيل. وبنسبة ٦٥% عنها فى البرتغال، وبنسبة ٢٧% عنها فى إسبانيا، وذلك للمقارنة مع الدول التى ليست لها قدم راسخة فى هذه الصناعة والتى قد تكون أكثر معقولية للمقارنة مع مصر بشكل مفيد.

جدول ٦-٥

المتطلبات من الكهرباء لكل طن من منتجات الصلب النهائية

الدولة	المتطلبات من الكهرباء كيلووات/ساعة /طن	الدولة	المتطلبات من الكهرباء كيلووات/ساعة /طن
البرازيل	٥٦٣,٦	البرتغال	٤٩٢,٦
كندا	٥٦١,٢	جنوب أفريقيا	٧٨٣,٣
فنلندا	٥٤٤,٣	إسبانيا	٦٤١,٥
فرنسا	٥٣٧,٧	السويد	٩٠٢,٧
ألمانيا	٤٤٧,٠	المملكة المتحدة	٤٤٦,٧
إيطاليا	٧٤٥,٠	الولايات المتحدة	٤٩٧,٢
مصر*	٨١٢,٥	اليابان	٥٤٥,٠

ملحوظة:

* الرقم يتضمن عملية إعداد الخام. وبدون إعداد الخام، يصبح المطلوب من الكهرباء ٦٥٩,١ كليو وات /ساعة / طن

المصدر: عساف، ١٩٩٣، ص ٥٢.

وعلى أساس المعلومات أعلاه فإن الواضح أن صناعة الصلب المتكاملة فى مصر، كما تمثلها شركة الحديد والصلب، أمامها إمكانية معقولة لتحسين كفاءة الطاقة بها، والسؤال الحقيقى هو كيف ؟ من الواضح أن رافعة الأسعار لها أهميتها ولكنها ليست كافية فى حد ذاتها. وفى الواقع فإن تطبيق رافعة الأسعار فقط (أى رفع أسعار الطاقة أكثر) قد تجلب من الضرر أكثر مما تحقق من نفع. ومن الأمور الغريبة، أن رافعة الأسعار قد تم تلطيفها فى السنوات الأخيرة، ودليلنا على ذلك التخفيض الذى بلغت نسبته ٢٦% فى أسعار الكهرباء المباعة إلى شركة الحديد والصلب اعتبارا من ١٩٩٦/٩٧ (جدول ٦-٤). ولهذا فإن الإجراءات الإضافية لزيادة الكفاءة الفنية تعتبر من الأمور الحيوية لنجاح الشركة فى امتصاص الزيادة فى أسعار الطاقة.

بعض الإجراءات لزيادة الكفاءة الفنية:

يعدِّد هذا القسم إجراءات معينة لتخفيض كمية الطاقة المطلوبة لكل وحدة من الناتج. وبالطبع، فإن من البديهى أن زيادة الناتج إلى مستوى الطاقة الإنتاجية التصميمية يؤدى فى حد ذاته إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية. ولكن بعيدا عن ذلك. فإن الأمر يتطلب عددًا من الإجراءات لكى يتم تخفيض متوسط مدخل الطاقة فى شركة الحديد والصلب.

(١) على الشركة المصرية للحديد والصلب أن تنظر بجدية فى إيقاف إنتاج الصلب الكهربائى الذى يتطلب ما يتراوح بين مثلى وثلاثة أمثال الكهرباء لكل طن مما يحتاجه الصلب الأوكسجينى. والواقع أن الناتج من الصلب الكهربائى شديد الكثافة فى استهلاك الطاقة لا يمثل سوى أقل من ١٠% من إجمالى الناتج من الصلب من مصانع حلوان، مما يجعل اتخاذ هذا الإجراء أكثر سهولة. و إذا ما كانت الشركة تبحث عن طرق لتعديل أوضاعها لتتوافق مع تباطؤ الطلب بسبب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، فقد يكون من المعقول وقف إنتاج الصلب الكهربائى.

(٢) زيادة الكفاءة الفنية للمحولات الأوكسجينية. إذ تقدر كفاءة استخدام المواد بنحو ٨٠% فقط (أبو زيد، ١٩٩٠، ص ٣٠). ونظرا لأن المحولات الأوكسجينية تسهم بمعظم (أى أكثر من ٩٠%) الصلب المصهور المنتج فى مصانع حلوان، فإن زيادة كفاءة استخدام المواد فى هذه المرحلة يمكن أن تؤدى إلى نتائج ملموسة.

(٣) تحسين كفاءة مصانع الدرفلة، حيث تصل كفاءة استخدام المواد بها ما يتراوح بين ٥-١٠% أقل مما هى عليه فى مصانع الصلب الأجنبية.

(٤) تخفيض الوقت الضائع نتيجة للأعطال فى المعدات، والحوادث،

وانقطاع التيار الكهربائي، ... وما إلى ذلك. وتتراوح نسبة الوقت الضائع بين ٢٠% و ٤٠% بالنسبة للوحدات المختلفة في شركة الحديد والصلب (أبو زيد، ١٩٩٠). وفي الواقع، فإن هذه النسبة لضياع وقت العمل تعتبر شديدة الارتفاع بأي مقياس. وحتى لو نجحت الشركة في تخفيض هدر العمل بنسبة ٥٠%، ستظل هناك نسبة مرتفعة من الوقت الضائع ـ لكن ذلك سيساعد بالقطع على زيادة الكفاءة الفنية.

(٥) زيادة نسبة المنتجات تامة الصنع إلى الناتج من الصلب المصهور. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٨٨/٨٩ بلغ الناتج من الصلب المصهور من المحولات الأوكسجينية ٨٤٤٣٩٦ طنا وكانت كمية المنتجات تامة الصنع ٧٦٦٦٠٠ طنا فقط، وهو ما يمثل أقل من ٩٠%. ولو أمكن تحقيق زيادة بنسبة ٥% في كمية المنتجات تامة الصنع من كمية ناتج الصلب المصهور لساعد ذلك على تخفيض متوسط التكلفة.

تطبيق رافعة أسعار الطاقة:

كما سبق ذكره فإن هناك ثلاثة أنواع للطاقة تعتبر ذات طبيعة حاسمة بشكل خاص لعمليات صناعة الصلب وهي بالتحديد: فحم الكوك والكهرباء والغاز الطبيعي.

فحم الكوك: يستخدم فحم الكوك في الأفران العالية سواء كطاقة أم كعنصر كيميائي للمساعدة في التفاعلات الضرورية لإنتاج الحديد الزهر. وتحصل شركة الحديد والصلب على احتياجاتها من فحم الكوك عن طريق السير الناقل من شركة قطاع عام أخرى مجاورة. (شركة الكوك والكيماويات الأساسية) وطبقا للمعايير الفنية في شركة الحديد والصلب والمذكورة أعلاه، فإن الاحتياجات من فحم الكوك تبلغ ٠,٦طن لكل طن من الحديد الزهر أو

٠,٦٥٢ طن كوك لكل طن من الصلب. وطبقا للمتوسط السنوى لإنتاج الصلب فى خلال فترة السنوات الخمس ١٩٨٩/٩٠ ـ ١٩٩٣/٩٤ الذى بلغ نحو ٠,٩٤٤ مليون طن، فإن المتوسط السنوى للاستهلاك من فحم الكوك كان نحو ٠,٦١٦ مليون طن. وكان سعر الكوك المورَّد إلى شركة الحديد والصلب مستقرا نسبيا عند ما يقرب من ١٥ ج م للطن طوال العقد الذى بدأ من منتصف الستينيات حتى منتصف السبعينيات، ثم أصبح ثلاثة أمثال ما كان عليه فبلغ ما يتراوح بين ٥٠ - ٦٠ جم فى منتصف الثمانينيات، ومنذ عام ١٩٨٤ تم تعديل سعر فحم الكوك برفعه كل سنة تقريبًا حتى عام ١٩٩١ عندما بلغ ٣٨٠ جم للطن (انظر جدول ٦ـ٦) وظل عند هذا المستوى حتى يوليو ١٩٩٥، عندما تمت زيادته إلى المستوى الحالى الذى يبلغ ٤٥٠ جم للطن، ومن الغريب أن سعر فحم الكوك قد تم رفعه بوتيرة أسرع كثيرًا وبمعدلات أكبر كثيرا قبل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى مقارنة بفترة البرنامج ذاته. بل الأغرب من ذلك أن السعر ارتفع بنسبة ٣٠% فقط عند بداية البرنامج.

جدول ٦ ــ ٦

أسعار المدخلات من الطاقة ١٩٧٣ ــ ١٩٩٧

التاريخ	أسعار فحم الكوك		أسعار الغاز الطبيعي	
	جم / طن	الرقم القياسى	قرش /م٣	الرقم القياسى
١٩٦٦-٧٣	١٦,٠٠	١٠٠	غير متاح	غير متاح
١٩٧٤/٢/١٠			٠,٦٧١	١٠٠
١٩٧٦	٤٩,١٦	٣١١		
١٩٨٠/١/١	٥٠,٢٦	٣١٤		
١٩٨٤/٧/١٠	٦٥,٠٠	٤٠٦		
١٩٨٥/١/١	١٣٠,٠٠	٨١٣		
١٩٨٤/٤/٢٦			٢,٦٤٣	٣٩٤
١٩٨٧/٥/١	١٥٥,٠٠	٩٦٩		
١٩٨٨/٩/٥	٢٣٥,٠٠	١٤٦٩		
١٩٨٩/٣/٢٤			٣,٣٠٤	٤٢٩
١٩٨٩/١٠/٢٢	٢٩٠,٠٠	١٨١٣		
١٩٩٠/٥/٦			٤,٦٧٠	٦٩٦
١٩٩١/٥/٣			٧,٥٠٠	١١١٨
١٩٩١/٧/١	٣٨٠,٠٠	٢٣٧٥		
١٩٩٢/٦/٢٨			٩,٤٠٠	١٤٠١
١٩٩٢/١٢/١٨			١٢,٢٥٠	١٨٢٦
١٩٩٥/٧/١	٤٥٠,٠٠	٢٨١٣		
١٩٩٧/٨/١			١٤,١٠٠	٢٠٨٦

المصدر: سعر فحم الكوك. شركة الحديد والصلب المصرية: بيانات غير منشورة، أسعار الغاز الطبيعى. الهيئة المصرية العامة للبترول، بيانات منشورة.

ماذا كان رد الفعل لدى شركة الحديد والصلب تجاه تلك الزيادات الكبيرة فى أسعار المدخل الرئيسى لها وهو فحم الكوك ؟ نظرًا لأن فحم الكوك يمثل ٥٧ % من تكلفة المدخلات لإنتاج الحديد الزهر (أبو زيد،

١٩٩٠)، فإن التكيف الفعال مع زيادة تكلفة فحم الكوك سوف يكون بالضرورة مجزيا. ومثل هذا التعديل قد يتخذ إما شكل نقل الزيادة إلى المستخدم النهائى للصلب، وإما شكل زيادة كفاءة استخدام الكوك (ومن ثم تخفيض الاحتياجات من الكوك بالنسبة للوحدة) أو مزيجًا من الاثنين.

وتظهر الدلائل أن رد الفعل لدى شركة الحديد والصلب كان مزيجًا من الاثنين، فقد كانت هناك بعض الجهود لتخفيض الاحتياجات من فحم الكوك للطن من الصلب فمع زيادة سعر الكوك بنسبة ١٣٢,١%، انخفض مدخل الكوك لطن الصلب بنسبة ٣٢,٧% خلال الفترة ١٩٨٥/٨٦ – ١٩٨٥/٨٦ (أبو زيد، ١٩٩٠)، وكذلك أيضًا تم رفع سعر الصلب فى السوق المحلية بنسبة ٦٠% خلال نفس الفترة.

وإذا ما افترضنا أن التخفيض الحادث فى المدخلات من فحم الكوك لكل طن كان بصفة كلية استجابة للزيادة فى سعر الكوك، فإننا يمكن أن نقدر أن مرونة " الطلب " على فحم الكوك كانت ـ٠,٢٥ تقريبًا. وبمعلومية الاحتياجات من فحم الكوك بالنسبة للطن من الصلب، فإن الزيادة فى سعر فحم الكوك بنسبة ١٣٢% التى سبق ملاحظتها أعلاه تعنى زيادة فى إجمالى تكلفة الإنتاج بنحو ٣٣% [٧] وفى مقابل هذا، فإننا ينبغى أن نأخذ فى الحسبان النقص فى التكلفة الذى يعزى إلى تخفيض مدخلات الكوك بالنسبة للطن من الصلب والبالغ ١٨,٦ % (=٠,٣٢٧×٠,٥٧%). ومن ثم يمكننا أن نستنتج أن نحو نصف أثر الزيادة فى سعر فحم الكوك على تكلفة إنتاج الصلب تم تحييده بزيادة الكفاءة الفنية فى استخدام أهم المدخلات وهو فحم الكوك. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان هناك تعديل عن طريق زيادة سعر البيع المحلى للصلب من ٣٨١ جم للطن فى ١٩٨٥/٨٦ إلى ٦١١ جم للطن فى ١٩٨٨/٨٩، أى زيادة بنسبة ٦٠%.

بفضل تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف

الهيكلى، أصبحت شركة الحديد والصلب تشعر بدرجة متزايدة بضغط المنافسة السعرية فى السوق المحلية لمنتجات الصلب. وهو ما يضع بالفعل حدًا لقدرة الشركة على تمرير الزيادة فى التكلفة إلى العملاء. وقد ساء المركز المالى للشركة بدرجة أكبر بسبب الزيادة فى أسعار الغاز الطبيعى فى خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى جدول ٦ــ٦.

الكهرباء: كما سبق أن ذكرنا، فإن الكهرباء تستخدم فى شركة الحديد والصلب أساسًا كقوة محركة كما تستخدم بصفة ثانوية كطاقة. وكانت مسألة تأمين إمدادات الكهرباء الكافية والتى يمكن الاعتماد عليها إلى مجمع الصلب فى حلوان قد أصبحت موضوعًا لمناقشات مستفيضة مع هيئة كهرباء مصر. وقد فكرت شركة الحديد والصلب فى وقت ما فى بناء محطة خاصة بها لتوليد الكهرباء فى مقرها (عساف، ١٩٩٣). وسنركز اهتمامنا هنا على موضوع تسعير الكهرباء، وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على أسعار الكهرباء، وفى نهاية الأمر، على مستقبل الشركة المصرية للحديد والصلب.

وتمثل هيئة كهرباء مصر احتكارًا كاملا لتوليد الكهرباء فى مصر [٨] ويتم تحديد أسعار الكهرباء بموجب قرار من مجلس الوزراء على أساس اقتراحات وزارة الكهرباء والطاقة التى تشرف على هيئة كهرباء مصر، وما زالت الهيئة هى التى تؤثر على السعر، نظرًا لأنها تقوم فعلاً بإعداد المقترحات التى تقدمها وزارة الكهرباء والطاقة. وكما سبق ذكره، فإن الحكومة المصرية قد التزمت بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بتعديل أسعار الكهرباء وفقًا لمستوى التكلفة الحدية طويلة الأجل. وتتوقف التكلفة الحدية طويلة الأجل على عوامل مختلفة، مثل التكنولوجيا، والحجم، وتكلفة الوقود، وسعر الفائدة، وسعر الصرف.

ويبين جدول ٦-٧ تطور الناتج من المنتجات تامة الصنع، وإجمالى

استهلاك الكهرباء وحصة تكلفة الكهرباء ومتوسط أسعار الكهرباء بالنسبة للشركة المصرية للحديد والصلب في خلال الفترة ١٩٨٧/٨٨ ـ ١٩٩٧/٩٨.

ويمكن استخلاص عدد من النتائج الهامة استنادا إلى بيانات هذا الجدول. ولعل أهم تلك النتائج ما يلى. أولا، لقد ارتفع متوسط سعر الكهرباء لشركة الحديد والصلب بوتيرة أسرع خلال أوائل التسعينيات بالغا منتهاه خلال السنوات الأربع ١٩٩٢/٩٣- ١٩٩٥/٩٦. وهذا مفعول مباشر لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي، فكما هو مبين في جدول م ٤-١ في الملحق ٤ (عن تطور الأسعار المحلية للطاقة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى)، تم رفع متوسط السعر بنسبة ٣٨% في مايو ١٩٩٠ ليتجاوز المستهدف في ظل البرنامج، وهو أن يكون السعر بنسبة ٤٥% من التكلفة الحدية طويلة الأجل. ثم خضع متوسط السعر لزيادة أخرى بنسبة ٥٠% في مايو ١٩٩١، فوصل بذلك إلى ٦٠% من التكلفة الحدية طويلة الأجل (بسعر صرف السوق الأولية البالغ حينئذ ٣,٢ جنيهات للدولار). ثم كانت هناك زيادة ثالثة في متوسط سعر الكهرباء بنسبة ٣٢% اعتبارا من يوليو ١٩٩٢، فبلغ السعر بذلك ٦٩% من التكلفة الحدية طويلة الأجل للكهرباء. لكن الأمر المحير حقا، أنه بعد أن بلغ متوسط سعر الكهرباء للشركة المصرية للحديد والصلب أعلى مستوى له وهو ٠,١٥٣٥ جنيها للكيلو وات / ساعة في عام ١٩٩٢/٩٣، تم تجميد هذا السعر لفترة طويلة، ثم بعد ذلك إلى ٠,١١٣٤ جنيها للكيلووات / ساعة في ١٩٩٦/٩٧. ثانيا، لم يكشف تطور معدل استهلاك الكهرباء للطن من منتجات الصلب النهائية عن أى اتجاه محدد خلال هذه الفترة، وإنما نزع إلى التقلب حول ٨٢٢ ك و / س للطن. ثالثا، مال متوسط نصيب الكهرباء في التكلفة الكلية للمواد (بما في ذلك الإهلاك) نحو الزيادة المطردة خلال ١٩٨٨/٨٩ – ١٩٩٣/٩٤. بل إنه تضاعف ثلاث مرات خلال تلك الفترة. وبعد أن ناهز نصيب الكهرباء في

تكلفة المواد حوالى ١٥% عام ١٩٩٣/٩٤، اتجه نحو الانخفاض بعد ذلك.

والمتوقع أن يؤدى نظام تسعير الطاقة المتبع بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى إلى تأثير سلبى على شركة الحديد والصلب، ولكن ذلك قد يكون نعمة خفية (رب ضارة نافعة): كما أشرنا من قبل، فإن صناعة الصلب المتكاملة فى مصر تستهلك كهرباء للوحدة من الناتج تربو كثيرا عما قد يعتبر معيارا على أساس المقارنة الدولية. وهناك مجال كبير للتوفير فى الكهرباء فى هذه الصناعة. ولا يعنى هذا أن التعديل الضرورى لخفض المتطلبات من الكهرباء بالنسبة للوحدة من الناتج إلى مستويات معقولة سيكون أمرا سهلا، فقد يتطلب أيضًا إعادة تنظيم العمل والمهام فى الشركة المصرية للحديد والصلب. وهذا بالطبع يخرج عن نطاق الدراسة الحالية.

ولكن من المناسب بحث مبرر وطريقة تسعير الطاقة بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى الذى يتبع قاعدة ما يطلق عليه الأسعار العالمية لمنتجات البترول والغاز الطبيعى (كسلع قابلة للتجارة) والتكلفة الحدية طويلة الأجل بالنسبة للكهرباء (كسلعة غير قابلة للتجارة)، ويتم تحديد أسعار الكهرباء على المستوى المركزى، وتجرى معاملته كمعلمة قومية، وقد يؤدى هذا إلى خلط وظيفة أسعار الظل لأغراض تقييم المشروعات وتخطيط الاستثمار بوظيفة وضع الأسعار الفعلية الموجودة فى الواقع، كما أنه يهمل أيضًا الفرق بين مصادر الطاقة المتجددة وتلك القابلة للنفاذ.

جدول ٦-٧

الناتج من الصلب وتكلفة وأسعار الكهرباء ١٩٨٧/٨٨-١٩٩٧/٩٨

السنة	الناتج بآلاف الأطنان	متوسط تكلفة المواد جم/طن	تكلفة الكهرباء ٦ جم	متوسط سعر الكهرباء جم/ك وات/ساعة	حصة الكهرباء فى التكلفة للطن %
٨٨/٨٧	٨٧٥,٠	٣٨٧,١	١٨,٨	٠,٠٣٠٢	٥,٥
٨٩/٨٨	٨٧٩,٥	٤٨٨,١	٢١,٥	٠,٠٣٠٢	٥,٠
٩٠/٨٩	٨٥٨,٨	٦١٨,٤	٣٣,٣	٠,٠٥١٨	٦,٣
٩١/٩٠	٩٧٦,٨	٧١٥,٣	٥٦,٧	٠,٠٥١٨	٨,١
٩٢/٩١	٨٩٤,٢	٩٠٣,٧	٨٥,٨	٠,١١٠٠	١٠,٦
٩٣/٩٢	٩٢٤,٣	*٩٩٠,٤	١١٦,٧	٠,١٥٣٥	١١,٨
٩٤/٩٣	١٠٦٧,٤	*٨٤٩,٤	١٣٤,٨	٠,١٥٣٥	١٤,٥
٩٥/٩٤	١٠٠٤,٩	٩٤٢,٧	٩٠,١	٠,١٥٣٥	٩,٥
٩٦/٩٥	٨٩٣,٠	١٠٥٣,٣	٨٤,١	٠,١٥٣٥	٨,٩
٩٧/٩٦	١٠٥٩,٥	١٠٥٣,١	٩٢,٦	٠,١١٣٤	٨,٣
٩٨/٩٧	١١١٤,٩	١٠١٨,٤	٩٦,٤	٠,١١٣٤	٨,٥

ملحوظة: * قيمة المدخلات الوسيطة والإهلاكات

المصدر: البيانات للفترة ١٩٨٧/٨٨-١٩٩١/٩٢ (عساف، ١٩٩٣، ص ٢)

البيانات للفترة ١٩٩٢/٩٣-١٩٩٧/٩٨ تم حسابها بواسطة المؤلف من الشركة المصرية للحديد والصلب – التقرير السنوي – سنوات مختلفة.

وبالنسبة لأغراض تخطيط الاستثمار وتقييم واختيار المشروعات، فإن من المقبول استخدام سعر الظل للطاقة، ولكن أساس تسعير الظل لمورد ناضب يختلف جوهريا عن أساس تسعير الظل لمورد متجدد. وكما أوضحنا فى الملحق ٣، فإن السعر العالمى لمورد الطاقة ناضب بطبيعته كالبترول قد لا يعكس الندرة الحقيقية لهذا المورد فى حالة مصر نظرًا للاختلاف الكبير لنسبة الاحتياطى / الناتج للبترول فى مصر عنها فى العالم ككل. وطبقًا للتقديرات الوثوق بها للاحتياطيات المؤكدة وللمعدلات الأكثر احتمالاً للإنتاج

السنوى، فإن احتياطيات مصر البترولية قد لا تستمر إلا لنحو ١٠-١١ سنة مقارنة بثلاثين سنة على المستوى العالمى. إذن البترول أكثر ندرة بكثير فى مصر مما هو على مستوى العالم ككل. (انظر الملحق ٣ للتفاصيل الفنية). ومن ثم فإن الأسعار العالمية لمنتجات البترول، حتى لو كانت تنافسية، فإنها ستهون من أمر الندرة الحقيقية لذلك المصدر فى مصر [٩]. وينتج عن ذلك أن اعتماد هذه الأسعار العالمية فى الحساب الاقتصادى قد يؤدى إلى الاشتطاط فى إنتاج البترول لبيعه فى السوق العالمية.

وبالنسبة لتحديد الأسعار الفعلية للكهرباء، فإن الطريقة الحالية تستبعد كبار المستهلكين الرئيسيين للطاقة. ومن الممارسات الشائعة فى آلية تسعير الكهرباء فى كثير من الدول، عندما يكون المنتج محتكرًا، إدخال كبار مستخدمى الطاقة كطرف أصيل فى عملية وضع الأسعار. وهو ما يوفر إطارًا أفضل لتمثيل مصالح الأطراف الرئيسية التى يحتمل أن تتأثر بقرار بهذه الخطورة. ومن ثم فإننا نقترح تغيير الطريقة الحالية لتحديد أسعار الكهرباء بالنسبة للصناعات الكبرى كثيفة الطاقة مثل صناعة الصلب، وصناعة الألومنيوم.... وغيرهما، بحيث تمثل مصالح كبار مستهلكى الكهرباء جنبًا إلى جنب مع مصالح هيئة كهرباء مصر. ويكون هذا أقرب إلى تحقيق صالح المجتمع ككل.

ولعل من المناسب فى نهاية هذا الفصل أن نبرز أهمية إعادة التفكير فى الإطار الحالى للتسعير فى مجال الطاقة، وربما يقوم جهاز تخطيط الطاقة، بعد إعادة هيكلته، بملء هذا الفراغ فيما يختص بتحديد أسعار الظل لأغراض تخطيط الاستثمار وتقييم المشروعات. إلا أن الإطار الخاص بتحديد الأسعار الفعلية يتطلب إعادة التفكير فيه كما أسلفنا، حتى يمكن تحقيق التوازن بين مصلحة كل من المنتج وكبار مستخدمى الكهرباء، وتوفير آلية لتنبيه المستخدمين بفترة كافية قبل القيام بالتعديلات الضرورية لزيادة الأسعار.

تحرير أسعار المدخلات والمخرجات:

كان أحد أجزاء مكون التكيف الهيكلى فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى هو ضرورة تحرير أسعار المدخلات والمخرجات فى قطاع الصناعة، والمدخلات الرئيسية فى إنتاج الصلب هى اللبيد وفحم الكوك. ويتم الحصول على اللبيد عن طريق إجراء بعض العمليات (تسمى التلبيد، بلغة هذه الصناعة) على خام الحديد التى ينتج محليًا فى نطاق شركة الحديد والصلب، ومن ثم فإنه لن يتأثر مباشرة بهذا التغير فى السياسة. وكما تم إيضاحه فى الجدول ٦-٦ ، فإنه على الرغم من تعديل أسعار فحم الكوك عن طريق زيادتها كل سنة تقريبًا خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩١، إلا أنها استقرت عند ٣٨٠ ج.م للطن على امتداد الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، وكانت الزيادة الملموسة فى سعر الكوك قد حدثت فعلاً قبل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وبالتالى نلاحظ باهتمام مشوب بالتعجب، أنه على عكس التوقع، فإن سعر أكثر المدخلات أهمية على الإطلاق فى إنتاج الصلب (ألا وهو الكوك) كان ثابتًا نسبيًا فى ظل برنامج الإصلاح.

جدول ٦-٨

كمية الناتج والقيمة والسعر للطن من الصلب ١٩٨٤/٨٥-١٩٩٧/٩٨

السنة	الناتج		سعر الطن (ألف جم)
	ألف طن	مليون جم	
١٩٨٤/٨٥	غير متاح	غير متاح	غير متاح
١٩٨٥/٨٦	٧٣٠,٦	٢٧٥,٠	٠,٣٧٦٤٠٣
١٩٨٦/٨٧	٦٨٨,٤	٢٦٦,٧	٠,٣٨٧٤٣٠
١٩٨٧/٨٨	٨٧٥,٠	٤٠٤,٩	٠,٤٦٢٧٤٣
١٩٨٨/٨٩	٨٧٩,٥	٥٣٣,١	٠,٦٠٦١٤٠
١٩٨٩/٩٠	٨٥٨,٢	٥٩٨,٥	٠,٦٩٧٣٩٠
١٩٩٠/٩١	٩٧٦,٨	٧٤٨,٨	٠,٧٦٦٥٨٥
١٩٩١/٩٢	٨٩٤,٢	٨٤٣,٨	٠,٩٤٣٥٣٧
١٩٩٢/٩٣	٩٢٤,٣	٨١٦,٢*	٠,٨٨٣٠٤٧*
١٩٩٣/٩٤	١٠٦٧,٤	١٠٣٣,٨	٠,٩٦٨٥٢٢
١٩٩٤/٩٥	١٠٠٤,٩	١٠٦٨,٦	١,٠٦٣٤
١٩٩٥/٩٦	٨٩٣,٠	١٠٩٨,٢	١,٢٢٩٨
١٩٩٦/٩٧	١٠٥٩,٥	١١٦٨,٧	١,١٠٣١
١٩٩٧/٩٨	١١١٤,٩	١٢٢٨,١	١,١٠١٥

ملاحظات: * وكان هذا الهبوط فى سعر المنتجات النهائية فى عام ١٩٩٢/٩٣ يعزى إلى الانخفاض الكبير فى سعر ألواح الصلب المدرفلة على الساخن، وهذا هو أضخم منتج منفرد، إذ يبلغ نحو ٢٣٢,٨ ألف طن ويمثل ٢٥% من إجمالى الناتج.

المصدر: شركة الحديد والصلب، التقرير السنوى، سنوات مختلفة.

ومن ناحية أخرى، فقد تم تحرير أسعار الناتج فعلاً. وكما يظهر من الجدول ٦-٨، فإن متوسط سعر المنتجات تامة الصنع قد ارتفع بصورة مطردة خلال الفترة حتى ١٩٩٥/٩٦ (فيما عدا عام ١٩٩٢/٩٣). وكان معدل الزيادة السنوية فى أسعار الناتج أعلى كثيرًا خلال الفترة ١٩٨٧/٨٨-١٩٩١/٩٢. وهذا النمط لحركة أسعار الناتج يشبه ما تمت ملاحظته فى

تحرك أسعار أهم المدخلات وبالتحديد فحم الكوك (انظر جدول ٦ ــ ٦). ويستدعى الأمر البحث عن تفسير لذلك الجمود النسبى للأسعار في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وربما يكمن أحد الأسباب، فى حالة أسعار الصلب على الأقل فى حقيقة أن تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح قد خلق صلة بين الأسعار المحلية للصلب وأسعار الصلب فى السوق العالمية.

تحرير أسعار الفائدة:

سبق أن أوضحنا فى الفصل الثانى من هذا الكتاب أن تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض بالجنيه المصرى الذى قام به البنك المركزى المصرى ابتداءً من ٣ يناير ١٩٩١ كان أحد عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وفى الواقع، فإن هذا الإجراء قد أنهى فترة طويلة من الكبح المالى. فعلى سبيل المثال، فإن الفوائد على الودائع بالجنيه لمدة ثلاث شهور تجمدت عند سعر ٨,٥% سنويًا منذ يناير ١٩٨١، أى لمدة تزيد على عشر سنوات.

كانت نتيجة تحرير أسعار الفائدة هى زيادة أسعار الفائدة على الودائع ومن ثم على القروض، وقد ارتفع سعر الفائدة على الودائع بالجنيه لمدة ثلاثة شهور ارتفاعًا شديدًا، حتى بلغ ١٧% محسوبا على أساس سنوى. فى خلال الربع الأول من عام ١٩٩٢. وبلغت أسعار الفائدة على القروض لمدة سنة أو أقل ما بين ٢٠%-٢١% سنويًا، وهو ما كان أعلى كثيرًا من أسعار الفائدة على الودائع الدولارية والقروض بالدولار لنفس المدة والذى بلغ ٨,٥% وما بين ١٣%-١٥% على الترتيب (البنك المركزى المصرى - بيان غير منشور).

وتنبغى ملاحظة أن تحرير أسعار الفائدة أدى إلى ارتفاع مفاجئ نسبيًا وحاد فى أسعار الفائدة، وقد حدث هذا فعلاً قبل إعادة هيكلة منشآت

القطاع العام التى عانت من ارتفاع نسب الرافعة* بشكل غير عادى، وكانت النتيجة هى تهديد الوضع المالى لمنشآت القطاع العام، وخاصة تلك التى تعمل فى قطاع الصناعة (١٠) وفى الواقع، فإن حالة شركة الحديد والصلب كانت من أبرز الحالات التى تتطلب فحصًا دقيقًا.

بالنظر إلى البيانات الواردة فى الجدول ٦-٣ فيما يتعلق بحقوق الملكية، والأصول الثابتة والدين طويل الأجل فإنه حتى عام ١٩٨٦/٨٧ كانت الأصول الثابتة مغطاة تمامًا برأس المال المدفوع (حقوق الملكية). وابتداء من ١٩٨٧/٨٨ تعدت قيمة الأصول الثابتة حقوق الملكية، وفى عام ١٩٩٣/٩٤ كانت قيمة الأصول الثابتة أكثر من ضعف رأس المال المملوك، وقد ظلت نسبة الرافعة (محسوبة كنسبة الدين طويل الأجل إلى حقوق الملكية) أقل من الواحد الصحيح حتى نهاية السبعينيات، ولكنها تعدت الواحد الصحيح بعد ذلك وفى الواقع، فإن اهتزاز الوضع المالى لشركة الحديد والصلب يصبح أكثر وضوحا إذا أخذنا فى الاعتبار تراكم السحب على المكشوف. فقد أخذ السحب على المكشوف يتضخم فى الحجم (فيما يشبه تضخم كرة الثلج المنحدرة من أعلى الجبل) منذ ١٩٨٩/٩٠ وقد شهدت التسعينيات تصاعدًا سريعًا للسحب على المكشوف من نحو ١٧٧ مليون جم فى عام ١٩٨٩/٩٠ إلى نحو ٩٥٠ مليون جم فى عام ١٩٩٣/٩٤ وأصبحت نسبة السحب على المكشوف ما يعادل ٢٣٩% من حقوق ملكية الشركة بحلول عام ١٩٩٧/٩٨. هذا التطور الخطير أدى إلى تكوين فقاعة يمكن أن

---

* يقصد بنسبة الرافعة (leverage ratio) العلاقة بين الدين طويل الأجل ورأس المال الثابت للمنشأة. وهى من أهم النسب الدالة على سلامة هيكل التمويل للمنشأة. وأحيانا يتم التمييز بين رأس المال المملوك والمقترض كمصادر لتمويل رأس المال الثابت، وقياس الرافعة بنسبة الدين طويل الأجل إلى حقوق الملكية.

تنفجر فى آيه لحظة، وربما يمثل ذلك أحد التجليات على المستوى الجزئـــى لأعراض الإفراط فى الاقتراض التى تمت مناقشتها فى الفصل الثالث.

وإزاء هذه الخلفية سنقوم بدراسة أثر تحرير ســعر الفائـــدة. وقــد ارتفعت تكلفة الفوائد بالنسبة لشركة الحديد والصلب بدرجـــة كبيرة بعـــــد برنامـــج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، مما أثر بشكل صارخ على فائض التشغيل. وهكذا فإنه طبقـــاً للبيانات الـــواردة فـــى الجـــدول ٦-٩، ارتفعت المدفوعات عن الفوائد بصـــورة مطـــردة. فيمـــا بـــين ١٩٨٨/٨٩ و١٩٩١/٩٢ بما يعكس الأثر المزدوج لتراكم الديون وارتفاع أسعار الفائدة. وعلى الرغم من استمرار ديون شركة الحديد والصـــلب فـــى النمـــو بعـــد ١٩٩١/٩٢ [١١]، إلا أن مدفوعات الفوائد بدأت فى الانخفاض، ربما بمفعول انخفاض الفوائد فى الجهاز المصرفى منذ ذلك التاريخ ومن المثير أن نلاحظ أن المدفوعات عن الفوائد قد تعدت كامل القيمة المضافة لمعظم السنوات منذ عام ١٩٩٠/٩١.

جدول ٦-٩

المدفوعات عن الفوائد والأجور والإيجار والقيمة المضافة

١٩٨٨/٨٩-١٩٩٧/٩٨ (بالمليون جم)

السنة	إجمالى الأجور	الإيجار	الفائدة	فائض التشغيل	القيمة المضافة
٨٩/١٩٨٨	١٠٢,٠	٩,٥	١٤٢,٢	٦٨,٩	١٨١,٦
٩٠/١٩٨٩	١٢٧,٠	١٨,٠	١٧٠,٩	١٣٥,٢	١٨٠,١
٩١/١٩٩٠	١٥٢,٠	٨,١	٢٥٠,٧	١٧٥,٦	٢٤٧,٩
٩٢/١٩٩١	١٥٨,٠	٨,٥	٣٢٧,٢	٣٠٦,٧	١٩٢,٢
٩٣/١٩٩٢	١٦٦,٠	٨،٨	٣٠٩,٥	٣٤٧,٠	١٢٥,٩
٩٤/١٩٩٣	١٨٦,٠	٨,٦	٢٨٨,٦	١٨٧,٩	٢٩٦,٦
٩٥/١٩٩٤	٢٠٢,٦	٨،٨	٢٨١,١	٢١٠,٠	٢٨٢,٥
٩٦/١٩٩٥	٢٢٩,٠	٩,٥	٢٧٣,٩	١١١,١	٤٠١,٤
٩٧/١٩٩٦	٢٥٢,٦	١٠,٣	٢٦٣,٠	٢٧٦,٣	١٨٥,٥
٩٨/١٩٩٧	٢٧٩,٨	١٠,٢	٢٥٠,٠	٣٢٠,٠	٢١٩,٩

المصدر: شركة الحديد والصلب، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

تكميش الطلب وتحرير التجارة:

كما بينا فى الفصل الثانى من هذه الدراسة، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد تضمن تخفيض الإنفاق الكلى على أن يكون التركيز على تخفيض الإنفاق العام فى المرتبة الأولى، وقد تم تحقيق ذلك بتخفيض مبالغ الدعم المقدمة للمواد الغذائية والأسمدة. وأهم من ذلك، من وجهة نظر الأثر على صناعة الصلب، كان هناك تخفيض فى الإنفاق الاستثمارى. فقد اقتضى البرنامج تخفيض الإنفاق الاستثمارى العام بنسبة ٥% فى الفترة ١٩٨٩/٩٠-١٩٩٢/٩٣. وفى ظل المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، تم فعلاً تخفيض برنامج الاستثمارات العامة من ٤٠% إلى ٢٥% من إجمالى الإنفاق الحكومى فيما

بين ١٩٨٩/٩٠ و ١٩٩٢/٩٣. وكنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، فقد تضمن انخفاضا ملحوظًا فى معدل الاستثمار بدرجة أكبر من ١٧% إلى ٧,٨%. كما تضمن برنامج الحكومة لإصلاح الاستثمارات العامة تركيز الموارد على عدد أقل من المشروعات مع إعطاء الأولوية لثلاث نواح هى: الاستثمار الذى يساعد على اجتذاب الاستثمار الخاص (البنية الأساسية)، والاستثمار الذى يولد خارجيات إيجابية ضخمة مثل (الصحة، والتعليم، والبحوث)، والاستثمار الذى ليس بذى جاذبية للقطاع الخاص (تخفيض حدة الفقر، وتصحيح الاختلالات الإقليمية، والبيئة). وفى مثل هذا السياق فإنه يتوقع تباطؤ الطلب على منتجات صناعة الحديد والصلب.

وفيما يختص بتحرير التجارة، فإن آثارها الكلية قد تم بحثها فى الفصل الثالث من هذه الدراسة. وهناك خلصنا على أن تحرير التجارة فى التجربة المصرية لم يكن فى الواقع سوى تحرير للاستيراد، حيث إن البرنامج لم يتضمن أى إجراءات ملموسة لتشجيع الصادرات هذا مع العلم بأن معجزة النمور الآسيوية تحققت بفضل التركيز على تشجيع التصدير وليس تحرير الواردات. وكما أوضحنا أيضا أن الجنيه المصرى قد ارتفعت قيمته فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وفى هذا الصدد فإن ما ينتج عن هذا الارتفاع فى قيمة الجنيه من تخفيض الحماية على مجالات الإنتاج الذى يحل محل الواردات (على النحو الذى تم توضيحه فى الفصل الثالث من هذه الدراسة) قد يؤدى إلى تحويل الموارد بشكل أكبر نحو السلع غير الداخلة فى التجارة. وهذا أحد الأعراض التقليدية للمرض الهولندى. وقد أشرنا أيضًا إلى الأهمية الحاسمة لسلوك سعر الصرف الحقيقى بالنسبة إلى فى مدى استدامة تحرير التجارة.

وعلى المستوى الجزئى لصناعة الحديد والصلب، تمت إزالة العوائق غير الجمركية من أمام الواردات من منتجات الصلب، وكإجراء تعويضى تمت زيادة معدلات الضريبة الجمركية من ١٠% إلى ٢٠% فى يوليو

١٩٩٤ [١٢]. ويقول المسئولون فى الشركة المصرية للحديد والصلب إن منتجات الصلب كان يتم إغراقها فى السوق المصرية، وخاصة المنتجات التى ترجع إلى بلاد كومنولث الدول المستقلة (CIS – دول الاتحاد السوفيتى السابق) والتى تدخل عن طريق ليبيا.

وكان انكماش الطلب الذى حدث فى نفس الوقت مع تحرير الاستيراد قد أدى إلى إسهامهما معًا فى تراكم المخزون من منتجات الصلب تامة الصنع. ويبين الجدول رقم ٦ــ١٠. تطور المخزون من تلك المنتجات لدى الشركة المصرية للحديد والصلب خلال الفترة ١٩٩٠/٩١ – ١٩٩٧/٩٨. وطبقا للمعلومات التى أدلى بها مسئولو الشركة فى المقابلات التى أجريت معهم، فإن الشركة تمكنت جزئيا من تجنب تراكم أكبر للمخزون عن طريق تعديل نسبة الإنتاج بما يتناسب مع الطلب المتاح، وعن طريق تقديم الائتمان إلى المشترين لمنتجات الصلب. ومع ذلك فإن المخزون من منتجات الصلب النهائية تصاعد فى عام ١٩٧٩/٩٨ فبلغ ٢٠٧,٥ ألف طن وهو ما يمثل نحو ٢٠% من الإنتاج السنوى.

جدول ٦–١٠ المخزون من منتجات الصلب تامة الصنع فى الشركة المصرية للحديد والصلب ٩٠/٩١ ــ ٩٧/٩٨ (بآلاف الأطنان)

نهاية شهر يونيو	المخزون
١٩٩٠/٩١	١٠٣,٧
١٩٩١/٩٢	١٦٨,٢
١٩٩٢/٩٣	٩٩,٠
١٩٩٣/٩٤	١٢٩,٣
١٩٩٤/٩٥	١٠٠,٠
١٩٩٥/٩٦	١٢٠,٩
١٩٩٦/٩٧	١٨٨,٢
١٩٩٧/٩٨	٢٠٧,٥

المصدر: شركة الحديد والصلب : بيانات غير منشورة.

تخفيض قيمة العملة:

أشرنا فى الفصل الثالث من هذا الكتاب إلى أنه قد تم إجراء تخفيض اسمي فى قيمة الجنيه المصرى كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى. وكان أثر التخفيض على الشركة المصرية للحديد والصلب هو زيادة القيمة المعادلة بالجنيه المصرى لديون الشركة المقومة بالعملة الأجنبية (انظر جدول ٦-٣). وعلى أية حال، فإن الأثر على الربحية قد لا يكون كبيرا بدرجة يعتد بها – على الأقل لسببين. أولا: أن شركة الحديد والصلب تنتج بصفة أساسية للسوق المحلية، وبمعلومية الأسعار العالمية لمنتجات الصلب، فإن تخفيض قيمة العملة يجب فى حد ذاته أن يؤدى إلى زيادة الحماية الفعلية للإنتاج المحلى من الصلب. ثانيا: باستثناء فحم الكوك، فإن معظم مدخلات شركة الحديد والصلب (٨٥% تقريبا) يتم إنتاجها محليا. ومن ثم فقد لا يتوقع أن تزيد تكلفة إنتاجها بدرجة كبيرة نتيجة تخفيض قيمة العملة. إلا أنه نظرا للارتفاع الحقيقى فى قيمة الجنيه منذ أوائل التسعينيات فقد تدهورت القدرة التنافسية للشركة المصرية للحديد والصلب وربما يقدم هذا عاملا إضافيا لتفسير تراكم المخزون من المنتجات النهائية من الصلب.

وللتلخيص، فإن أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على الشركة المصرية للحديد والصلب كان سالبا. وكان جوهر تلك الإجراءات هو تخفيض الحماية الفعالة لشركة الحديد والصلب باعتبارها المجمع المتكامل الوحيد لإنتاج الصلب فى مصر. ولا يمكن الإفاضة فى تقدير الأثر على التصنيع أكثر من ذلك.

الهوامش:

١. المعلومات الواردة فى هذا الجزء تقوم على أساس مقابلات مع المسئولين التنفيذيين فى الشركة المصرية للحديد والصلب و(عساف، ١٩٩٣، ص ١٢-١٥، أبو زيد، ١٩٩٠، ص ٥٠-٥٦، على، ١٩٩٠، ص ٦ - ١٢، عبد الرحمن، ١٩٩٢، ص ١٦-٢٨).

٢. يتم إنتاج الصلب بصفة رئيسية (١,٢ مليون طن) عن معالجة التلبيد من خلال المحولات الأوكسجينية طريقة (LD)، ولكن هناك نسبة صغيرة (٠,٧ مليون طن) يتم إنتاجها عن طريق إدخال خردة الحديد فى أفران كهربائية (أبو زيد، ١٩٩٠، ص ٥) والصلب الكهربائى بهذا لا يمثل نسبة يعتد بها.

٣. باستثناء عام ١٩٩٢/٩٣ الشهير عندما تعدى إجمالى المبيعات إجمالى الناتج فى ذلك العام بسبب صادرات غير عادية جملتها ٩٣ ألف طن إلى الصين. انظر الشركة المصرية للحديد والصلب. التقرير السنوى لعام ١٩٩٤/٩٣، ص١٥.

٤. هناك أيضًا فئة خامسة، وهم بالتحديد العمال فى عمليات التوسع الرأسمالى.

٥. فى عام ١٩٩٧/٩٨ بلغ إجمالى المبيعات من الكهرباء ذات الجهد العالى للصناعة ككل ٣٢٧٥ مليون كيلووات / ساعة، انظر هيئة كهرباء مصر. التقرير السنوى لإحصاءات الكهرباء ١٩٩٨/٩٧، ص٤٩.

٦. مقابلة مع مدير الاستيراد فى الشركة المصرية للحديد والصلب. فقد ذكر هذا المسئول أيضًا أنه طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم

٥٢٩/١٩٩٠، فإن واردات كل من مصر وليبيا أحدهما من الآخر معفاة من الضرائب الجمركية. وهذا فتح طريقا لإغراق الصلب الذى من منشأ بلاد كومنولث الدول المستقلة (الاتحاد السوفيتى سابقا) بدخوله إلى السوق المصرية عن طريق ليبيا. وفى ضوء اتفاقيات الجات ١٩٩٤، وخاصة المكون الخاص بالوصول على الأسواق، فإنه يتوقع أن تتزايد أهمية الإغراق كعامل لابد أن يحسب حسابه عند رسم سياسة التجارة. وسنتحدث عن هذه النقطة بتفصيل أكثر فيما بعد.

٧. نظرا لأن كل نقطة مئوية زيادة فى سعر فحم الكوك تنشأ عنها ٠,٢٥ نقطة مئوية زيادة فى إجمالى التكلفة (أى ١٣٢× (٠,٢٥ / ١,٠) = ٣٣).

٨. تمتلك بعض الشركات الصناعية الضخمة فى القطاع العام محطات قوى بداخلها، وتقوم بتشغيلها ونذكر منها شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى. إلا أن هذه لا تمثل سوى استثناءات ضئيلة للقاعدة العامة وهى احتكار هيئة كهرباء مصر لإنتاج الكهرباء.

٩. هناك مشاكل أخرى تواجه مفهوم الأسعار العالمية للطاقة كمؤشر حقيقى للندرة. والأمر الأكثر أهمية هو الطبيعة الاحتكارية للسوق العالمية للبترول، مع وجود الأوبك OPEC فى جانب والوكالة الدولية للطاقة فى جانب آخر.

١٠. عبر مؤلفون آخرون عن نفس القلق والاهتمام (قارن Dilami et al) " Interest Rate Policy In Egypt , World Bank Working Paper No. WPS 655, April 1991, especially pp. 27-28.

١١. تنبغى ملاحظة أن قيمة الدين الخارجى الواردة فى الجدول ٦-٣ تم إدراجها بالعملة المحلية. ونظرًا لتخفيض قيمة الجنيه عدة مرات وفقا

لما تمت مناقشته وبحثه فى الفصل الثالث، فإن الزيادة فـــى الـــدين تعزى جزئيا إلى تخفيض قيمة العملة، مما يمثل زيادة فـــى العـــبء المالى على الشركة المصرية للحديد والصلب.

١٢.طبقـــا لما جاء فى مقابلة مع مديـــر الاستيراد فى الشركة المصرية للحديـــد والصلب، وتجب ملاحظة أن هناك هرمًـــا مـــن الرســـوم والإتاوات المفروضة. ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$([\{\chi(1+m)(1+t)\}(1+r)](1+s$$

حيث χ = السعر عند الحدود سيف CIF

m = رسوم الشحن والتفريغ	= ٢ %
t = معدل الضريبة الجمركية	= ٢٠ %
r = رسم تنمية موارد الدولة	= ٤ %
s = ضريبة المبيعات	= ١٠ %

فإذا كان السعر عند الحدود سيف (χ) = ١٠٠، فإن السعر النهـــائى للسلعة المستوردة = ١٤٠.

الفصل السابع

برنامج الإصلاح الاقتصادى ومستقبل التصنيع

ملاحظات ختامية

منذ أن انضمت مصر إلى صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٤٥ كعضو أصلى مؤسس، قامت مصر بتوقيع خمس اتفاقيات تثبيت مع الصندوق. وكانت هذه الاتفاقيات كما يلى: اتفاقية تسهيلات ائتمانية فى مايو ١٩٦٢، ولكنها سرعان ما انهارت، ثم اتفاق لترتيبات مساندة فى أبريل ١٩٧٧، واتفاقية لتسهيلات الصندوق الموسع أو الممتد فى يوليو ١٩٧٨، ثم اتفاقية أخرى لحزمة تثبيت فى مايو ١٩٨٧ وجرى تدعيمها باتفاق للمساندة بمبلغ ٢٥٠ مليون وحدة سحب خاصة. وأخيرًا حزمة التثبيت فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (ERSAP) الذى مر بمراحل مختلفة منذ بداية التسعينيات.

ويجب النظر إلى الحزم المختلفة منذ أواخر السبعينيات على خلفية قائمة لاقتصاد راكد، وتضخم يتزايد بسرعة (بلغت تقديراته غير الرسمية بنحو ٣٠% فى منتصف ١٩٨٧) وعجز الموازنة العامة الذى ناهز ٢٣% من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٨٥/٨٦ – وربما كان أعلى من ذلك فى ١٩٨٧/٨٨.

وقد عكست عناصر الحزم المذكورة أعلاه بدرجات مختلفة الوصفة الرئيسية للسياسات التى يروج لها صندوق النقد الدولى. ولا تكاد تخرج تلك السياسات عن الإجراءات التالية: تحرير التجارة، وتخفيض قيمة العملة تدريجيًا مع توحيد سعر الصرف، وزيادة أسعار الطاقة، وتحرير أسعار المنتجات الزراعية، والعمل على تخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، وتحرير أسعار الفائدة، ووضع حدود على التوسع النقدى، وأخيرًا إقامة شبكة للأمان الاجتماعى.

وعادة ما تتضمن التعهدات بموجب اتفاق التثبيت بعض النصوص المتصلة بالإستراتيجية بالإضافة إلى إجراءات محددة فى المجالات المختلفة وتترجم مثل هذه التعهدات، سواء منها ذو الطبيعة الإستراتيجية العريضة أو ما ينطوى على إجراءات محددة، الموقف الفكرى – النظرى لصندوق النقد الدولى، الذى يعتبر مذهب النقوديين حجر زاويته وركنه الركين.

وعلى الرغم من إصرار الصندوق دائمًا على الادعاء بأن وصفاته المتعلقة بالإستراتيجية وتلك الخاصة بالسياسيات محايدة وخالية من أى تحيز من جانبه، فإن تحليلنا للتجربة المصرية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يكشف أن هناك تحيزًا واضحًا ضد القطاع العام ولصالح القطاع الخاص. كما أن هناك أيضًا تحيزًا ضد قيام الدولة بالاستثمار، ولصالح السوق كآلية لتخصيص الموارد الاقتصادية. وغالبًا ما يجرى إخفاء تحيزات الصندوق بغلالة من التعبيرات الملطفة مثل "التحرير" و "اللامركزية": وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرء يمكن أن يحاجى بأن الوصفة العامة للصندوق تعانى من عدم اتساق داخلى فى عدة جوانب أساسية منها. وأحد الجوانب لعدم اتساق هو الإصرار على كل من تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة فى آن واحد باعتبارهما من وسائل تصحيح الاختلال فى الميزان رغم أن كلا من هذين الإجراءين المقترحين يجذب فى اتجاه معاكس لاتجاه الآخر.

وأهم من ذلك أن الإجراءات التى كان يقصد بها، فى الحالة المصرية، أن تشجع على تحويل موارد أكثر إلى إنتاج السلع القابلة للتجارة، ساعدت بدلا من ذلك على تحويل الموارد إلى السلع غير الداخلة فى التجارة (نحو قطاعات الخدمات بصفة أساسية بعيدا عن قطاعات الإنتاج السلعي). وفى هذا الصدد، فإننا يجب أن نميز بين تجربة مصر فى السبعينيات والثمانينيات وبين تجربتها فى التسعينيات فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف

الهيكلى. إذ إنه بينما أخفقت مصر فى الحقبة الأولى فى اتباع وصفة صندوق النقد الدولى بأكملها، فإنها قامت بتنفيذها حرفيًا فى الحقبة الثانية. ولكن فى كلتا الحالتين، استمرت أعراض المرض الهولندى. بل ربما يجازف المرء باستنتاج أنه فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، اكتسبت نزعة المرض الهولندى قوة دفع جديدة. وقد أدى هذا بدرجة كبيرة إلى النيل من الطاقة الإنتاجية للبلاد، وزاد من هشاشة الاقتصاد المصرى إزاء الصدمات الخارجية.

ويهدينا تحليلنا لتجربة التثبيت في مصر، إلى بعض المترتبات لنظرية تخفيض قيمة العملة. أولاً: أنه إذا ما تم اخضاع السلع القابلة للتجارة لأسعار توريد محددة إداريًا، مع ترك أسعار السلع غير الداخلة فى التجارة حرة، فإن تخفيض سعر الصرف يفشل فى إعادة تخصيص الموارد من إنتاج السلع غير القابلة للتجارة إلى إنتاج السلع القابلة للتجارة. بل إن ذلك يكون بمثابة فرض ضريبة فعليا (de facto) على إنتاج السلع القابلة للتجارة، وأفضل مثال لذلك هو إنتاج القمح مقابل البرسيم فى حالة المحاصيل الشتوية. وفى هذا الصدد، فإنه يبدو أن سياسة التسعير القائمة حينئذ فى خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات قد أدت إلى تعطيل الآثار التحفيزية الكامنة لتخفيض قيمة العملة على إنتاج السلع القابلة للتجارة. وثانيًا: إذا ما انتشرت دولرة الاقتصاد انتشارًا واسعًا، فإن تخفيض قيمة العملة قد يؤدى إلى خلق أثر ثروة لا يمكن تجاهله. وإذا لم يتم تحييد أثر الثروة هذا (عن طريق فرض ضريبة على الأرباح القدرية مثلاً)، فإن عملية تخفيض سعر الصرف قد تفقد جزءًا من أثر تحويل الإنفاق الذى يترتب على التخفيض، بل وقد تؤدى إلى تعزيز الإنفاق إذا ما كان أثر الثروة ضخمًا بدرجة كافية. وتزداد هذه المشكلة تعقيدا إذا ما تم استخدام الودائع بالدولار (أو العملات الأجنبية عموما) كضمان يمكن فى مقابله الاقتراض بالعملة المحلية.

وقد أثرت الصدمات المتصلة بالبترول التى عانى منها الاقتصاد المصرى فى النصف الثانى من الثمانينيات، تأثيرًا سلبيًا على أداء الاقتصاد. ونتيجة لتلك الصدمات، انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى أقل من معدل نمو السكان، مما أدى إلى تدهور متوسط دخل الفرد. وبدا أن البطالة تتجه نحو الارتفاع، بما يمثل نسبة أكثر من ١٠% من القوى العاملة. كما لم ينخفض التضخم المحلى. ولم يبد كل من عجز الموازنة وعجز الحساب الجارى أية إشارة للتحسن، وأثقلت أعباء الدين كاهل الاقتصاد بشكل متزايد– فقد بلغ حجم الدين الخارجى القائم والمسحوب نحو ٥٠ مليار دولار فى نهاية شهر يونيو ١٩٩٠ – أى ما يناهز ١٤٤% من الناتج المحلى الإجمالى. ولم يكن يدفع فعلاً سوى النصف فقط من الأقساط السنوية المستحقة لخدمة الدين (حوالى ٦ مليار دولار). ولذلك بلغت المتأخرات المستحقة عن الديون ١١ مليار دولار فى ١٩٨٩/٩٠. وكانت تلك المؤشرات أعراضًا لأزمة حادة، وأسهمت فى هبوط الجدارة الائتمانية للبلاد. هذا بالإضافة إلى التدهور الحاد فى معدل التبادل الدولى لمصر منذ ١٩٨٢، عندما أصيبت البلاد فى أعقاب أزمة الخليج عام ١٩٩٠ بأكبر وأقصى صدمة خارجية منذ الحرب العالمية الثانية. وكان كل ذلك هو ما دفع الحكومة إلى الإسراع بالدخول فى مفاوضات مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والتى انتهت ببرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

وكان إصلاح الاقتصاد الكلى وفقًا لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يستهدف تنفيذ إستراتيجية للتنمية لبلوغ نمو اقتصادى مستدام يتوافق مع قدرة البلاد على خدمة دينها الخارجى. وكما سبق ذكره، فإن المكون الخاص بالتثبيت فى البرنامج تضمن إجراءات فى مجالات المالية العامة وسعر الصرف والسياسة النقدية. كما ضم المكون الخاص بالتكيف الهيكلى إجراءات للتعامل مع إصلاح القطاع العام والقطاع الخاص وتحرير

التجارة الخارجية وفضلا عن ذلك، فإن البرنامج قد تضـمن أيضًـا مكونـا لشبكة الأمان الاجتماعى.

وقد حقق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بضع نتـائج فورية، تتعلق بصفة رئيسية بالجزء الخاص بالتثبيت فى حزمة الإجـراءات. وكانت أهم تلك النتائج ما يلى. أولاً: هبوط التضخم المحلى، مـع انخفـاض معدل التضخم من مستوى الرقمين إلى الرقم الواحد ابتداء مـن ٩٤/١٩٩٣. وثانيًا: تخفيض العجز الكلى للموازنة بشكل خطير جدًا، مما يعكـس نزعـة التشدد المالى فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ثالثـا: تخفيض عجز الحساب الجارى بشكل كبير ومحسـوس. وأخيـرًا، سـاعد البرنامج جزئيًا على تخفيض حجم الدين الخارجى بشكل ملحوظ، مع هبـوط نسبة الدين القائم والمسحوب إلى الناتج المحلى الإجمالى مـن ١٤٤% فـى ٩٠/١٩٨٩ إلى ٤٧% فقط فى عام ٩٦/١٩٩٥.

ولا شك أن التكيف المالى كان يقع فى القلب من حزمة التثبيت، وكان يتضمن تخفيض عجز الموازنة، سواء العجز الكلى أو الجزء الممـول مـن البنوك. وكان الهدف هو تخفيض نسبة العجز الكلى فى الموازنة إلى النـاتج المحلى الإجمالى من نحو ٢٠% فى عام ٩١/١٩٩٠ إلى مجرد ١,٥% فـى ٩٦/١٩٩٥. ولكن العجز أصبح ١,٣% فقط من الناتج المحلى الإجمالى طبقًا لما ورد فى مشروع الموازنة لعام ٩٦/١٩٩٥ (على الرغم مـن أن العجـز الفعلى كان أعلى كثيرًا من ذلك). وفى الواقع، فإن هذا تضمن زيادة ضخمة وملحوظة فى نسبة الإيرادات العامة (من نحو ٢٥% إلى نحـو ٤٠% مـن الناتج المحلى الإجمالي)، مقابل تخفيض طفيف فى نسبة الإنفاق العام. ولكن من المفيد ملاحظة أنه بالمعيار النسبى، نجد أن الإيرادات غيـر الضـريبية للحكومة المركزية أسهمت بنصيب الأسد فى التكيف المستهدف. وتـم ذلـك بالتحديد عن طريق زيادات الأسعار وخاصة زيادة أسعار الطاقـة. وكانـت الزيادة فى حصيلة الضرائب بصفة رئيسية عن طريق الاعتماد بدرجة أكبر

على الضرائب غير المباشرة (ضريبة مبيعات شاملة، زيادة في ضريبة الدمغة، ... وغيرها) في مواجهة انخفاض إيرادات الجمارك بسبب تحرير التجارة.

وتجدر الإشارة إلى أن المكون الخاص بالمالية العامة في برنامج الإصلاح الاقتصادي لم يتضمن في الواقع أي مجهود لإصلاح الضرائب بالمعنى الحقيقي للكلمة.

وقد تعرض هيكل الإنفاق الكلي لتحولات ضخمة في خلال فترة البرنامج. تضاعف وقد أثبتت هذه التحولات أنها مهمة جدًا سواء بالنسبة للعدالة أو الكفاءة. فقد تضمن الجزء الخاص بالمالية العامة في البرنامج تضاعف نسبة المدفوعات عن الفوائد ما يقرب من ثلاث مرات في خلال المدة ١٩٨٩/٩٠ – ١٩٩١/٩٢. وفي الواقع، فإن هذه المدفوعات قد تضاعفت في ظرف سنة واحدة فقط (فيما بين ١٩٨٩/٩٠ – ١٩٩٠/٩١) نتيجة لتحرير أسعار الفائدة المحلية، وإصدار أذون الخزانة. وفي خلال الفترة ١٩٩٠–١٩٩٧ بأكملها، كانت الحكومة تعقد ديونًا محلية جديدة لسداد مستحقات الفوائد على الدين القائم بالفعل (Abdel Khalek, ١٩٩٨). وكان هذا دليلا ساطعا على ظاهرة إفراط الاقتراض. وعلى مستوى آخر، فإن هذا الارتفاع الضخم في مدفوعات الفوائد كان لابد أن يحدث أثرًا سلبيًا على توزيع الدخل – وهو الارتفاع في حصة متلقي الفوائد أو "الطبقة الريعية *" والهبوط الموازي لها في حصة العمل، وفضلا عن هذا، فإن الارتفاع الكبير في أسعار الفوائد أدى في الواقع إلى تثبيط الاستثمار – بالذات ف قطاع السلع القابلة للتجارة، كما أسهم بدرجة كبيرة في تعقيد وتراكم المشاكل التي كانت بعض منشآت القطاع العام تواجهها في ظل برنامج الإصلاح

* أو ما أطلق عليها الاقتصادي الإنجليزي اللورد كينز " Clipping class " أي طبقة " حملة الكوبونات ".

الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وتقف حالة شركة الحديد والصلب شاهدًا على ذلك، كما تؤكد على نقطة مهمة وهى أن إصلاح مشروعات القطاع العام كان ينبغى أن يسبق تحرير أسعار الفائدة. وبهذا المعنى، فإن تحرير أسعار الفائدة فى ظل برنامج الإصلاح قد أضر بعملية التصنيع.

وقد كان من نتاج سياسات الإحلال محل الواردات التى اتبعتها مصر طوال السنوات الماضية ارتفاع نسبة المكونات الوسيطة المستوردة فى الإنتاج المحلى. وتشير الحسابات التى أجريناها إلى أن المتطلبات الكلية للإنتاج المحلى من المستلزمات المستوردة (المباشرة وغير المباشرة) تراوحت بين ٥٥% و ٢٨% فى قطاع السلع القابلة للتجارة التى تنتج إما سلعًا للتصدير أو للإحلال محل الواردات. وتشير نتائج الدراسة المبنية على المسح بالعينة إلى درجة أكبر من الاعتماد على الواردات فى الصناعة فى خلال التسعينيات. إذ تكشف أن السلع الوسيطة المستوردة تمثل نحو ٦٥% من إجمالى السلع الوسيطة كمتوسط عام، ولكنها تبلغ ٩٥% فى بعض الصناعات المقامة فى إحدى المدن الصناعية الرائدة. ومن ثم، فإن أحد الدروس البليغة للتجربة المصرية فى تخفيض قيمة العملة فى التسعينيات هو أن التصنيع للإحلال محل الواردات فى حد ذاته يضع حدودًا جامدة لفعالية تخفيض قيمة العملة باعتبارها إجراءً لتحويل الإنفاق. فقد عملت سياسة الإحلال محل الواردات بصورة مطردة على تهيئة الأحوال لانخفاض مرونة الواردات ككل بالنسبة إلى سعر الصرف، وياللسخرية أيضًا، فبدلا من تقليل الميل للاستيراد، أدت هذه السياسة إلى العكس – أى ارتفاع الميل للاستيراد. وفى هذا الصدد فإن أثر تخفيض قيمة العملة على زيادة التكلفة أمر لا يمكن إهماله أو التغاضى عنه.

وقد أظهر بحثنا لمسألة تخفيض قيمة الجنيه بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، بكثير من الوضوح أن التخفيض الاسمى لقيمة

العملة لم تتم ترجمته إلى تخفيض حقيقى دائم. فقد ارتفعت قيمة الجنيه بالفعل بدرجة كبيرة فى ظل برنامج الإصلاح على الرغم من التخفيض الكبير الذى تم فى سعر الصرف الاسمى. وفى النموذج النظرى الذى تقوم على أساسه وصفات صندوق النقد الدولى، فإن تخفيض قيمة العملة ينبغى أن يؤدى إلى تخفيض الاستيعاب، وهو ما يساعد بدوره كلا من ميزان المدفوعات واستقرار المستوى العام للأسعار. وفى تجربة مصر يبدو أن تخفيض قيمة العملة، على الأقل فى البداية، قد أدى بدلا من ذلك إلى زيادة الاستيعاب. ويمكن تفسير ذلك عن طريق أثر الثروة الناشئ من إعادة تقييم الأصول المقومة بالعملة الأجنبية بنسبة التخفيض، والذى يبدو أنه جاوز أثر ما يزعم أنه الميل المنخفض للإنفاق بالنسبة إلى الأثرياء (الذين هم الملاك الرئيسيون للودائع بالعملات الأجنبية). ويكشف هذا نقطة حاسمة – وهى أن وصفات صندوق النقد الدولى تفتقد المصداقية العامة التى كان يعتقد أنها تملكها، وأنه ينبغى أن يتم تفصيلها بعناية أكبر كثيرا وفقًا للظروف الخاصة لكل دولة على حدة. وللمساعدة على تحقيق هذا، فقد يتطلب الأمر ضرورة استخدام أدوات أكثر للسياسات.

وعلى أساس الدلائل الأمبريقية المتاحة بالنسبة لمصر، فإن نسبة سالتر Salter المعروفة (الأسعار النسبية للسلع القابلة للتجارة فى مقابل السلع غير القابلة للتجارة) قد هبطت بنسبة ٢٠% فى خلال الفترة ١٩٩١ –١٩٩٦. وتتفق النتائج التى أظهرتها الدراسات الحديثة مع النتائج التى توصلنا إليها، على الرغم من اختلاف درجة الهبوط. (World Bank 1997, vol. II. pp. 14-15, و الخواجة، ١٩٩٦، الفصل ٣)

وفى مقابل هذه الخلفية، فقد يلاحظ أنه فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، استمرت حصة القطاعات السلعية من القيمة المضافة فى الهبوط. وفى عام ١٩٩٥/٩٦ هبطت إلى نسبة ٥٠% مقارنة

بنسبة ٥٢% فى عام ١٩٨٦/٨٧. وعلى أساس الافتراض المعقول بأن القطاعات السلعية تقوم بصفة غالبة بإنتاج السلع القابلة للتجارة، بينما تقوم قطاعات الخدمات بصفة غالبة بإنتاج سلع غير قابلة للتجارة، فإننا نستنتج أنه فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى استمر الاقتصاد المصرى مصابًا بالمرض الهولندى. وقد شخصنا هذه العملية باعتبارها عملية ثلثنة – أى عملية توسيع نسبى للقطاع الثالثى.

لاشك أن الارتفاع فى القيمة الحقيقية للجنيه المصرى خلال الفترة التى يغطيها برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد أدى إلى شيء من فقدان القدرة التنافسية فى مجال التبادل الدولى. وقد خلق هذا بيئة للاقتصاد الكلى لم تكن هى الأكثر ملاءمة سواء للميزان التجارى أو لاحتمالات التصنيع، خصوصا وأن العامل الأساسى للارتفاع الحقيقى فى قيمة الجنيه كان هو التحرير المالى. ومن المثير ملاحظة أن ارتفاع قيمة الجنيه هو الذى أغرى شركة الألومنيوم لتحويل قدر أكبر من مبيعاتها إلى السوق المحلية.

ويعتبر التكامل بين الأداء على المستوى الجزئى والمستوى الكلى أمرًا شديد الأهمية. وعلى سبيل المثال فإن اتباع المرساة الاسمية وربط الجنيه بالدولار قد أدى إلى ارتفاع فى القيمة الحقيقية للجنيه. وقد أرسل هذا إشارة خاطئة إلى منتجى السلع القابلة للتجارة. فقد وجدت شركة مصر للألومنيوم أن البيع فى السوق المحلية أصبح أكثر جاذبية، كما أن المركز التقليدى للشركة المصرية للحديد والصلب قد ناله قدر من الاهتزاز.

وربما كان سعر الفائدة هو أكثر فعالية ومن بين الأدوات التى اقترحها صندوق النقد الدولى – من زاوية الأهداف الضيقة التى ابتغاها. وخلال الحلقة المبكرة (فى السبعينيات والثمانينيات)، أدت الزيادة فى أسعار الفائدة المحلية إلى تحويل الودائع المصرفية نحو الودائع الأطول أجلا وإلى الودائع بالعملة المحلية، وهو ما يمكن اعتباره تطورًا إيجابيًا. ومن ناحية أخرى، فإن

الزيادات فى أسعار الفائدة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، مقرونة بتبنى المرساة الاسمية وتحرير العمليات الرأسمالية، قد أدت إلى عمليات مراجعة الفائدة واجتذبت قدرًا ملحوظًا من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل. وفى غمار هذه العملية حدثت زيادات ضخمة فى الدين العام المحلى. والدين العام الضخم اليوم، يعنى عبئًا ثقيلاً على الموازنة العامة غدًا.

ومع استخدام سعر الصرف الاسمى كمرساة، فإن تلك التدفقات الرأسمالية إلى الداخل أدت إلى تراكم الاحتياطيات بالعملة الأجنبية لدى السلطات النقدية حيث دخل البنك المركزى مشتريا للنقد الأجنبى المتدفق للحفاظ على سعر الصرف الاسمى. وقد بلغت الاحتياطيات الدولية المتراكمة للبنك المركزى المصرى بالفعل (باستبعاد الذهب) ما يزيد على ٢٠ مليار دولار فى وقت من الأوقات، وهو مستوى غير مسبوق للاحتياطيات الدولية فى تاريخ مصر الاقتصادى الحديث – باستثناء حالة الأرصدة الإسترلينية. وبالتوازى مع تراكم الاحتياطيات الدولية واتباع سياسة التعقيم تراكم الدين المحلى. مما يمثل الوجه الآخر من الأساسيات الاقتصادية غير المتوافقة وهى سعر الفائدة، ومعدل التضخم وسعر الصرف الاسمى. وعلى الرغم من أن نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى كانت تتراجع فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، إلا أن نصيب الفرد من الدين العام المحلى قد تضاعف تقريبا فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٧.

ومن المفيد أن نتأمل حالة إمعان النظر فى الاقتصاد المصرى فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى ضوء الدروس المستفادة من أزمة المكسيك فى منتصف التسعينيات. ففى حالة مصر الآن كما فى حالة المكسيك آنئذ، فإن المشكلة تكمن فى أن الأساسيات الاقتصادية غير متوافقة. ففى حالة مصر: كانت قيمة الجنيه ترتفع، والدين المحلى يتراكم، والفجوة التجارية تتسع بشكل متزايد، ومعدل الادخار ينخفض ومعدل

الاستثمار يراوح مكانه. ومثل هذه التوليفة من الأساسيات الاقتصادية تخلق بيئة هشة وغير قابلة للاستمرار. وهذا يثير الموضوع المهم الخاص بإجراءات العلاج. وعلى الأخص، فإن نظام سعر الصرف يحتاج إلى إعادة نظر، (انظر إلى الجدل المستمر بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى بشأن تخفيض قيمة العملة). كما أن درجة التشدد المالى يلزم تخفيفها بعض الشيء، إلى جانب ضرورة إعادة النظر فى حرية انتقال رأس المال.

كنا قد وصلنا فى جزء سابق من هذه الدراسة (انظر الفصل الثالث) إلى نتيجة مؤداها أن برنامج تحرير التجارة يتبع فى بعض النواحى النمط المعتاد الذى شهدته تجارب وخبرة الدول الأخرى. وبالتحديد كان التركيز فى البداية على إلغاء القيود الكمية، وخاصة حظر الاستيراد. وكان ذلك مصحوبًا بتحويل العوائق غير الجمركية إلى معادلها من رسوم جمركية مما تتضمن زيادة مبدئية فى الوسط الحسابى لمعدل الضرائب الجمركية وتخفيضًا فى درجة التشتت (Michaely et al 1991. p.3). والنمط الذى تم وصفه فى الفصل الثالث (حالة مصر) يناظر هذا النمط مما يعنى أن تحرير التجارة – على الأقل فى البداية – تضمن تغيير شكل الحماية بدلاً من أن يقوم بالضرورة بتخفيض مستوى هذه الحماية. وبمعنى آخر، فى المرحلة الأولى لتحرير التجارة، كان التركيز أكبر على تحويل الحماية إلى آلية السعر منه على تخفيض المستوى المطلق للحماية. أما مدى تشجيع ذلك بالفعل لإنتاج أكثر كفاءة، فلازال ينتظر الإثبات، ولكنه قد ألغى قدرًا من السلوك الباحث عن الريع. ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن هذا التحول إلى آلية السعر يضفى على النظام قدرًا أكبر من الشفافية وإمكانية التنبؤ.

وقد أدى تحليلنا للتجربة المصرية فى تحرير التجارة إلى القول بأن تحرير التجارة كان فى الواقع عبارة عن مجرد تحرير للاستيراد، إذ إن البرنامج لم يتضمن قدرًا كافيًا من الإجراءات لتشجيع الصادرات. وربما كان

أحد الاستثناءات المهمة، هو تصحيح تحيز سعر الصرف الاسمى ضد الصادرات. فقد كان من شأن تخفيض الحماية عن نواحى نشاط الإحلال محل الواردات الذى جرى بموجب إصلاح نظام التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (انظر جدول ٣-١٠) هو تدعيم مفعول ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه فى تحويل الموارد بدرجة أكبر نحو إنتاج السلع غير القابلة للتجارة بدلا من الصادرات. ويعد ذلك أحد الأعراض المعروفة للمرض الهولندى. وقد سبق لنا أن قدمنا الدليل الذى يثبت أن نصيب قطاعات السلع القابلة للتجارة من الناتج المحلى الإجمالى قد استمر خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى هبوطها الذى بدأ قبل البرنامج.

وثمة دليل فى الفصل الثالث على أن الميزان التجارى قد تضرر فعلاً نتيجة للانخفاض فى سعر الصرف الحقيقى (أى ارتفاع قيمة الجنيه) كما سبق ذكره. وقد هبطت الصادرات بالقيمة المطلقة خلال عام ٩٢/١٩٩١ وعام ٩٣/١٩٩٢ (على الرغم من الزيادات التى كانت مستهدفة طبقًا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي)، بينما ارتفعت الواردات فى عام ٩٣/١٩٩٢ (على الرغم من هبوطها فى عام ٩٢/١٩٩١).

كان أحد المحاور فى الإصلاح الهيكلى بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى هو تعديل أسعار الطاقة فى مصر بحيث تبلغ مستوى الأسعار العالمية. وفى الواقع فقد كان معنى هذا هو رفع أسعار الطاقة بدرجة كبيرة. وعلى أية حال، فإن من الأمور المدهشة ما لوحظ من أن أسعار الكهرباء الموردة إلى الشركة المصرية للحديد والصلب مثلا، قد تضاعفت ثلاث مرات تقريبًا فيما بين ٩١/١٩٩٠ و ٩٣/١٩٩٢ (من ٠,٠٥١٨ جم إلى ٠,١٣٥٣ جم لكل كيلووات/ساعة). كما أن من المثير أنها خفضت فى عام ٩٧/١٩٩٦. كما أن التعديل فى أسعار الكهرباء بالنسبة لشركة مصر للألومنيوم كان أكبر قبل برنامج الإصلاح الاقتصادى مما تم

بعده. وفى الواقع، فإن الأسعار التى كان يتم تقاضيها فى مقابل الكهرباء الموردة إلى أفران صهر الألومنيوم لم تتغير منذ شهر يوليو ١٩٩٢. وعلى الرغم مما كان معروفًا من أن أسعار الكهرباء فى مصر تعانى من تشوه كبير، فإن المرء قد لا يقبل فكرة الأسعار العالمية التى أقحمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى هذه الحالة. ولب الموضوع هو أن الأسعار العالمية للطاقة ليست إلا مؤشرًا ضعيفًا على ندرة الطاقة فى مصر.

ويرتكز المنطق فى هذا الموقف على حقيقة أن البترول مورد قابل للنفاد، وأنه أكثر ندرة فى مصر بالمقارنة بالعالم أجمع. وعلى أساس نموذج الفترتين المستخدم لمعرفة المعدل الأمثل لإنتاج البترول، يمكن اشتقاق أسعار الظل للبترول التى تكون عند نقطة التوازن أعلى من الأسعار العالمية. ولكننا نحبذ استخدام أسعار الظل هذه فى التخطيط واتخاذ قرارات الاستثمارات وليس فى التسعير الفعلى للطاقة.

وكما كان متوقعًا، فإن تحليل أثر إجراءات التثبيت على مختلف المجموعات الاجتماعية – الاقتصادية يوضح أن جوهر الإجراءات التى طبقت فى إطار تسهيلات الصندوق الموسع أو الممتد التى قدمت إلى مصر فى الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ كان ضد عنصر "العمل" وفى مصلحة عنصر "رأس المال". ولكن فى داخل كل من هاتين المجموعتين العريضتين، هناك دلائل على وجود آثار متفاوتة. فقد كان العاملون فى الحكومة والقطاع العام من بين الضحايا الواضحة لتلك الإجراءات. أما الأثر على العمالة فى القطاع الخاص فكان أقل حسما. وعلى العموم، فإن عنصر العمل كان خاسرا بشكل واضح خلال تلك المرحلة المبكرة. وفى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، فإننا نعتقد أنه نتيجة إجراءات من قبيل الخصخصة وتحرير التجارة وتحرير سعر الفائدة وتخفيض معدل الاستثمارات العامة ربما كان ثمة تدهور أكثر فى نصيب الأجور فى الناتج المحلى الإجمالى.

ولسوء الحظ، فليس هناك تقدير متاح يعتد به لهذا النصيب فى فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

وفى ضوء تحليلنا للحالة المصرية، يمكننا أن نستخلص أن هناك احتمالاً أكبر بأن يكون أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى سلبيًا على نمو وهيكل القطاع الصناعى فى مصر. وقد أوضحنا أن مكونات البرنامج بشأن سياسة سعر الصرف والتحرير المالى وسياسة التجارة لم تكن على أحسن الفروض مواتية للنمو الصناعى، بل قد يظهر فى نهاية الأمر أنها كانت معوقة له. وعلى أية حال، فإن الدليل الخاص بهذه الفرضية مازال مختلطًا فعلاً. فكما بينا فى الفصل الرابع، فإنه بمعيار توليد القيمة المضافة والصادرات، ربما كان الاقتصاد المصرى أكثر تصنيعًا خلال التسعينيات. ومن ناحية أخرى، فإنه بالحكم على ذلك استنادا إلى حصة الصناعة فى تكوين إجمالى رأس المال الثابت، يبدو أن الاقتصاد المصرى قد أصبح أقل تصنيعًا خلال التسعينيات.

وربما كان من المفيد إدخال ثلاثة اعتبارات مهمة هنا لاستكمال النقاش حول الآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على النمو الصناعى والهيكل الصناعى.

أولاً: أن تحرير التجارة وتحرير أسعار الفائدة تم تنفيذهما بسرعة شديدة، كما أنها اتخذت قبل الأوان، حيث تمت قبل القيام بالإصلاحات الضرورية فى القطاعات الحقيقية للاقتصاد بفترة طويلة. وعلى سبيل المثال، فإن الإسراع فى تنفيذ تحرير التجارة قبل إنجاز المهمة الخاصة بإعادة هيكلة مشروعات القطاع العام، قد أدى ببساطة إلى إجبار هذه المشروعات على المنافسة من وضع أضحت فيه أقل تهيؤا لتلك المنافسة. وفى الواقع، فإن هذا التحرير المتعجل للتجارة قد يقلل فعلاً من حيويتها المالية، وهو ما يحمل فى طياته خطرًا حقيقيًا بانهيار تلك المشروعات. وعندما تم إلغاء العوائق غير

الجمركية (مثل حظر الاستيراد أو نظام الحصص) قبل وضع الضمانات اللازمة وآليات لفرض رسوم الإغراق والرسوم التعويضية باعتبارها دفاعات شرعية ضد الممارسات التجارية غير العادلة، فإن ذلك أدى إلى إضعاف المركز التنافسى للمشروعات المحلية بدرجة كبيرة. كذلك أيضًا، عندما جرى الإسراع بتحرير سعر الفائدة قبل إصلاح الهياكل المالية للمنشآت، تضخم السحب على المكشوف حتى وصل إلى مستويات خطيرة. ولعل المثل الذى قدمته الشركة المصرية للحديد والصلب شاهد صدق فى الناحيتين.

ثانيًا: أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لم يتضمن مكونًا للسياسة الصناعية، بأى معنى حقيقى لهذه الكلمة، بالقياس إلى ما حدث فى حالة الاقتصادات الآسيوية فائقة الأداء* فعلى خلاف الدور النشط الذى تلعبه الدولة فى تلك الاقتصادات، فإن المرء يدهش من نزعة " غل يد الحكومة "* والتى لا تتناسب أبدًا مع ظروف مصر باعتبارها من الدول منخفضة الدخل كثيفة السكان الساعية لتحقيق التنمية. وإذا ما تم وضع تعريف واسع للتنمية يتضمن النمو مع التغير الهيكلى والعدالة، فإن وضع نظام حوافز محايد، وهو جوهر عملية تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى كما أوضحنا، يكون هو الإستراتيجية الخاطئة بعينها. وكما سبق ذكره آنفا فى هذه الدراسة، فإن هناك حاجة حقيقية لدور تنموى للدولة. إذ إن تحرير التجارة المتسرع والمبتسر قبل أوانه جنبًا إلى جنب مع العناصر الأخرى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، قد يبلغ فى نهاية الأمر حد إهدار التصنيع فى مصر.

- الاقتصادات الآسيوية فائقة الأداء تعبير أطلقه البنك الدولى على مجموعة الدول الآسيوية التى حققت معدلات عالية من النمو المطرد المصحوب بالتصنيع وتوسع التصدير. (المؤلف).
- هذه ترجمة لاصطلاح **hands-off stance for the government** (المؤلف)

ثالثا: إن نزعة السياسة المالية والسياسة النقدية المتشددة التى اتبعت بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد أدت إلى تخفيض الطلب الكلى وارتفاع أسعار الفائدة المحلية. وأدى استمرار أسعار الفائدة المرتفعة إلى نشوء عدد من الآثار السلبية. فقد جعل عملية هيكلة المالية العامة أكثر تكلفة، وأدى إلى تدهور فى محافظ البنوك، ومن ثم تطلب الأمر دعم رسملة البنوك. كما أدى دخول التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، والتى جرى تعقيمها إلى حد كبير، إلى تراكم الدين المحلى وزيادة عبء خدمة الدين. وأخيرًا فإنه أدى إلى زيادة تكلفة المستخدم بالنسبة إلى رأس المال، ومن ثم عمل على تثبيط الاستثمار (عبد الخالق، ١٩٩٨).

ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه قد أسهم فى تخفيض معدل الادخار. وقد بين البنك الدولى فى تقريره (١٩٩٥) أن هناك هبوطًا فى معدل الادخار القومى (شاملا التحويلات الرسمية) بمقدار سبع نقاط مئوية خلال الفترة ١٩٩٠/٩١ – ١٩٩٤/٩٥. ويمكن تفسير هذا الهبوط فى معدل الادخار بميل الأفراد إلى تفضيل الاستهلاك الحاضر على المستقبل (توقعًا لتخفيض قيمة العملة)، والانغماس فى أنشطة المضاربة على الأراضى والعقارات. ومثل هذا التطور يثير القلق بشأن استدامة النمو فى نهاية المطاف.

ويمكن القول أن ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه قد أسهم فى زيادة الاستهلاك وكذلك فى طفرة الاستيراد. وكان هبوط معدل الادخار هو الوجه الآخر لزيادة الاستهلاك (أو وحمة الاستهلاك) كما كان العجز التجارى جزئيًا انعكاسًا لطفرة الاستيراد. ومن المفيد ملاحظة أن الارتفاع الكبير فى أسعار الفائدة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لم يؤد إلى زيادة المدخرات كما كان يتوقع أنصار فكرة "الكبح المالي" وبدلا من ذلك، فقد ظهر أثر رفع سعر الفائدة على مستوى المتغيرات المالية (تراجع عن

الدولرة، واستبدال العملة) بدرجة أكبر من أثره على مستوى المتغيرات الحقيقية (الميل للادخار). وبصورة آمنة، يبدو أن مفعول سعر الصرف غير المتوافق فى خلق وحمة الاستهلاك وطفرة فى الاستيراد قد فاق مفعول رفع سعر الفائدة فى زيادة معدل الادخار. أى إنه فى ميزان المقارنة، يبدو أن أثر ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه فى زيادة وتشجيع الاستهلاك قد رجحت كفته على أثر رفع سعر الفائدة فى زيادة المدخرات.

وفى قصة مصر مع التثبيت والتكيف كان تحرير سعر الفائدة أكثر تأثيرا على مستوى التمويل الكلى (عجز الموازنة) وعلى مستوى التمويل الجزئى (فائض التشغيل فى مشروعات القطاع العام) منه على مستوى التوازن العام للموارد فى الاقتصاد.

وبالإضافة إلى الآثار على المستوى الكلى يمكن أيضًا الحكم على أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على التصنيع بفحص الكيفية التى يؤثر بها البرنامج على الصناعات الأساسية الموجودة فعلاً فى مصر. وهذه هى الآثار على المستوى الجزئى لبرنامج الإصلاح. وقد قمنا بعمل دراستين لحالة اثنتين من تلك الصناعات هما: الشركة المصرية للحديد والصلب، وشركة مصر للألومنيوم. وكانت النتيجة التى وصلنا إليها هى أن آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد لا تعتمد على نمط الملكية بنفس درجة اعتمادها على طبيعة المنشأة – وبالتحديد مشروعات الإحلال محل الواردات مقابل مشروعات موجهة نحو التصدير. وقد أظهر التحليل الخاص بمشروع صهر الألومنيوم الوارد فى الفصل الخامس أن أهم أثر للبرنامج هو الإعلان أو الإشارة إلى انتهاء عهد الكهرباء الرخيصة. وشركة مصر للألومنيوم تستخدم ما يزيد قليلاً عن ٣٣٠٠ مليون كيلووات / ساعة من الطاقة الكهربية سنويًا: وكل نقطة مئوية زيادة فى سعر الكهرباء التى يتم إمداد الشركة بها تنشأ عنها زيادة بمبلغ ٢ مليون جنيه فى تكاليف

الإنتاج. وما لم تتخذ إجراءات معينة فى أفران صهر الألومنيوم فى شـركة مصر للألومنيوم لزيادة كفاءة الطاقة، فإن حساب تكلفة الكهرباء على أساس الأسعار العالمية للمازوت سيؤدى إلى زيادة فى التكلفة الكلية للطاقة بالنسبة للطن من الألومنيوم الخام إلى ١١٧٨ جم. ولكن هذا يعنى أن إجمالى تكلفـة إنتاج الألومنيوم تقل كثيرًا عن سعر التصدير المسجل فـى خـلال الفتـرة ١٩٩٥ – ١٩٩٨. إلا أن ما حدث من تخفيض فى قيمة العملة كان عـاملاً مساعدًا لشركة مصر للألومنيوم بصفة خاصة، لانه هيأ لها مخرجا ريحا من مشكلة الهبوط الحاد فى أسعار الألومنيوم فى السوق العالمية بعد١٩٨٨/٧٩.

ومن ثم فإن النتيجة المؤقتة هى أن أفران صهر الألومنيوم لـن يـتم إغلاقها بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء ولكن على شركة مصر للألومنيوم أن تعدل أوضاعها بصفة خاصة لتتوافق مع وضع تسوده الندرة فـى مـوارد الطاقة. ويمكن تحقيق هذا التعديل عن طريق إستراتيجية ذات شعبتين: فهى من الناحية الأولى تتضمن تخفيضًا فى التكاليف وخاصة تكاليف الطاقة، ومن الناحية الأخرى، تتضمن زيادة فى القيمة المضافة (تعميق التصنيع من خلال تنويع المنتجات) ويبين تحليلنا فى الفصل الخامس أن هناك إمكانيات كبيـرة لتخفيض تكلفة الطاقة عن طريق تخفيض معدل الاستهلاك النوعى للطاقة فى عملية صهر الألومنيوم. ولا تكشف الأدلة المتاحة عن أى تحسن ملموس فى كفاءة الطاقة فى شركة مصر للألومنيوم (انظر جدول ٥–٦). أمـا القيمـة المضافة فقد يمكن زيادتها بصفة أساسية عن طريق زيادة نسـبة المنتجـات المصنعة إلى إجمالى الإنتاج، والتحول بدرجة أكبر نحو المنتجات النهائيـة. وذلك نظرًا لأن الألومنيوم الخام يتم تسعيره كما ذكرنا وفقًا للسعر الأساسى الذى يتحدد فى بورصة المعادن بلندن، بينما أن الألومنيوم المصنع يتم بيعه بعلاوة فوق السعر الأساسى.

وكانت الحالة الأخرى التى درسناها لفحص آثار برنـامج الإصـلاح

الاقتصادى والتكيف الهيكلى على المستوى الجزئى هـى صـناعة الحديـد والصلب، التى تمثلها أضخم المصانع المتكاملة – ألا وهى الشركة المصرية للحديد والصلب. وفى الواقع فإن البرنامج قد خلق كثيرًا من الصعوبات لهذه المنشأة مقارنة بحالة شركة مصر للألومنيوم. وربما كان أكثـر العناصـر تأثيرًا على شركة الحديد والصلب هى تحرير سعر الفائدة وتحرير التجـارة والإجراءات الانكماشية. ولما كان الهيكل التمويلى لشركة الحديد والصـلب يتسم كما كان بارتفاع نسبة الرافعة المالية، فقد تعرضت الشـركة بدرجـة كبيرة للمخاطر التى تضمنها تحرير أسعار الفائـدة. وقفـز السـحب علـى المكشوف من البنوك من مبلغ بسيط لا يتجاوز ٨٣ مليون جم فى ٧٩/١٩٨٨ إلى مبلغ ضخم ناهز ٦٠٠ مليون جم فى ٩٢/١٩٩١. وكان مفعـول تلـك الإجراءات هو تخفيض الحماية الفعالة لصناعة الصلب. وما لم يـتم اتخـاذ إجراء ما لمساعدة الشركة على الخروج من العاصفة، فإن التوقعات بشـأنها ستظل بعيدة عن أن تكون وردية فى الواقع.

ما هى التوقعات المنتظرة للتصنيع فى مصر، فى ضـوء كـل بتلـك الإجراءات المختلفة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي؟

من الواضح أن الاستثمار فى الصناعة، وفى قطاعات السـلع القابلـة للتجارة بصفة عامة، قد أخذ يتناقص بصورة نسبية فى ظل برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى. ويتسق هذا التطور يتفق هذا مع ملاحظة أن نسبة سـالتر Salter (النسبة بين أسعار السلع القابلة للتجارة وأسعار السلع غيـر القابلـة للتجارة) كانت فى تراجع. ويعنى هذا أن نظام الحـوافز الـذى نـتج عـن البرنامج متحيز نحو السلع غير القابلة للتجارة ويبدو أن إحـدى المشـكلات التى أفرزت هذه النزعة هى أن تحرير التجارة قد تم التفكير فيه إلى حد كبير فى حد ذاته بمعزل عن باقى الإجراءات كنظام ذى حوافز محايدة. ولكنه فى السياق الأعم للإجراءات الأخرى لبرنامج الإصلاح الاقتصـادى والتكيـف

الهيكلى، أصبح يبدو أن المحصلة كانت نظامًا متحيزًا للحوافز، ينطوى على محاباة شديدة للسلع غير القابلة للتجارة على حساب تلك القابلة للتجارة.

وتدور المناقشات العامة فى مصر حاليًا حول التوسع المفرط فى قطاع العقارات والأراضى. إذ أن هذا القطاع فعلاً يجسد نواحى النشاط غير الداخلة فى التجارة. كما أن هناك قدرًا كبيرًا من القلق تم التعبير عنه من جانب واضعى السياسات، وخاصة فى ضوء الأزمات التى وقعت فى دول شرق آسيا، استنادا إلى أن التوجس من التخمة فى أسواق العقارات فى تلك الدول كان من بين الأسباب التى أسهمت فى الأزمات المالية التى عصفت باقتصاداتها فى عام ١٩٩٧.

وقد عبرنا نحن أيضًا فى هذا الكتاب عن قلقنا من احتمال حدوث سيناريو من النوع المكسيكى إذا ما توقع المستثمرون أن يكون هناك تصحيح لسعر الصرف. وقد تكون تجربة مصر مع برنامج الإصلاح الاقتصادى تذكيرًا بتجربة المكسيك والتطورات التى أدت إلى الأزمة المالية التى حدثت فى ١٩٩٤ –١٩٩٥ (والتى صارت تعرف بين الجماهير بما يسمى أثر التاكيلا*). كما قد يكون به بعض التشابه مع الأزمات الأحدث عهدا فى أقطار شرق آسيا. وفى كلتا الحالتين، كان لا يبدو أن الأساسيات الاقتصادية متوافقة بطريقة سليمة. وفى حالتنا، فإن قيمة الجنيه ترتفع، وهناك حجم ضخم ومتصاعد من الدين العام المحلى، وهناك عجز تجارى متزايد، يقابله من الناحية الأخرى تدفقات رأسمالية داخلة قصيرة الآجل. هذا بالإضافة إلى وجود معدل متناقص للادخار، ومعدل راكد للاستثمار. ونتيجة لكل ذلك، كان نمو الاقتصاد متباطئًا، وهذا المزيج من الأساسيات الاقتصادية عادة ما يكون شديد التذبذب وغير مستدام فى نهاية الأمر.

* التاكيلا: مشروب كحولى مكسيكى **Tequila** (المترجم)

هذا يؤكد حقيقة مؤداها أن العولمة تفرض حدودًا جامدة على استخدام أدوات سياسية معينة لتحقيق التثبيت والتكيف. وتتجسد تلك العولمة بشكل ظاهر فى ازدياد تكامل الأسواق المالية، وتحرير التجارة وحرية انتقال رأس المال. وفى نطاق عولمة الأسواق المالية، فقد تؤدى فروق أسعار الفائدة إلى حدوث تحركات ضخمة لرءوس الأموال قصيرة الأجل، كما قد تشجع على القيام بالمضاربات. وهو مالا يخلق بيئة مواتية تمكن من القيام بالتصنيع.

وفى ظل هذه الخلفية، يتطلب الأمر حزمة بديلة. ولعل من المواصفات المطلوبة فى تلك الحزمة أن تركز تلك الحزمة بشكل أكبر على ضوابط مختارة فى مواجهة قوى السوق. كما تؤكد أيضًا على الحاجة إلى زيادة العرض الكلى عن طريق تعديل الأسعار النسبية بما يقدم حوافز أكثر لإنتاج محاصيل الغذاء الأساسى. كما أن الحزمة البديلة أيضًا لابد أن تقدر الدور الذى تقوم به الحكومة، إذ إن الإنفاق الحكومى فى مصر غالبًا ما يجتذب بدلاً من أن يزيح الاستثمار الخاص.

وفى التصميم الفنى لتلك المجموعة من السياسات، لابد أن يتم التركيز على الحاجة إلى عدد أكبر من أدوات السياسة الاقتصادية يفوق العدد المستخدم عادة فى الحزم التى يدعمها صندوق النقد الدولى. ولكن الأهم من ذلك كله هو أن يتضمن تصميم الحزمة المقترحة تأكيدًا على الأهمية الحيوية لدور البيئة الاقتصادية الدولية وأخذها فى الاعتبار بشكل أكبر.

ومن الطبيعى أن يتطلب الاعتراض على الحزم التقليدية لصندوق النقد الدولى ضرورة تقديم بديل. وينبغى فى العناصر الأساسية لحزمة إصلاح اقتصادى فعالة أن تفى بمطلبين:

أولهما أن تحد من انكماش الاقتصاد على أن تقوم فى نهاية الأمر بتحويل هذا الانكماش إلى عكسه.

وثانيهما: أن تعمل على حماية مستوى معيشة الفقراء. وينبغى إدراك أن مواجهة القضايا المتعلقة بالمساواة والعدالة تكون أصعب كثيرًا تحت وطأة الاحتقان الناشئ عن الانكماش. وفى ضوء التحليل الذى أوردناه فى الفصول السابقة، فإننا سنقدم بعض الأفكار عن طبيعة ومحتوى الحزمة البديلة.

١) يعتبر الاستقرار العام للأسعار أمرًا حاسمًا لكل من ميزان المدفوعات واعتبارات تخصيص الموارد. كما أنه مهم أيضًا للعدالة. وقد أظهرت تجربة مصر مع التثبيت فى السبعينيات والثمانينيات دور تخفيض قيمة العملة، وسعر الفائدة، والتدفقات الداخلة الضخمة لرءوس الأموال باعتبارها من العوامل التى تسهم فى التضخم. وبدلا من زيادة أسعار الفائدة الاسمية كوسيلة لزيادة السعر الحقيقى للعائد على الأصول المالية، فإن سياسة التثبيت ينبغى أن تستهدف تخفيض معدل التضخم. كما أن تحقيق استقرار الأسعار ينبغى أن يحظى بدرجة عالية من الأولوية.

٢) ينبغى أن تكون الإجراءات العلاجية لمواجهة الآثار السلبية للصدمات الخارجية (مثل التقلبات العنيفة فى أسعار السلع، التغيرات فى أسعار الفائدة وأسعار الصرف) جزءًا لا يتجزأ من آليات التكيف. ولدينا علامة على هذا الطريق ظهرت فى اتفاق صندوق النقد الدولى مع المكسيك فى منتصف الثمانينيات، والذى ربط بين دعم صندوق النقد الدولى للمكسيك وأسعار البترول. ومن الطبيعى إمكان عمل ذلك ليشمل التقلبات فى أسعار الفوائد وأسعار الصرف.

٣) اتباع مزيج سليم من قوى السوق وآلية الأسعار مع التخطيط والضوابط المباشرة. لقد كانت إحدى نتائج دراستنا ذات المغزى والدلالة بالنسبة للسياسة الاقتصادية (الفصل الرابع) هى أن الاقتصاد المصرى قد أصبح مختلطا بدرجة أكبر، بفضل سياسة الانفتاح، ثم ما تلاها من تثبيت وتكيف، وقد اتسع نطاق القطاع الخاص بشكل كبير. ومن الواضح أن هناك مترتبات مهمة لهذا التطور بالنسبة للسياسة العامة. وأحد هذه المترتبات هو أن الإدارة الاقتصادية سيتعين عليها أن تأخذ ذلك فى الحسبان عن طريق الاعتماد بشكل أكبر على الحوافز والروادع بدلاً من اعتمادها على التحكم والتدخل.

وقد سبق أن أعربنا عن رأينا فى هذه الدراسة، ضد الخضوع الكامل لقوى السوق. وسعر الصرف ليس سوى معلم حيوى واحد يبرهن على أن مثل هذا الخضوع قد ينطوى على أضرار جسيمة. وفى هذا الصدد فإن دور الحكومة تظل له أهميته. وحزمة التثبيت التقليدية يتم بناؤها على أساس فرضية المزاحمة (أى إن الاستثمار العام بديل وطارد للاستثمار الخاص). وفى مصر، كما هو فى الدول الأقل نموًا بصفة عامة، فإن دور الحكومة مكمل لدور القطاع الخاص، وليس منافسًا له. وينبغى أن يرتفع الإنفاق الحكومى، ربما مع قدر من إعادة الهيكلة، لا أن ينخفض، حتى يمكن مكافحة الاتجاهات الانكماشية. والقضية الحقيقية ليست فقط الإنفاق الحكومى، ولكن كيفية تمويله. وفى هذا الصدد، يصبح تعديل الأسعار النسبية لتوفير الحافز الكافى لمنتجى السلع القابلة للتجارة أمرًا حيويًا أيضًا لبلوغ التوازن الخارجى.

٤) وأخيرا، فإن تحرير العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات ينبغى ألا يتم تنفيذه بصورة مطلقة وبدون تمييز. إذ يجب عمل تمييز واضح

بين الاستثمار الأجنبى المباشر، والاستثمار الأجنبى فى المحفظة والحزمة الجيدة للتثبيت والتكيف هى تلك التى تشجع الأول وليس الثانى. ذلك هو الدرس القاسى المستفاد من تكرار الأزمات المالية.

ملاحق

ملحق رقم (١)

جدول رقم م١٠١ تطور نظام سعر الصرف وأسعار الصرف ١٩٤٥ –١٩٩٧

السنة	ج م/دولار	ملاحظـــات
٤٥ –٤٩	٠,٢٤٢	الجنيه المصري كان مربوطا بالجنيه الإسترليني
٤٩	٠,٣٤٨	تبعا لتخفيض قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة ٣٠,٥% في سنة ١٩٤٩
٦٢	٠,٤٣٥	تخفيض قيمة العملة طبقا لبرنامج التثبيت فى عام ١٩٦٢
٧٢	٠,٣٩١	تبعا للتخفيض الثانى فى قيمة الدولار الأمريكى بنسبة ١٠% وقد تبع الجنيه المصرى الدولار فى التخفيض الأول بنسبة ٧% فى نفس السنة.
٧٣	٠,٣٩١	إنشاء سعر صرف للسوق الموازية
٧٩	٠,٧٠٠	تخفيض وتوحيد سعر الصرف
٨١		(أ) العودة إلى أسعار الصرف المتعددة. (ب) مجمع البنك المركزى (*) ٠,٧٠ وحجم/ دولار سعر ثابت (ج) مجمع البنوك التجارية ** ٠,٠٨٠ – ٠,٠٨٤ جم / دولار سعرقابل للتعديل (د) سعر صرف حسابى لحسابات المقاصة واتفاقات الدفع مع الدول غير الأعضاء بالصندوق – مثبت عند ٠,٣٩١ جم للدولار (ه) عمليات خارج البنوك المصرح لها (السوق السوداء)
٩١ –٩٧		تخفيض وتوحيد سعر الصرف وربط الجنيه المصرى بالدولار الأمريكي.

ملاحظات:

(*) مجمع البنك المركزى:

متحصلات: حصيلة صادرات القطن، الأرز، البترول، وإيرادات قناة السويس وإيرادات شركة سوميد.

مدفوعات: واردات القمح، دقيق القمح، السكر، الشاى، زيت الطعام، الأسمدة، شاملة أجور الشحن والرسوم الأخرى ذات الصلة، خدمة الدين العام والمصروفات الحكومية فى الخارج.

(**) مجمع البنوك التجارية: كافة بنود المتحصلات والمدفوعات بخلاف ما هو موجود فى مجمع البنك المركزى.

ملحق رقم (٢)

جدول م ٢-١ أسعار الصرف ١٩٧٣ – ١٩٩٧ (جـ م / دولار أمريكي)

التاريخ	السعر الرسمى (أ)	سعر السوق الموازية (أ)	مجمع البنوك المعتمدة: سعر معلن (ب)	مجمع البنوك المعتمدة: سعر بعلاوة	مجمع البنوك المعتمدة: سعر مرن (ب)	سعر السوق السوداء	السوق الحرة للبنوك	سعر السوق الأولية/ السوق الحرة	سعر الصرف الجمركي
١-٩-٧٣	٠,٣٩١	٠,٥٨٨							٠,٣٩١
٧٦/٢/١٩	٠,٣٩١	٠,٦٣٧				٠,٧٣٠			٠,٣٩١
٧٦/٥/٢٠	٠,٣٩١	٠,٦٦٧				٠,٧٤١			٠,٣٩١
٧٦/١١/٢٨	٠,٣٩١	٠,٧٠٠				٠,٧٦٩			٠,٣٩١
٧٨/١٢/٣١	٠,٣٩١	٠,٧٠٠				٠,٧٤٦			٠,٣٩١
٧٩/١/١	٠,٧٠٠		٠,٧٠٠			٠,٧٤٦			٠,٧٠٠
ديسمبر ٨٠	٠,٧٠٠		٠,٧٠٠			٠,٨٢٠			٠,٧٠٠
٨١/١/١	٠,٧٠٠		٠,٨٣٢			غير متاح			٠,٧٠٠
٨٢/٨١	٠,٧٠٠		٠,٨٣٢			١,٠١٠(د)			٠,٧٠٠
٨٣/٨٢	٠,٧٠٠		٠,٨٣٢			١,٠٩٩(د)			٠,٧٠٠
٨٤/٨٣	٠,٧٠٠		٠,٨٣٢			١,١٧٦(د)			٠,٧٠٠
٨٥/٨٤	٠,٧٠٠		٠,٨٣٢	١,٢٨٨(د)		١,٣٥١(د)			٠,٧٠٠
٨٦/٨٥	٠,٧٠٠		٠,٨٣٢	١,٣٢٩		١,٧٨٦(د)			٠,٧٠٠
٨٧/٨٦	٠,٧٠٠				١,٣٦٢	١,٨٨٩(د)			١,٣٦٥
٨٨/٨٧	٠,٧٠٠				١,٧٦٤(هـ)	٢,١٨٢(ط)	٢,٢٩٩(و)		١,٧٦٤(ي)
٨٩/٨٨	٠,٧٠٠					٢,٣٥٣(ط)	٢,٣٨٧(ط)		١,٨٩٠(ك)
٩٠/٨٩	١,١٥٢(ح)					٢,٦٣٧(ط)	٢,٦٠٧		٢,٦٠٧(ل)
٩١/٩٠	٢,٠٠٠						٢,٨١٢	٣,٢٩٦/٣,١٩٩(ح)	٢,٨١٢

ملحق رقم (٢)

جدول م ٢-١ أسعار الصرف ١٩٧٣ – ١٩٩٧ (جـ م / دولار أمريكي)

التاريخ	السعر الرسمى (أ)	سعر السوق الموازية (أ)	مجمع البنوك المعتمدة: سعر معلن (ب)	مجمع البنوك المعتمدة: سعر بعلاوة	مجمع البنوك المعتمدة: سعر مرن (ب)	سعر السوق السوداء	السوق الحرة للبنوك	سعر السوق الأولية/ السوق الحرة	سعر الصرف الجمركي
٩٢/٩١								٣,٢٨٦/٣,٣٢٢	
٩٣/٩٢								٣,٣٣٤	
٩٧/٩٤								٣,٣٩٠	

ملاحظات:

(أ) ابتداء من ١٩٧٩/١/١، تم استبدال السوق الرسمية بجمع البنك المركزى للنقد الأجنبى، كما تم استبدال السوق الموازية بمجمع البنوك المعتمدة للنقد الأجنبى.

(ب) تم استبدال السعر المعلن بالسعر المرن فى ١٩٨٦/٧/٢٤

(ج) متوسط السعر فى ديسمبر للسنة الميلادية الابتدائية أى ديسمبر ١٩٨١ للسنة المالية ٨٢/٨١ وهكذا.

(هـ) تم إلغاؤه فى ١٩٨٨/٣/٢١ عندما أنهى العمل بمجمع البنوك المعتمدة وتحويل مغاملاته إلى السوق المصرفية الحرة

(و) بدأت السوق المصرفية الحرة عملها فى ١٩٨٧/٥/١١

(ز) تم تغيير سعر الصرف فى مجمع البنك المركزى إلى ١١٠ قرشاً فى ١٩٨٩/٨/١٥، ثم إلى ٢٠٠ قرشاً فى ١٩٩٠/٧/١

(ح) أنشئت السوق الأولية فى ١٩٩١/٢/٢٧، وألغيت فى ١٩٩١/١٠/٨ عندما نقلت العمليات إلى السوق الحرة.

(ط) المتوسط ابتداء من السنة الميلادية

(ي) مرتبط بالسعر فى مجمع البنوك المعتمدة.

(ك) مثبت على هذا السعر بعد إلغاء مجمع البنوك المعتمدة.

(ل) مرتبط بالسعر فى السوق المصرفية الحرة.

المصادر:

– ١٩٧٣-١٩٨١: Abdel-Khalek, 1987, Table 6.

– سعر السوق السوداء ١٩٧٦-٨٥: نفس المصدر السابق

– ٨٢/١٩٨١ – ٩٢/١٩٩١: البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد ٣٢، العدد ٤، ٩٢/١٩٩١، ص ١٢١

– سعر السوق السوداء ١٩٨٦ – ٩٨: الرفاعى، ١٩٩٢، ص ١٤١

– ١٩٩٢ – ٩٣ (متوسط لسنتين) و ١٩٩٤-٩٧: IMF, IFS Year book

– سعر الصرف الجمركى: الرفاعى، ١٩٩٢، ص ص ١٦٢ – ٦٣

ملحق رقم (٣) [تحديد أسعار الظل لموارد الطاقة القابلة للنفاد]

نفترض أن المجتمع لديه كمية من الموارد القابلة للنفاد. وفي حالة البترول يتم تحديد الكمية بمستوى الاحتياطيات المؤكدة. وسنرمز لها بالرمز $\overline{R}$.

وإذا افترضنا أن الأفق الزمنى لهذا المجتمع ينقسم إلى فترتين زمنيتين فقط: الأولى منهما هى مدى حياة الجيل الحالى، والثانية هى مدى حياة الجيل القادم (والأخير). هنا يكون للمجتمع الاختيار بين إنتاج البترول فى الفترة الأولى أو الفترة الثانية. وسنفترض أن المجتمع قادر من الناحية الفنية على إنتاج أية كمية (فى حدود $\overline{R}$ الاحتياطات الثابتة) فى أى من الفترتين. وسنرمز لكميات البترول المنتجة فى الفترتين أو ٢ بالرمزين R_1 و R_2 بالترتيب. ولنفترض أنه فى الفترة الأولى كان السعر هو P_1 وأن تكلفة الوحدة قد حددت فنيًا بمبلغ C_1 وعندئذ تصبح P_2 و C_2 هما السعر والتكلفة فى الفترة الثانية. وسنفترض أن $P_1 = P_1^*$ وأن $P_2 = P_2^*$ حيث P_2^* و P_1^* معطاة (وهذا هو فرض الدولة صغيرة)، وأن $C_1 = f_1 (R_1)$ $C_2 = F_2 (R_2)$ حيث تكون $f_1 = \delta f_1 / \delta R_1 > 0$، (حيث تزداد تكلفة الإنتاج مع زيادة معدل الإنتاج، أى أن الإنتاج يخضع لظروف تزايد التكلفة الحدية).

وفى هذا الإطار، فإن مشكلة تحديد المعدل الأمثل لإنتاج المورد القابل للنفاد (البترول) هى ببساطة تعظيم القيمة الحالية لصافى الإيراد من إنتاج البترول خلال الفترتين، مع مراعاة حدود المتاح من هذا المورد بصفة عامة، $\overline{R}$. وبصورة رياضية، يكون لدينا:

$$(١-٣) \quad \max \left[\frac{(P_1 - C_1) R_1}{1+\delta} + \frac{(P_2 - C_2) R_2}{(1+\delta)^2} \right]$$

بشرط أن تكون $R_1 + R_2 \leq \bar{R}$ (٣ –٢)

$R_1 \geq 0, R_2 \geq 0.$ (٣ – ٣)

حيث تكون (δ) هى المعدل الاجتماعى لخصم الزمن

ويمكن النظر إلى (٣ –١) – (٣–٣) باعتبارها الصورة الأولية لمشكلة برمجة خطية.

والصورة المقابلة لهذه الصورة الأولية هى:

$$\min (\lambda \bar{R}) \quad (٣-٤)$$

بشرط أن تكون:

$$\lambda \geq \left\{ \frac{\partial}{\partial R_1} \quad \frac{(P_1 - C_1) R_1}{1+\delta} \right\} \quad (٣-٥)$$

$$\lambda \geq \left\{ \frac{\partial}{\partial R_2} \quad \frac{(P_2 - C_2) R_2}{1+\delta} \right\} \quad (٣-٦)$$

$$0 \lambda \geq \quad (٣-٧)$$

حيث تكون λ هى مضاعف لاجرانج

وطبقاً لنظريـــة كـــون– طـــاكر Kuhn – Tucker (Dorfman et al, 1958)، فإن الحصول على برنامج للإنتاج الأمثل بحيث يشمل الإنتاج فـــى كلتا الفترتين يتضمن أن تكون اللامتساويات (٣–٢) و(٣–٥) و (٣–٦) فعالة (أى تأخذ شكل متساويات) وأن تكون λ موجبة.

وعلى ذلك، فإنه بتحويل اللامتساويات فى (٣–٢)، (٣–٥)، (٣–٦)، (٣–٧) تطبيقا لنظرية كون– طاكر وإيجاد المشتقات الجزئيـــة فـــى (٣–٥)

و (٣-٦) نحصل على:

$$R_1 + R_2 = \bar{R} \qquad (٣-٢)'$$

$$\lambda = \frac{(P_2 - C_2 - R_1 f_{.1})}{(1+\delta)} \qquad (٣-٥)'$$

$$\lambda = \frac{(P_2 - C_2 - R_2 f_2)}{(1+\delta)^2} \qquad (٣-٦)'$$

$$\lambda = 0 \qquad (٣-٧)'$$

مع ملاحظة أن الطرف الأيمن للمعادلتين (٣-٥)' و (٣-٦)' هو القيمة الحالية للفرق بين الإيراد الحدى (MR) والتكلفة الحدية (MC)

أى إن القيمة الحالية للإيراد الحدى – القيمة الحالية للتكلفة الحديـــة = مضاعف لاجرانج

أو القيمة الحالية للإيراد الحدى = القيمة الحالية للتكلفة الحدية + λ (٣-٨)

ومن ثم فإن الشرط (٣-٧) والشرط الضرورى لبرنامج الإنتاج الأمثل للمورد القابل للنفاد الموضحة فى (٣-٨) تعنى أن

القيمة الحالية للإيراد الحدى > القيمة الحالية للتكلفة الحدية (٣-٩)

وهكذا فإن هناك اختلافاً أساسيًا بين حالة توازن برنامج الإنتاج للمورد القابل للنفاد المبينة فى (٣-٩) والحالة المماثلة لمورد متجدد فى ظل المنافسة وهى المعادلة المشهورة والمبينة فى (٣-١٠).

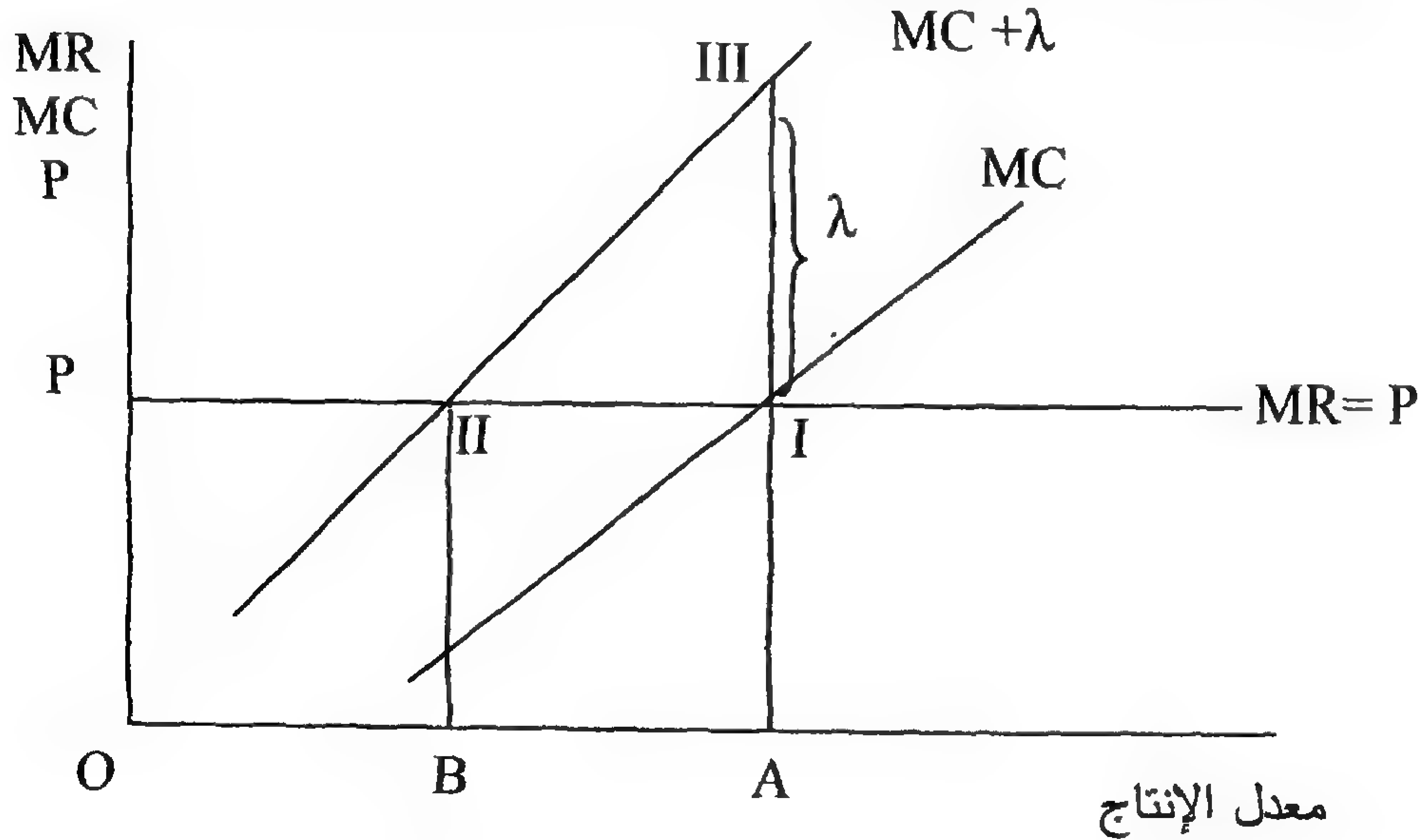
القيمة الحالية للإيراد الحدى = القيمة الحالية للتكلفة الحدية (٣-١٠)

ومقارنة (٣-٩) مع (٣-١٠) تمكننا من تفسير مضاعف لاجرانج (λ)

باعتباره علاوة الاستنفاد أو الندرة. والمعلمة λ لها قيمة محددة تساوى صفرًا فى حالة الموارد المتجددة؛ وتزداد بالنسبة والتناسب مـع معـدل الاسـتنفاد للموارد غير المتجددة.

ومن المفيد أن نلاحظ من (٣-٥) و (٣-٦) أعلاه أن هناك علاقـة سلبية بين علاوة الاستنفاد أو الندرة λ، وبين المعدل الاجتماعى لخصم الزمن (δ). وهكذا، فإنه كلما ازداد تفضيل المجتمع للحاضر على المستقبل أى كلما ارتفع معدل الخصم (δ) قلت علاوة الاستنفاد أو الندرة (λ أقل)- مـع بقـاء الظروف الأخرى كما هى وفى هذه الحالة، فإن المجتمع سيميل إلى اسـتنفاد المورد فى الوقت الحاضر.

ويمكن تصوير الفرق بين نقطة توازن الإنتاج بالنسبة لمورد قابـل للاستنفاد وبين تلك الخاصة بمورد متجدد عن طريق الرسم البيانى التالى:



وفى الرسم البيانى السابق، قمنا بتصوير حالة دولة صـغيرة، حيـث حصة الدولة من الإنتاج العالمى للمورد هى من الصغر بحيث لا تؤثر على

سعر السوق. والنقطة (I) هى نقطة التوازن لحالة مورد متجدد (غير قابل للنفاد). وفى هذه الحالة، فإن $\lambda = o$ ويكون معدل الإنتاج هو OA. إذا ما سمحنا بعلاوة استنفاد (أى $\lambda > o$)، فإننا سنحصل على نقطة التوازن (II) حيث معدل الإنتاج $OB < OA$. ومن ثم فإن AB قد تكون مقياسًا لمدى الإفراط فى الإنتاج من المورد القابل للنفاد، وفى النهاية، عندما تصل AB إلى الصفر، فإن OA تتساوى مع OB وتتطابق النقطة I. وعندئذ فإن OB يكون هو معدل الإنتاج الذى يوازن بين رفاهية الجيل الحالى والجيل القادم.

وهذا النموذج الذى تم وضعه أعلاه له مضامين واضحة بالنسبة للسياسة الاقتصادية. أولاً، من منظور التنمية المستدامة، فإن الناتج الفعلى من مورد قابل للنفاد ينبغى أن يتم تعديله بواسطة المعامل

$$\square = 1 - \frac{AB}{OA} = \frac{OB}{OA} \qquad (١١-٣)$$

ولهذا انعكاسات واضحة على تقديرات الناتج المحلى الإجمالى وما تتضمنه بالنسبة إلى الرفاهية. وثانياً، فإنه يمدنا بأساس نظرى صلب لتسعير الطاقة الهيدروكربونية – وليس البترول فقط. وقد كانت هذه على الدوام إحدى النقاط الخلافية الشائكة بين مصر والبنك الدولى. حيث كان البنك يصر دائمًا على أن أسعار الطاقة فى مصر تعانى من اختلال كبير، بمعنى أن أسعار الطاقة المحلية أقل من الأسعار العالمية. وكجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى تم النص على تصحيح هذا الاختلال.

ويبدو خطأ وصفية البنك هذه لسياسة الطاقة فى مصر واضحا فى ضوء النموذج الوارد أعلاه. إذ إنه حتى لو افترضنا أن الأسعار العالمية للبترول تعكس ندرته الحقيقية، (وهو افتراض مبالغ فيه بالفعل)، فإنها قد لا تكون هى المعيار السليم لتصحيح الاختلالات فى مصر، ويرجع هذا ببساطة إلى أن البترول أكثر ندرة فى مصر مما هو عليه فى العالم أجمع – حيث إن

معدل الاستنفاد فى مصر يبلغ أربعة أمثال ما هو عليه بالنسبة للعالم ككل (انظر جدول م ٣-١). وينتج من هذا أن الأسعار العالمية قد لا تعبر بصدق عن الندرة الحقيقية للبترول في حالة مصر. ولا يغير من هذه النتيجة كون البترول من السلع القابلة للتجارة.

جدول م ٣-١ معدل استنفاد البترول

	مصر	العالم
(١) الاحتياطيات (بالألف برميل)	٣٥٠٠٠٠٠	١٠٢٣٦٦٨٢٧٠
(٢) الإنتاج (بالألف برميل / سنة)	٣١٣٩٠٠	٢٣٨٨٥٨١٩
(٣) معدل الاستنفاد [=(٢) + (١)]	٠,٠٩	٠,٠٢٣

ملاحظات

* ١٩٩٩/٢/١

** ١٩٩٧

المصدر: Oil & Gas Journal, 29. Dec. 1999

ملحق (٤)- تسعير الطاقة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى: المنتجات البترولية والغاز الطبيعى.

تم النص على الإجراءات الخاصة بتعديل أسعار الطاقة فى اتفاق قرض التكيف الهيكلى المعقود مع البنك الدولى باسم SAL I (World Bank, 1991: PP 25-6) وطبقًا لهذا الاتفاق، أعربت الحكومة عن عزمها فى تغيير المتوسط المرجح للأسعار المحلية للمنتجات البترولية والغاز الطبيعى بحيث تعكس الأسعار المعادلة لنظيراتها فى التجارة الدولية، وكذلك تعديل أسعار الكهرباء لتغطى التكلفة طويلة الأجل بحلول شهر يونية ١٩٩٥. وكان القصد من تلك التعديلات ليس مجرد تخفيض إعانات الدعم لقطاع الطاقة، ولكن أيضًا تخفيض الدعم فيما بين المنتجات وبعضها بعضًا.

وطبقًا للمعادلة التى اتفق عليها مع البنك الدولى، فإن تحويل الأسعار المحلية إلى الأسعار المعادلة لها دوليًا سيقوم على أساس سعر الصرف فى

السوق وقت اتخاذ الإجراء بزيادة الأسعار. وفى حالة المنتجات البترولية فإن أسعار نظيراتها الداخلة فى التجارة الدولية ستوضع على أساس المتوسط المتحرك لأحدث أسعار البترول فوب إيطاليا والمنشورة فى خلال الشهور الاثنى عشر السابقة (وعند الضرورة فوب شمال غرب أوروبا) وفقا لما هو منشور بواسطة بلات (Platt's). وباعتبار أن المنتجات تسليم معمل التكرير ينبغى أن تسعر بحيث تعكس عدم التمييز بين الأسواق المحلية والدولية فإنه يلزم طرح تكاليف النقل من الأسعار المعادلة دوليًا فى حالة التصدير وإضافتها فى حالة الاستيراد [١]. ومن ثم فإنه بالنسبة لكل منتج على حدة تكون صيغة حساب المعادلات الدولية لأسعار منتجات الطاقة كما يلى.

صيغ زيادات الأسعار للمنتجات البترولية والغاز الطبيعى:

١) البنزين الممتاز	= البنزين الممتاز (فوب) إيطاليا – (البنزين الممتاز فوب شمال غرب أوروبا – البنزين العادى شمال غرب أوروبا[٢])
٢) البنزين العادى	= متوسط البنزين الممتاز فى (١) والنافتا فوب إيطاليا.
٣) البوتاجاز	= البوتاجاز فوب إيطاليا
٤) الكيروسين	= كيروسين النفاثات فوب إيطاليا – ٥ دولار / للطن[٣]
٥) السولار	= السولار فوب إيطاليا.
٦) المازوت	= مازوت ٣,٥% نسبة كبريت فوب إيطاليا
٧) زيت الديزل	= ٨٥% سولار + ١٥% مازوت
٨) الغاز الطبيعى	= معادل المازوت (سعر المازوت زائد علاوة ٢٠%)

والهدف هو إلغاء الفرق بين الأسعار السائدة عند بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى عام ١٩٩٠ والأسعار المستهدفة (أسعار معادلات المنتجات البترولية الداخلة فى التجارة الدولية أو التكلفة

الحدية طويلة الأجل بالنسبة إلى الكهرباء) على خطوات سنوية قوام كل ست نقاط مئوية حتى نهاية يونيو ١٩٩٥. وكانت الخطوة الأولى في شهر مايو ١٩٩٠، عندما تمت زيادة أسعار المنتجات البترولية بنسبة ٤٣٪، وتمت زيادة أسعار الكهرباء بنسبة ٣٨٪، ويبين الجدول م ٤-١ التنفيذ الفعلي لتعديل أسعار الطاقة منذ عام ١٩٩٠.

جدول الملحق م ٤-١

تطور الأسعار المحلية للطاقة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى

التاريخ	المتوسط المرجح لأسعار المحلية المنتجات البترولية، وأسعار الغاز الطبيعي	متوسط أسعار الكهرباء
مايو ٩٠	ارتفع بنسبة ٤٣%	زيادة بنسبة ٣٨% تتعدى هدف ٤٥% من التكلفة الحدية طويلة الأجل الذى حدده برنامج الإصلاح الاقتصادى.
٣مايو٩١	زيادة بنسبة ٥٠%، رفعت أسعار الكهرباء إلى ٦٠% من التكلفة الحدية طويلة الأجل (بسعر صرف السوق الأولية ٣,٢ جنيهات للدولار)	
مايو ٩١	تمت الزيادة إلى نسبة ٤٦% من الأسعار العالمية*.	
٤يناير٩٢	تم رفعه إلى نسبة ٦٩% من الأسعار العالمية بما يتعدى النسبة المطلوبة وقدرها ٥٦%.	
٢٨يونية٩٢	تم رفعه إلى نسبة ٨٠% من الأسعار العالمية بما يتجاوز النسبة المطلوبة وهي ٦٧%	
يوليو٩٢		تمت زيادة الأسعار بنسبة ٣٢% إلى ٦٩% من التكلفة الحدية طويلة الأجل.
١٩ديسمبر٩٢	رفع إلى نسبة ٨٣% من الأسعار العالمية.	
يوليو٩٣		زيادة بنسبة ١٠% لتتعدى الهدف المتفق عليه والذى يبلغ ٨٠% من التكلفة الحدية طويلة الأجل.

ملحوظة: * هبط المتوسط المرجح لأسعار المنتجات البترولية المحلية إلى ما يزيد قليلاً عن ثلث الأسعار العالمية فى فبراير ١٩٩١، بفضل التطورات فى الأسعار فى السوق الدولية للبترول وفى سعر الصرف.

المصدر: تم جمع المعلومات من وثائق مختلفة:

Government of Egypt (GOE), Memorandum of Economic Policy of the Egyptian Government Draft No. 1, March 28, 1991; IMF, 1993 Appendix V P. 47, and GOE Economic Reform and Structural Adyiustment Program (phase II., Letter of Development Palicy, September 3 1993, P. II.

بنود تذكيرية:

طبقًا للبيانات غير المنشورة التى تم الحصـــول عليهـــا مـــن الهيئـــة المصرية العامة للبترول، فإن أسعار المنتجات البترولية ظلت عند مستوياتها الحالية (ديسمبر ٢٠٠٠) والمبينة (فى ص ٢٥٦) منذ عام ١٩٩٢.

والأسعار حاليًا (ديسمبر ٢٠٠٠) منذ التواريخ المشار إليها (القــرش = ٠,٠١ ج م) هى كما يلى: البنزين الممتاز = ١٠٠ قرش للتر، والبنـــزين العادى للتر = ٩٠ قرشًا للمتر (وكلاهما منذ ١٩٩٢/٦/٢٨).الكيروســين = ٤٠ قرشًا للتر. السولار (العادي) = ٤٠ قرشًا للتر، السولار (الكهربـــاء) = ٤٥ قرشًا للتر. زيت الـــديزل = ٣٦ قرشـــا للتـــر (منـــذ ١٩٩٣/٧/١٤)، المازوت= ١٣٠ جنيها للطن المترى (منذ ١٩٩٢/١٢/١٨). الغاز الســـائل= ١٢٠ جنيها لكل طن مترى (منذ ١٩٩١/٥/٣)، الغاز الطبيعـــى = ١٢,٢٥ قرشًا للمتر المكعب (منذ ١٩٩١/١٢/١٨، فيما عدا الشركات المنشأة بموجب قانون الاستثمار الأجنبى حيث يبلغ السعر ٢٨ -٣٠ قرشًا لكل متر مكعب).

ملحق (٥) تقدير التكلفة الحدية طويلة الأجل للكهرباء

كانت زيادة أسعار الكهرباء إلى مستوى التكلفة الحدية طويلة الأجل تشكل أحد المكونات الأساسية فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وفى هذا الملحق، سنقوم بتقدير التكلفة الحدية طويلة الأجل لكل كيلووات/ ساعة من الكهرباء. ويفترض أن الإضافة الأكبر إلى إمدادات الكهرباء القومية ستأتى من التوليد الحراري- إذ إن مجال التوليد الكهرومائى مازال محدودًا نسبيًا بعد بناء قناطر إسنا مؤخرا. كما يفترض أيضًا أن توليد الطاقة النووية قد استبعد تمامًا، فقد توقف برنامج إقامة محطة طاقة نووية. ومن ثم فإن الغرض العملى هو أنه إذا ما رغبنا فى إضافة قدر كبير إلى طاقة توليد الكهرباء فى مصر فإن ذلك يستلزم بناء محطات قوى جديدة.

ومثل هذه المحطات ستقوم بحرق المواد الهيدروكربونية – الغاز الطبيعى والمازوت بصفة رئيسية – لإنتاج الكهرباء.

وينبغي أن تشمل التكلفـــة الإجماليـــة: الوقـــود، والتوليـــد، والنقـــل والتوزيع، والتشغيل والصيانة. وبالإضافة إلى ذلك فإن التكلفـــة ينبغـــى أن تتضمن هامشا لمواجهة الفاقد المعتاد من الكهرباء فى النظام.

(١) تكلفة الوقود:

تستخدم معظم محطات الكهرباء الحرارية فى مصر الغاز الطبيعى وزيت الوقود (المعروف تجاريًا فى مصر باسم المازوت) فى التوليد. أما الأنواع الأخرى من الوقود مثل زيت الديزل وزيت الغاز (المعروف فى مصر باسم السولار) فلا تمثل حاليًا سوى نسبة ضئيلة، يمكن تجاهلها وتستخدم فى أغراض إدارة مولدات الطاقة. ويمثل الغاز الطبيعى نسبة تبلغ ٦٧%، بينما يمثل المازوت نحو ٣٢,٩%. ومن ثم فإننا سنقيم حساباتنا للتكلفة الحدية طويلة الأجل بافتراض أن الغاز الطبيعى يمثل ٨٠% من الوقود بينما يمثل المازوت ٢٠% وهو ما يعكس السياسة الحالية لهيئة كهرباء مصر لإحلال الغاز الطبيعى محل المازوت فى توليد الكهرباء. بوحدات من معادل زيت الوقود (المازوت).

وتتحصل طريقتنا فى القيام أولاً بعمل تقـــديرين منفصـــلين للتكلفـــة الحدية طويلة الأجل لكل كيلووات / ساعة من الكهرباء، ويمثل التقدير الأول التكلفة الاقتصادية للوقود. ويمثل الثانى التكلفة التجارية. وســـتكون التكلفـــة الاقتصادية على أساس الأسعار العالمية للمازوت والغاز الطبيعى [٤] ولمـــا كان حساب الأسعار المحلية طبقًا لمعادلة البنك الدولى يعتمـــد علـــى ســـعر الصرف (انظر قبله) وبمعلومية الأسعار العالميـــة، فـــإن التكلفـــة بالجنيـــه المصرى (العملة المحلية) ستعتمد على سعر الصرف ومن ثم سترتفع مـــع تخفيض قيمة الجنيه.

ونقطة البداية هى تحديد كمية الوقود المطلوب لإنتاج ١ كيلــووات/ ساعة. وطبقا لبيانات هيئة كهرباء مصر، كانت تلك الكمية هى ٠,٢٤١ كجم من معادل المازوت لكل كيلووات/ ســاعة مــن الكهربــاء المولــدة فــى ٩٣/١٩٩٢. ولكنا قمنا باستخدام قيمة ٠,٢٥٥ كجم من معادل المازوت لكل كيلووات/ ساعة، حيث يبدو هذا أكثر اتساقا مع معدل استهلاك الوقود فــى خلال الفترة ٧٩/١٩٨٨ – ٩٢/١٩٩١ [٥]. والبــديل لــذلك هــو اســتخدام ٠,٢٠٩% كجم من الغاز الطبيعى لإنتاج ١ كيلووات/ ساعة من الكهربــاء، نظرًا لأن الكيلو جرام الواحد من الغاز الطبيعى المسال (LNG) يعادل ١,٢٢ كجم من المازوت من حيث القيمة بالسعرات الحرارية.

ومن ثم فإن لدينا مجموعة البيانات التالية للسنة المالية ٩٣/١٩٩٢:

معدل استهلاك الوقود = ٠,٢٥٥ كجم من معادل المازوت / كيلووات ساعة = ٠,٢٠٩ كجم من الغاز الطبيعى المسال/ كيلووات ساعة .

س م = سعر السوق المحلية للمازوت = ١٣٠ جم للطن

س ت = سعر التصدير للمازوت = ١٦,٣٨ دولار / للبرميل = ١٠٧ دولار للطن

س ز = سعر السوق المحلى للغاز الطبيعى = ٠,١٢٢٥ جـم / م٣ = ١٥٠ جم للطن

سعر التصدير للغاز الطبيعى = سعر التصدير لمعــادل المــازوت = ١,٢٢ س ت

القيمة الحرارية للمازوت = ١٨٣٠٠ وحدة حرارية بريطانيــة/ لكــل رطل

القيمة الحرارية للغاز الطبيعى المســال = ٢٢٣٠٠ وحــدة حراريــة بريطانية/ لكل رطل

١ طن = ٢٢٠٤,٦ رطل

١ طن من الغاز الطبيعى = ١٢٤٢ م٣.

(أ) تكلفة الوقود بأسعار السوق المحلية (ق م):

ق م =[٠,٢ × (٠,٢٥٥ × س^{م})+ ٠,٨ × (٠,٢٠٩ × س^{ز})] × ١٠$^{-٣}$

=[٠,٢ × (٠,٢٥٥ × ١٣٠)+ ٠,٨ × (٠,٢٠٩ × ١٥٠)] × ١٠$^{-٣}$

=[٠,٢ × ٣٣,١٥ +٠,٨ × ٣١,٥١) × ١٠$^{-٣}$ = ٠,٠٠٣١٧١ جم

= ٠,٠٠٠٩٤٦ دولار

حيث ق م = تكلفة الوقود بأسعار السوق المحلية

(ب) تكلفة الوقود بأسعار السوق العالمى (ق ت)

ق ت =[٠,٢ ×(٠,٢٥٥ × س^{ت})+٠,٨× (٠,٢٠٩ × ١,٢٢ ×س^{ت})]× ٠$^{-٣}$

=[٠,٢ ×(٠,٢٥٥ × ١٠٧)+٠,٨×(٠,٢٠٩ ×١,٢٢ ×١٠٧)] × ١٠$^{-٣}$

=[٠,٢×٢٧,٢٨٥+ ٠,٨ × ٢٧,٢٨٥] × ١٠$^{-٣}$= ٠,٠٢٧٢٨٥ دولار

= ٠,٠٩١٤٧٤ جم

(٢) (أ) التكلفة الرأسمالية – التوليد

نفترض أن التكلفة الرأسمالية لمحطة بخارية ذات حجم معقول هى ٦٠٠ دولار لكل كيلووات/ ساعة من طاقتها الإنتاجية. ونفترض أيضًا أن متوسط معامل الحمل = ٧٠% (على أساس بيانات هيئة كهرباء مصر من التقرير الإحصائى السنوى ٩٢/١٩٩١ ص ٥٥) فتكون:

التكلفة الرأسمالية لكل كيلووات/ ساعة يتم إنتاجه سنويًا.

= (٦٠٠ دولار / ٣٦٥ × ٢٤ × ٠,٧ = ٠,٠٩٧٨٤٧ دولار

ونفترض أن فترة تشييد المحطة هى ٥ سنوات، كانت المصروفات فيها كما يلى: (على أساس أفضل الممارسات فى هذا المجال).

السنة	% المصروفات	المصروفات / كيلووات	القيمة الحالية للتكلفة مخصومة على أساس١٠%
١	١٠	٠,٠٠٩٧٨٥	٠,٠٠٨٨٩٥
٢	١٥	٠,٠١٤٦٧٧	٠,٠١٠٠٢٤
٣	٣٠	٠,٠٢٩٣٥٤	٠,٠٢٢٠٥٤
٤	٣٠	٠,٠٢٩٣٥٤	٠,٠٢٠٠٤٩
٥	١٥	٠,٠١٤٦٧٧	٠,٠٠٩١١
الإجمالى	١٠٠	٠,٠٩٧٨٤٧	٠,٠٧٠١٣٥

ونفترض أن العمر الإنتاجى لمحطة التوليد البخارية هو ٣٥ سنة. عندئذ يكون المطلوب هو استرداد تكلفة تشييد هذه المحطة على امتداد السنوات من السنة السادسة حتى السنة الأربعين، وهو ما يتطلب حل المعادلة التالية

$$ر / \sum_{٦}^{٤٠} (١,١)^{ن} = ٠,٠٧٠١٣٥$$ حيث ن = عدد السنوات

وحيث ر = التكلفة الرأسمالية لكل كيلووات/ ساعة يتم إنتاجه. وحل المعادلة باستخدام حزمة " لوتس ٣٢١ " (Lotus 123) ينتج ما يلى:

ر = ٠,٠٠٧٢٧٢ دولار / كيلووات / ساعة يتم إنتاجه.

٢) (ب) التكلفة الرأسمالية: للنقل والتوزيع:

نفترض أن تكلفة النقل والتوزيع تبلغ نحو ١٥% تقريبًا من المصروفات الرأسمالية للتوليد(٦) ومن ثم فإن تكاليف النقل والتوزيع ستكون(٧):

= ٠,٠٠٧٢٧٢ × ٠,١٥ = ٠,٠٠١٠٩١ دولار / كيلووات / ساعة

٣) تكلفة التشغيل والصيانة:

يفترض أن تكون هذه التكلفة ١٥% من إجمالى التكلفة الرأسمالية للتوليد والنقل والتوزيع. وبذلك تكون:

(٠,٠٠٧٢٧٢ دولار + ٠,٠٠١٠٩١ دولار) ٠,١٥ = ٠,٠٠١٢٥٤ دولار.

وإذا ما ضممنا العناصر المختلفة للتكلفة معًا، فــإن تكلفــة الكهربــاء تصبح كما يلي:

١.(أ) تكلفة الوقود بأسعار السوق المحلية = ٠,٠٠٠٩٤٦ دولار

١.(ب) تكلفة الوقود بأسعار السوق العالمية = ٠,٠٢٧٢٨٥ دولار

٢.(أ) التكلفة الرأسمالية – التوليد = ٠,٠٠٧٢٧٢ دولار

٢.(ب) التكلفة الرأسمالية – النقل والتوزيع = ٠,٠٠١٠٩١ دولار

٣. التشغيل والصيانة = ٠,٠٠١٢٥٤ دولار

إجمالي التكلفة (أ) بأسعار الســوق المحليــة = ٠,٠١٠٥٦٣ دولار = ٠,٠٣٥٤١٣ جم

(ب) بأسعار السوق العالمية (التكلفــة الاقتصــادية) = ٠,٠٣٦٩٠٢ دولار = ٠,١٢٣٧١٥ جم.

وقد يكون من المفيد مقارنة التقديرات التي تم عليها الحصول أعلاه للتكلفة طويلة الأجل للكهرباء بكل من التكلفة الفعلية للإنتاج ومتوسطا ســعر البيع الكهرباء. فطبقا لبيانات هيئة كهرباء مصر [٨].

- إجمالي تكلفة الإنتاج = ٢١٦٨,١١٩ مليون جم
- إجمالي الكهرباء المولدة = ٤٧٠٩٦,٣ مليون كيلووات/ ساعة
- إجمالي مبيعات الكهرباء = ٤١٩٨٨,٤ مليون كيلووات / ساعة
- متوسط التكلفة لكل ك و س منتج = ٠,٠٤٦ جم
- متوسط التكلفة لكل ك و س مباع = ٠,٠٥٢ جم
- متوسط سعر البيع لكهرباء الجهد الفائق = ٠,٠٦٣ جم
- سعر البيع لشركة مصر للألومنيوم = ٠,٠٦٨ جم

وعلى أساس هذه الأرقام، فإننا يمكن أن نستنتج أن سعر بيع الكهرباء ذات الجهد الفائق في عام ١٩٩٢/٩٣ كان أعلى قليلاً من متوســط التكلفــة

الاقتصادية، - مع أخذ سعر الصرف والأسعار العالمية للوقود في الحسبان. ورغم ذلك، فإنه يبدو أن شركة مصر للألومنيوم قد فرض عليها فعلاً سعر للكهرباء يكاد أن يكون ضعف إجمالي التكلفة بأسعار السوق المحلية للوقود.

ملاحظات:

١) التكلفة هى ٧ دولار/ طن بالنسبة لجنوب أوروبا لكافة المنتجات البترولية فيما عدا غاز البترول المسال (البوتاجاز)، حيث التكلفة هى ٢٠ دولار/ طن

٢) البنزين المصرى الممتاز يعادل البنزين العادى الأوروبى (٩٠% أوكتين). ونظرًا لأن سعر البنزين العادى (فوب) إيطاليا غير معلن، فإن الفرق فى السعر بين البنزين الممتاز والعادى (فوب) شمال غرب أوروبا تم طرحه من سعر البنزين الممتاز (فوب) إيطاليا.

٣) وذلك للتعويض عن فرق الجودة بين كيروسين النفاثات المعلن سعره فى إيطاليا، والكيروسين العادى المنتج فى مصر.

٤) لم يتم تصدير الغاز الطبيعى من مصر حتى الآن (ديسمبر ٢٠٠٠ - تاريخ تقديم المسودة للناشر). ومن ثم فإن سعره العالمى سيعتبر مساويًا للسعر العالمى لمعادل المازوت. أى السعر العالمى لكمية من المازوت لها نفس قيمة السعرات الحرارية التى تنتجها كمية من الغاز الطبيعي. [ومعلوم أن مصر بدأت فى تصدير الغاز الطبيعى المسال مؤخرا - المؤلف].

٥) كان الهبوط من ٠,٢٦٩ كجم من معادل المازوت لكل كيلووات/ ساعة إلى ٠,٢٥٩ كجم من معادل المازوت لكل كيلووات/ ساعة. وكان

معدل الهبوط ١,٢٥% سنويًا. وهو ما تم تطبيقه على ٠,٢٥٩ وهو معدل عام ١٩٩١أ/٩٢. انظر هيئة كهرباء مصر، التقرير السنوى لإحصاءات الكهرباء ١٩٩٢/٩٣ ص٣٢.

٦) هناك مصادر أخرى تستخدم نسبة أعلى. وعلى سبيل المثال فإن الدراسة التى أعدتها وكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) فى عام ١٩٧٩ عن إعانات دعم الطاقة، استخدمت نسبة ٢٥% على أساس مذكرة كالاهان "Electric Power Cost in Egypt" (تكلفة الطاقة الكهربية فى مصر) والمؤرخة ١٩٧٧/٥/١٥. أما سبب استخدامنا لنسبة اقل لتكلفة النقل والتوزيع فإنه يتصل بالتطوير الذى حدث فى الشبكة القومية للكهرباء.

٧) يمكن أن يتم إسقاط هذا، إذا ما أعطيت شركة مصر للألومنيوم الخيار لإنتاج الطاقة الكهربائية التى تحتاج إليها فى داخل مجمعها الصناعى.

٨) هيئة كهرباء مصر، التقرير السنوى لإحصاءات الكهرباء ١٩٩٢/٩٣ ص٤٧ بالنسبة لتكلفة الإنتاج و ص٤٣ لسعر البيع.

مراجع باللغة العربية:

- عبد الله، حسين، ١٩٩٥، " احتمالات الطاقة فى العالم العربى، مع إشارة خاصة لمصر" مؤتمر الاقتصاديين المصريين. القاهرة، ديسمبر.
- عبد الخالق، جوده، ١٩٨٢، " إمكانيات نمو الاقتصاد المصرى فى الثمانينيات فى ضوء تجربة السبعينيات " المؤتمر السابع للاقتصاديين المصريين "، القاهرة، مايو.
- عبد الخالق، جوده، ١٩٩٠، " إدارة النشاط الاقتصادى فى إطار دور فعال للدولة" ورقة قدمت لندوة تطوير دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - فبراير - غير منشورة.
- عبد الخالق، جوده، ١٩٩٠، "المترتبات الاقتصادية للغزو العراقى للكويت: منظور إستراتيجى، " مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، ورقة عمل رقم ١٠، أبريل.
- عبد الرحمن، م.ح.، ١٩٩٢، " دراسة زيادة طاقة إنتاج الصلب فى الشركة المصرية للحديد والصلب إلى ٤٥ر١ مليون طن سنويا مركز إعداد القادة لقطاع الأعمال، أكتوبر.
- أبو زيد، محمد نسيم، ١٩٩٠ "دراسة وتحليل لظروف الشركة المصرية للحديد والصلب وإمكانية التحول من الصب المباشر الى الصب المستمر للبلاطات ". مركز إعداد القادة لقطاع الأعمال، نوفمبر.
- عجاج، محمود، ١٩٩١، "مقارنة اقتصادات تشكيلة المنتجات الحالية

في شركة مصر للألومنيوم بخلطة بديلة." مركز إعداد القادة لقطاع الأعمال، يونيو.

- عساف، محمد، ١٩٩٣، " تخفيض تكلفة الطاقة الكهربائية في الشركة المصرية للحديد والصلب." مركز إعداد القادة لقطاع الأعمال، يونيو.
- الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، النشرة الإحصائية، ١٩٨٥.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. "دراسة سوق العمل في مصر، القطاع الصناعى. القاهرة: الجهاز.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٣، دراسة اتجاهات التصميم في مصر – القاهرة: الجهاز.

مراجع باللغة الإنجليزية

Abdalla H., 1995, 'Prospects of Energy in the Arab World, with Special Reference to Egypt', Conference of Egyptian Economists, Cairo, December.

Abdela'tty Wafa', 1990, *Productivity in Manufacturing*, Preliminary Report S13, CAPMAS Labour Information System Project, December.

Abdel-Khalek, Gouda, 1982, 'Growth prospects of the Egyptian economy in the 1980s in the light of the experience of the 1970s', paper presented to the 7th Conference of Egyptian Economists, 6-8 May.

Abdel-Khalek, Gouda, 1987, *Stabilization and Adjustment Policies and Programmes*; *Country Study, 9 Egypt*, Helsinki, World Institute for Development Economic Research (WTDER).

Abdel-Khalek, Gouda, 1988, 'Income and Price Elasticities of Energy Consumption in Egypt: A. Time-Series Analysis', *Energy Economics*, 10 (1),January.

Abdel-Khalek, Gouda, 1990, 'Managing Economic Activity in the Context of an Effective Role for the Government', a working paper discussed in Symposium on Developing the Government Role in Economic Activity, Center for Economic and Financial Research and Studies, Faculty of Economics, Cairo University, February, mimeo.

Abdel-Khalek, Gouda, 1994, 'Egypt's ERSAP: the Orthodox Recipe and the alternative', in Gouda Abdel-Khalek and Hanaa Kheir-El-Din (eds), Economic *Reform and its Distributive Impact*, Cairo: Dar'Al-Mustaqbal Al-Arabi.

Abdel-Khalek, Gouda, 1998, 'Domestic Public Debt: Magnitude Structure and Consequences', background paper to the Egypt Human Development Report 1997-98, published in *Research Paper Series*.

Abdel-Khalek, G. and R. Tignor (eds), 1982, *The Political Economy of income Distribution in Egypt*, New York: Holmes & Meier.

Ahmed, Sadiq, Amar Bhattacharya, Wafik Grais and Boris Pleskovic, 1985, 'Macroeconomic Effects of Efficiency Pricing in the Public

Sector in Egypt', World Bank Staff Working Papers, No. 726.
Alderman, H. and J. von Braun, 1984, "The Effects of the Egyptian Food Ration and Subsidy System on Income Distribution and Consumption', *IFPRI Report* 45, July.
Amin, Galal, 1987, 'Problems of Economic Adjustment and Development in Egypt', in Said El-Naggar (ed.), *Adjasiment and Development in the Arab Countries* (Arabic), Abu Dhabi; Arab Monetary Fund.
Banuri, Tariq (ed.), 1991, *Economic Liberalization: No Panacea*. The Experience of Latin America and Asia, Oxford: Clarendon Press.
Bator, Francis M., 1958, 'The anatomy of market failure'. *Quarterly Journal of Economics*, August.
Bhagwati, Jagdish, 1986, 'Retkinking Trade Strategy', in John P. Lewis and Valeriana Kallab (eds), *Development Strategies Reconsidered*, New Brunswick, NJ: Transactions Books.
Blejer, Mario 1. and Leonardo Leiderman, 1981, 'A monetary approach to the Crawling-Peg system: theory and evidence', *Journal of Political Economy*, 89(1).
Central Agency for Organization andAdclimstration (CAOA), 1985, *Sratistical* Bulletin, Cairo: CAOA.
CAPMAS, 1978, *General Census of Population and Housing: Population,* Detailed Results, Country Total, Ref. No. 93/15111/1978, Cairo, September.
CAPMAS, 1983, *Statistical Yearbook-Arab Republic of Egypt*, 1952-1982. Cairo; CAPMAS.
CAPMAS, 1985, *A Study of the Labour Market in Egypt*: The Industrial Sector, Cairo: CAPMAS (Arabic).
CAPMAS, 1990, *General Census* 19S6, Final results, vol. 2, Ref. No. 863/90/amt, Cairo.
Cardoso, Eliana, 1996, 'Lessons from the Mexican Crisis for Reforming Economies', ECES Distinguished Lecture Series, Cairo.
Central Bank of Egypt (CBE), Annual Report, various volumes.
Central Bank of Egypt, n.d., Report on Monetary and Credit Conditions,1991/92, submitted to the People's Assembly.
Cline, William and Sidney Weintraub (eds), 1981, *Economic Stabilization in Developing Countries*, Washington; The Brookings

Institution.
Corden, W.M., 1984, 'Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation', *Oxford Economic Papers*, 36.
Davies, Stephen P., Donald C. Mead and James L. Seale Jr,, 1992, 'Small scale manufacturing enterprise in Egypt', *Economic Development and Cultural Change.*
Dervis, K. et al., 1984, 'Policy Analysis of Shadow Pricing. Foreign Borrowing and Resource Extraction in Egypt', WB Staff Working Paper, No. 622,January.
Dorfman, Robert, et al., 1958, *Linear Programming and Economic. Analysis*, New York: McGraw Hill.
Dornbusch. Rudiger, 1973, 'Devaluation, money and nontraded goods', AER, 63(3), December.
Dornbusch, Rudiger and F. Leslie C. Helmers (eds), 1988, *The Open Economy, Tools for Policymakers in Developing Countries*, New York: Oxford University Press for the World Bank.
El-Edel, Reda, 1982, Impact of Taxation on Income Distribution: An Exploratory Attempt to Estimate Tax Incidence in Egypt', in Gouda Abdel-Khalek and Robert Tignor (eds), The Politic al Economy of Income Distribution in Egypt, New York: Holmes & Meier Publishers, Inc.
El-Sheikh, Salah I., 1980, 'An Econometric Model of Egypt', Ph.D. thesis, Queen's University, Kingston, Ontario, Canada.
Fishlow, Albert, 1991, 'Some Reflections on Comparative Latin American Economic Performance and Policy', in Banuri (ed.).
Gelb, Alan and Associates, 1988, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* New York: Oxford University Press for the World Bank.
Girvan, Norman, 1980, 'Swallowing the IMF medicine in the Seventies', *Development Dialogue,* 2.
Grjotheim, K. and B.J. Welch, 1980, *Aluminum Smelter Technology-: A Pure and Applied Approach*, Dusseldorf; Aluminilim-Verlag.
Hafidoussa, Heba, 1992, 'The Burden of Pub lie Sector Employment and Remuneration: the Case of Egypt", in Wouter van Ginneken (ed.), *Government and its Employees: Case Studies for Developing Countries*, published by Avebury for ILO.
Handoussa, Heba, 1991, 'Refom Policies in Egypt's Manufacturing

Sector', ch.4 in Heba Handoussa and J. Potter (edis), *'Employment and Structural Adjustment; Egypt in the 1990s*, Cairo: AUC Press.
Hansen, Bent, 1991, *The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Egypt and Turkey'*, Oxford; Oxford University Press for the World Bank.
Hansen, Beat and Samir Radwan, 1982, *Employment Opportunities and Equity in Egypt*, Geneva: ILO.
Helleiner, Gerald K., 1985, 'Stabilization Policies and the Poor', Working Paper No. B.9, Dept. of Economics, University of Toronto, April.
IMF, 1985, 'ARE: Staff Report for 1985 Article IV Consultations', SM/85/17,24 June.
IMF, 1991, 'Arab Republic of Egypt; Staff Report for the 1991 Article IV Consultation and Request for Stand-by Arrangement', 26April.
IMF, 1993, 'Arab Republic of Egypt: Staff Report for. the 1993 Article IV Consultation and Request for Extended Arrangement', August 24.
IMF, 1997, 'Arab Republic of Egypt: Staff Report for First Review Under the Stand-By Arrangement', 18 March.
ltoh, Motoshige and Karubara Kiyono, 1988, 'Foreign Trade arid Direct Investment', in Ryutaro Kominya et al. (eds), *Industrial Policy in Japan*, New York Academic Press.
Jansen, Karel(ed.), 1983, *Monetarism, Econumic Crisis and the Third World*, London: Frank Cass.
Jones, Leroy P., 1981, 'Executive Summary: improving the Operational Efficiency of Public Industrial Enterprise in Egypt', prepared for US AID, Cairo, September, 'mimeo:
Katseli, LouksiT., 1985, 'Devaluation: a critical appraisal of the SMF's policy prescriptions', ARE. 73,2.
Killick, Tony (ed.), 1985, *The Quest for Economic Stabilization: the IMF and the Third World*, London: Gower.
Korayem, Karima, 1982, 'Distributing disposable income and the impact of eliminating food subsidies in Egypt', *Cairo Papers in the. Social Sciences*.5, Monograph 2 (April 1982).
Korayem, Karima, 1986. *The impact of Economic Adjustment Policies on the Vulnerable Families and Children in Egypt*, The Third World

Forum, Middle East Office and UNICHF (Egypt).
Korayem, Karima, 1993, *Structural Adjustment and Reform Policies in Egypt; Economic and Social Implications*, United Nations, The Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 21 October.
Krueger, Anne O., 1978, *Liberalization Attempts and Consequences.* Cambridge, Mass.' Ballinger.
Krueger, Anne 0., 1986. 'Problems of Liberalization', in A. Choksi and D. Papageorgiou (eds), *Economic Liberalization in Developing Countries*, Oxford: Basil Blackwell.
Krugman, Paul R., 1986, Introduction: New Thinking about Trade Policy', in Krugman (ed.), *Strategic Trade Policy and the New Internasional Economics*, Cambridge, Mass.: MIT Press.
Leibenstein, Harvey, 1978, *General X-Efficiency Theory and Economic Development*, New York: Oxford University Press.
Linder, Staffan B., 1961, *An Essay on Trade and Transformation*, New York: John Wilily & Sons.
Little, Ian M.D., Tiber Scitovsky and Maurice F.Scott, 1970, '*Industry and Trade in Some Developing Countries: A Comparauve, Study*, New York; Oxford University Press.
Maciejewski, Edwar B., 1983, "'Real" effective exchange rate indices: a re- examination of the major, conceptual and methodological issues', *IMF Staff Papers*, 30(3), 1984, September.
Massad, Carlos and Roberto Zahler, 1984, 'The adjustment process m the' eighties; the need for a global approach', *CEPAL Review*, 23.
McKinnon, Ronald 1., 1973, *Money' and Capital in Economic Development*, Washington, DC: The Brookings Institution.
Mc Kinnon, Ronald I., 1991, *The Order of Economic Linearization: Financial Control in the Transition to a Market Economy*, Blatimore and London; The Johns Hopkins University Press.
Michaely, M. et al. 1991, *Lessons of Experience in the Developing World*, vol. 7 in Demetris Papageorgiou et al. (eds), *Liberalizing Foreign Trade*, Cambridge, Mass.: Basil BlackwelL
Ministry of Industry, 1986, *Reform of the Price System for Public Enter prises*. Cairo, mimeo.
Ministry of Industry, 1998. Industry and Industrial Investment

Incentives in Egypt, (prepared by Salwa Soliman et al.), Cairo: The Ministry. (Arabic).

Pack Howard and Larry E. Westphal, 1986, 'Industrial strategy and technological change: theory vs. reality'. *Journal of Development Economics*, 22(1)

Papanek, Gustav, 1981, *Industrial Development in Egypt: An Overview*, prepared for USAID, Cairo, August.

Ramos, Joseph, 1985, 'Stabilization and adjustment policies in the Southern cone, .1974-83', *CEPAL* Review, 25.

Sachs, Jeffery , 1996, 'Achieving Rapid Growth: the Road Ahead for Egypt', *Distinguished Lecture Series 3, ECES*, Cairo.

Salvatore, Dominick, 1995, *International Economics*, 5th eel. Engelwood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Scitovsky. Tibor, 1954, 'Two Concepts of External Economies', *Journal of Political Economy,* 62(2).

Shafik, Nemat, .1992, .'Private investment and public policy; the Egyptian case', Ch. 4 in Ajay Chibbar, Mansour Dailami and Nemat Shafik (eds), *Reviving Private Investment in Developing Countries: Empirical Studies and Policy Lessons*, Amsterdam and London: North-Holland.

Sisson, Charles A., 19S6, 'Fund-Supported Programs and Income Distribution in LDEs\ *Finance and Development,* vol. 23, no. I (March)

Taylor, Lance, 1991, 'Economic Openness: Problems to the Century's End', in Banuri (ed.).

Ten Kate, Adriaan, 1992, 'Trade liberalization and economic stabilization-in Mexico: lessons of experience', *World Development*, 20 (5).

US AID ,1979, 'Food and Energy Subsidies in 1979', Cairo, mimeo.

Williamson, John ,1982, *The Lending Policies of the International Monetary Fund*, Washington, DC: Institute for International Economics.

Williamson, John, 1983, 'On seeking to improve IMF conditionality', AER, 73(2), May.

World Bank, 1983 *ARE; Issues of Trade Strategy and investment Planning*, Report No. 4136-EOT, 14 Jan.

World Bank, 1984, *Investment Plan Review: Industrialization in Egypt, Performance and Policies*, Washington, DC, October.
World Bank, 1985, ARE: *Current Economic Situation and Medium Term Prospect.* Washington, DC, 18 March.
World Bank, 1987, *Egypt: Review of the finances of the. Decentralized Public Sector,* Report No. 6421 - EOT, 2 volumes, Washington, DC, March.
World Bank, 1990a. *Poverty Alleviation and Adjustment in Egypt*, Washington, DC.
World Bank, 1990b, The *Middle East Crisis: Possible Consequences for the Global Economy*, Washington, DC, mimeo.
World Bank, 1991, *Report and Recommendations of the President of IBRD to the Executive Board on a Proposed SAL in an Amount Equivalent to US$300 billion to the ARE*, Report No. P-5560-EGT.
World Bank, 1992, *Egypt: Financial Policy for Adjustment and Growth*, Report No. 10790/EGT, 3 volumes (30 October).
World Bank, 1993, *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, Oxford University Press for the World Bank.
World Bank, 1995, *Arab Republic of Egypt, EGYPT-Into the Next Century,* Washington, DC: The World Bank, 2 volumes, 26 May.
World Bank, 1997, *Arab Republic of Egypt. Country- Economic Memorandum,* Washington, DC: The World Bank. 4 volumes.
World Bank, 1998, *World Development indicators* 1998. CD-ROM.
Zaytoun, MohayaA., 1991, 'Earnings and the Cost of Living: An Analysis of Recent Developments in the Egyptian Economy', in Handoussa and Potter (eds).

المؤلف فى سطور :

جـودة عبد الخـالـق

يعمل أستاذاً للاقتصاد فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى جامعة القاهرة، وهو يحمل درجة دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد من جامعة ماكمستر (كندا). وقد عمل مستشاراً لعدد من المؤسسات والهيئات المختلفة، ضمت جهاز تخطيط الطاقة بمصر، والبنك الأهلى المصرى، كما عمل خبيراً استشارياً مع الأمم المتحدة [اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (ESCWA) وجامعة الأمم المتحدة (UNU) ومجلس السكان والمركز الدولى لبحوث التنمية (IDRC)] . وقد كان زميلاً زائراً رئيسياً فى جامعة جونز هوبكنز، وأستاذاً زائراً فى جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلوس - كما عمل كخبير ممتاز فى البنك الدولى.

وله عديد من المؤلفات والكتابات منها الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر، وسياسات التثبيت والتكيف والبرامج، بالإضافة إلى مقالات كثيرة فى أوراق القاهرة فى العلوم الاجتماعية

(مجلة فصلية تصدر عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة) ومجلة مصر المعاصرة، واقتصادات الطاقة، والمشكلات الاجتماعية.

وفى هذا الدراسة الحيوية التى جاءت فى حينها، يتناول المؤلف تحليل أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى مصر على مستويين متمايزين: المستوى الكلى والمستوى الجزئى. فعلى المستوى الكلى، يقوم بتحليل آثار برنامج الإصلاح على متغيرات تتضمن أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والدين العام المحلى، والميزان التجارى، وعجز الموازنة، والتضخم. وطبقًا لما يذكره المؤلف فإن التتابع الخاطئ لإجراءات الإصلاح وعدم وجود مكّون للسياسة الصناعية يعتبران من الأسباب المثيرة للقلق بشأن ما قد يؤدى إليه برنامج الإصلاح الاقتصادى من تقويض أو إهدار

للتصنيع، كما يبدو أن تنبؤاته بشأن ازدياد العجز التجارى مع ما يصحبه من ضغط على الجنيه، وتصاعد الدين المحلى، قد دعمتها التطورات الأخيرة، والمناقشات حول السياسات فى مصر.

وهذا الكتاب سيكون مفيداً ومضيفًا لمعلومات الممارسين، وصانعى السياسات الباحثين فى الاقتصاد، والاقتصاد الصناعى، واقتصادات الطاقة واقتصادات التنمية ودراسات المناطق. كما أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى قد يستفيدان أيضًا من هذه الدراسة ونتائجها فى رسم وتصميم حزم الإصلاح فى المستقبل.

المترجم فى سطور :

سمير كريم

كان يعمل وكيلاً أول لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولى فى خلال فترة النصف الثانى من عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات، قبل أن ينتخب مديراً تنفيذياً وعضوا بمجلس إدارة بنك التنمية الأفريقى ممثلاً لمصر وجيبوتى، حيث عمل لمدة اثنى عشر عاماً.

وفى أثناء رحلة العمل الرسمية الطويلة بوزارة الاقتصاد حمل عبء المفاوضات مع أغلب دول شرق أوربا، ثم مع مؤسسات التمويل الدولية المختلفة مثل البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى وصناديق التنمية العربية وصندوق الأوبك مما أكسبه خبرة تفاوضية واسعة كان لها أكبر الأثر فى عمله بعد ذلك.

هذا إلى جانب قيامه بالتدريس فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة التى حصل منها على ماجستير فى إدارة الأعمال، فضلا عن دراسته العليا بالخارج بعد أن حصل على شهادته الجامعية الأولى من كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٥٢ .

وقد قام بترجمة عدد كبير من التقارير والمؤلفات الاقتصادية كان من أهمها "الاقتصاد الدولى الحديث" من تأليف جان هوجيندرون، وويلسون براون، وكان آخرها عن ترويض النمور من تأليف روبرت جران عن الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا فى عام ١٩٩٧ .

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومـى للترجمـة مشـروع تنميـة ثقافيـة بالدرجـة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التـوازن بين المعـارف الإنسـانيـة فى المجـالات العلمـيـة والفنيـة والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١ - اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢ - الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣ - التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
٤ - كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
٥ - ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦ - اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧ - العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨ - مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩ - التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠ - خطاب الحكاية	چيرار چينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١ - مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢ - طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣ - ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤ - التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥ - الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦ - أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : بإشراف / أحمد عتمان
١٧ - مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨ - الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩ - الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠ - قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١ - خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
٢٢ - مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣ - تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤ - ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥ - مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦ - دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧ - التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨ - رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩ - الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠ - الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣١ - مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢ - الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣ - التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣٤ - الرواية العربية	روجر آلن	ت : حصة إبراهيم المنيف
٣٥ - الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

٣٦ – نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
٣٧ – واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
٣٨ – نقد الحداثة	آلن تورين	ت : أنور مغيث
٣٩ – الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
٤٠ – قصائد حب	آن سكستون	ت : محمد عيد إبراهيم
٤١ – ما بعد المركزية الأوربية	بيتر جران	ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد
٤٢ – عالم ماك	بنجامين باربر	ت : أحمد محمود
٤٣ – اللهب المزدوج	أوكتافيو پاث	ت : المهدى أخريف
٤٤ – بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
٤٥ – التراث المغدور	روبرت ج دنيا – جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
٤٦ – عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
٤٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ١	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨ – حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتى
٤٩ – الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
٥٠ – ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت . محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١ – مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	ت : محمد أبو العطا
٥٢ – العلاج النفسى التدعيمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣ – الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	ت : مرسى سعد الدين
٥٤ – المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت . محسن مصيلحى
٥٥ – ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
٥٦ – الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت . محمود على مكى
٥٧ – الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨ – مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
٥٩ – المحبرة	كارلوس مونييث	ت : السيد السيد سهيم
٦٠ – التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
٦١ – موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢ – لذّة النّص	رولان بارت	ت : محمد خير البقاعى .
٦٣ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٢	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤ – برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	ت : رمسيس عوض .
٦٥ – فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت : رمسيس عوض .
٦٦ – خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧ – مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدى أخريف
٦٨ – نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
٦٩ – العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠ – ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١ – السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	ت : حسين محمود

٧٢ – السياسى العجوز	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلى
٧٣ – نقد استجابة القارئ	چين . ب . تومبكنز	ت . حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤ – صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيميونوڤا	ت : حسن بيومى
٧٥ – فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
٧٦ – چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
٧٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨ – العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
٧٩ – شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	ت : سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠ – بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمرى
٨١ – الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوى
٨٢ – مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت : محمود السيد على
٨٣ – مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالى
٨٤ – موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥ – منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت : عبد الرازق بركات
٨٦ – طول الليل	جمال مير صادقى	ت : أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧ – نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العنانى
٨٨ – الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩ – الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠ – وسم السيف (قصص)	نخبة من كُتاب أمريكا اللاتينية	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١ – المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢ – أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	ت : نادية جمال الدين
٩٣ – محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤ – الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوى
٩٥ – مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦ – ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧ – هوية فرنسا (المجلد الأول)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
٩٨ – الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩ – تاريخ السينما العالمية	ديڤيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠ – مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحى
١٠١ – النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢ – السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣ – قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤ – أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوى
١٠٥ – مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	ت : عبد العزيز شبيل
١٠٦ – الأدب الأندلسى	د. ماريا خيسوس روبييرامتى	ت : أشرف على دعدور
١٠٧ – صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة	ت : محمد عبد الله الجعيدى

١٠٨ – ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من النقاد	ت : محمود على مكى
١٠٩ – حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠ – النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١ – المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢ – الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣ – راية التمرد	سادى پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤ – مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت : نسيم مجلى
١١٥ – غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
١١٦ – امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧ – المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨ – النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩ – النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنبل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠ – الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
١٢١ – الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندى ، وإيزابيل كمال
١٢٢ – نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣ – الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نينل الكسندر وفنادولينا	ت: أنور محمد إبراهيم
١٢٤ – الفجر الكاذب	چون جراى	ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥ – التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديڤى	ت : سمحه الخولى
١٢٦ – فعل القراءة	ڤولڤانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧ – إرهاب	صفاء فتحى	ت : بشير السباعى
١٢٨ – الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩ – الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠ – الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقى جلال
١٣١ – مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢ – ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣ – الخوف من المرايا	طارق على	ت : طلعت الشايب
١٣٤ – تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥ – المختار من نقد ت. س. إليوت (ثلاثة أجزاء)	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦ – فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧ – مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية	چوزيف مارى مواريه	ت : كاميليا صبحى
١٣٨ – عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تارونى	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩ – پارسيڤال	ريشارد ڤاچنر	ت : مصطفى ماهر
١٤٠ – حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبورى
١٤١ – اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية
١٤٢ – الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومى
١٤٣ – قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديريك لايدار	ت : عدلى السمرى
١٤٤ – صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدونى	ت : سلامة محمد سليمان

١٤٥ – موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	ت : أحمد حسان
١٤٦ – الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	ت : على عبد الرؤوف البمبى
١٤٧ – خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	ت : عبد الغفار مكاوى
١٤٨ – القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إمبرت	ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩ – النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٥٠ – التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	ت: منيرة كروان
١٥١ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٢ – عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكُتاب	ت : محمد محمد الخطابى
١٥٣ – غرام الفراعنة	فيولين فانويك	ت : فاطمة عبد الله محمود
١٥٤ – مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	ت : خليل كلفت
١٥٥ – الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسى
١٥٦ – المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	ت : مى التلمسانى
١٥٧ – خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	ت : عبد العزيز بقوش
١٥٨ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٩ – الإيديولوجية	ديفيد هوكس	ت : إبراهيم فتحى
١٦٠ – آلة الطبيعة	بول إيرليش	ت : حسين بيومى
١٦١ – من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	ت : زيدان عبد الحليم زيدان
١٦٢ – تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	ت : صلاح عبد العزيز محجوب
١٦٣ – موسوعة علم الاجتماع ج ١	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
١٦٤ – شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	ت : نبيل سعد
١٦٥ – حكايات الثعلب	أ . ن أفانا سيفا	ت : سهير المصادفة
١٦٦ – العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	ت : محمد محمود أبو غدير
١٦٧ – فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	ت : شكرى محمد عياد
١٦٨ – دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	ت : شكرى محمد عياد
١٦٩ – إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	ت : شكرى محمد عياد
١٧٠ – الطريق	ميغيل دليبيس	ت : بسام ياسين رشيد
١٧١ – وضع حد	فرانك بيجو	ت : هدى حسين
١٧٢ – حجر الشمس	مختارات	ت : محمد محمد الخطابى
١٧٣ – معنى الجمال	ولتر ت . ستيس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤ – صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	ت : أحمد محمود
١٧٥ – التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦ – نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
١٧٧ – أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	ت : حصة إبراهيم منيف
١٧٨ – مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	ت : محمد حمدى إبراهيم
١٧٩ – حكايات أيسوب	أيسوب	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠ – قصة جاويد	إسماعيل فصيح	ت : سليم عبدالأمير حمدان
١٨١ – النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت . ب . ليتش	ت : محمد يحيى

١٨٢ - العنف والنبوءة	و . ب . ييتس	ت : ياسين طه حافظ
١٨٣ - چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	ت : فتحى العشرى
١٨٤ - القاهرة .. حالمة لا تنام	هانز إيندورفر	ت : دسوقى سعيد
١٨٥ - أسفار العهد القديم	توماس تومسن	ت : عبد الوهاب علوب
١٨٦ - معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل أنوود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧ - الأرضة	بزرج علوى	ت : علاء منصور
١٨٨ - موت الأدب	ألفين كرنان	ت : بدر الديب
١٨٩ - العمى والبصيرة	پول دى مان	ت : سعيد الغانمى
١٩٠ - محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	ت : محسن سيد فرجانى
١٩١ - الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	ت : مصطفى حجازى السيد
١٩٢ - سياحت نامه إبراهيم بك جـ١	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
١٩٣ - عامل المنجم	بيتر أبراهامز	ت : محمد عبد الواحد محمد
١٩٤ - مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى	مجموعة من النقاد	ت : ماهر شفيق فريد
١٩٥ - شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
١٩٦ - المهلة الأخيرة	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
١٩٧ - الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	ت : جلال السعيد الحفناوى
١٩٨ - الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩ - تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداوى	ت : جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠ - ضحايا التنمية	جيرمى سيبروك	ت : فخرى لبيب
٢٠١ - الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٢٠٢ - تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٤	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣ - الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	ت : جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤ - تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	ت : أحمد محمود هويدى
٢٠٥ - الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى - سفورزا	ت : أحمد مستجير
٢٠٦ - الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	ت : على يوسف على
٢٠٧ - ليل إفريقى	رامون خوتاسندير	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٠٨ - شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	ت : محمد أحمد صالح
٢٠٩ - السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٠ - مثنويات حكيم سنائى	سنائى الغزنوى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١ - فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	ت : محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢ - قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١٣ - مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر	ريمون فلاور	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢١٤ - قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	ت : محمد محمود محى الدين
٢١٥ - سياحت نامه إبراهيم بك جـ٢	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢١٦ - جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٧ - مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت	ت : نادية البنهاوى
٢١٨ - رايولا	خوليو كورتازان	ت : على إبراهيم على منوفى

٢١٩ – بقايا اليوم	كازو ايشجورو	ت : طلعت الشايب
٢٢٠ – الهيولية فى الكون	بارى باركر	ت : على يوسف على
٢٢١ – شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	ت : رفعت سلام
٢٢٢ – فرانز كافكا	رونالد جراى	ت : نسيم مجلى
٢٢٣ – العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	ت : السيد محمد نفادى
٢٢٤ – دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	ت : منى عبد الظاهر إبراهيم السيد
٢٢٥ – حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٦ – أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	ت : طاهر محمد على البربرى
٢٢٧ – المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	موسى ماردينا بيف بوركى	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٨ – علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ت : مارى تيريز عبد المسيح وخالد حسن
٢٢٩ – مأزق البطل الوحيد	نورمان كيمان	ت : أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠ – عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١ – الدرافيل	خايمى سالوم بيدال	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٢٣٢ – مابعد المعلومات	توم ستينر	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣ – فكرة الاضمحلال	أرثر هيرمان	ت : طلعت الشايب
٢٣٤ – الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	ت : فؤاد محمد عكود
٢٣٥ – ديوان شمس تبريزى ج١	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦ – الولاية	ميشيل تود	ت : أحمد الطيب
٢٣٧ – مصر أرض الوادى	روبين فيدين	ت : عنايات حسين طلعت
٢٣٨ – العولمة والتحرير	الانكتاد	ت : ياسر محمد جاد الله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩ – العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلارافر – رابوخ	ت : نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠ – الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	ت : صلاح عبد العزيز محمود
٢٤١ – فى انتظار البرابرة	ك. م كويتز	ت : ابتسام عبد الله سعيد
٢٤٢ – سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	ت : صبرى محمد حسن عبد النبى
٢٤٣ – تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ١)	ليفى بروفنسال	ت : مجموعة من المترجمين
٢٤٤ – الغليان	لاورا إسكيبيل	ت : نادية جمال الدين محمد
٢٤٥ – نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	ت : توفيق على منصور
٢٤٦ – قصص مختارة	جابرييل جرثيا ماركث	ت : على إبراهيم على منوفى
٢٤٧ – الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	وولتر أرمبرست	ت : محمد الشرقاوى
٢٤٨ – حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٢٤٩ – لغة التمزق	دراجو شتامبوك	ت : رفعت سلام
٢٥٠ – علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ت : ماجدة أباظة
٢٥١ – موسوعة علم الاجتماع ج ٢	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
٢٥٢ – رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	ت : على بدران
٢٥٣ – تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوڤا	ت : حسن بيومى
٢٥٤ – الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥ – أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام

٢٥٦ – ديكارت	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧ – تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	ت : محمود سيد أحمد
٢٥٨ – الغجر	سير أنجوس فريزر	ت : عُبادة كُحيلة
٢٥٩ – مختارات من الشعر الأرمنى	نخبة	ت : ڤاروچان كازانچيان
٢٦٠ – موسوعة علم الاجتماع ج٢	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
٢٦١ – رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢ – مدينة المعجزات	إدوارد مندوثا	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٦٣ – الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	ت : على يوسف على
٢٦٤ – إبداعات شعرية مترجمة	هوراس / شلى	ت : لويس عوض
٢٦٥ – روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصموئيل جونسون	ت : لويس عوض
٢٦٦ – مدير المدرسة	جلال آل أحمد	ت : عادل عبد المنعم سويلم
٢٦٧ – فن الرواية	ميلان كونديرا	ت : بدر الدين عروبكى
٢٦٨ – ديوان شمس تبريزى ج٢	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج١	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧٠ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج٢	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧١ – الحضارة الغربية	توماس سى . باترسون	ت : شوقى جلال
٢٧٢ – الأديرة الأثرية فى مصر	س. س. والترز	ت : إبراهيم سلامة
٢٧٣ – الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط	چوان آر. لوك	ت : عنان الشهاوى
٢٧٤ – السيدة بربارا	رومولو جلاجوس	ت : محمود على مكى
٢٧٥ – ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	أقلام مختلفة	ت : ماهر شفيق فريد
٢٧٦ – فنون السينما	فرانك چوتيران	ت : عبد القادر التلمسانى
٢٧٧ – الجينات : الصراع من أجل الحياة	بريان فورد	ت : أحمد فوزى
٢٧٨ – البدايات	إسحق عظيموف	ت : ظريف عبد الله
٢٧٩ – الحرب الباردة الثقافية	فرانسيس ستونر سوندرز	ت : طلعت الشايب
٢٨٠ – من الأدب الهندى الحديث والمعاصر	بريم شند وآخرون	ت : سمير عبد الحميد
٢٨١ – الفردوس الأعلى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى	ت : جلال الحفناوى
٢٨٢ – طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبيرت	ت : سمير حنا صادق
٢٨٣ – السهل يحترق	خوان رولفو	ت : على البمبى
٢٨٤ – هرقل مجنوناً	يوريبيدس	ت : أحمد عتمان
٢٨٥ – رحلة الخواجة حسن نظامى	حسن نظامى	ت : سمير عبد الحميد
٢٨٦ – سياحت نامه إبراهيم بك ج٢	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢٨٧ – الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كينج	ت : محمد يحيى وآخرون
٢٨٨ – الفن الروائى	ديفيد لودج	ت : ماهر البطوطى
٢٨٩ – ديوان منجوهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	ت : محمد نور الدين
٢٩٠ – علم اللغة والترجمة	جورج مونان	ت : أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١ – المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج١	فرانشسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر
٢٩٢ – المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج٢	فرانشسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر

٢٩٣ – مقدمة للأدب العربى	روجر آلان	ت : نخبة من المترجمين
٢٩٤ – فن الشعر	بوالو	ت : رجاء ياقوت صالح
٢٩٥ – سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل	ت : بدر الدين حب الله الديب
٢٩٦ – مكبث	وليم شكسبير	ت : محمد مصطفى بدوى
٢٩٧ – فن النحو بين اليونانية والسوريانية	ديونيسيوس ثراكس – يوسف الأهوانى	ت : ماجدة محمد أنور
٢٩٨ – مأساة العبيد	أبو بكر تفاوابليوه	ت : مصطفى حجازى السيد
٢٩٩ – ثورة التكنولوجيا الحيوية	جين ل. ماركس	ت : هاشم أحمد فؤاد
٣٠٠ – أسطورة بروميثيوس مج١	لويس عوض	ت : جمال الجزيرى وبهاء چاهين
٣٠١ – أسطورة بروميثيوس مج٢	لويس عوض	ت : جمال الجزيرى ومحمد الجندى
٣٠٢ – فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٣ – بـوذا	جين هوب وبورن فان لون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤ – ماركس	ريـوس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥ – الجلد	كروزيو مالابارته	ت : صلاح عبد الصبور
٣٠٦ – الحماسة – النقد الكانطى للتاريخ	چان – فرانسوا ليوتار	ت : نبيل سعد
٣٠٧ – الشعور	ديفيد بابينو	ت : محمود محمد أحمد
٣٠٨ – علم الوراثة	ستيف جونز	ت : ممدوح عبد المنعم أحمد
٣٠٩ – الذهن والمخ	انجوس چيلاتى	ت : جمال الجزيرى
٣١٠ – يونج	ناجى هيد	ت : محيى الدين محمد حسن
٣١١ – مقال فى المنهج الفلسفى	كولنجوود	ت : فاطمة إسماعيل
٣١٢ – روح الشعب الأسود	وليم دى بويز	ت : أسعد حليم
٣١٣ – أمثال فلسطينية	خايير بيان	ت : عبد الله الجعيدى
٣١٤ – الفن كعدم	جينس مينيك	ت : هويدا السباعى
٣١٥ – جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو	ت :كاميليا صبحى
٣١٦ – محاكمة سقراط	آ. ف. ستون	ت : نسيم مجلى
٣١٧ – بلا غد	شير لايموفا – زنيكين	ت : أشرف الصباغ
٣١٨ – الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	نخبة	ت : أشرف الصباغ
٣١٩ – صور دريدا	جايتر ياسبيفاك وكرستوفر نوريس	ت : حسام نايل
٣٢٠ – لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٢١ – تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج١)	ليفى برو فنسال	ت : نخبة من المترجمين
٣٢٢ – وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	ديليو. إيوجين كليتباور	ت : خالد مفلح حمزة
٣٢٣ – فن الساتورا	تراث يونانى قديم	ت : هانم سليمان
٣٢٤ – اللعب بالنار	أشرف أسدى	ت : محمود سلامة علاوى
٣٢٥ – عالم الآثار	فيليب بوسان	ت : كرستين يوسف
٣٢٦ – المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	ت : حسن صقر
٣٢٧ – مختارات شعرية مترجمة	نخبة	ت : توفيق على منصور
٣٢٨ – يوسف وزليخة	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٣٢٩ – رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	ت : محمد عيد إبراهيم

٣٣٠ – كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شيرد	ت : سامى صلاح
٣٣١ – عندما جاء السردين	ستيفن جراى	ت : سامية دياب
٣٣٢ – رحلة شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٣٣ – الإسلام فى بريطانيا	نبيل مطر	ت : بكر عباس
٣٣٤ – لقطات من المستقبل	آرثر س. كلارك	ت : مصطفى فهمى
٣٣٥ – عصر الشك	ناتالى ساروت	ت : فتحى العشرى
٣٣٦ – متون الأهرام	نصوص قديمة	ت : حسن صابر
٣٣٧ – فلسفة الولاء	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٣٣٨ – نظرات حائرة وقصص أخرى من الهند	نخبة	ت : جلال السعيد الحفناوى
٣٣٩ – تاريخ الأدب فى إيران جـ٢	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٤٠ – اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربيروجلو	ت : فخرى لبيب
٣٤١ – قصائد من رلكه	راينر ماريا رلكه	ت : حسن حلمى
٣٤٢ – سلامان وأبسال	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٣٤٣ – العالم البرجوازى الزائل	نادين جورديمر	ت : سمير عبد ربه
٣٤٤ – الموت فى الشمس	بيتر بلانجوه	ت : سمير عبد ربه
٣٤٥ – الركض خلف الزمن	بونه ندائى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦ – سحر مصر	رشاد رشدى	ت : جمال الجزيرى
٣٤٧ – الصبية الطائشون	جان كوكتو	ت : بكر الحلو
٣٤٨ – المتصوفة الأولون فى الأدب التركى جـ١	محمد فؤاد كوبريلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٣٤٩ – دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	آرثر والدرون وآخرين	ت : أحمد عمر شاهين
٣٥٠ – بانوراما الحياة السياحية	أقلام مختلفة	ت : عطية شحاتة
٣٥١ – مبادئ المنطق	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٣٥٢ – قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	ت : نعيم عطية
٣٥٣ – الفن الإسلامى فى الأندلس (هندسية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٥٤ – الفن الإسلامى فى الأندلس (نباتية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٥٥ – التيارات السياسية فى إيران	حجت مرتضى	ت : محمود سلامة علاوى
٣٥٦ – الميراث المر	بول سالم	ت : بدر الرفاعى
٣٥٧ – متون هيرميس	نصوص قديمة	ت : عمر الفاروق عمر
٣٥٨ – أمثال الهوسا العامية	نخبة	ت : مصطفى حجازى السيد
٣٥٩ – محاورات بارمنيدس	أفلاطون	ت : حبيب الشارونى
٣٦٠ – أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ت : ليلى الشربينى
٣٦١ – التصحر : التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	ت : عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢ – تلميذ بابنبرج	هاينرش شبورال	ت : سيد أحمد فتح الله
٣٦٣ – حركات التحرر الأفريقى	ريتشارد جيبسون	ت : صبري محمد حسن
٣٦٤ – حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	ت : نجلاء أبو عجاج
٣٦٥ – سأم باريس	شارل بودلير	ت : محمد أحمد حمد
٣٦٦ – نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	ت : مصطفى محمود محمد
٣٦٧ – القلم الجرىء	نخبة	ت : البراق عبد الهادى رضا

٣٦٨ – المصطلح السردى	جيرالد برنس	ت عابد خزندار
٣٦٩ – المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	ت : فوزية العشماوى
٣٧٠ – الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	ت . فاطمة عبد الله محمود
٣٧١ – المتصوفة الأولون فى الأدب التركى جـ٢	محمد فؤاد كوبريلى	ت عبد الله أحمد إبراهيم
٣٧٢ – عاش الشباب	وانغ مينغ	ت · وحيد السعيد عبد الحميد
٣٧٣ – كيف تعد رسالة دكتوراه	أمبرتو إيكو	ت . على إبراهيم على منوفى
٣٧٤ – اليوم السادس	أندريه شديد	ت : حمادة إبراهيم
٣٧٥ – الخلود	ميلان كونديرا	ت خالد أبو اليزيد
٣٧٦ – الغضب وأحلام السنين	نخبة	ت : إدوار الخراط
٣٧٧ – تاريخ الأدب فى إيران جـ٤	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٧٨ – المسافر	محمد إقبال	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٧٩ – ملك فى الحديقة	سنيل باث	ت · جمال عبد الرحمن
٣٨٠ – حديث عن الخسارة	جونتر جراس	ت : شيرين عبد السلام
٣٨١ – أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	ت . رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢ – تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	ت . أحمد محمد نادى
٣٨٣ – هدية الحجاز	محمد إقبال	ت . سمير عبد الحميد إبراهيم
٣٨٤ – القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	ت : إيزابيل كمال
٣٨٥ – مشترى العشق	محمد على بهزادراد	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٨٦ – دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ت : ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧ – أغنيات وسوناتات	چون دن	ت : بهاء چاهين
٣٨٨ – مواعظ سعدى الشيرازى	سعدى الشيرازى	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٨٩ – من الأدب الباكستانى المعاصر	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٣٩٠ – الأرشيفات والمدن الكبرى	نخبة	ت : عثمان مصطفى عثمان
٣٩١ – الحافلة الليلكية	مايف بينشى	ت · منى الدروبى
٣٩٢ – مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانخا	ت . عبد اللطيف عبد الحليم
٣٩٣ – فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	ت : زينب محمود الخضيرى
٣٩٤ – القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	ت : هاشم أحمد محمد
٣٩٥ – آلام سياوش	إسماعيل فصيح	ت : سليم حمدان
٣٩٦ – السافاك	تقى نجارى راد	ت :محمود سلامة علاوى
٣٩٧ – نيتشه	لورانس جين	ت :إمام عبد الفتاح إمام
٣٩٨ – سارتر	فيليب تودى	ت :إمام عبد الفتاح إمام
٣٩٩ – كامى	ديفيد ميروفتس	ت .إمام عبد الفتاح إمام
٤٠٠ – مومو	مشيائيل إنده	ت باهر الجوهرى
٤٠١ – الرياضيات	زيادون ساردر	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٠٢ – هوكنج	ج . ب . ماك ايفوى	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٠٣ – ربة المطر والملابس تصنع الناس	توبور شتورم	ت : عماد حسن بكر
٤٠٤ – تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ت · ظبية خميس
٤٠٥ – إيزابيل	أندريه جيد	ت : حمادة إبراهيم
٤٠٦ – المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٤٠٧ – الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	أقلام مختلفة	ت : طلعت شاهين
٤٠٨ – معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	ت : عنان الشهاوى
٤٠٩ – انتصار السعادة	برتراند راسل	ت : إلهامى عمارة

٤١٠- خلاصة القرن	كارل بوبر	ت : الزواوى بغورة
٤١١ - همس من الماضى	جينيفر آكرمان	ت : أحمد مستجير
٤١٢ - تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج٢)	ليفى بروفنسال	ت : نخبة
٤١٣ - أغنيات المنفى	ناظم حكمت	ت : محمد البخارى
٤١٤ - الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	ت : أمل الصبان
٤١٥ - صورة كوكب	فريدريش دورينمات	ت : أحمد كامل عبد الرحيم
٤١٦ - مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	ت : مصطفى بدوى
٤١٧ - تاريخ النقد الأدبى الحديث ج٥	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤١٨ - سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	ت : عبد الرحمن الشيخ
٤١٩ - العصر الذهبى للإسكندرية	جون مارلو	ت : نسيم مجلى
٤٢٠ - مكرو ميجاس	فولتير	ت : الطيب بن رجب
٤٢١ - الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى	روى متحدة	ت : أشرف محمد كيلانى
٤٢٢ - رحلة لاستكشاف أفريقيا جـ١	نخبة	ت : عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٢٣ - إسراءات الرجل الطيف	نخبة	ت : وحيد النقاش
٤٢٤ - لوائح الحق ولوامع العشق	نور الدين عبد الرحمن الجامى	ت : محمد علاء الدين منصور
٤٢٥ - من طاووس حتى فرح	محمود طلوعى	ت : محمود سلامة علاوى
٤٢٦ - الخفافيش وقصص أخرى من أفغانستان	نخبة	ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧ - بانديراس الطاغية	باى إنكلان	ت : ثريا شلبى
٤٢٨ - الخزانة الخفية	محمد هوتك	ت : محمد أمان صافى
٤٢٩ - هيجل	ليود سبنسر وأندرزجى كروز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٠ - كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣١ - فوكو	كريس هيروكس وزوران جفتيك	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٢ - ماكيافللى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٣ - جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	ت : حمدى الجابرى
٤٣٤ - الرومانسية	دونكان هيث وجودى بورهام	ت : عصام حجازى
٤٣٥ - توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ت : ناجى رشوان
٤٣٦ - تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٧ - رحالة هندى فى بلاد الشرق	شبلى النعمانى	ت : جلال السعيد الحفناوى
٤٣٨ - بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	ت : عايدة سيف الدولة
٤٣٩ - موت المرابى	صدر الدين عينى	ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠ - قواعد اللهجات العربية	كرستن بروستاد	ت : محمد الشرقاوى
٤٤١ - رب الأشياء الصغيرة	أرونداتى روى	ت : فخرى لبيب
٤٤٢ - حتشبسوت (المرأة الفرعونية)	فوزية أسعد	ت : ماهر جويجاتى
٤٤٣ - اللغة العربية	كيس فرستيغ	ت : محمد الشرقاوى
٤٤٤ - أمريكا اللاتينية : الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	ت : صالح علمانى
٤٤٥ - حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	ت : محمد محمد يونس
٤٤٦ - التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	ت : أحمد محمود

٤٤٧ – نظرية الكم	ج. ب. ماك ايفوى	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٤٨ – علم نفس التطور	ديلان ايفانز – أوسكار زاريت	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٤٩ – الحركة النسائية	مجموعة	ت : جمال الجزيرى
٤٥٠ – ما بعد الحركة النسائية	صوفيا فوكا – ريبيكارايت	ت : جمال الجزيرى
٤٥١ – الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن / بورن ڤان لون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢ – لينين والثورة الروسية	ريتشارد إيجنانزى / أوسكار زاريت	ت : محى الدين مزيد
٤٥٣ – القاهرة : إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	ت : حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤ – خمسون عاماً من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	ت : سوزان خليل
٤٥٥ – تاريخ الفلسفة الحديثة (مج ٥)	فردريك كوبلستون	ت : محمود سيد أحمد
٤٥٦ – لا تنسنى	مريم جعفرى	ت : هويدا عزت محمد
٤٥٧ – النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر اوكين	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٨ – الموريسكيون الأندلسيون	خوليو كارو باروخا	ت : جمال عبد الرحمن
٤٥٩ – نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
٤٦٠ – الفاشية والنازية	ستوارت هود – ليتزا جانستز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٦١ – لكان	داريان لير – جودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٦٢ – طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبد الرشيد الصادق محمودى	ت : عبد الرشيد الصادق محمودى
٤٦٣ – الدولة المارقة	ويليام بلوم	ت : كمال السيد
٤٦٤ – ديمقراطية القلة	ميكائيل بارنتى	ت : حصة منيف
٤٦٥ – قصص اليهود	لويس جنزبرج	ت : جمال الرفاعى
٤٦٦ – حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	ت : فاطمة محمود
٤٦٧ – التفكير السياسى	ستيفين ديلو	ت : ربيع وهبة
٤٦٨ – روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٤٦٩ – جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	ت : مجدى عبد الرازق
٤٧٠ – الأراضى والجودة البيئية	نخبة	ت : محمد السيد النتة
٤٧١ – رحلة لاستكشاف أفريقيا ج٢	نخبة	ت : عبد الله الرازق إبراهيم
٤٧٢ – دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	ت : سليمان العطار
٤٧٣ – دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	ت : سليمان العطار
٤٧٤ – الأدب والنسوية	بام موريس	ت : سهام عبد السلام
٤٧٥ – صوت مصر : أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	ت : عادل هلال عنانى
٤٧٦ – أرض الحبايب بعيدة : بيرم التونسى	ماريلين بوث	ت : سحر توفيق
٤٧٧ – تاريخ الصين	هيلدا هوخام	ت : أشرف كيلانى
٤٧٨ – الصين والولايات المتحدة	ليو شيه تشنج ولى شى دونج	ت : عبد العزيز حمدى
٤٧٩ – المقهى (مسرحية صينية)	لاوشه	ت : عبد العزيز حمدى
٤٨٠ – تساى ون جى (مسرحية صينية)	كو مو روا	ت : عبد العزيز حمدى
٤٨١ – عباءة النبى	روى متحدة	ت : رضوان السيد
٤٨٢ – موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	ت : فاطمة محمود
٤٨٣ – النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	ت : أحمد الشامى
٤٨٤ – جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	ت : رشيد بنحدو

٤٨٥ – التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٤٨٦ – الذاكرة الحضارية	يان أسمن	ت : عبد الحليم عبد الغنى رجب
٤٨٧ – الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٤٨٨ – الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٤٨٩ – هُسِّرل : الفلسفة علمًا دقيقًا	هُسِّرل	ت : محمود رجب
٤٩٠ – أسمار الببغاء	محمد قدرى	ت : عبد الوهاب علوب
٤٩١ – نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	ت : سمير عبد ربه
٤٩٢ – محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	ت : محمد رفعت عواد
٤٩٣ – خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	ت : محمد صالح الضالع
٤٩٤ – كتاب الموتى (الخروج فى النهار)	نصوص مصرية قديمة	ت : شريف الصيفى
٤٩٥ – اللوبى	إدوارد تيفان	ت : حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦ – الحكم والسياسة فى أفريقيا جـ١	إكوادو بانولى	ت : مجموعة من المترجمين
٤٩٧ – العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلىّ	ت : مصطفى رياض
٤٩٨ – النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريويذر	ت : أحمد على بدوى
٤٩٩ – تقاطعات : الأمة والمجتمع والجنس	نخبة	ت : فيصل بن خضراء
٥٠٠ – فى طفولتى (دراسة فى السيرة الذاتية العربية)	تيتز رووكى	ت : طلعت الشايب
٥٠١ – تاريخ النساء فى الغرب	آرثر جولد هامر	ت : سحر فراج
٥٠٢ – أصوات بديلة	هدى الصدّة	ت : هالة كمال
٥٠٣ – مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة	ت : محمد نور الدين عبد المنعم
٥٠٤ – كتابات أساسية جـ١	مارتن هايدجر	ت : إسماعيل المصدق
٥٠٥ – كتابات أساسية جـ٢	مارتن هايدجر	ت : إسماعيل المصدق
٥٠٦ – ربما كان قديسًا	آن تيلر	ت : عبد الحميد فهمى الجمال
٥٠٧ – سيدة الماضى الجميل	بيتر شيفر	ت : شوقى فهيم
٥٠٨ – المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبد الباقى جلبنارلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٥٠٩ – الفقر والإحسان فى عهد سلاطين المماليك	آدم صبرة	ت : قاسم عبده قاسم
٥١٠ – الأرملة الماكرة	كارلو جولدونى	ت : عبد الرازق عيد
٥١١ – كوكب مرقّع	آن تيلر	ت : عبد الحميد فهمى الجمال
٥١٢ – كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	ت : جمال عبد الناصر
٥١٣ – العلم الجسور	تيد أنتون	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤ – مدخل إلى النظرية الأدبية	جونثان كولر	ت : مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥ – من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	ت : فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦ – إرادة الإنسان فى شفاء الإدمان	أرنولد واشنطون – ودونا باوندى	ت : صبرى محمد حسن
٥١٧ – نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨ – استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	ت : هاشم أحمد محمد
٥١٩ – محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٥٢٠ – الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	ت : أمل الصبان
٥٢١ – قاموس تراجم مصر الحديثة	آرثر جولد سميث	ت : عبد الوهاب بكر

٥٢٢ – إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	ت : على إبراهيم منوفى
٥٢٣ – الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	ت : على إبراهيم منوفى
٥٢٤ – الملك لير	وليم شكسبير	ت : محمد مصطفى بدوى
٥٢٥ – موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون رزيفز	ت : نادية رفعت
٥٢٦ – علم السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	ت : محيى الدين مزيد
٥٢٧ – كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	ت : جمال الجزيرى
٥٢٨ – تروتسكى والماركسية	طارق على وفِلْ إيفانز	ت : جمال الجزيرى
٥٢٩ – بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	ت : حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
٥٣٠ – مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	ت : عمر الفاروق عمر
٥٣١ – ما الذى حَدَثَ فى «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	چاك دريدا	ت : صفاء فتحى
٥٣٢ – المغامرُ والمستشرق	هنرى لورنس	ت : بشير السباعى
٥٣٣ – تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	ت : محمد الشرقاوى
٥٣٤ – الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	ت : حمادة إبراهيم
٥٣٥ – مخزن الأسرار	نظامى الكنجوى	ت : عبد العزيز بقوش
٥٣٦ – الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون	ت : شوقى جلال
٥٣٧ – للحب والحرية	نخبة	ت : عبد الغفار مكاوى
٥٣٨ – النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى	كيت دانيلر	ت : محمد الحديدى
٥٣٩ – خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	ت : محسن مصيلحى
٥٤٠ – توجهات بريطانية – شرقية	السير رونالد ستورس	ت : رؤوف عباس
٥٤١ – هى تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	ت : مروة رزق
٥٤٢ – قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث	نخبة	ت : نعيم عطية
٥٤٣ – السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	ت : وفاء عبد القادر
٥٤٤ – ميلانى كلاين	نخبة	ت : حمدى الجابرى
٥٤٥ – ياله من سباق محموم	فرانسيس كريك	ت : عزت عامر
٥٤٦ – ريموس	ت.ب. وايزمان	ت : توفيق على منصور
٥٤٧ – بارت	فيليب ثودى وآن كورس	ت : جمال الجزيرى
٥٤٨ – علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	ت : حمدى الجابرى
٥٤٩ – علم العلامات	بول كوبلى وليتاجانز	ت : جمال الجزيرى
٥٥٠ – شكسبير	نيك جروم وبيرو	ت : حمدى الجابرى
٥٥١ – الموسيقى والعولمة	سايمون ماندى	ت : سمحه الخولى
٥٥٢ – قصص مثالية	ميجيل دى ثربانتس	ت : على عبد الروف البمبى
٥٥٣ – مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	ت : رجاء ياقوت
٥٥٤ – مصر فى عهد محمد على	عفاف لطفى السيد مارسوه	ت : عبد السميع عمر زين الدين
٥٥٥ – الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين	أناتولى أوتكين	ت : أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالى
٥٥٦ – چان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	ت : حمدى الجابرى
٥٥٧ – الماركيز دى ساد	ستوارت هود وجراهام كرولى	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٥٥٨ – الدراسات الثقافية	زيودين ساردار وبورين ڤان لون	ت : وفاء عبد القادر
٥٥٩ – الماس الزائف	تشا تشاجى	ت : عبد الحى أحمد سالم

٥٦٠ – صلصلة الجرس	نخبة	ت : جلال السعيد الحفناوى
٥٦١ – جناح جبريل	محمد إقبال	ت : جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢ – بلايين وبلايين	كارل ساجان	ت : عزت عامر
٥٦٣ – ورود الخريف	خاثينتو بينابينتى	ت : صبرى محمدى التهامى
٥٦٤ – عُش الغريب	خاثينتو بينابينتى	ت : صبرى محمدى التهامى
٥٦٥ – الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا . ج. جيرنر	ت : أحمد عبد الحميد أحمد
٥٦٦ – تاريخ أوربا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	ت : على السيد على
٥٦٧ – الوطن المغتصب	مايكل رايس	ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨ – الأصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	ت : عبد السلام حيدر
٥٦٨ – موقع الثقافة	هومى . ك . بابا	ت : ثائر ديب
٥٧٠ – دول الخليج الفارسى	سير رويرت هاى	ت : يوسف الشارونى
٥٧١ – تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	ت : السيد عبد الظاهر
٥٧٢ – الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	ت : كمال السيد
٥٧٣ – فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	ت : جمال الجزيرى
٥٧٤ – مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	ت : علاء الدين عبد العزيز السباعى
٥٧٥ – الاقتصاد السياسى للعولمة	نجير وودز	ت : أحمد محمود
٥٧٦ – فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ت : ناهد العشرى محمد
٥٧٧ – مغامرات بينوكيو	كارلو كولودى	ت : محمد قدرى عمارة
٥٧٨ – الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	ت : محمد إبراهيم وعصام عبد الروف
٥٧٩ – تشومسكى	چون ماهر وچودى جرونز	ت : محيى الدين مزيد
٥٨٠ – دائرة المعارف الدولية	چون فيزر وبول سيترجز	ت : محمد فتحى عبد الهادى
٥٨١ – الحمقى يموتون	ماريو بوزو	ت : سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢ – مرايا الذات	هوشنك كلشيرى	ت : سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣ – الجيران	أحمد محمود	ت : سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤ – سفر	محمود دولت آبادى	ت : سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥ – الأمير احتجاب	هوشنك كلشيرى	ت : سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦ – السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى آرمز	ت : سهام عبد السلام
٥٨٧ – تاريخ تطور الفكر الصينى	نخبة	ت : عبد العزيز حمدى
٥٨٨ – أمنحوتب الثالث	أنييس كابرول	ت : ماهر جويجاتى
٥٨٩ – تمبكت العجيبة	فيلكس ديبواه	ت : عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٥٩٠ – أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	ت : محمود مهدى عبد الله
٥٩١ – الشاعر والمفكر	هوراتيوس	ت : على عبد التواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢ – الثورة المصرية	محمد صبرى السوربونى	ت : مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان
٥٩٣ – قصائد ساحرة	بول فاليرى	ت : بكر الحلو
٥٩٤ – القلب السمين	سوزانا تامارو	ت : أمانى فوزى
٥٩٥ – الحكم والسياسة فى أفريقيا جـ٢	إكوادو بانولى	ت : نخبة
٥٩٦ – الغضب وأحلام السنين	نخبة	ت : إدوار الخراط
٥٩٧ – مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	ت : جمال عبد الرحمن

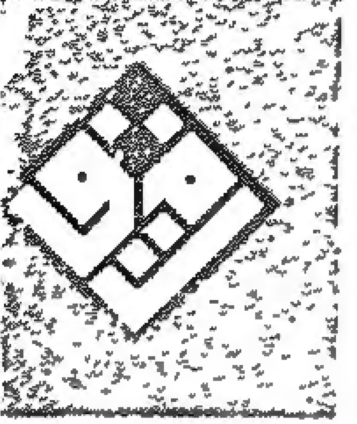
٥٩٨ – مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	ت : بيومى على قنديل
٥٩٩ – فلسفة الشرق	هرداد مهرين	ت : محمود علاوى
٦٠٠ – الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	ت : مدحت طه
٦٠١ – النسوية والمواطنة	ريان فوت	ت : أيمن بكر وسمر الشيشكلى
٦٠٢ – نحو فلسفة ما بعد الحداثة	جيمس ويليامز	ت : إيمان عبد العزيز
٦٠٣ – النقد الثقافى	آرثر أيزابرجر	ت : وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤ – الكوارث الطبيعية	باتريك ل. آبوت	ت : توفيق على منصور
٦٠٥ – مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى الصغير	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦ – قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	ت : محمود إبراهيم السعدنى
٦٠٧ – قلب الجزيرة العربية جـ١	هارى سينت فيلبى	ت : صبرى محمد حسن
٦٠٨ – قلب الجزيرة العربية جـ٢	هاردى سينت فيلبى	ت : صبرى محمد حسن
٦٠٩ – الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	ت : شوقى جلال
٦١٠ – العمارة المدجنة	رفائيل لوبث جوثمان	ت : على إبراهيم منوفى
٦١١ – النقد والأيديولوجية	تيرى إيجلتون	ت : فخرى صالح
٦١٢ – رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	ت : محمد محمد يونس
٦١٣ – السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	ت : محمد فريد حجاب
٦١٤ – بيت الأقصر الكبير	فوزية أسعد	ت : منى قطان
٦١٥ – عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد	أليس بسيرينى	ت محمد رفعت عواد
٦١٦ – أساطير بيضاء	روبرت يانج	ت : أحمد محمود
٦١٧ – الفولكلور والبحر	هوراس بيك	ت : أحمد محمود
٦١٨ – نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	ت : جلال البنا
٦١٩ – مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبلوى	ت · عايدة الباجورى
٦٢٠ – السلام الصليبى	توماش ماستناك	ت : بشير السباعى
٦٢١ – النوبة المعبر الحضارى	وليم . ى . آدمز	ت : فؤاد عكود
٦٢٢ – أشعار من عالم اسمه الصين	آى تشينغ	ت : أمير نبيه وعبد الرحمن حجازى
٦٢٣ – نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	ت : يوسف عبد الفتاح
٦٢٤ – أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	ت : عمر الفاروق
٦٢٥ – الجرح السرى	جان جينيه	ت : محمد برادة
٦٢٦ – مختارات شعرية مترجمة جـ٢	نخبة	ت : توفيق على منصور
٦٢٧ – حكايات إيرانية	نخبة	ت · عبد الوهاب علوب
٦٢٨ – أصل الأنواع	تشارلس داروين	ت . مجدى محمود المليجى
٦٢٩ – قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	ت : عزة الخميسى
٦٣٠ – سيرتى الذاتية	أحمد يللو	ت : صبرى محمد حسن
٦٣١ – مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	ت : بإشراف : حسن طلب
٦٣٢ – المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دولورس برامون	ت : رانيا محمد
٦٣٣ – الحب وفنونه	نخبة	ت : حمادة إبراهيم
٦٣٤ – مكتبة الإسكندرية	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	ت : مصطفى البهنساوى
٦٣٥ – التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	ت : سمير كريم

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٣٥١٦ / ٢٠٠٤



Stabilization and Adjustment in Egypt



Reform or De-Industrialzation

يتناول هذا الكتاب دراسة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى مصر ERSAP، والآثار التى كانت محل اهتمام كبير بالنسبة للمجتمع الدولى. وتعتبر المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أن البرنامج يمثل قصة نجاح بل ويعتبر نموذجًا تحتذيه الدول الأخرى. إلا أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى له أيضًا منتقديه على أية حال، والذين يرفضون اتجاهه نحو تحجيم الحكومة، ويخشون من الآثار السلبية المحتملة على النمو والتنمية، ويتناول المؤلف هذه الاهتمامات بالبحث جنبًا إلى جنب مع الآثار السلبية الاجتماعية المحتملة للبرنامج.

وهذه الدراسة الحيوية التى جاءت فى حينها تتناول بالتحليل أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى على مستويين متمايزين هما مستوى الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى. فعلى المستوى الكلى تتناول الدراسة آثار البرنامج على متغيرات تتضمن أسعار الفائدة والصرف، والدين العام المحلى، والميزان التجارى، وعجز الموازنة والتضخم، أما على المستوى الجزئى، فقد تم النظر فى حالتى دراسة بالتفصيل هما: صناعة الألومنيوم وصناعة الحديد والصلب، وكلتاهما من الصناعات كثيفة الطاقة، وتأثرتا على وجه الخصوص ببرنامج الإصلاح الاقتصادى لزيادة أسعار الطاقة كى تتعادل مع الأسعار العالمية، كما أنهما أيضا تعتبران عادة من الصناعات الأساسية لأى عملية تصنيع جادة.

وهذا الكتاب سيكون بلا شك ذا فائدة وأهمية للممارسين وصا السياسات، والدارسين للاقتصاد والاقتصاد الصناعى واقتصادات التنـ ودراسات التنمية.

تصميم : وائل أحمد